جورج طرابيشي

النزاع السوفياتي الصيني

دراسة أيديولوجية نقدية

منشورات دار الآداب - بيروت

الطبعة الاولى
بيروت ، ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨

مدخل

– لقد ضعنا !

هذه هي العبارة التي غالباً ما تتردد على لسان الذين تتبعوا ، بقدر متفاوت من الاهتمام او اللامبالاة ، تطورات المناظرة الصينية – السوفياتية ، والذين لم يجدوا مبرراً لاصطفافهم على الفور ومنذ البداية مع هذا الجانب او ذاك . « لقد ضعنا وضيعونا ! » . من المصيب ومن المخطىء ؟ من الماركسي ومن اللاماركسي ؟ مع من هي الحقيقة ؟ في اي جانب ؟

والحق، أن مثل هذا « الضياع » يكاد يكون محتماً . اولاً لغزارة النصوص . وثانياً لطابعها الدعائي شبه الخالص . وثالثاً لأن كل فريق ينسب الى الفريق الآخر مواقف متخيلة وخاطئة سلفاً ثم يحاول اثبات خطئها .

ومثل هذا « الضياع » يكاد يكون محتماً لأن الفريقين المتناظرين يمثلان تجربتين اشتراكيتين عظيمتين يكن لهما التقدميون في العالم اجمع تقديراً وحباً كبيرين ، ولأن المناظرة تحولت الى مهاترة ، ولأن مواقف الطرفين اصبحت متنافية تنافياً مطلقاً .

وهو يكاد يكون محتماً اخيراً لأن في قدرة الطرفين معاً ان يجدا في تراث الماركسية – اللينينية الديالكتيكي ، والمتناقض لانه ديالكتيكي وحي، نصوصاً تؤيد مواقفهما المتناقضة .

والحق ان مثل هذا الضياع غير مستغرب بالنسبة الى شعوب استيقظت حديثاً على الاشتراكية والماركسية ، ولا سيما ان المناظرة قد ضيعت من قبل مفكرين ماركسيين عريقين وأحزاب ماركسية عريقة .

لنأخذ مثال المفكر الفرنسي جان بابـي . لقد كان واحداً من المثقفين البارزين في الحزب الشيوعي الفرنسي . وكان ، شأنه شأن جميع الشيوعيين المخضرمين ، ستالينياً . وكتابه « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، المترجم الى العربية ، شاهد على ذلك . ولكن بعد صدمة المؤتمر العشرين ، كان جان بابـي اسرع المثقفين الفرنسيين الى التحرر من اغلال الستالينية ، فكان ان حرر كتابه المتين والجريء « نقد من الاساس » الذي نقد فيه ستالينية الحزب الشيوعي الفرنسي[1] ، ثم أتبعه بكتابه « عالم افضل » الذي تطرق فيه الى موضوع غير مطروق كثيراً في الادبيات الماركسية ، موضوع العلاقات الجنسية والعائلية في المجتمع الاشتراكي المقبل . لكن بابـي ، بعد ان « ضيعته » المناظرة ، فاجأ قراءه بكتاب ضخم يتألف من ٤٥٠ صفحة من القطع الكبير تحت عنوان « المساجلة الصينية – السوفياتية الكبرى » . ولقد فاجأ قراءه لا لأنه كتب في هذا الموضوع ، بل بسبب الطريقة التي كتبه بها . فبدلاً من ان يستعمل تفكيره المستقل والمبدع ، كما فعل في « نقد من الاساس » و « عالم افضل » ، فضل ان يعود الى طريقة « مبادىء الاقتصاد السياسي » الدوغمائية التبعية المقلدة . ونحن لا نحتج على بابـي لانه اختار جانب الصينيين ، فمن حقه ان يفعل ذلك ، ولكن لأنه لم يفعل شيئاً في كتابه الكبير سوى انه ثبت مجمل النصوص الصينية بدون اي مناقشة تقريباً وأدان بدون اي مناقشة ايضاً مواقف السوفيات . وبذلك جاء كتابه ضائعاً مضيعاً .

---

(١) احد فصول هذا الكتاب « الحياة الداخلية للحزب الشيوعي الفرنسي » منشور في كتابنا « في التنظيم الحزبي » ـ دار الطليعة ببيروت .

ولنأخذ مثال ، الحزب الشيوعي البلجيكي . فلقد ظهرت اولى بوادر الانشقاق في هذا الحزب في شباط ١٩٦٢ عندما نشر جاك غريبا ، عضو اللجنة المركزية للحزب ، مقالاً طويلاً في المنبر الحر الذي قررت قيادة الحزب افتتاحه في صحيفتها الرسمية « العلم الاحمر » ، انتقد فيه قيادة الحزب على الامر الذي اصدرته بإيقاف حركة اضراب ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وعلى سياستها الانتهازية واللامبدئية من احداث الكونغو في عام ١٩٦٠ . ثم عاد غريبا فانتقد المكتب السياسي على موقفه المتردد والمعتدل من ازمة البحر الكاريبي في عام ١٩٦٢ . وحتى الآن ليس لنا من ملاحظة ، ولا سيما ان الاحزاب الشيوعية افتقرت لمدة طويلة من الزمن الى مثل هــذا « المنبر الحر » . لكن المناقشة بين غريبا واللجنة المركزية سرعان ما تطورت تحت تأثير المناظرة الصينية — السوفياتية ، فقد اتهم غريبا اعضاء اللجنة المركزية بأنهم « خروتشيفيون » واتهمته اللجنة المركزية بدورها بأنه « صيني » واتخذت قراراً بفصله من عضويتها ، كما حلت شعبة الحزب في بروكسل التي كانت « بؤرة » له . وفي نيسان ١٩٦٣ فصل غريبا من الحزب ، فشرع يشكل حزباً مستقلاً . وهكذا انقسم الحزب الشيوعي البلجيكي الى حزبين : « سوفياتي » ويقدر عدد اعضائه بعشرة آلاف ، و « صيني » ويقدر عدد اعضائه بخمسة آلاف . وبالطبع ليس من حقنا نحن ان ندين هذا الانشقاق ، ولكننا سنكتفي بملاحظة واحدة : ان الانتقادات التي وجهها غريبا ومجموعته الى القيادة الرسمية قبل الانشقاق كانت تبشر بانبعاث حقيقي في هذا الحزب الذي تقلص عدد اعضائه في غضون خمسة عشر عاماً من مئة ألف الى خمسة عشر ألفاً ، لكن بدلاً من تعميق هذه الانتقادات اصبح النشاط الوحيد لمجموعــة غريبا بعد الانشقاق هو ترجمة ونشر الوثائق الصينية والتبني غير المشروط لكل ما يقوله الصينيون دونما اعتبار لظروف بلجيكا العينية ، ومن قبيل ذلك ان تتبنى مجموعة غريبا موضوعة الثورة الاهلية المسلحة وان ترفع

شعار الدفاع عن ستالين . وانشقاق الحزب البلجيكي هذا هو صورة امينة عن انشقاق العديد من الاحزاب الاخرى بدافع مباشر من النزاع الصيني – السوفياتي .

هل أدى النزاع الصيني – السوفياتي من خدمة ، غير هذا « الضياع » او « التضييع » ؟

على الصعيد العملي لا يمكن لاحد ان ينكر ان النزاع ادى الى اكثر من ذلك . فانقسام المعسكر الاشتراكي اتاح للامبريالية العالمية ، ولا سيما الاميركية ، ان تظهر ميولها العدوانية وان تمادى في ذلك الى حد الاعتداء على بلد عضو في المعسكر الاشتراكي . وهذا الانقسام اتاح للامبريالية ان تصدر الثورة المضادة الى عدد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. وهذا الانقسام انعكس اخيراً على الحركة العمالية والثورية في عدد من اقطار العالم ، فانقسمت بدورها على نفسها من دون ان يأتي هذا الانقسام نتيجة لحاجة ذاتية او داخلية . واذا كان وجود « مركز عالمي » موحد للثورة العالمية قد أضر كثيراً بهذه الثورة في الماضي ، فان الانقسام الحالي لم يكن له اي أثر ايجابي في هذا المجال ، بل على العكس ، فهو يهدد بأن يجعل للثورة العالمية مركزين بدلاً من مركز واحد .

ولكن على الصعيد النظري ؟ ألا يفترض في المناظرة ان تكون قد حررت الفكر الماركسي الرسمي من كثير من قيوده ؟ الا يفترض فيها ان تكون قد وضعت حداً للتابوات وللدوغمائيات ؟ الا يفترض فيها ان تكون قد قدمت مساهمة ايجابية وغنية في تطوير الفكر الاشتراكي المعاصر؟ قد تختلف الآراء في هـــذا الموضوع ، لكن عودة مدققة الى النصوص تجعلنا نؤكد بلا تردد ان حصيلة المناظرة كانت سلبية لا لأنها لم تحرر الفكر الماركسي الرسمي من التابوات والدوغمائيات فحسب ، بل لانها اضافت اليه في احيان كثيرة تابوات ودوغمائيات جديدة .

لنأخذ تابو « التروتسكية » كمثال : إن كل فريق يتهم بها الآخر

وكأنها شر ما بعده شر . ولكن لنفترض ان نظرية الرفاق الصينيين عن « الثورة المتصلة » قريبة من نظرية تروتسكي عن « الثورة الدائمة » كما يقول الرفاق السوفيات ، لكن هل هذا دليل كافٍ على خطل هذه النظرية ؟ ولنفترض ايضاً ان « مقاومة عبادة الفرد » هي عودة الى المواقع التروتسكية كما يقول الرفاق الصينيون ، فهل ينبغي ان نستنتج من ذلك انه على الرفاق السوفيات ألا يصفوا تركة ستالين حتى لا يقال عنهم انهم « تروتسكيون » ؟

ولن نضرب هنا مثالاً على الدوغمائية ، ففي الفصول التاليـــة أمثلة كثيرة عن استشهادات بنصوص ماركسية كلاسيكية مبتورة عن سياقها او محرفة او ناقصة او مدقوق عنقها .

أين الحقيقة واين عكسها كما يجب ان يقول الرفاق من كلا الفريقين؟ أمن الضروري ان تكون دوماً الى جانب هذا الفريق او ذاك ؟ ألا يمكن ان تكون مع كلا الفريقين معاً ؟ بل ألا يمكن ان تكون مع اي فريق؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة كانت تقتضي منا عودة مـــدققة الى نصوص المناظرة لدراستها دراسة « مفهومية » ، اي لدراسة المفاهيم النظرية لكل من الفريقين المتساجلين ومقارنتها ونقدها على ضوء الماركسية والواقع المعاصر معاً . ونحن نعلم بالطبع ان النزاع الصيني — السوفياتي ليس هو مجرد خلاف ايديولوجي ، فالحدة التي اخذها هـــذا النزاع لا يمكن ان تجد تفسيرها في اسباب ايديولوجية خالصة . لكننا تقصّدنا ان نحصر الدراسة بالمناظرة الايديولوجية وحدها لأن فيها ، على وجه التحديد ، يكمن الضياع والتضييع .

ويجدر بنا ، قبل ان يبدأ القارىء رحلته معنا ، ان نصارحه بتواضع بالحقيقة التالية : لقد كنا نحن ايضاً ، قبـــل الشروع في إعداد هذه الدراسة ، في عداد « الضائعين » . وكل ما هنالك اننا كنا نرفض ان نأخذ موقفاً الى جانب هذا الفريـــق او ذاك على نحو مسبق ومتسرع

وجزئي وتسليمي ، لأننا كنا نعلم اننا باتخاذنا مثل هذا الموقف سنتحول من « ضائعين » الى « مضيِّعين » وكل املنا ، بعد ان ينهي القارىء رحلته معنا ، ان يشعر بأنه اقل « ضياعاً » عما كان عليه قبل الشروع بها ، هذا اذا كان ، كما كنـــا ، في عداد « الضائعين » . اما اذا كان من الاساس واثقاً من نفسه ومحدداً موقفه مسبقاً ، فإن اقصى ما نأمله في هذه الحالة هو ان تكون هذه الدراسة حافزاً على طرح تساؤلات جديدة او على اعادة طرح التساؤلات القديمة املاً بالوصول الى اجوبة جديدة او بتعميق الاجوبة القديمة . وفي كلتا الحالتين نرجو من القارىء ان يعذرنا على الإكثار المقصود من النصوص المستشهد بها ، ذلك ان المناظرة الصينية ـ السوفياتية هي اولاً واخيراً حرب نصوص .

الفصل الأول

حول مسألة المركزية
في الحركة الثورية العالمية

عندما اصبحت المناظرة بين الرفاق السوفييت والصينيين علنية ومباشرة، وجه الرفاق السوفييت في بعض وثائقهم الى الرفاق الصينيين تهمة محاولة « اغتصاب القيادة » في الحركة الشيوعية العالميـــة . وقد تلقى الرفاق الصينيون هذه التهمة بترحاب بالغ لأنها اتاحت لهم ان يردوا ، وعلى نحو حاسم :

« نريد ان نسأل قادة الحزب الشيوعي السوفياتي : تقولون نحن نريد اغتصاب القيادة ، فممن نريد اغتصابها ؛ ومن في يده القيـــادة الآن ؟ وهل يوجد في الحركة الشيوعية العالمية شيء يسمى قيادة تتحكم في جميع الاحزاب الشقيقة ؟ وهل هذه القيادة في يدكم ؟

« ... ان الحركة الشيوعية العالمية ليست كتلة اقطاعيـــة . فجميع الاحزاب الشقيقة مستقلة ومتساوية سواء اكانت كبيرة ام صغيرة ، جديدة ام قديمة ، وسواء اكانت في الحكم ام خارجه . وما من اجتماع للأحزاب الشقيقة وما من اتفاق اجازته بالاجماع قد نص على ان بعض الاحزاب ارفع منزلة والاخرى احط مرتبة ، او ان حزباً واحداً يقود والاخرى

تتبعه ، او ان حزباً هو اب وأحزاباً اخرى هي الابناء ، او ان قادة الحزب الشيوعي السوفياتي هم الحكام العلويون فوق الاحزاب الشقيقة الاخرى »[1] .

ولو ان المناظرة بصدد هذه النقطة المحددة وقفت عند هذا الحد ، لما كان لنا من تعليق عليها ، اذ ان ما يقوله الرفاق الصينيون عن تساوي الاحزاب الشقيقة وعن عدم وجود حزب قائد وأحزاب مقادة هو في الحقيقة تكرار لما قاله ويقوله الرفاق السوفييت انفسهم ، بل هو ايضاً تكرار لما جاء في قرار حل الكومنترن في عام ١٩٤٣ من انه « نظراً لان الوضع في داخل الاقطار على انفراد وفي العالم اجمع اصبح معقداً اكثر ، لذا فان حل قضايا الحركة العمالية في كل قطر من الاقطار عن طريق مركز عالمي سيقابل صعاباً لا يمكن التغلب عليها » .

بيد ان المناظرة بصدد هذه النقطة المحددة لم تتوقف عند هذا الحد . فهنالا مواقف سابقة وهناك مواقف تالية . وهذه المواقف السابقة والتالية على حد سواء بعيدة كل البعد عن مبدأ المساواة بين الاحزاب الشقيقة واستقلاليتها .

لقد كشف الرفاق الصينيون في تعليقهم السابع عن انهم كانوا يؤيدون في الماضي مركزية الحركة الشيوعية العالمية . ففي اجتماع الاحزاب الشقيقة في موسكو في عام ١٩٥٧ « اكد وفد الحزب الشيوعي الصيني وجوب اعتبار الاتحاد السوفياتي رأساً للمعسكر الاشتراكي »[2] . وبالفعل تضمن تصريح ١٩٥٧ هذا الاقتراح ونص عليه . وكان ذلك احد الاسباب التي جعلت وفد رابطة شيوعيي يوغوسلافيا يرفض التوقيع على التصريح . وقد

---

(١) التعليق السابع ــ « مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » ــ دار النشر باللغات الاجنبية ببكين ــ الطبعة العربية ــ ص ٤٢٢

(٢) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٤٢٧ .

ظل الرفاق الصينيون متمسكين بفكرة « الرأس » هذه حتى بعد اصدارهم لأول وثيقة علنية عن خلافهم مع الرفاق السوفييت (« عاشت اللينينية » نيسان ١٩٦٠) .

وبالرغم من اننا نستطيع ان نجد بعض الاختلافات في تفسير فكرة « الرأس » هذه ، فكرة « الدور القيادي » للحزب الشيوعي السوفياتي ، الا اننا لا نستطيع الا ان نلاحظ ان جميع الاحزاب الشقيقة كانت تعتبر هذه الفكرة مبدءاً مسلماً به وقد تركز هجومها طوال السنوات الثلاث التي تلت عام ١٩٥٧ على « التحريفيين اليوغوسلاف » لأنهم رفضوا الاقرار بـ « الدور القيادي » ذاك . والنصوص في هذا الموضوع غزيرة. فقد قال تودور زيفكوف في خطابه في موسكو في ١٧ شباط :

« اننا لنرى ، نحن الشيوعيين البلغار ، ان رفض الاعتراف ، بصورة من الصور ، بالدور القيادي للاتحاد السوفياتي يتناقض مع النضال الحقيقي في سبيل الاشتراكية » .

وقد كمل زيفكوف هذه الفكرة في خطابه في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي البلغاري :

« ان التحريفيين المعاصرين يشوهون مبادىء الاممية البروليتارية ، ويخربون وحدة وصلابة الحركة الشيوعية السوفياتية والمعسكر الاشتراكي وتجمعها حول المركز الطبيعي وحول قادة الحزب الشيوعي السوفياتي والاتحاد السوفياتي » .

وقالت صحيفة « اخبار العالم » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي البريطاني في ٤ ايار ١٩٥٨ :

« ان الدور القيادي للاتحاد السوفياتي هو ضرورة تاريخية في الشروط الراهنة » .

وقالت مجلة « الفكر الجديد » الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ايلول ١٩٥٨ :

« ان الاتحاد السوفياتي هو القوة القائدة بسبب ما قدمه لقضية الشغيلة

في العالم اجمع [1] » .

ولقد كان الرفاق السوفييت يتقبلون هم انفسهم عن طيب خاطر هذا « الدور القيادي » ، فقد قالت مجلة « ميجونا رودنايا زيزن » السوفياتية في العدد ١١ لعام ١٩٥٨ .

« ان القوة القيادية والتوجيهية للنظام الاشتراكي العالمي هي الاتحاد السوفياتي ، بلد الاشتراكية الأول ، الذي اكتسب خبرة غنية في بناء الاشتراكية . ولهذا فان بلدان النظام الاشتراكي العالمي تعتبر عن حق الدور القيادي للاتحاد السوفياتي في هذا النظام ضمانة نجاحاتها في التحويل الاشتراكي [2] » .

والغريب في الأمر ان الاحزاب الشقيقة كانت تقول ان فكرة « الدور القيادي » هي من صلب تقاليد الحركة العمالية الثورية ومن صلب التقاليد الماركسية — اللينينية ، والأغرب من ذلك ايضاً ان الرفاق الصينيين ظلوا يكررون هذا الكلام حتى في عام ١٩٦٤ بعد ان تخلت الاحزاب الشقيقة عن مسلمة « الدور القيادي » وبعد ان سحبوا هم انفسهم الاعتراف بالدور القيادي للحزب الشيوعي السوفياتي . فقد قالوا في التعليق السابع :

« ان تاريخ الحركة الثورية البروليتارية العالمية اوضح انه نظراً للتطور في المتوازي للثورة ؛ في مرحلة تاريخية معينة ، سارت البروليتاريا في قطر أو آخر في طليعة الحركة . وذكر ماركس وانجلز ان الحركة النقابية في بريطانيا والنضال السياسي للطبقة العاملة الفرنسية كانا على التوالي في طليعة الحركة البروليتارية العالمية . وبعد هزيمة كومونة باريس قال انجلز : « ان العمال الألمان قد تقدموا في الفترة الحالية الى طليعة

---

(١) نقلا عن « قضايا الاشتراكية الراهنة » — عدد تشرين الثاني — كانون الاول ١٩٥٨ — مقال فليكو فلاهوفيتش — ص ٧٩ — ٨٠

(٢) نقلا عن « قضايا الاشتراكية الراهنة » — عدد اذار ١٩٥٩ — ص ٢١٧

النضال البروليتاري » واضاف : « اما الى متى سوف تسمح لهم الاحداث بشغل منصب الشرف ، فهذا ما لا يمكن التنبؤ به .. الا ان النقطــة الاساسية هي صيانة الروح الأممية الحقيقية التي لا تسمح ببروز اي عصبية وطنية ، وترحب بسرور بكل تقدم جديد لحركة البروليتيارية بصرف النظر عن الأمة التي تحدثه[1] » .

واذا كان الرفاق الصينيون قد استشهدوا بنص انجلز هذا ليشيروا الى ان « مركز الطليعة .. لا يبقى بدون تغير لفترة طويلة ، ولكنه ينتقل تبعاً للظروف المتغيرة .. وعندما يسلك حزب كان يحتل في الأصل مركز الطليعة سبيل التحريفية ، فلا بد ان يفقد هذا المركز حتى اذا كان اكبر حزب واعظم الأحزاب نفوذاً »[2] ، إلا انهم يتجاهلون عن عمد تتمة نص انجلز الذي يقول :

« اذا كان العامل الالماني يسير امام الآخرين ، فانه لن يسير في الحقيقة على رأس الحركة ، لأنه ليس من مصلحة الحركة البتــة ان يسير عمال أمة معينة على رأسها ، لكنه سيحتل بالتأكيد مركز شرف في جبهة القتال[3] » .

وفي الوقت الذي نسجل فيه على الرفاق الصينيين تجاهلهم لتتمة نص انجلز ، نتساءل ايضاً : صحيح ان كلاسيكيي الماركسيــة ، ماركس وانجلز ولينين، قد اشاروا ، كما يقول الرفاق الصينيون، الى ان « مركز الطليعة » ينتقل من حزب الى آخر مع تبدل الظروف التاريخية ، لكن هل هذا معناه ان « مركز الطليعة » هو ضرورة تاريخية مطلقة ؟

لقد احتل شغيلة باريس « مركز الطليعة » ايام الكومونة . هــذا

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣

(٢) المصدر نفسه ـ ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥

(٣) انجلز « مقدمة حرب الفلاحين في المانيا » ـ المؤلفات المختارة لماركس وانجلز ـ منشورات دار التقدم في موسكو ـ المجلد ١ ـ ص ٦٩٨

صحيح . ولقد انتقل هذا المركز ، بعد هزيمة الكومونة ، الى العمال الالمان . هذا صحيح ايضاً . وانتقل بعد ذلك الى الروس . وهذ ما لا نشك فيه كذلك . ولقد بقي الاتحاد السوفياتي يحتل « مركز الطليعة » طالما انه كان بلد الاشتراكية الأول والأوحد . ولكن هل ما يزال في وسعنا الحديث عن « مركز الطليعة » اليوم، بعد قيام النظام الاشتراكي العالمي وبعد نهوض حركة التحرير الوطني التي اخذت في اكثر من مكان مضموناً اشتراكياً ؟

لقد كان « مركز الطليعة » ممكناً في القرن التاسع عشر يوم كانت الحركة الاشتراكية محصورة في اوروبا . ولقد كان ممكناً ايضاً في النصف الاول من القرن العشرين يوم لم يكن في العالم كله سوى قطر اشتراكي واحد . ولكن هل ما زال ذلك ممكناً في النصف الثاني من القرن العشرين الذي امتدت فيه الحركة الاشتراكية لتشمل العالم كله والذي انتصرت فيه الثورة الاشتراكية في عدد كبير من البلدان في اربع قارات من العالم ؟

ومن هذه الزاوية نقول : ليست المسألة هي إثبات امكانية انتقال مركز الطليعة من حزب الى آخر كما يحاول ان يصورها الرفاق الصينيون إذ لا احد يماري في ذلك ، ولكن المسألة هي مسألة امكانية وجود « مركز طليعة » اصلاً في عالمنا المعاصر البالغ التعقيد .

ولا ريب في ان الرفاق الصينيين قد احسوا بالتناقض بين مطالبتهم بأن يكون الاتحاد السوفياتي « رأس » المعسكر الاشتراكي وبين مطالبتهم بتساوي الاحزاب الشقيقة وبعدم وجود حزب قائد واحزاب مقادة . ولهذا فسروا فكرة « الرأس » تفسيراً خاطئاً بعض الشيء :

« كان رأينا ان وجود رأس لا يناقض مبدأ المساواة بين الاحزاب الشقيقة . ولا يعني هذا ان للحزب الشيوعي السوفياتي اي حق في السيطرة على الاحزاب الشقيقة الاخرى ، بل يعني ان يتحمل الحزب الشيوعي

السوفياتي على كاهله مسؤولية وواجبات اعظم[1] » .

والحق ان الرفاق السوفييت ما كانوا يرفضون مثل هـذا التفسير لدورهم القيادي . ففي المؤتمر الخامس للحزب الاشتراكي الالماني الموحد تساءل خروتشيف : فيمَ يكمن الدور الخاص للاتحاد السوفياتي ،واجاب على هذا التساؤل بقوله : « انه يكمن في كونه يبني الطريق المفضية الى الاشتراكية ، وفي كون الاتحاد السوفياتي يمنح ، بوصفه الـدولة الاقوى والاكثر تطوراً اقتصادياً ، معونة منزهة الى البلدان الاخرى بهدف المساهمة في بناء الاشتراكية في كل قطر ، وفي كونه ينظر الى نجاحات جميع الشعوب في ميدان بناء الاشتراكية على انها قضيتـه الخاصة ونجاحه الخاص[2] » .

ويخيل الينا ان الخطأ الذي ارتكبه الرفاق السوفييت ، وبعبارة اصح خروتشيف ، وهو الخطأ الذي اثار حساسية الرفاق الصينيين ، يكمن في الاسلوب الذي تم به التخلي ، نظرياً على الاقل ، عن منصب « الرأس » . ففي عام ١٩٦٠ اعلن خروتشيف في مناسبات عديدة انه لم يعد راغباً في منصب « الرأس » . لكنه اعلن ذلك ، على عادتـه في كثير من الاحيان ، بصورة فظة . فبدلاً من ان يعلن ، على سبيل المثال ، انه « ليس من مصلحة الحركة الشيوعية العالمية ان يسير حزب امة معينة على رأسها » ، او بدلاً من ان يعلن ، على سبيل المثال ايضاً ، ان وجود حزب قائد بات يتنافى وتطور الحركة الثورية في العالم ، اعلن ان منصب « الرأس » لا يجلب سوى « وجع الرأس » . فقد قال :

« ما الفائدة المادية التي تقدمها لنا عبارة « على الرأس » ؟ انها لا تقدم لنا لا لبناً ولا زبداً ، ولا بطاطس او خضاراً او مساكن . ولكن

---

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٤٢٧

(٢) نقلا عن « قضايا الاشتراكية الراهنة » ــ كانون الاول ١٩٥٨ ــ ص ٨٠

قد تقدم شيئاً ادبياً ؟ كلا ، لا شيء على الاطلاق ![1] » .

« ما هي فائدة عبارة « على الرأس » لنا ؟ لتذهب الى الجحيم هذه العباره ![2] » .

وعلى كل ، ومهما يكن الاسلوب الذي تخلى به خروتشيف عن منصب الرأس ، ومهما تكن البواعث التي دفعت بالرفاق الصينيين الى التخلي عن مبدأ مركزية الحركة الشيوعية العالمية ، فان الشيء الذي لم يعد يقبل نقاشاً بعد تطور المناظرة ، والشيء الذي راح يؤكده الفريقان بقوة متماثلة هو مبدأ المساواة بين الاحزاب الشقيقة واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم اصدار الاوامر اليها . ولا يهمنا من هذه الزاوية ان يكون الرفاق الصينيون قد تحدثوا عن « هراوة موسكو » وان يكون الرفاق السوفييت قد تحدثوا عن « هراوة بكين » ، انما المهم هو اتفاق الفريقين على ضرورة إنهاء عهد « الهراوة » . وهذا ، والحق يقال ، انجاز ايجابي للمناظرة .

ولكن في الوقت الذي نسجل فيه تخلي الطرفين عن مبدأ مركزية الحركة الشيوعية العالمية ، نلاحظ ان منطقهما ما يزال مشوباً بالظواهر السلبية للنزعة المركزية . وهذا ما يتضح بوجه خاص في موقفهما من قضية وحدة الحركة الشيوعية العالمية والأسس التي يجب ان تقوم عليها . اذ من الواضح ان الغاء المركز العالمي لقيادة الحركة الشيوعية العالمية لا يعني بشكل من الاشكال انتفاء وحدة هذه الحركة . بل على العكس من ذلك تماماً . وكل ما هنالك ان الوحدة لم تعد ممكنة ، وليست ممكنة اصلاً ، الا على اساس احترام الفروق بين الاحزاب وحقها في اختيار

---

(1) خطابه في ٤ شباط ١٩٦٠ ـ نقلا عن « مناظرة حول الخط العام » ص ٤٢٧

(2) خطابه في بخارست في ٢٤ حزيران ١٩٦٠ ـ نقلا عن المصدر نفسه ـ ص ٤٢٧

تكتيكها واستراتيجيتها من خلال ظروفها الخاصة . والحال ان الرفاق السوفييت يقعون في حبائل النزعة المركزية عندما يريدون ان يطبقوا مبدأ المركزية الديموقراطية وقاعدة الاكثرية والأقلية على العلاقات بين الاحزاب الشقيقة ، كما يقع الرفاق الصينيون في حبائلها عندما ينفون الفروق بين الاحزاب ويطبقون مبدأ الانقسام الديالكتيكي على العلاقات بين الاحزاب. ولنحاول شرح المقصود بذلك .

لقد كشف التعليق الصيني السابع النقـاب عن ان قاعدة الأكثرية والأقلية طرحت على بساط البحث ، في رسائل متبادلة بين الحزبين ، منذ عام ١٩٦٠ . فعلى اثر ظهور الخلافات بين الحزبين طرح الرفاق السوفييت مبدأ خضوع الأقلية للاكثرية في العلاقات بين الاحزاب الشقيقة. ولا ريب في أن هذا المبدأ سيكون في صالح الرفاق السوفييت ، فيما لو تم اقراره ، نظراً الى ان غالبية الاحزاب الشقيقة تؤيد وجهـات نظر الحزب السوفياتي . وقد رفض الرفاق الصينيون هذا المبدأ منذ عام ١٩٦٠ في رد اللجنة المركزية الصينية على رسالة اعلام اللجنة المركزية السوفياتية .

« فيما يتعلق بالمبادىء الاساسية للماركسية – اللينية فان مسألة من هو المخطىء ومن هو المصيب لا يمكن الحكم عليها في كل حالة عن طريق من في جانبه الاغلبية ومن في جانبه الاقلية . ان الحقيقة رغم كل شيء هي الحقيقة . والخطأ لا يمكن قلبه الى صواب رغماً من وجود أقلية مؤقتة ، كما لا يمكن ان يقلب الصواب الى خطأ رغماً عن وجود أقلية مؤقتة [١] » .

بيد ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ردّت في رسالتها المؤرخة في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ مستشهدةً بلينين واكدت أن « من لا يرغب في احترام رأي الأغلبية من الأحزاب الشقيقة هو في جوهره يعارض وحدة وتضامن الحركة الشيوعية العالمية [٢] » .

---

(١) نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ٤٢٩
(٢) نقلا عن المصدر نفسه – ص ٤٣٠

وفي اجتماع الاحزاب الشقيقـــة في موسكو في تشرين الثاني ١٩٦٠ طرحت القضية على بساط البحث من جديد ، وأعلن الوفد الصيني انه اذا كانت قاعدة الاكثرية والاقلية واجبة التطبيق داخل الحزب الواحد القائم تنظيمه على مبدأ المركزية الديموقراطية وخضوع المنظمات الادنى للمنظمات الأعلى ، فانه لا يمكن تطبيقهـــا على العلاقات بين الاحزاب الشقيقة التي لا توجد فيها قيادة مركزية ولا احزاب دنيا واحزاب عليا ، كما اعلن ان الطريقة الوحيدة لمعالجة القضايا ذات الاهمية المشتركة بين الاحزاب الشقيقة هي الوصول عن طريق المناقشات الى اتفـــاق جماعي . وبالفعل نص بيان اجتماع موسكو على مبدأ الوصول الى الاجماع عن طريق التشاور .

ولكن الرفاق السوفييت أصروا على موقفهم ، حتى بعد توقيعهم على بيان موسكو ، واتهموا الرفاق الصينيـــين ، على لسان سوسلوف ، بـ « الانحراف عن مبدأ التنظيم اللينيني الأساسي » الذي « كان يعلّم بأن امتثال الاقلية للاكثرية هو وحده الذي يمكن ان يشكل مبدأ الحركة العمالية » [1] .

ولا شك عندنا في ان الرفاق السوفييت مخطئون في هذه النقطة المحددة ، اذ ان المبدأ اللينيني عن امتثال الأقلية للأكثرية غير قابل للتطبيق ؛ كما اوضح الرفاق الصينيون ، الا على منظمة مركزية . والحال ان الرفاق السوفييت يقرون بأنه لا وجود اليوم لمركزية شيوعية عالمية . اذن فالرفاق الصينيون محقون بمطالبتهم بتطبيق مبدأ الوصول الى اجماع عن طريق التشاور .

بيد اننا نتساءل ايضاً : ما دام الرفاق الصينيون قد رفضوا ، عن حق ، التقيد بمبدأ الاكثرية والاقلية في العلاقات بين الاحزاب الشيوعية ، فلماذا يوقعون انفسهم في نوع من الحرج والتناقض باعلانهم استعدادهم

---

(١) « نضال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في سبيل تلاحـــم الحركة الشيوعية العالمية » ــ أ . سوسلوف ــ ص ١٢٠ .

للقبول بهذا المبدأ ، ولكن فقط بعد ان تتحول الأقلية المؤقتة الى اكثرية ؟
لماذا هاجموا الرفاق السوفييت قائلين : « انهم بالتأكيد لا يمثلون اغلبية حقيقية . وما اغلبيتهم الا ظاهرة خيالية سطحية ، وفي الأصل ما هي الا اقلية . وان الأقلية التي يهاجمها هي في الأصل اغلبية »[1] . وقائلين ايضاً : « اذا أصر قادة الحزب الشيوعي السوفياتي على تحديد اين « الأغلبية » واين « الأقلية » ، فنود ان نقول لهم بصراحة تامة اننا لا نعترف بأغلبيتهم ، اذ ان الاغلبية التي يعتمدون عليها هي اغلبية مزيفة . والاغلبية الحقيقية ليست في جانبكم ؟[2] »

الحقيقة ان رفض الرفاق الصينيين التخلي تخلياً تاماً عن قاعدة الاكثرية والاقلية وتوكيدهم في اكثر من نص واحد ان الاكثرية ستكون معهم في المستقبل هو دليل على ان فهمهم للمبادىء التي يجب ان تقوم عليها وحدة الحركة الشيوعية العالمية لا يخلو هو الآخر من شوائب النزعة المركزية . والحقيقة ايضاً هي ان تمسك الرفاق السوفييت بقاعدة الاكثرية والأقلية هو مجرد خطأ ، خطأ قادهم اليه كونهم يشكلون الاكثرية الآن . أما خطأ الرفاق الصينيين فهو اكثر من ذلك ، لأنه نابع من صلب منطقهم بالذات ، مع انهم محقون كل الحق في مطالبتهم بمبدأ الوصول الى اجماع عن طريق التشاور . ذلك ان عدم تخلي الرفاق الصينيين تخلياً تاماً عن قاعدة الاكثرية والأقلية يرجع الى طبيعة فهمهم لوحدة الحركة الشيوعية العالمية . فهم لا يقولون ان قاعدة الاكثرية والاقلية قاعدة لاغية في العلاقات بين الاحزاب الشقيقة لأن تطبيق هذه القاعدة يعني تجاهل الفروق القائمة بين الاحزاب ، بل هم يقولون انها لاغية لأن الحقيقة قد تكون في جانب الأقلية التي يصبح من واجبها بالتالي ان تخضع للأكثرية . وبذلك نكون قد عدنا الى المركزية والى تصور صخري لوحدة الحركة

---

(١) « يا عمال العالم اتحدوا ضد عدونا المشترك » ــ ص ٢٠
(٢) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤

الشيوعية العالمية . وبالفعل فان الرفاق الصينيين ، بالرغم من حديثهم عن تساوي الاحزاب الشقيقة واستقلالها ، لا يتصورون الوحدة بينها وحدة يجب ان تقوم على الاعتراف بالفروق والتناقضات وعلى حدوث تسويتها ، وانما يتصورونها وحدة صخرية ممركزة تقوم على اساس تطهير الصفوف من « الانحرافات » . واستنجاد الرفاق الصينيين بالديالكتيك يؤكد اكثر من اي شيء آخر النزعة المركزية لتصوراتهم الوحدوية . فهم يقولون :

« ان تاريخ تطور الحركة الشيوعية العالمية يعلمنا ان الحركة العمالية العالمية ، شأنها شأن كل شيء آخر ، تتجه نحو الانقسام الى قسمين . وان الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية يتحتم انعكاسه على الصفوف الشيوعية ، وانه لا بد ان يظهر نوع او آخر من الانتهارية ، اثناء تطور الحركة الشيوعية ، ولا بد ان ينغمس الانتهازيون في نشاطات انقسامية معادية للماركسية اللينينية وان يشن الماركسيون اللينينيون النضال ضد الانتهازية والانقسامية . وعن طريق هذا الصراع بين الاضداد بوجه التحديد تطورات الماركسية — اللينينية وحركة الطبقة العاملة العالمية ..

فالعصبة الشيوعية والاممية الاولى والاممية الثانية ، التي كان كل منها موحداً في الأصل ، انقسم كل منها الى قسمين اثناء تطوره واصبح جزئين متعارضين . وفي كل مرة من المرات دفع النضال العالمي ضد الانتهازية والانقسامية حركة الطبقة العاملة العالمية الى أمام ، الى مرحلة جديدة ، ومكنها من احراز وحدة اقوى وأمتن وأوسع على اسس جديدة .. الوحدة والصراع او حتى الانقسامات ، والوصول الى وحدة جديدة على أسس جديدة — هذا هو ديالكتيك تطور الطبقة العاملة العالمية » [1] .

ان النزعة المركزية لهذا التصور عن وحدة الحركة العاملة العالمية تتجلى اولاً في ان الرفاق الصينيين يفترضون ان هذه الوحدة قائمة اصلاً ومن

---

(1) « مناظرة حول الخط العام ... » — ص ٣٩٩ — ٤٠٠ . وسوف نعود الى هذا النص في فصل « مسألة الانحطاط » لنعالجه من زاوية اخرى

الاساس ، وانهـا « كل » موحـد ، معطى مسبقاً ، متكون ، جاهز . والحال اننا عندما نتصور ان الحركة العاملة العالمية هي « كل » موحد على هذا الشكل الصخري ، فان مسألة « المركز الموحد » تصبح مسلمة بديهية .

وتتجلى ثانياً النزعة المركزية لوحدوية الرفاق الصينيـين في كونهم يفترضون ان الوحدة تكون اولاً ، ثم يتلوها الصراع والانقسام ، شأنها شأن كل « كل » . ومن المؤسف حقاً ان يكون الرفاق الصينيون ، بتقديمهم نظرية « الواحد ينقسم الى اثنين » هذه ، قد تجـاهلوا ان الوحدة لا تكون قبل الصراع ، وانما تكون من خلاله ، وان الوحدة ليست نفياً للتناقضات وانما هي تركيب لها ، وانها ، بكلمة واحدة ، وحدة تناقضية .

وتتجلى النزعة المركزية ثالثاً في تصوير الرفاق الصينيين للتناقضـات بأنها « اضداد » متعارضة ومتنـاحرة ومتنافية وغير متعايشة ، وبأن الوحدة لن تكون نتيجة تركيب بينها وانما ستتحقق عن طريق تغلب هذا الضد على ذاك وسحقه وتصفيته . وبذلك تكون الفروق قد حولت الى انحرافات ، والانحرافات لا يمكن ان تعامل إلا بطريقة واحدة : التطهير والعودة الى الصفاء ووحدة المركز .

وتتجلى النزعة المركزية رابعـاً واخيراً في استسلام الرفاق الصينيين لنوع من « الحتمية الدياليكتية » . فطالما ان كل شيء في الوجود يتجه الى الانقسام على نفسه ، وطالما ان الحركة العاملة العالمية هي كل موحد معطى مسبقاً ، اذن فمن المحتم ان تنقسم الحركة العاملة العالميـة على نفسها . وهذا الانقسام خارج عن ارادتهـا . ونحن في الوقت الذي لا نشك فيه بأن قوانين الديالكتيك تنطبق على الحركة العاملة العالميـة ، نتساءل : ولكن متى كانت قوانين الديالكتيك قوانين عمياء ، حتمية ، حتى عند انطباقها على البشر ؟ ان الشيء الموحد يميل الى الانقسام . هذا

صحيح . لكن حتى يتحقق ميله هذا ، فلا بد ان يكون مجرداً من الارادة الذاتية ، اي بالفعل شيئاً . والحال ان الحركة العاملة العالمية ليست شيئاً . واذا كانت تحوي في نفسها بذور الانقسام على ذاتها ، فان ما تملكه من ارادة ووعي يحتم عليها لا ان تستسلم لميولها نحو الانقسام الذاتي ، بل على العكس ان تقاومها . وهذا معناه ان الوحدة نضال ، وانها ليست معطى مسبقاً ، ولا يمكن ان تكون في يوم من الايام معطى مسبقاً . ولهذا ايضاً ، وفي الوقت الذي نؤكد فيه ان الوحدة يجب ان تقوم على اساس احتدام الفروق ، فمن الضروري ألا ننزل هذه الفروق منزلة المطلق ، وألا نبالغ فيها الى درجة نجعل معها الوحدة بينها مستحيلة . وتماماً كما ان الموقف الوحدوي الذي ينكر الفروق هو موقف غير ديالكتيكي ، وبالتالي غير وحدوي ، كذلك فان الموقف الذي يقف عند الفروق وحدها ولا يتطلع الى الوحدة من خلالها هو موقف غير وحدوي ، وبالتالي غير ديالكتيكي .

والحق ان هذا الفهم غير الديالكتيكي من جانب الرفاق الصينيين لديالكتيك الوحدة والانقسام قد اوقعهم في خطأ أفدح من الخطأ الذي يقع فيه الرفاق السوفيت عندما يطالبون بتطبيق مبدأ المركزية الديموقراطية وقاعدة الاكثرية والاقلية على الحركة الشيوعية العالمية . فصحيح ان الرفاق الصينيين يرفعون شعار تساوي الاحزاب الشقيقة واستقلالها ، لكن منطقهم في تحويل الفروق والاختلافات في وجهات النظر الى انحرافات انتهازية شبيهة بانحرافات فرسان الأممية الثانية يجعلهم ينكرون صفة الحزب الشقيق على كل حزب لا يؤيدهم . وهذا هو المعنى الحقيقي لكلامهم عن اكثرية كاذبة وغير حقيقية وعن اقلية مؤقتة ولكن مجسدة للحقيقة، وهذا هو المعنى الحقيقي لكلامهم عن الوحدة ثم الصراح ثم الانقسام ثم الوحدة على اسس جديدة . واذا كان منطق الرفاق السوفييت في الحديث عن الاكثرية والاقلية في الحركة الشيوعية العالمية يعني عملياً تطبيق مبدأ

المركزية الديموقراطية في مجال لا يجوز تطبيقه فيه (مركزية لأن على الاقلية أن تنصاع للاكثرية ، وديموقراطية لأن من حق الاقلية ان تناضل من اجل ان تصبح اكثرية) ، إلا ان منطق الرفاق الصينيين في الحديث عن اكثرية كاذبة واكثرية حقيقية يعني عملياً إخضاع الحركة الشيوعية العالمية لمركزية خالصة (الحقيقة واحدة وفي جانب واحـد ، وكل ما عداها انحراف وانتهازية وانقسامية) . وبالفعل ، وطالما ان الرفاق الصينيين يتصورون ان وضعهم كأقلية في الحركة الشيوعية العالمية هو مثل وضع ليبكنخت وريلي في الحزب الاشتراكي - الديموقراطي الالماني في عام ١٩١٦ ، ويتبنون قول لينين :

« ان ليبكنخت وريلي هما فقط اثنان ضد مئة وثمانية . إلا ان هذين الاثنين يمثلان الملايين من الشعب والجماهير المستغلة والأغلبية الساحقة من الشعب ومستقبل البشرية والثورة التي تنمو وتنضج بمرور كل يوم . اما المئة والثمانية فيمثلون فقط الروح الخسيسة لفئة ضئيلة من عملاء البورجوازية وسط البروليتاريا »[1] .

اقول طالما انهم يتصورون انهم هم ليبكنخت وريلي الحركة العاملة العالمية المعاصرة ، فمن الطبيعي والبديهي ان يرفضوا الاعتراف بأكثرية المئة والثمانية وأن يطرحوا انفسهم على انهم مستقبل الثورة العالمية وقاعدتها. واذا كان الرفاق الصينيون قد امتنعوا ، عندما كانت المناظرة الايديولوجية في اوجها في اواخر عـام ١٩٦٢ وفي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وعن توكيد ذلك بصراحة ؛ فانهم تركوا هذه المهمة للحزب الألباني الذي صرح على لسان محمد شيخو منذ عام ١٩٦٢ بأن « كتلة من الأحزاب الأمينة للماركسية - اللينينية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الصيني آخذة في

(١) نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » - ص ٤٣٤

التكوّن[1] » .

وبدءاً من اواخر عام ١٩٦٤ ، وبعد انحطاط المناظرة الى مهاترة ، وبعد ان وجه الرفاق الصينيون تهمة خيانة الثورة والماركسية ـ اللينينية الى معظم الأحزاب الشيوعية في العالم ، لم يعد هناك حرج من التصريح بأن الصين هي المركز الجديد للثورة العالمية . وهذه بعض النصوص :

« ان كل الشعوب المضطهدة والأمم المضطهدة في العالم بأسره تعلق آمالها الآن على الصين الجديدة الثورية .. ولقد غدا بلدنا قاعدة الثورة العالمية ، وغدا حزبنا حامل لواء الثورة العالمية . وفكر ماوتسي تونغ هو قبس الثورة العالمية[2] » .

« ان جمهورية الصين الشعبية هي اليوم حصن الاشتراكية الرئيسي في العالم وأقوى سند للحركة الثورية والتحررية الوطنية ، والرفيق ماوتسي تونغ هو ، المرشد المحبوب والنابغة للبروليتاريا العالمية والحركة الثورية العالمية[3] » .

« ان ماوتسي تونغ هو ... القائد الثوري الكبير لا للثورة الصينية وحدها بل ايضاً للثورة البروليتارية العالمية[4] » .

« ان الصين هي مركز وقاعده الثورة العالمية ، وقد اصبحت رائدة كل ثوريي العالم[5] » .

---

(١) نقلا عن « نضال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في سبيل .. » ـ ص ١٣٠ .

(٢) « صحيفة جيش التحرير اليومية » ـ ٦ حزيران ١٩٦٦ ـ نقلا عن « الثورة الثقافية الاشتراكية الكبرى في الصين » ـ نشر دار دمشق ـ ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨

(٣) صحيفة « زيري ى بوبوليت » الالبانية ـ نقلا عن « انباء بكين » ـ ٦ شباط ١٩٦٧ ـ ص ٢٨ ـ ٢٩

(٤) صحيفة « صوت الشعب » الناطقة بلسان حزب بلجيكا الشيوعي ـ نقلا عن « انباء بكين » ـ ١٣ اذار ١٩٦٧ ـ ص ٢٨

(٥) « انباء بكين » ـ ١٣ اذار ١٩٦٧ ـ ص ٣٢

والحقيقة انه اذا كان بعض الناس قد قدروا ان النزاع الصيني - السوفياتي ، بالرغم من كل آثار السلبية ، يشتمل على ناحية ايجابية واحدة على الأقل وهي انهاء عهد الوحدة - الوصاية ليبدأ عهد الوحدة - المساواة، فان تطور هذا النزاع قد خيب هذا التقدير او هذا الأمل بتعبير اصح . وكل ما حققه النزاع في هذا الصدد هو انه جعل او كاد يجعل للثورة العالمية مركزين بدلاً من مركز واحد . وطبيعي ان الرفاق السوفييت لم يجاروا الرفاق الصينيين في خطئهم معلنين بدورهم ان الاتحاد السوفياتي هو مركز وقاعدة الثورية العالمية ، ولكن محاولة الرفاق الصينيين خلق مراكز جديدة للثورة العالمية أحيت في صفوف المعسكر المقابل لغة كانت قد اصبحت في حكم الميتة . وهكذا وجدنا عدداً من الأحزاب الشيوعية في العالم، وكرد فعل على طرح الرفاق الصينيين انفسهم قادة ومرشدين للثورة العالمية ، تعود من جديد الى استخدام تعابير « الحزب القائد » و « رأس الحركة الشيوعية العالمية » لتصف بها الحزب الشيوعي السوفياتي . وهذه بعض النصوص ايضاً :

« يرى حزبنا ، اليوم كما في الماضي ، ان الموقف من الحزب الشيوعي السوفياتي والاتحاد السوفياتي ، اول بلد سار في طريق الاشتراكية والشيوعية غير المطروق حتى الآن ، يبقى حجر محك الأممية البروليتارية [1] » .

« ان الحزب الشيوعي السوفياتي هو القوة الرئيسية للحركة الماركسية - اللينينية الأممية [2] » .

« ان الحزب الشيوعي السوفياتي والاتحاد السوفياتي هما مهد اللينينية والثورة العالمية [3] » .

---

(١) من تصريح اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الارجنتيني في ٢٧ اب ١٩٦٦ .

(٢) من تقرير غونتر ميتاغ الى دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد في ١٧ ايلول ١٩٦٦

(٣) مجلة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي « نوفا ميسل » - عدد تشرين الاول ١٩٦٦

« ان الاتحاد السوفياتي هو حامل لواء الحركة الثورية العالمية والحصن الحصين لجميع قوى العصر التقدمية الطليعية .. والحزب الشيوعي السوفياتي، اصلب الفصائل عوداً وأقوى طليعة كفاحية للحركة الشيوعية العالميـــة ، هو خير مثال يحتذى للاحزاب الماركسية – اللينينية وللبلدان الاشتراكية الاخرى [1] » .

« ان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي هو ، الطليعة المجربـــة للحركة الشيوعية والثورية العالمية وحامل لواء الأممية البروليتارية وخير من يطبق عملياً مبادىء التضامن الأممي [2] » .

ويجدر بنا ان نشير مرة اخرى الى ان الرفاق السوفييت قد امتنعوا هم أنفسهم عن وصف انفسهم بهذه التعابير التي يصفهم بها غيرهم ، مدللين بذلك على عمق فهمهم لعبارة انجلز القائلة : « انه ليس من مصلحـــة الحركة ان يسير عمال أمة معينة على رأسها » . والحقيقة انه لا يستطيع احد ان ينكر ان المكانة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي السوفيـــاتي في الحركة الثوريـــة المعاصرة هي مكانة عظيمة ، كما لا يستطيع احد ان ينكر ان الاتحاد السوفياتي ، بوصفه اقوى دولة اشتراكية ، يتحمل مسؤولية عظمى في الدفاع عن مصالح الثورة العالمية ويشكل قوة رادعة في وجه تصدير الثورة المضادة من قبل الامبريالية العالمية . والشيء نفسه يمكن ان يقال عن الصين الشعبية . وعلى وجـــه التحديد لأن الاتحاد السوفياتي يتمتع بمثل هذه المكانة ، وعلى وجه التحديد لأننا ، مع كل التقدميين في العالم ، حريصون على هذه المكانة ، نرى ان الحفاظ على هذه المكانة وتوطيدها يتناقض مع محاولات البعض لبعث لغة وتعابير

---

(١) من خطاب ي . تسيدينبال ، امين الحزب الشيوعي المنغولي ، فـــي المؤتمر الثالـــث والعشريـــن

(٢) من خطاب حسن قريطم ، باسم الشيوعيين اللبنانيين ، في المؤتمـــر الثالـــث والعشريـــن

يفترض فيها انها دفنت مع دفن الستالينيه وما ألحقته من اذى بالحركة الثورية العالمية بنتيجة انتهاجها سياسة عصبية الدولة الكبرى .

واذا كنا نرى ان مثل هـــذه التعابير غير مناسبة وغير مفيدة لتطور الحركة الثورية المعاصرة ووحدتها على أساس المساواة التامة ، فنحن ندين بصراحة بالمقابل الإعلان الصريح للرفاق الصينيين عن رغبتهم في العودة الى عهد مركزية الثورة العالمية مع تبديل المركز من عاصمة الى اخرى . وبصراحة نقول ايضاً ان محاولة وضع الثورة الصينية في مركز القائـــد للثورة العالمية لن تسيء الى تطور الحركة الثورية المعاصرة فحسب ، بل ستسيء ايضاً الى المكانة العظيمة التي تتمتع بها الثورة الصينية في نفوس الثوريين والتقدميين في العالم اجمع .

ان كل شيء في التاريخ المعاصر يقول لنا ان مستقبلاً عظيماً ينتظر الحركة الثورية والاشتراكية المعاصرة ، وان العالم قد دخل في مجمله في طريق الانتقال الى الاشتراكية ، وهذا ما يوجد اكثر من اي وقت مضى ضرورة تكنيس العقبات امام التطور الثوري والاشتراكي العالمي ، هذه العقبات التي لا تتمثل في مقاومة الرأسمالية والامبريالية المحتضرتين فحسب، بل ايضاً في بعض الجوانب الذاتية السلبية من الحركة الثورية المعاصرة ، تلك الجوانب الموروثة عن تقاليد وصيغ فات اوانها ولم تعد تصلح للممارسة في الشروط التاريخية الجديدة . ان السرعة التي ستحقق بها قوى الاشتراكية قوى الانتصار الحاسم والنهائي على قوى الرأسمالية والامبريالية تتوقف ، فيما تتوقف عليه ، على قدرة قوى الاشتراكية عـــلى تطهير نفسها من شتى العوائق الذاتية التي تتمثل بصورة رئيسية في محاولات بعض الدوغمائيين فرض اشكال تنظيمية على الحركة الثورية المعاصرة مماثلة او مشابهـــة للاشكال التنظيمية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية وبعيدها والتي لم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر الراهن ، ولا سيما ما يتعلق منها بفكرة « حزب قائد » او « مركز قائد » .

ولا نستطيع في خاتمة هذا الفصل الا ان نثبت الكلام البالغ الصحة الذي ورد في تقرير كيم ايل سونغ ، امين حزب العمل الكوري ، الى مؤتمر الحزب المنعقد في ٥ تشرين الأول ١٩٦٦ :

« ان من بالغ الاهمية بالنسبة الى جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية ان تتمسك بمبدأ الاستقلال في الحركة الشيوعية العالمية . وانما عن طريق التمسك بالاستقلال يمكن لكل حزب ان يقود الثورة في بلاده وان يساهم في الثورة العالمية وان يعزز تلاحم الحركة الشيوعية العالمية » .

« ان التمسك بمبدأ الاستقلال هو حق مقدس لكل حزب . حق لا يستطيع اي انسان انتهاكه ، ومن واجب كل حزب ان يحترم استقلال الاحزاب الاخرى الشقيقة . والاحترام المتبادل للاستقلال هو الشرط الاساسي والمسبق لتلاحم وتعاون الاحزاب الشقيقة . وانما عندما يحترم استقلال كل حزب يمكن ان يتحقق التلاحم والتعاون بين الاحزاب الشقيقة على اساس طوعي ومتين ورفاقي » .

« ان العلاقات بين الاحزاب الشقيقة يجب ان تقوم على مبادىء المساواة التامة ، والاستقلال ، والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعاون الرفاقي .. وفي الأعوام الاخيرة هذه لاحظت الحركة الشيوعية العالمية انتهاكاً متواصلاً لهذه المعايير الناظمة للعلاقات بين الاحزاب الشقيقة » ..

« ان على جميع الاحزاب ان تعمل على تبادل الاحترام على قدم من المساواة وان تقيم فيما بينها علاقات رفاقية . ولا يمكن ان يوجد بين الاحزاب الشيوعية والعمالية احزاب رفيعة المنزلة او دنيئة المنزلة ، ولا احزاب قائدة او مقادة . ولا يمكن لأي حزب ان يزعم لنفسه مركزاً ممتازاً في قلب الحركة الشيوعية العالمية » .

« في الحركة الشيوعية العالمية لا وجود لمنظمة اممية مدعوة الى ان تقود بصورة احادية الجانب نشاطات احزاب جميع البلدان . فلقد تغيرت

الأزمان وزال العهد الذي كانت فيه الحركة الشيوعيـــة تستلزم مركزاً امميأ . ولم توجد اية « قيادة » او اي « مركز » للحركة الشيوعيـــة العالمية منذ حل الأممية الثالثة . وبالتالي ، اصبح من المستحيل ان ينتقل « مركز » الثورة من قطر الى آخر . ومن المستحيل اكثر ان يصبـــح قطر معين « مركز الثورة العالمية » او ان يصبح حزب معين « حزباً قائداً » للحركة الشيوعية العالمية ».

« ان ثورة كل قطر يخوضها شعبه بقيادة حزبه ولا يقودها «مركز» اممي مزعوم او حزب قطر آخر . ان الشيوعيين لا يعـــترفون بأي « مركز » ولا بأي « قيادة » في الحركة الشيوعية العالمية . واذا ما فعلوا ذلك ، فهذا معناه انهم يقبلون بالوضع الممتاز لحزب معين . واذا ما اصبح الأمر هكذا ، فسيكون في وسع الحزب الموضوع في مرتبـــة عليا ان يصدر تعليمات واوامر الى الاحزاب الاخرى ويستوجب على هذه الاحزاب ان تطيع اوامره وان تجله . واذا ما سمحنا بمثل هذه العلاقات بين الاحزاب الشقيقة ، فسيفقد كل حزب استقلاله ولن يستطيع ان يقود بنجاح ، وبكل استقلال ، الثورة وبناء بلاده ».

« ان على كل حزب ان يطبق بصورة مبدعة الماركسية – اللينينية على واقع بلاده .. ومن المستحيل توجيه الثورة وبناء القطر بنظرية وتوجيه حزب آخر ».

« ان النظرية الهادية لكل حزب لا يمكن ان تكسب اهميتها إلا في اطار قطره الخاص . والنظرية الهادية لحزب قطر معين لا تتلاءم ، مهما تكن كاملة ، مع واقع البلدان الاخرى لأن شروط هذه البلدان تختلف عن شروط القطر الأول . وعلى هذا ، لا يجوز لأي حزب أن يجعل من نظريته الهادية نظرية هادية صالحة لشيوعيي جميع البلدان ، ولا أن يفرضها على الاحزاب الاخرى ».

« ان من واجب الشيوعيين ألا يفرضوا ، في أي حال من الاحوال

وجهات نظرهم على الاحزاب الاخرى . فبين الاحزاب الشيوعية والعمالية لا يجب ان تكون هناك ممارسة تسمح لحزب بأن يوجه ضغطاً الى الاحزاب الاخرى او بأن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بحجة ان هذه البلدان لا تتقيد بوجهات نظره . لكن بعض الاحزاب في الحركة الشيوعية العالمية اليوم ما تزال تفرض وجهات نظرها وخطها على احزاب اخرى وتمارس ضغطاً على الاحزاب التي لا تقبلها وتتدخل في شؤونها الداخلية ».

« .. في الحركة الشيوعية العالمية لا يمكن ان يوجد حزب يحتكر الحق في صياغة الاستنتاجات بصورة تعسفية فيما يتعلق بالمشكلات المبدئية. ان على كل حزب ان يمتنع عن صياغة استنتاجات بصدد المشكلات الدولية الهامة بصورة تعسفية وان يفرضها على الاحزاب الاخرى »..

« ان بعض الناس يصفون حزبنا واحزاباً ماركسية — لينينية اخرى في الوقت الحاضر بأنها « وسطية » و « انتقائية » و « انتهازية » الخ. انهم يقولون اننا نتبنى « طريق التسوية اللامبدئية » واننا « جالسون على كرسيين » . ان هذا لغو . إذ أن لنا نحن ايضاً كرسينا . وما حاجتنا الى التخلي عن كرسينا لنجلس بصورة غير مريحة على كرسيين للغير ، واضعين ساقاً على كل كرسي ومتناسين كرسينا ؟ » .

« ان العقلية الشيوعية لا تتفق مع زعم البعض بأنهم هم وحدهم الفقهيون في كل شيء وادعائهم ان كل ما يفعله الآخرون خاطىء . ان مثل هذا السلوك غير مقبول بين رفاق يناضلون في سبيل قضية مشتركة . فمن الممكن ان تقوم اختلافات بين الشيوعيين بصدد هذه المشكلة او تلك ، بالرغم من ان دليل عملهم جميعاً هو المذهب الماركسي — اللينيني ».

« .. ان الشوفينيين من ذوي عصبية الدولة الكبرى والمتعصبين مذهبياً قد تعودوا على الارتياب بالغير بدون أي مبرر وعلى وضع هؤلاء في

جانب واولئك في جانب آخر . اما نحن فلا نريد ان نكون موضوعين في اي « جانب » . واذا ما سئلنا في اي « جانب » نحن ، فسنجيب بأننا في « جانب » الماركسية — اللينينية ، في « جانب » الثورة . إن على الشيوعيين ألا ينظروا من خلال موشور معين الى النشاطات المستقلة للأحزاب الشقيقة وألا يثيروا اعصابهم اكثر مما ينبغي».

« ان نشاطات جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية لا يمكن ان تصب في قالب واحد . وسياسة حزب شقيق لا يمكن ان تكون مماثلة لسياسة حزب آخر ، نظراً الى خصائص الوضع في كل قطر وتنوع المهام الثورية لكل حزب . وجماعية خط الحركة الشيوعية العمالية لا تستبعد البتة تنوع سياسة كل حزب من الاحزاب ».

« إن على الشيوعيين ان يحذفوا شوفينية الأمة الكبيرة من الحركة الشيوعية العالمية . ولتحقيق ذلك ينبغي على جميع الأحزاب الشقيقة ان تمتنع عن السير سيراً اعمى وراء الغير مهما يكن شأنه ، وان تكون مالكة لحس الاستقلال ، وان ترد شوفينية الدول الكثيرة . وعلى جميع الأحزاب ان تناضل معاً حتى لا يكون في وسع احد ان يأذن لنفسه بقيادة المعسكر الاشتراكي »..

« ويتوجب على الشيوعيين في جميع الظروف ، ان يعرفوا كيف ينتمون الى قناعاتهم . ومن يسر بعكس ايمانه ويتبع الغير بصورة عمياء متقيداً بكل ما يقوله ويفعله هذا الغير ، يكن مسلكه في الحقيقة مسلكاً غريباً عن الشيوعيين . » .

« ان الشيوعيين لا يقومون بالثورة بناء على امر من اي شخص كان ولا لينالوا رضى اي شخص كان . انهم يقومون بهـــا حسب ايمانهم بالماركسية — اللينينية ، ومن اجل تحرير الطبقة العاملة في العالم بأسره . وما نبل الشيوعيين الا الدفاع عن قناعاتهم والكفاح بدون توانٍ في سبيلها » .

« .. اننا لن نستطيع ابداً ان نرقص على اللحن الذي يعزفه الغير ، ولن نفعل ذلك ابداً . وعلينا ان نحدد ونطبق خطنا وسياستنا باستقلال تام وبالانسجام مع مبادىء الماركسية ـ اللينينية وواقع بلادنا ، ونحن نحترم تجربة الاحزاب الاخرى ونرى انه من الضروري ان يتعلم الجميع من الجميع . اما ما لا نوافق عليه فهو الميل الى اتباع الغير ، اتباعاً اعمى ، بدون روح استقلالية ، والى الاعتماد على الغير وحده دونما ثقة بالقوى الذاتية : والى ابتلاع تجربة الغير دفعة واحدة حتى بدون تحمل مشقة غربلتها نقدياً [1] » .

---

(١) كيم ايل سونغ « الوضع الراهن ومهام حزبنا » ـ منشورات دار النشر باللغات الاجنبية في فيونغيانغ ـ الطبعة الفرنسية ـ ص ٤٣ ـ ٥٣

الفصل الثاني

حول مسألة الانتقال الى الاشتراكية
واستراتيجية الثورة العالمية

لحقبة طويلة من الزمن ، وبوجه خاص طوال حقبة « الحرب الباردة » بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ، لم تكن مسألة الانتقال الى الاشتراكية من المسائل المطروحة على بساط البحث في صفوف الحركة الشيوعية العالمية . ولم يكن هناك سوى شكلين تاريخيين محددين للانتقال الى الاشتراكية : طريق الثورة الروسية والصينية ، أي طريق الانتفاضة او الحرب المسلحة للاستيلاء على السلطة ، وطريق بلدان الديموقراطية الشعبية ، أي طريق انتظار ساعة الصفر للانقضاض على سلطة الدولة في سياق حرب عالمية وبمساعدة الجيش الأحمر . ولكن نظراً الى الوضع السائد بعد الحرب العالمية الثانية ونظراً الى تفاقم الحرب الباردة بين المعسكرين وما ترتب على ذلك من توكيد لنظرية حتمية الحرب بين المعسكرين ، لم يعد حتى الاختيار بين الطريقين المذكورين ممكناً .فثورة اوكتوبر لم تنتصر إلا في ظروف تاريخية فريدة من نوعها وغير قابلة على ما يبدو لأن تتكرر ، ونقصد بذلك الظروف التي كان فيها التناقض بين الدول الامبريالية هو تناقض العصر الرئيسي . لكن انتصار

هذه الثورة بالذات هو الذي بدل طبيعة تناقض العصر الرئيسي ليجعله تناقضاً بين مجمل الدول الامبريالية وبين البلد الاشتراكي الاول والوحيد، « حصن الاشتراكية المطوق » . وهذا معناه ان اي ثورة اشتراكيـة تقوم في أي بلد من البلدان ، لا بد أن تواجه تدخلاً مسلحاً مشتركاً من مجمل الدول الامبريالية التي ستضع تناقضاتها الداخلية جانباً لتسحق أي « بؤرة » اشتراكية جديدة . وهذا معناه ايضاً ان هـذه الثورة لا بد ان تلتفت الى الخارج لتبحث عن عون يوازن كفة التدخل الخارجي ايضاً . ولم يكن هناك غير الاتحاد السوفياتي بقادر على تقديم مثل هذا العون . لكن بلد الاشتراكية الأول لم يكن قد تطور بعد عسكريـاً واقتصادياً الى درجة تسمح له بتجاوز حدوده لردع المعتـدي . ثم انه كان هو نفسه يعتمد على التناقضات فيما بين الدول الامبريالية ليؤخر ما امكن حتمية الصدام معها . وكان لينين هو نفسه الذي صاغ هذه النظرية في آخر مقال كتبه في حياته :

« هل سنستطيع الصمود ؟ .. هل سنستطيع تلافي الصمود ؟ .. هل نستطيع تلافي الصدام المقبل مع هذه البلدان الامبريالية ؟ هل نستطيع ان نأمل بأن التناحرات والنزاعات الداخلية بين بلدان الغرب الامبريالية المزدهرة وبلدان الشرق الامبريالية المزدهرة ستترك لنا هدنة للمرة الثانية، كـما فعلت في المرة الاولى ، عندما اخفقت الحملة الصليبية التي شنتها الثورة المضادة الغربية لمساعدة الثورة المضادة الروسية بنتيجة التناقضات التي كانت موجودة في معسكر مناهضي الثورة في الغرب والشرق ؟ ..[1] » .

ولقد اجاب لينين على هـذا التساؤل : اجل ، سنستطيع الصمود

---

(١) لينين « اقل شرط ان يكون افضل » ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٣٣ ـ ص ٥١٥

وستنتصر الاشتراكية على المدى الطويل ، لكن بشرط ان « ندلل على اكبر قدر من الحذر حتى نحتفظ بسلطتنا العمالية » وحتى « نبني دولة » حديثة ليست كدولة روسيا القيصرية الفلاحية .

ولقد تبنى ستالين بدوره هذه النظرية ، لكنه افقدها ، على ما زعم خصومه من التروتسكيين ، روحها الثورية ، ومرغ الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية في مستنقعات الانتهازية . ومهما يكن من امر ، فان مقياس الأممية في عهد ستالين كان اولاً واخيراً درجة استعداد المرء للدفاع عن الاتحاد السوفياتي انطلاقاً من نظرية « الحصن المطوق » . وكان هذا يعني ايضاً الإرجاء المستمر للثورة العالمية . فالثورة في اي قطر من الاقطار لا تستطيع ان تنجح بالاعتماد على قواها الخاصة وحدها من جهة اولى . وبلد الاشتراكية الاول لا يملك بعد ، من الجهة الثانية ، القوة الاقتصادية والعسكرية الكافية ليتدخل بهدف مساعدة ثورات البلدان الاخرى . هل كان هذا يعني ان على « الثورة العالمية » ان تنتظر تطور « الحصن المطوق » ؟ عملياً ، أجل . والأدلة التاريخية موجودة : موقف ستالين الملتبس من الثورة الاسبانية ، ومحاولته ردع الشيوعيين الصينيين عن شن حرب اهلية ضد تشان كاي شيك ، ومعارضته لتحويل المقاومة اليوغوسلافية الى ثورة اشتراكية .

لكن لما كانت النظرية في التحليل الاخير بنت الممارسة ، فقد تولت الممارسة بالذات تعديل النظرية . ذلك ان الظروف الفريدة من نوعها ايضاً التي رافقت الحرب العالمية الثانية اثبتت انه ليس من الضروري انتظار تطور « الحصن المطوق » دوماً . اذ من الممكن ، في ظروف صدام عالمي تتواجه فيه شتى القوى والمعسكرات ، ان يطرأ تعديل على خريطة العالم لصالح هذا المعسكر او ذاك . وهكذا كانت تجربة بلدان الديموقراطية الشعبية . وهذه التجربة هي التي ستفرض نفسها منذ ذاك فصاعداً بوصفها النموذج الوحيد للانتقال من الاشتراكية ضمن منظور

الحرب الباردة التي كانت هي الاخرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية . والنضال في سبيل الاشتراكية ضمن منظور الحرب الباردة يعني النضال في سبيلها ضمن منظور حتمية الحرب العالمية . وكان هذا يعني ، على حد قول اندريه غورز ، ان العمل المستقل ذاتياً للقوى الاشتراكية في كل قطر على حدة مستحيل ، كما كان يعني الايمان بأن « القرار لا يمكن ان يتخذ هنا بالذات. وان الانتصار (اذا امكن ان يتحقق انتصار) سيأتي من الخارج ، وانه ليس هنـــاك من طريق قومي وسلمي الى الاشتراكية ، وانه ليس هنـــاك ما يفعل سوى رص الصفوف بانتظار ساعة الصفر [١] » .

ولقد ساد هذا المفهوم عشرة اعوام كاملة . وكان لا بد ان يخضع بدوره لانعكاسات الممارسة التاريخية عليه . وهناك اربع ظاهرات تاريخية رئيسية ساهمت في تقويضه ، ومن ثم دفنه :

١ ــ « شذوذ » يوغوسلافيا في عام ١٩٤٨ عن وحـــدة النسق الكومنفورمية وتمسكها بحقها في بناء الاشتراكية بالصورة التي تراها مناسبة .

٢ ــ انتصار الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ ، بالرغم من معارضة ستالين ، وما ترتب على هذا الانتصار من تغير في ميزان القوى الدولية.

٣ ــ تطور حركة التحرر الوطني وظهور امكانية لانتصـــار الثورة الاشتراكية في بلدان « العالم الثالث » .

٤ ــ تطور المعسكر الاشتراكي ، وظهـــور قوة الردع النووية السوفياتية ، الشيء الذي ألغى لأول مرة في التاريخ حتمية الحرب العالمية وجعل سياسة التعايش السلمي ممكنة وضرورية .

---

(١) « الازمنة المعاصرة » ــ عدد ايار ١٩٦٣ ــ ص ١٩٢٥

وكان من الطبيعي في هذه الظروف ان يعاود المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي اكتشاف الموضوعة اللينينية القائلة انه « اذا كان من المحتم ان تأتي جميع الأمم الى الاشتراكية ، الا انها ستأتي اليها على نحو ليس بالمتماثل قطعاً » . واذا كان المؤتمر العشرون قد اعاد صياغة موضوعة تنوع اشكال الانتقال الى الاشتراكية وعدم حتمية ارتباط « اشكال الانتقال الى الاشتراكية في جميع الظروف بالحرب الأهلية » ، في الوقت نفسه الذي اعاد فيه اكتشاف وصياغة الموضوعة اللينينية عن التعايش السلمي ، فان هذا لا يعني البتة ، كما يحاول ان يقول الصينيون اليوم ، الموضوعة الاولى هي مجرد نتيجة حتمية للموضوعة الثانية وأن خط التعايش السلمي « الاسلامي » يشتمل من الأساس ، وكنتيجة منطقية له ، على خط الانتقال السلمي « الانتهازي » وبدلاً من ارجاع الموضوعتين الى موضوعة « انتهازية » واحدة ، فان الأصح ان يقال ان الظروف التاريخية التي أملت اعادة اكتشاف وصياغة موضوعة تنوع اشكال الانتقال وامكانية الانتقال السلمي . وان عودة سريعة الى قرارات المؤتمر العشرين تكفي للبرهان على ذلك . فهذه القرارات لم تستنتج امكانية الانتقال السلمي من امكانية التعايش السلمي ، وانما استنتجت الامكانيتين معاً من الظروف التاريخية الجديدة التي تميزت بكون « الاشتراكية قد تخطت نطاق بلد واحد وتحولت الى نظام عالمي » وبكون حركة التحرر الوطني قد شملت « اكثر من مليار ومئتي مليون رجل وامرأة اي نصف سكان المعمورة » . ومن الأمور التي لها دلالتها ان يكون المؤتمر العشرون قد استشهد على « تنوع اشكال الانتقال » بالاشكال التاريخية الثلاثة التي كانت آنذاك : الشكل السوفياتي والشكل الديموقراطي الشعبي والشكل الصيني ، وان يكون قد وصف تجربة البناء الاشتراكي في الصين بأنها « تحتوي على الكثير من الأصالة » في حين انه ضن بمثل هذا الوصف على بلدان الديموقراطية الشعبية [1] .

(١) النص الكامل لقرارات المؤتمر العشرين منشور بالعربية في كراس خاص ــ مكتب المطبوعات الشعبية ــ دمشق ــ بيروت

لقد كان هذا الاستعراض التاريخي السريع لظهور مفهوم تنوع اشكال الانتقال وموضوعة الانتقال السلمي ضرورياً حتى نتمكن من تحديد موقف كل من الجانبين الصيني والسوفياتي من هذه الموضوعة. والحق أن مثل هذا التحديد لا يخلو من صعوبة نظراً الى أن موقف كلا الجانبين قد تطور كثيراً خلال مناظرتهما وبات من الصعب ان نتعرف في مواقعهما الراهنة مواقعهما الاولى. ولهذا سنلجأ الى تحديد موقفهما من خلال تطوره.

الجانب الصيني

في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٧ بعثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر الاثني عشر حزباً بكتاب تضمن « عرضاً عاماً للآراء حول مسألة الانتقال السلمي ». وكان واضحاً من نص هذا الكتاب (الذي لم ينشر الا في عام ١٩٦٣) ان الحزب الشيوعي الصيني لا يوافق على موضوعة الانتقال السلمي الا من زاوية تكتيكية صرفة، لا استراتيجية.

« من المرونة اكثر، فيما يتعلق بمسألة الانتقال الى الاشتراكية، الاشارة الى الاحتمالين — الانتقال السلمي والانتقال غير السلمي — بدلاً من الاشارة فقط الى احدهما. وهكذا نصبح في موقف يجعلنا قادرين على المبادرة سياسياً في اي وقت كان.

« في الوقت الحاضر للحركة الشيوعية العالمية يكون من المفيد تكتيكياً الاشارة الى الرغبة في الانتقال السلمي ولكن من غير الملائم الافراط في التركيز على امكانية الانتقال السلمي.

« يجب الا يفسر الانتقال السلمي الى الاشتراكية بصورة تجعله يعني فقط الانتقال عن طريق اغلبية برلمانية » [١].

---

(١) « مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ص ١٣٣–١٣٧

وفي اول نص رسمي في المناظرة ، « عاشت اللينينية » ، المنشور في ١٦ نيسان ١٩٦٠ في مجلة « العلم الأحمر » ، قال الصينيون :

« على البروليتاريا ان تلجأ الى الثورة لتستولي على سلطة الدولة وتحطم الجهاز العسكري والبيروقراطي للبورجوازية وتقيم دكتاتورية البروليتاريا مكان دكتاتورية البورجوازية . والذين يعرفون جيداً تاريخ نضال البرليتاريا يعلمون ان هذه المسألة الأساسية تشكل على وجه التحديد الخط الفاصل بين الماركسيين من جهة ، وبين الانتهازيين والتحريفيين من الجهة الثانية » .

« لا شك في ان لو كان في وسع البروليتاريا ان تستولي على السلطة وان تحقق الانتقال الى الاشتراكية بالطريق السلمي ، لكان ذلك في مصلحة الشعب تماماً . ومن الخطأ عدم استخدام هذه الامكانية عندما تظهر ... بيد انها تظل دوماً كما قال لينين « امكانية استثنائية للغاية في تاريخ الثورات » .

« اذا لجأت البروليتاريا الى الثورة المسلحة ، فهذا لأنها مضطرة الى ذلك . لقد رغب الماركسيون دوماً في تحقيق الانتقال الى الاشتراكية بطريق سلمي . واذا ما ظهر طريق سلمي فان الماركسيين – اللينينيين لن ينكصوا عنه . لكن هدف البورجوازية هو على وجه التحديد سد هذا الطريق عندما تكون مالكة لآلة قمع عسكرية وبيروقراطية قوية .

« ليست المسألة معرفة ما اذا كانت البروليتاريا ترغب في القيام بتحويل سلمي ، لكن معرفة ما اذا كانت البورجوازية ستقبل بهذا التحويل السلمي . هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتناول بها تلامذة لينين المسألة » [1] .

وفي « الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » (٣١ كانون الاول ١٩٦٢) رددت مجلة « العلم الأحمر » الافكار نفسها وهاجمت موضوعة « الاصلاحات في البنية » ووصفت « الطريق الايطالي الى الاشتراكية » اي « طريق

(١) نقلا عن جان بابي « المساجلة الصينية – السوفياتية الكبرى » – ص ٧٦ .

التقدم نحو الاشتراكية في الوضع الديموقراطي والسلمي » بأنه « تحريفي » و « كاوتسكي النزعة » وبأنه يناقض الماركسية – اللينينية ، وقالت في النهاية :

« ان طريق ثورة اوكتوبر ... هو الطريق المشترك الذي تسير عليه شعوب العالم لأجل ازالة الرأسمالية وبغرض التقدم نحو الاشتراكية » [1] .

وعندما رد تولياتي على هذه الفكرة في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الايطالي بقوله : « ان مسألة فعل ما فعل في روسيا لا تطرح اليوم على العمال الايطاليين » ، رد عليه الصينيون في « مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » : « لا تكن متعجرفاً الى حد التصريح بأنكم لن تفعلوا ما فعلته ثورة اوكتوبر الروسية . تواضع قليلاً وتذكر ما علمناه اياه لينين الكبير في عام ١٩٢٠ : « ... في بعض المسائل الاساسية جداً من الثورة البروليتارية ، ستمر جميع البلدان حتماً من حيث مرت روسيا » [2] .

وفي رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني رداً على رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (١٤ حزيران ١٩٦٣) قال الصينيون :

« ان الشيوعيين يفضلون دوماً احداث الانتقال الى الاشتراكية بالوسائل السلمية . ولكن هل يمكن جعل الانتقال السلمي مبدأ استراتيجياً عالمياً جديداً للحركة الشيوعية العالمية ؟ قطعاً لا ... والواقع انه لم توجد بعد في تاريخ العالم سابقة واحدة في الانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية » [3].

وفي التعليق الثامن على الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي

---

(١) كراس « الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » – دار النشر باللغات الاجنبية في بكين – ص ٣٧ – ٤٤ . وص ٥١

(٢) كراس « مرة اخرى حول ... » دار النشر باللغات الاجنبية في بكين – الطبعة الفرنسية – ص ١٤١ – ١٤٢

(٣) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ٢٣ – ٢٤

السوفياتي (٣١ آذار ١٩٦٤) قالت هيئة تحرير « صحيفة الشعب اليومية » ومجلة « العلم الأحمر » :

« في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية ، دائماً ما عبرت خيانة جميع المحرفين للماركسية عن نفسها بصورة مركزة في معارضتهم للثورة العنيفة والدكتاتورية البروليتارية وفي ترويجهم للانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذا هو الحال ايضاً مع تحريفية خروتشيف فيما يتعلق بهذه المسألة تلميذ لبرنشتاين وكاوتسكي كما هو تلميذ لبرادر وتيتو .

« بدأ خروتشيف منذ المؤتمر العشرين يتقدم بطريق « الانتقال السلمي » أي « الانتقال الى الاشتراكية عبر الطريق البرلماني » ، هذا الطريق الذي يعارض طريق ثورة اوكتوبر معارضة تماماً .

« ان الثورة العنيفة قاعدة عامة للثورة البروليتارية .. ودائماً ما اعلنت الماركسية بصراحة حتمية الثورة العنيفة ... وقد قال لينين : « ما من ثورة عظيمة واحدة حدثت في التاريخ بدون حرب اهلية ، وما من ماركسي جاد سوف يؤمن بأنه من الممكن احداث الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بدون حرب اهلية » .

وبقول التعليق ان الشيوعيين الصينيين اذا كانوا قد قبلوا بأن ينص بيان موسكو لعام ١٩٦٠ الذي وقع عليه ٨١ حزباً شيوعياً على امكانية الانتقـال السلمي ، فانما فعلوا ذلك تنازلاً ومراعاة لرغبة الاحزاب الشقيقة . ويضيف :

« اذا نقدنا بعض الرفاق بأننا أخطأنا حين ابدينا تلك المراعاة فنحن على استعداد تام لقبول هذا النقد » [١] .

ويكرس التعليق حوالي سبعين صفحة لدحض موضوعة الانتقال السلمي وامكانيتها . ولسوف يتمسك الجانب الصيني بهذا الموقف بصلابة متزايدة باستمرار منذ عام ١٩٦٤ وحتى يومنا هذا .

---

(١) « مناظرة حول الخط العام . . . » ـ ص ٤٦١ ـ ٥٢٨

قلنا ان المؤتمر العشرين هو الذي اعاد لأول مرة صياغة موضوعة الانتقال السلمي ، وعلى النحو التالي :

« ليس لزاماً ان يكون تحقيق اشكال الانتقال الى الاشتراكية مرتبطاً في جميع الظروف بالحرب الاهلية . ان اللينينية تعلّم ان الطبقات المسيطرة لا تتخلى عن سلطتها بمحض ارادتها . بيد ان مدى حدة النضال الطبقي لأجل الانتقال الى الاشتراكية ، وتطبيق او عدم تطبيق العنف عند هذا الانتقال ، أمر لا يتوقف على البروليتاريا بمقدار ما يتوقف على درجة مقاومة المستثمِرين لارادة الاكثرية الساحقة من الشغيلة ، وعلى استخدامه من قبل طبقة المستثمِرين نفسها .

« وبفضل الانعطافات الجذرية لصالح الاشتراكية في الميدان الدولي وبفضل النمو العظيم في قوة جاذبية الاشتراكية للعمال والفلاحين والمثقفين تنشأ في الوقت نفسه ظروف اكثر مؤاتاة لانتصار الاشتراكية ... وفي هذه الظروف يمكن للطبقة العاملة بحشدها حولها الفلاحين الشغيلة والفئات الواسعة من المثقفين وجميع القوى الوطنيه ، وبردها بشدة على العناصر الانتهازية العاجزة عن التخلي عن سياسة الاتفاق مع الرأسماليين والملاكين العقاريين الكبار ، ان تنزل الهزيمة بالقوى الرجعية المعادية للشعب وان تكسب اكثرية متينة في البرلمان وتحوله من اداة للديموقراطية البورجوازية الى اداة للادارة الشعبية الحقيقية » .

وفي البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرون المنعقد في تشرين الاول ١٩٦١ جاء ما يلي عن مسألة الانتقال الى الاشتراكية :

« في الظروف التاريخية الجديدة تستطيع الطبقة العاملة في العديد من البلدان ، وحتى قبل الاطاحة بالرأسمالية ، ان ترغم البورجوازية على

تحقيق تدابير تتجاوز اطار الاصلاحات العادية ويكون لها مدى حيوي سواء بالنسبة الى الطبقة العاملة والتوسيع الدائم لنضالها في سبيل انتصار الثورة وفي سبيل الاشتراكية ، ام بالنسبة الى غالبية الأمة . ان الطبقة العاملة بتجميعها القوى الديموقراطية والسلمية ، تستطيع ان ترغم الاوساط القيادية على وقف التهيئة لحرب عالمية جديدة ، وعلى التخلي عن اشعال نار حروب محلية ، وعلى وضع الاقتصاد في خدمة بناء سلمي . وبتجميعها الشغيلة والجماهير الشعبية الواسعة تستطيع ان ترد هجوم الرجعية الفاشية ، وان تطبق في البلاد برنامجاً عاماً للسلم ؛ وان تحصل على الاستقلال الوطني وعلى حقوق ديموقراطية وعلى بعض التحسين لشروط حياة الشعب .

« ان الثورة البروليتارية في كل قطر ، والتي هي جزء لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية العالمية ، تنجزها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في هذا القطر . ان الثورة لا تتم بناء على طلب . ولا يمكن فرضها على الشعب من الخارج . وهي تنبع من التناقضات العقيمة ، الداخلية والدولية ، للرأسمالية . والبروليتاريا المنتصرة لا تستطيع ان تفرض « السعادة » على شعب قطر آخر من دون ان تسيء بالقدر نفسه الى انتصارها بالذات .

« وبالتعاضد مع سائر الاحزاب الماركسية واللينينية يقدر الحزب الشيوعي السوفياتي أن من واجبه الأممي ان يدعو شعوب جميع البلدان الى الاتحاد والى تعبئة جميع القوى الداخلية والى بذل عمل جبار ، وبالاعتماد على قوة النظام الاشتراكي العالمي ، والى اتقاء او رد تدخل الامبرياليين في شؤون شعب اي بلد شرع بالثورة ، والى منع التصدير الامبريالي للثورة المضادة .

« ان الشيوعيين لم يفكروا قط ولا يفكرون بأن طريق الثورة يمر حتماً بالحروب بين الدول . ان الثورة الاشتراكية ليست مرتبطة بالضرورة بالحرب . وبالرغم من ان الحربين العالميتين اللتين أشعلهما الامبرياليون قد أدتا الى ثورات اشتراكية ، فان الثورات ممكنة تماماً بلا حروب . ان

الأهداف الكبرى للطبقة العاملة يمكن بلوغها بدون حرب عالمية . والشروط متوفرة اليوم لذلك اكثر من اي وقت مضى .

« ان الطبقة العاملة وطليعتها ، الاحزاب الماركسية – اللينينية ، تسعى الى تحقيق الثورة الاشتراكية بالطريق السلمي . وهذا ما يتجاوب مع مصالح الطبقة العاملة والشعب بأسره ، ومع مصالح البلاد الوطنية .

« في الشروط الراهنة ، وفي بعض البلدان الرأسمالية ، تملك الطبقة العاملة ، تحت قيادة طليعتها ، وعلى أساس جبهة شعبية وعمالية او أشكال اخرى ممكنة من الاتفاق والتعاون السياسي مع احزاب ومنظمات اجتماعية شتى ، تملك امكانية توحيد غالبية الشعب والاستيلاء على سلطة الدولة بدون حرب أهلية ونقل وسائل الانتاج الرئيسية الى ايدي الشعب . وتستطيع الطبقة العاملة ، بالاعتماد على غالبية الشعب وبمعارضتها بحزم العناصر الانتهازية العاجزة عن العدول عن سياسة المصالحة مع الرأسماليين والملاك العقاريين الكبار ، ان تنزل الهزيمة بالقوى المعادية للشعب والرجعية ، وان تحصل على غالبية متينة في البرلمان ، وأن تحوله من اداة لخدمة مصالح البورجوازية الطبقية الى اداة لخدمة الشعب العامل ، وأن توسع على أرحب نطاق نضال الجماهير خارج البرلمان ، وان تحطم مقاومة قوى الرجعية وان تخلق الشروط الضرورية للانجاز السلمي للثورة الاشتراكية . وهذا كله لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الشعوب الواسع والمتواصل للنضال الطبقي للعمال والجماهير الشعبية والفئات المدينية المتوسطة ضد الرأسمال الاحتكاري الكبير وضد الرجعية ومن اجل اصلاحات اجتماعية عميقة ومن أجل السلم والاشتراكية .

« وفي الشروط التي تستخدم فيها الطبقات المستغِلة العنف ضد الشعوب تنطرح امكانية الانتقال غير السلمي الى الاشتراكية . واللينينية تعلم والتجربة التاريخية تؤكد ان الطبقات السائدة لا تتخلى عن السلطة بملء ارادتها . وفي هذه الشروط لا تتعلق شدة النضال الطبقي وأشكاله بالبروليتاريا بقدر

ما ستتعلق بدرجة مقاومة الأوساط الرجعية لادارة الغالبية العظمى من الشعب ولجوئها الى العنف في هذه المرحلة او تلك من مراحل النضال في سبيل الاشتراكية . ان الامكانية الواقعية لهذا النمط او ذاك من الانتقال الى الاشتراكية في كل بلد منوطة بالشروط التاريخية العينية .

« وليس من المستبعد ، على اثر انطلاقة متعاظمة باستمرار لقوى الاشتراكية ، وتوطد الحركة العمالية وتفكك مواقع الرأسمالية ، ان يظهر في بعض البلدان ، كما توقع ماركس ولينين ، موقف يكون من الأربح فيه للبورجوازية ان تقبل بشراء وسائل الانتاج الرئيسية منها ، والبروليتاريا ان « تفدي نفسها » .

« ان نجـاحات نضال الطبقة العاملة من اجل انتصار الثورة ستتعلق بمقدار تمثل هذه الطبقة وحزبها لجميع أشكال النضال ، السلمية او غير السلمية ، البرلمانية او غير البرلمانية ، وبمقدار استعدادهما لأن يستبدلا ، بسرعة وبصورة مباغتة ، هذا الشكل النضالي بذلك . ولما كانت القوانين الأساسية للثورة الاشتراكية مشتركة بين جميع البلدان ، فان تنوع الخصائص والتقاليد القومية ، كما تكونت عبر التاريـخ ، ينتج شروطاً نوعية للصيرورة الثورية وأشكالاً ووتائر متفاوتة لصعود البروليتاريا الى السلطة . ومن هنا كانت ، في بعض البلدان ، امكانية وضرورة المراحل الانتقالية في تطور النضال من اجل دكتاتورية البروليتاريا ، وتنوع أشكال التنظيم السياسي للمجتمع الذي يبني الاشتراكيـة . لكن مهما يكن الشكل الذي يأخذه الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، فانه لا يكون ممكناً الا عن طريق الثورة . ومهما تنوعت أشكال سلطة الدول الجديدة ، الشعبية ، اثناء مرحلة بناء الاشتراكية ، يظل جوهرها واحداً : دكتاتورية البروليتاريا التي تمثل ديموقراطية أصيلة ، ديموقراطية من أجل الشغيلة »[1] .

---

(١) « نحـو الشيوعية » ـ وثائق المؤتمر الثاني والعشرين ـ الطبعـة الفرنسية ـ ص ٥١٤ ـ ٥١٩

هذا المقطع الطويل من البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي سيحدد المواقع السوفياتية في المناظرة بصدد مسألة الانتقال الى الاشتراكية الى يومنا هذا ، ولن تأتي الوثائق السوفياتية المتعلقة بالمناظرة بأي شيء جديد تقريباً . واذا اردنا تلخيص موقف الجانب السوفياتي ، فاننا نستطيع ان نقتبس هذا المقطع من تقرير سوسلوف الايديولوجي الذي هو فعلاً بمثابة تلخيص :

« يرى الماركسيون – اللينينيون والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية أن من واجبهم توسيع النضال ضد الرأسمال الاحتكاري ومن اجل الدفاع عن المصالح الحيوية للجماهير الشعبية ، واستخدام الامكانيات الموجودة الى اقصى حد لأجل القيام بالثورة الاشتراكية سلمياً وبدون حرب اهلية ، مع الاستعداد لانتهاج الطريق غير السلمي وتحطيم مقاومة البورجوازية بالسلاح » [1] .

واذا اردنا المقاومة بين تطور موقف كلا الجانبين فاننا نستطيع ان نلاحظ ان مواقعهما في بداية المناظرة كانت متماثلة تقريباً . فقد كان كلا الجانبين يعتبران الانتقال السلمي مجرد امكانية ، وحتى مجرد استثناء للقاعدة السائدة ، قاعدة الثورة العنيفة . ولكن مع تطور المناظرة اعلن الصينيون عن تراجعهم ونقدوا انفسهم لأنهم وافقوا في مرحلة من المراحل على امكانية الانتقال السلمي ، في حين حول الجانب السوفياتي امكانية الانتقال السلمي الى قاعدة عامة واعتبر الانتقال غير السلمي استثناء . ومن هذه الزاوية نشعر ان الجانبين مخطئان .

فالجانب الصيني لا يكتفي بأن يجعل من الثورة العنيفة قاعدة عامة للثورة الاشتراكية ، بل يضيف أيضاً بأنه ليس هناك من طريق للثورة العنيفة غير طريق ثورة اوكتوبر والحقيقة انه عندما لاحظ تولياتي ، في

---

(١) « نضال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في سبيل تلاحم الحركة الشيوعية العالمية » – الطبعة العربية – ص ١٥٩

رده على الرفاق الصينيين ، بأن طريق ثورة اوكتوبر ليس الطريق الملزم لجميع القوى الثورية في العصر الحاضر ، وبأن الخط السياسي للحزب الشيوعي الصيني نفسه اثناء مرحلة الاستيلاء على السلطة « لم يكن منطبقاً بأي صورة من الصور مع الخط الاستراتيجي والتكتيكي الذي اتبعه البلاشفة اثناء الثورة الممتدة بين آذار وتشرين الاول ١٩١٧ » ، ردت عليه مجلة « العلم الأحمر » بأنه « يشوه تاريخ الثورة الصينية » ، هذه الثورة التي وان كانت لها « خصائصها الذاتية » الا انها « امتداد لثورة اوكتوبر الكبرى » [١] . ولما كان الشيوعيون الصينيون يؤيدون وجهة نظرهم حول ضرورة الثورة العنيفة وحول ضرورة طريق ثورة اوكتوبر بنصوص مأخوذة عن لينين وعن كلاسيكيي الماركسية ، فاننا لا نجد بدأ من العودة الى النصوص .

يقول ماركس في نص بات مشهوراً (والشيوعيون الصينيون يعرفونه لأنهم استشهدوا به في التعليق الثامن) :

« ان على العمال ، في يوم عظيم ، ان يأخذوا حتماً السلطة السياسية بين ايديهم حتى يهدموا السياسة القديمة التي تحمي المؤسسات البالية ، هذا اذا كانوا لا يريدون ، على طريقة اوائل المسيحيين الذين سلكوا موقف التسامح تجاه هذا الواجب ، ان يتخلوا عن امبراطوريتهم في هذا العالم. لكننا لم نؤكد قط ان هذا الهدف سيتم تحقيقه حتماً بالوسائل نفسها .

« اننا نعرف ان علينا ان نأخذ بعين الاعتبار المؤسسات والخصائص والتقاليد المميزة لكل بلد ، ونحن لا ننكر انه توجد بلدان مثل اميركا وانكلترا – ولربما اضفت هولاندا لو كنت أعرف مؤسساتكم معرفة افضل – يستطيع فيها العمال ان يصلوا الى اهدافهم بوسائل سلمية . لكن اذا كان الأمر كذلك ، فان علينا ايضاً ان نعترف بأن العنف يجب ان يكون

---

(١) « مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » – ص ١٣٩

رافعة ثورتنا في معظم الاقطار في القارة » [1] .

وقال انجلز :

« يمكننا الافتراض ان المجتمع القديم يمكن ان يتحول سلمياً الى مجتمع جديد في البلدان التي تمسك فيها السلطة الشعبية بين ايديها بكل السلطة ، والتي يمكن فيها ، عن الطريق الدستوري ، تحقيق كل المرغوب في تحقيقه اذا كانت غالبية الشعب تؤيد ذلك في الجمهوريات الديموقراطية مثل فرنسا واميركا ، وفي المملكات مثل انكلترا » [2] .

اما لينين فان التعليق الثامن نفسه يورد له بعض الاستشهادات عن امكانية الثورة غير العنيفة . ومن قبيل ذلك اعتقاده – لبعض الوقت بعد ثورة شباط ١٩١٧ – أن « هذه الثورة في روسيا قد تكون بصورة خارجة عن العادة ثورة سلمية » ... ولكن في تموز ١٩١٧ باشرت الحكومة البورجوازية المعادية للثورة القمع المسلح لجماهير الشعب وسالت دماء العمال والجنود في شوارع بتروغراد . وبعد هذا الحادث اعلن لينين قائلاً : « تلاشت بالتأكيد كل الآمال في تطور الثورة الروسية بصورة سلمية » [3] .

وبعد توقيع معاهدة بريست – ليتوفسك هاجم لينين بعض اعضاء الحزب القياديين في موسكو الذين رفضوا هذه المعاهدة بحجة ان « الصلح مستحيل مع الامبرياليين » وقال :

« ان واضعي القرار ربما كانوا يعتقدون ان مصالح الثورة العالمية تتطلب الحفز بهذه الصورة ، وان هذا الحفز لا يمكن الا ان يكون الحرب وليس السلم ... ان مثل هذه « النظرية » تتناقض كل التناقض مع

---

(١) ماركس : « خطاب في مهرجان امستردام بعد مؤتمر لاهاي » – نقلا عن « الاشتراكية والحرب » – ادوار كاردلي – ص ٨٥ – ٨٦

(٢) نقلا عن المصدر نفسه – ص ٨٦

(٣) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ٤٨١

الماركسية التي رفضت دوماً « حفز » الثورة ، لأن الثورات تتطور بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية التي تولدها . ان مثل هذه النظرية تعدل القول بأن التمرد المسلح هو الشكل النضالي الملزم دوماً وفي جميع الظروف » [1] .

وفي آذار ١٩١٩ ، في المناقشات التي سبقت اعداد برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر ، اوضح لينين بشكل لا يقبل التباساً ان طريق ثورة اوكتوبر « ليس ملزماً دوماً وفي جميع الظروف » وقال :

« ان اعداءنا في المانيا يؤثرون على الجماهير بزعمهم ان الثورة البروليتارية ستوجد في المانيا الفوضى نفسها التي اوجدتها في روسيا . ان فوضانا داء مزمن ... وطالما ان البورجوازية او البورجوازية الصغيرة او حتى جزءاً من العمال الألمان واقعون تحت تأثير هذه الفزاعة : (ان البلاشفة يريدون فرض نظامهم بالعنف) ... فان علينا الا نمكن الاشتراكيين الألمان الخونة من القول بأن البلاشفة يفرضون نظامهم العالمي الذي يريدون ادخاله على حد زعمهم الى برلين على رأس حراب الجيش الأحمر ... ان الحركة البروليتارية البولونية تسير في نفس طريقنا ، تسير نحو دكتاتورية البروليتاريا لكن بصورة مغايرة لما جرى في روسيا . وهناك يخيفون العمال بزعمهم ان الموسكوفيين ، الروس الكبار الذين اضطهدوا البولونيين دوماً ، يريدون ان يدخلوا الى بولونيا شوفينيتهم الروسية الكبيرة تحت عنوان الشيوعية . ان الشيوعية لا تزرع بالعنف . لقد قلت لواحد من خير رفاقنا الشيوعيين البولونيين : « انكم ستعملون غير ما عملناه نحن » ، فأجابني : « كلا ، لن نعمل غير ما عملتموه فحسب ، بل سنعمل ايضاً بصورة احسن » . ولم اجد البتة ما اجيب به على هذه الحجة . ألا فلنترك للبولونيين مهمة تحقيق رغبتهم المتواضعة في اقامة سلطة شيوعية افضل من سلطتنا . وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار واقع ان الثورة البروليتارية

---

(١) نقلا عن « الاشتراكية والحرب » ـ ادوار كاردلي ـ ص ٧٢

تسير هناك في طرق خاصة بها »[1] .

ان الشيوعيين الصينيين لا يمكن بالطبع ان يكونوا جاهلين بهذه النصوص لقد قلنا انهم استشهدوا هم انفسهم ببعض منها . فكيف يفسرون اذن قولهم بأن الثورة العنيفة هي القاعدة العامة للثورة الاشتراكية ؟ الحق انهم يستخدمون لتبرير موقفهم هذا نفس الحجة التي شهرها لينين في وجه كاوتسكي عندما حاول هذا الأخير ان يستنتج من نص ماركس الآنف الذكر عن امكانية الانتقال السلمي في اميركا وانكلترا — وربما في هولاندا — أن الثورة العنيفة قد اصبحت مبدأ بالياً في اوروبا في السنوات العشرينات . فقد قال لينين في نقده لكاوتسكي : « ان الحجة القائلة ان ماركس قد افترض في سبعينات القرن التاسع عشر امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية في انكلترا واميركا ما هي الا حجة مغالطة . أو اذا قلنا بصراحة ، هي حجة مخادع يتلاعب بالعبارات المقتطفة والمراجع . اذ أن ماركس ، أولاً ، اعتبر هذا الاحتمال أمراً شاذاً حتى في ذلك الوقت . وثانياً لم يكن الرأسمال الاحتكاري ، اي الاستعمار ، موجوداً وقتذاك . وثالثاً لم تكن في انكلترا واميركا في ذلك الوقت عسكرية ، كما هو الحال الآن ، تخدم بصفتها الجهاز الرئيسي للدولة البورجوازية »[2] .

وهذا بالضبط ما يقوله الصينيون عندما يشهر خصومهم في وجههم بعض النصوص الماركسية عن امكانية الانتقال السلمي . فهم يقولون اولاً ان الانتقال السلمي كان دوماً في نظر كلاسيكيي الماركسية استثناء وشذوذاً . ويقولون ثانياً ان الظروف التاريخية الجديدة الراهنة لم تبدل قط من طبيعة الاستعمار والرجعية ولا من الطبيعة العسكرية للرأسمالية الاحتكارية ،

---

(١) لينين — المؤلفات الكاملة — المجلد ٢٩ — الطبعة الفرنسية — ص ١٧٢ — ١٧٤

(٢) لينين « الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي » — نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » — ص ٤٨٠

وانه ليس هناك من امكانية بالتالي حتى الاستثناء .

وهذا بالضبط ايضاً ما يأخذه عليهم الجانب السوفياتي الذي يرى على العكس ان « ظروفاً ملائمة عالمية ومحلية تتهيأ الآن لتمكين الطبقة العاملة في عدد من الاقطار الرأسمالية من انجاز الثورة الاشتراكية بصورة سلمية » [1].

والحق ان الطرفين معـاً يقدران أن « الظروف التاريخية قد تغيرت تغيراً جذرياً منذ الحرب . ويظهر هذا التغير بصورة رئيسية في الازدياد العظيم في قوى الاشتراكية البروليتارية وفي الضعف العظيم الذي طرأ على مدى الاستعمار . فلقد ظهر منذ الحرب المعسكر الاشتراكي الجبار وسلسلة كاملة من الدول الوطنية المستقلة الجديدة الى حيث الوجود ، وتتابعت النضالات الثورية المسلحة واحداً اثر الآخر ، كما حدث من جديد في الحركات الجماهيرية في الأقطار الرأسمالية وتوسع عظيم لصنوف الحركة الشيوعية العالمية . ان الحركة البروليتارية الاشتراكية الثورية العالميـة ، والحركة الوطنية الديموقراطية الثورية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية اصبحتا تيارين تاريخيين رئيسيين في العهد الحاضر » [2] .

ان هذا التحليل الذي يقدمه الصينيون يكاد يكون نسخة طبق الأصل عما يردده السوفيات . ولا شك في أن هؤلاء الاخيرين سيوافقون الاوائل تمام الموافقة عندما يقولون : « لقد اوضح الرئيس ماوتسي تونغ مراراً ان ميزان القوى العالمي اصبح في صالحنا وليس في صالح العدو » ، وأن هذا الوضع الجديد « قد أوجد امكانيات أوسع من ذي قبل لتحرر الطبقة العاملة والأمم المضطهدة في العالم ، كما فتح طريقـاً اكثر واقعية نحو هذا التحرر » [3] .

---

(١) مجلة « الشيوعي » السوفياتية ـ نقلا عن « مناظرة حول الخـط العـام ... » ـ ص ٤٩٠

(٢) « مناظرة حول الخط العام ... » ص ٤٨٨

(٣) المصدر نفسه ـ ص ٤٨٨

أين الخلاف اذن ؟ انه يكمن في استنتاجات الطرفين من هذا التحليل . ففي حين يستنتج الجانب السوفياتي من هذه الظروف التاريخية الجديدة المؤاتية للثورة فكرة اتساع امكانية الانتقال السلمي ، يستنتج منها الجانب الصيني فكرة « وجوب دفع الثورة الى أمام » من طريق النضال المسلح ، والنضال المسلح وحده ، وعلى أساس خبرة ثورة اوكتوبر .

واذا ما استثنينا مبالغة الصينيين في مسألة الزامية طريق ثورة اوكتوبر لجميع الثورات الاشتراكية ، هذه المبالغة التي رفضها لينين في نصوص لا تقبل التباساً كما رأينا ، فاننا نستطيع القول ان كلا الطرفين لا يخرجان نظرياً على المذهب الماركسي الكلاسيكي الذي ربط مسألة الطريق السلمي او اللاسلمي في الانتقال الى الاشتراكية بمسألة الظروف التاريخية العينية . ومن هذه الزاوية ، لا نستطيع بالرجوع الى النصوص الماركسية واللينينية الكلاسيكية وحدها ان نقرر مَنْ المخطىء ومن المصيب ، مَنْ التحريفي ومن الدوغمائي . وكل ما نستطيع قوله هو ان الصينيين يخطئون عندما يتهمون خصومهم بالتخريب لمجرد انهم يقولون بامكانية الانتقال السلمي ، لأن النظرية الماركسية لا ترفض مسبقاً امكانية الانتقال السلمي ، كما ان السوفياتيين يخطئون عندما يتهمون خصومهم بالدوغمائية لمجرد انهم يقولون بحتمية الثورة العنيفة ، لأن لينين قال هو ايضاً بحتمية الثورة العنيفة ولأن النظرية الماركسية اعتبرت الثورة العنيفة قاعدة عامة والانتقال السلمي استثناء شاذاً .

كذلك فان المبالغة في امكانية الانتقال السلمي او في ضرورة الثورة العنيفة لا يمكن ادانتها مسبقاً بصفتها تحريفية او دوغمائية بالرجوع الى النصوص الماركسية الكلاسيكية وحدها . فلقد قال ماركس وانجلز بامكانية « الشذوذ السلمي » انطلاقاً من تحليلهما للظروف التاريخية العينية . كما ان لينين رفض في عصره امكانية الشذوذ السلمي انطلاقاً من تحليله لظروف ذلك العصر العينية . والحال ان الظروف التاريخية التي أوجدت امكانية

الشذوذ يمكن ان تتطور الى حد تجعل معه من الشذوذ قاعدة عامة ، ومن القاعدة العامة السابقة شذوذاً . كما ان الظروف التاريخية التي نفت امكانية الشذوذ السلمي في عصر لينين يمكن ان تتطور على شكل يؤكد هذا النفي او يلغيه ، على شكل يبقي الشذوذ شذوذاً او يجعل منه قاعدة عامة .

القضية اذن مرتبطة بالظروف التاريخية . لكن المشكلة في المناظرة الصينية — السوفياتية ان الطرفين يتفقان بشكل عام ، كما رأينا ، حول طبيعة التغير التاريخي الراهن (صعود القوى الاشتراكية والوطنية وهبوط القوى الرأسمالية والاستعمارية) ، لكنهما يختلفان اختلافاً جذرياً بصدد الاستنتاجات الواجب استنتاجها من ذلك .

أين الخطأ اذن ؟ انه لا يمكن ان يكون كامناً الا في طريقة الاستنتاج طالما ان المقدمة واحدة . وبالفعل يخيل الينا ان العيب لا يكمن لا في مقدمات الطرفين ولا في استنتاجها ؛ وانما على وجه التحديد في طريقة استنتاجها . فنحن عندما نتطلق من المقدمة التي تقول ان ميزان القوى العالمي تبدل لصالح الاشتراكية ، نستطيع من جهة اولى أن نستنتج مع « التحريفيين » بأن هذا التبدل « يشمل تدخل الرجعية العالمية في الشؤون الداخلية للبلدان التي تقوم بالثورة » و « يقلل من احتمالات شن البورجوازية للحروب الأهلية » وبالتالي يزيد من امكانية الانتقال السلمي ، ونستطيع من الجهة الثانية ان نستنتج مع « الدوغمائيين » من هذا التبدل في ميزان القوى العالمي لصالح الاشتراكية بأن « الثورة يجب ان تدفع الى أمام » وبأنه ينبغي « الافادة افادة كاملة من هذا الوضع المؤاتي » للاسراع في انزال الضربات المتلاحقة والمتعاظمة بنظام الرأسمالية العالمي المنهار ، وبالتالي فان الثورة العنيفة تصبح اليوم ضرورية اكثر منها في اي وقت سبق لأنها الطريق الأسرع ولأن السرعة مطلوبة كيلا يجد النظام الرأسمالي العالمي المنهار أي فرصة لاسترداد أنفاسه ولتجميع قواه من جديد . وهذا معناه أن مقدمة « تبدل ميزان القوى العالمي » تصلح منطقياً لأن نستنتج منها

النتيجتين المتعارضتين تعارضاً جذرياً ، وبعبارة أصرح ، لا تصلح بالتالي لأن نستنتج منها مباشرة اي استنتاج فيما يتعلق بشكل الانتقال الى الاشتراكية .

هذا لا يعني ان تحليل ميزان القوى العالمي ليس ضرورياً عند تحديد أشكال الثورة الاشتراكية ، لكنه يعني بالمقابل أن ميزان القوى العالمي ليس هو الذي يملي ، في الوقت الراهن على الأقل ، أشكال الانتقال .

ان مفهوم « ميزان القوى العالمي » ليس بمفهوم مجرد ، كذلك فان حديه ايضاً ، نظام الاشتراكية العالمي ونظام الرأسمالية العالمي ، ليسا بمفهومين مجردين فالنظام الاشتراكي العالمي يتجسد في مجموعة عينية من القوى التاريخية ، منتشرة على مختلف خطوط طول الكرة الارضية وعرضها ، تملك كل قوة منهـا خصائصها ومميزاتها وملامحها الخاصة ، كما تملك فعاليتها الخاصة في ظروفها الخاصة . وكذلك الحال بالنسبة الى النظام الرأسمالي العالمي . وهذه القوى ، الأشتراكية او الرأسمالية ، لا تقاس من خلال تجانسها فحسب ، بل ايضاً من خلال تنافرها . فقد تكون القوة الاشتراكية في قطر مجاور اذا قيست بها ، لكنها قد تكون ايضاً اضعف منها اذا قيست كل واحدة منها بالقوة الرأسمالية التي تقابلها . ولقد سبق للينين أن قال انه من الخطأ والسذاجة ان نتصور انه عندما ستأزف ساعة الثورة الحاسمة في قطر من الأقطار فسيقف دعاة الاشتراكية في جانب ودعاة الرأسمالية في جانب مقابل ثم يشن الطرفان هجوماً جبهوياً ، فالمسألة أعقد من ذلك والتداخل بين المعسكرين ممكن بل حتمي وليس هناك من سور صيني بين معسكر الثـورة ومعسكر الثورة المضادة . هذا ما قاله لينين عن الصراع الطبقي في قطر من الأقطار ، فكيف تكون الحال اذن عندما يدور هذا الصراع على صعيد عالمي ؟

وفضلاً عن ذلك فان النظامين العالميين الاشتراكي والرأسمالي ليس بكتلتين متراصتين مركزيتين ، وليس التناقض الوحيد الذي يحكمها هو التناقض بينهما ، بل ان كلاً منهما يعاني ، بالاضافة الى هذا التناقض

الرئيسي ، من مجموعة من التناقضات الذاتية التي تتفاوت حدتها حسب المكان والزمان . واذا كانت التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي العالمي واقعاً مسلماً به منذ ظهور الفكر الاشتراكي ، فان التناقضات الداخليـــة للنظام الاشتراكي العالمي لم تصبح هي الأخرى واقعاً مسلماً به الا من عهد قريب . وبالرغم من ان تناقضات النظام الاخير أقل حدة بما لا يقاس من تناقضات النظام الاول ، فان التجربة التاريخية قد أثبتت ان المركزية في النظام الاشتراكي العالمي اصعب بكثير منها في النظام الرأسمالي العالمي . اذ من الممكن ان نتصور بل نفهم ان يتصدى اقوى الاقطار الرأسمالية ــ الامبريالية بقيادة مجمل النظام الرأسمالي العالمي ، لكن من الصعب اليوم ان نتصور ظاهرة مماثلة في النظام الاشتراكي العالمي . هذه التنـــاقضات الذاتية (التي هي أشد تفاقماً في النظام الرأسمالي منها في الاشتراكي) وهذه اللامركزية (النسبية في النظام الرأسمالي والواجب ان تكون مطلقـــة في النظام الاشتراكي) تحتم ان تكون حركية كل من النظامين متفاوتة. فرد فعل كل من النظامين على كل حالة من الحالات لا يكون واحداً على طول امتداده . والواقع اليومي يبين انه بالرغم من التضامن المبدئي بين مجمل قوى كل نظام ، فانه يندر ان يتحول هذا التضامن الى تلاحم آلي ومطلق على نطاق المعمورة قاطبة ، كما يندر ان يتحرك مجمل النظام دفعة واحدة وعلى قدر واحد من التعبئة للدفاع عن كل قوة من قواه عندما تتعرض الى هجوم من قبل قوة او اكثر من قوى النظام المعادي . وهذا معناه عملياً ان الموضوعة القائلة ان ميزان القوى العالمي قد تبدل لصالح الاشتراكية لا تعني ولا تستوجب بالضرورة ان النصر مؤكد هنا والآن لكل قوة من قوى النظام الاشتراكي العالمي في اي معركة تخوضها في أي نقطـــة من الكرة الارضية . واذا اردنا استخدام المصطلحات الصينية قلنا : صحيح ان النصر مؤكد للنظام الاشتراكي العالمي على المدى البعيد والاستراتيجي ، لكنه غير مؤكد البتة على المدى القصير والتكتيكي .

وما دام الأمر هكذا ، فكيف يمكن ، انطلاقاً من صيغة ميزان القوى العالمي المجردة ، ان نحدد الشكل العيني للانتقال الى الاشتراكية في هذا القطر او ذاك ؟ يقيناً ، ان ميزان القوى العالمي عامل يجب أخذه بعين الاعتبار عند تحديد آفاق كل ثورة وأشكالها ، لكن هذا الميزان لا يكسب صفة عينية الا بدلالة الظروف الداخلية للثورة .

ان العصر الحاضر يتميز بأنه بالغ التعقيد بالقياس الى العصور السابقة . والثورة الاشتراكية ، التي هي بطبيعتها عالمية ، لم تعد محصورة في نطاق مجموعة من الدول او في نطاق قارة من القارات ، وانما هي تشمل العالم بأسره وتتخذ اشكالاً لا يمكن التنبؤ بها او تحديدها سلفاً . ولقد امكن لماركس في سبعينات القرن التاسع عشر ان يقرر امكانية الاستثناء السلمي لأن مراكز الثورة كانت محصورة في عصره في عدد ضئيل من البلدان ، ولأنه كان من الممكن بالتـالي دراستها بأجمعها . وماركس لم يصدر حكماً بالنسبة الى هؤلاء على وجه التحديد لأنه ما كان يعرف ظروفها معرفة حسنة . وفي مطلع القرن العشرين امكن للينين بدوره ان ينفي امكانية الشذوذ السلمي ، لأن الثورة كانت تطرق ابواب عدد محدود من الاقطار ، لأن لينين كان على معرفة بظروف هذه الاقطار بحكم تجربته الاممية الطويلة . ولينين لم ينف امكانية الانتقال السلمي نظرياً ، وانما نفاها تاريخيـاً ، اي انطلاقـاً من واقع الاقطار التي طرحت فيها مسألة الثورة على جدول الأعمال . وعلى هذا فقد كان ممكناً الحديث ، في عصر ماركس ولينين ، عن امكانية الانتقال السلمي او عدم امكانيته ، وكان الموقف من هـذه المسألة قابلاً لأن يفصل الذين يريدون الثورة عن الذين لا يريدونها . لكن ما معنى الحديث في العصر الحاضر البالغ التعقيد الذي اخذت فيه الثورة الاشتراكية أبعاداً عالمياً حقاً ، ما معنى الحديث بشكل عام عن تزايد امكانية الانتقال السلمي كما يفعل الرفاق السوفييت ، او من ضرورة الانتقال العنيف دوماً كما يفعل الرفاق الصينيون ؟

نحن نعرف ان الأدبيـــات الماركسية واللينينية تغص بالنصوص عن استراتيجية الثورة العالمية ، لكن سبب هذا على وجه التحديد هو أن من الممكن آنذاك وضع استراتيجية عالمية للثورة . لكن هل ما زال مثل هذا الأمر ممكناً في العصر الحاضر ؟ ان الثورة الاشتراكية عالمية ، هذا ما لا شك فيه . ولكن هل يجب ان نستنتج من ذلك انه من الضروري ان تكون هناك استراتيجية عالمية ايضاً ؟ وعندما نقول بضرورة وضع استراتيجية عالمية للثورة ، ألا نكون قد افترضنا في الوقت نفسه ضرورة وجود مركز موحد للثورة العالمية يتولى وضع هذه الاستراتيجية ؟ هنا على وجه التحديد يكمن ، على ما يخيل الينا ، خطأ الطرفين المتناظرين اللذين تتردد في مساجلتهما باستمرار عبارة « استراتيجية الثورة العالمية » . والحق ان « الاستراتيجية العالمية » الوحيدة التي يمكن تقريرها محتم عليها ان تكون اما سلبية واما عامـــة مجردة . سلبية كأن نقول انه لا يجوز لأحد ان ينفرد بوضع هذه الاستراتيجية وان القوى الاشتراكية الداخلية في كل قطر هي التي تقرر شكل ثورتها ومضمونها وتوقيعهـــا . وعامة مجردة ، وقابلة بالتالي لألف تفسير وتفسير ، كتلك الاستراتيجية التي وضعها بيان وتصريح موسكو . اذ ما هي القيمة العملية لوثيقة نظرية عامة لا يتجاوز عدد صفحاتها العشر وتحمل توقيع ٨١ حزباً ؟ وهل يمكن لمثل هذه الوثيقة ان تلخص « تجربة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية » وان تكون « برنامجاً » لمستقبل هذه الحركة ؟ ألم تثبت المناظرة الراهنة عدم جدوى مثل هذه الوثيقة « العالمية » ؟ ان الرفاق السوفييت والصينيين معاً يدعون الى « وحدة » الحركة الشيوعية العالمية على اساس التقيـــد بالمبادىء الواردة في تصريح وبيان موسكو ، لكن يبدو ان هاتين الوثيقتين عامتان الى حد امكن معه الرفاق من الطرفين ان يؤيدوا مواقفهما المتناقضة والمتنافية باستشهادات مقتطعة من هاتين الوثيقتين. ثم كيف يمكن للفريقين المتناظرين ان يدعوا الى وحدة الحركة الشيوعية العالمية على اساس

« الاستراتيجية العالمية » الموحدة الواردة في هاتين الوثيقتين ، مع أنهما يقران أولاً بأن بعض المبادىء الواردة فيهما كانت خاطئة ، مثل الموقف المدين ليوغوسلافيا بالنسبة الى الرفاق السوفييت ، ومثل الموقف الايجابي من المؤتمر العشرين ومن امكانية الانتقال السلمي بالنسبة الى الرفاق الصينيين ، ويقران ثانياً بأنه ما كان من الممكن التوصل الى صياغة هاتين الوثيقتين والاجماعيين الا عن طريق التنازلات المتبادلة . وعندما يقال لنا ان الرفاق السوفييت قدموا في مؤتمر الاحزاب الشيوعية في موسكو في عام ١٩٦٠ بعض التنازلات ووافقوا على حذف استنتاجاتهم « الخاطئة » وأن وفد الحزب الشيوعي الصيني وبعض وفود الاحزاب الاخرى قدمت بدورها « تنازلات معينة ايضاً »[1] ، فكيف يمكن ان يقال لنا من ثم ان بيان موسكو ملزم لجميع الاحزاب الشيوعية في العالم وان هذا البيان ، القائم على التنازلات ، هو اعظم وثيقة ماركسية – لينينية في العصر الحاضر ، وانه « البيان الشيوعي » الجديد ؟

والحقيقة ان « الاستراتيجية العالمية » عندما تكون مجردة وعامة فانها لا تكون غير مجدية فحسب ، بل يمكن ان تكون ايضاً ضارة . فعندما يقال لنا بشكل عام ان تبدل ميزان القوى العالمي قد أوجد امكانية متزايدة للانتقال السلمي ، فمن الممكن ان يقود هذا الكلام بعض القوى الاشتراكية في هذا القطر او ذاك الى اضاعة الوقت في البحث عن طريق سلمي غير موجود ، الشيء الذي قد يقضي في النهاية على امكانيات نجاح الثورة . وعندما يقال لنا بشكل عام ان الطريق العنيف هو الطريق الوحيد للثورة الاشتراكية ، من الممكن ان يقود هذا الكلام بعض القوى الاشتراكية في هذا القطر او ذاك الى « نطح الرأس بالصخرة » كما يقال والى الانعزال من الواقع والجماهير والى تأجيل الثورة الى اجل غير مسمى بانتظار ان تأزف ساعة الصفر التي ستنقض فيها قوى الثورة على السلطة للاستيلاء

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ١١١

عليها . ويمكننا ، مع الأسف العميق ، ان نضرب امثلة تاريخية عينية محددة على مثل هذه الاخطاء . فنحن نعتقد أن من اسباب الفاجعة التي مني بها الحزب الشيوعي الاندونيسي على يد البرابرة الفـاشين وقوعه ضحية الموضوعة التي تقول باتساع امكانية الانتقال السلمي واعتقاده أن مثل هذه الموضوعة قابلة للتطبيق على بلد كأندونيسيا . فلقد نص برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر السادس في عام ١٩٥٩ وأعاد توكيده المؤتمر السابع في عام ١٩٦٢ على امكانية الانتقال السلمي بلده البرلماني ، وقال بالحرف الواحد :

« ان علينـا ان نعمل لتحويل هذه الامكانية الى واقع . فالطريق البرلماني السلمي هو ، في نظر الشيوعين ، الشكل الأمثل للانتقال نحو نظام شعبي وديموقراطي يكون بمثابة المرحلة الاعدادية لمجتمع اشتراكي ولسوف يتم اختيار هذا الطريق بقدر ما سيكون ذلك متعلقاً بالشيوعين » .

وهذا ما يفسر ايضاً ادانة قيـادة الحزب لحركة الكولونيل اونتونغ الانقلابية في ٣٠ ايلول ١٩٦٥ ، حتى بعد ان بدأ اضطهاد الشيوعين علناً . وهذا ما يفسر ايضاً استنكار مجلة « الأزمنة الحديثة » السوفياتية لمجزرة الشيوعين الاندونيسين على ايدي الفاشين العسكريين والرجعيين ، محتجة بأن الشيوعين الاندونيسين لم يوجدوا اي مبرر لمثل هذه المجزرة باعتبار انهم كانوا من دعاة الانتقال السلمي والبرلماني وباعتبار ان برنامجهم « لا يمت بصلة الى تكتيك المؤامرات والمغـامرات المنسوبة الى الحركة الشيوعية من قبل خصومها » [1] . فكأن القضية هي قضية وجود او عدم وجود مبرر لمجزرة الشيوعين الاندونيسين ، وليست قضية الثـورة الاندونيسية التي ضاعت بنتيجة القمع البربري بالتأكيد ، ولكن ايضاً بنتيجة اخطاء نظرية فادحة .

---

(١) « الازمنة الحديثة » ــ عدد ٩ اذار ١٩٦٦ ــ المقال بقلم ايفان انطونوف ص ٤ ــ ٧ .

وفي القطب المقابل نجد مثال الحزب الماركسي – الليبي النمسوي الذي انشق عن الحزب الشيوعي النمسوي بسبب تحول هذا الاخير « الى منظمة تحريفية من النمط الاشتراكي – الديموقراطي » . ونحن لسنا بالطبع بصدد مناقشة هذا الانشقاق ، وانما الذي يعنينا هنا وقوع الحزب الجديد تحت جاذبية موضوعة حتمية الثورة العنيفة متجاهلاً كل شروط النمسا العينية . فقد اتخذ مؤتمر الحزب ، وهو يشيد بالحزب الشيوعي الصيني . وحزب العمل الالباني ، اتخذ قراراً « باستخدام العنف للاطاحة بالنظام الرأسمالي واقامة دكتاتورية البروليتاريا » [١] . ترى ألا يضحكنا مثل هذا القرار ويؤلمنا بالنسبة الى النمسا تماماً كما يضحكنا ويؤلمنا المقطع المتعلق بالانتقال السلمي البرلماني في برنامج الحزب الشيوعي بالنسبة الى اندونيسيا ؟

ان مسألة تقرير شكل الانتقال هي بالطبع مسألة تخص القوى الداخلية للثورة لكن الهيبة المعنوية التي يتمتع بها كل من الحزب الشيوعي السوفياتي الصيني في صفوف الحركة الشيوعية العالمية قد تدفع هذا الحزب او ذاك الى تبني هذه الموضوعة او تلك عن شكل الانتقال دونما تمحيص وتحليل جديين لشروط القطر الذي يعمل فيه . ومن هذه الزاوية نقول ان موضوعة تزايد امكانية الانتقال السلمي قد تلعب دوراً سلبياً وضاراً بالنسبة الى الحركة الثورية في بلدان العالم الثالث بشكل عام ، في حين ان موضوعة حتمية الثورة العنيفة قد تلعب مثل هذا الدور السلبي والضار بالنسبة الى الحركة الثورية في اوروبا الغربية بشكل عام .

ان الشيوعين الصينين لا ينفكّون يرددون بأن « التاريخ العالمي لم يقدم حتى اليوم سابقة تدل على الانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية » [٢] . وقد تبدو هذه الحجة حاسمة للوهلة الاولى . لكن ينبغي ان نلاحظ اولاً أن ما كان لا يحدد ابداً في نظر العلم الماركسي

---

(١) « انباء بكين » – عدد ١٣ اذار ١٩٦٧ – ص ٢٦ .

(٢) « مناظرة حول الخط العام . . . » – ص ٤٨٢ – ٤٨٣

ما يجب ان يكون . وينبغي ان نضيف ثانياً : صحيح ان التاريخ لم يقدم حتى اليوم سابقة عن الانتقال السلمي ، لكن التاريخ لم يقدم حتى اليوم بالمقابل اي سابقة عن الانتقال الى الاشتراكية في بلدان الديموقراطية البورجوازية الغربية ، علماً بأن الماركسية الكلاسيكية قد « تنبأت » بأن الثورة الاشتراكية ستقوم في هذه الاقطار اولاً . ولو جاز لنا ، بالاعتماد على التجربة التاريخية وحدها ، ان نلغي امكانية الانتقال السلمي ، لجاز لنا ، بالاعتماد على التجربة التاريخية ايضاً ، ان نلغي امكانية الثورة الاشتراكية في بلدان الديموقراطية الغربية البورجوازية وان « نثبت » ايضاً بطلان العلم الماركسي .

ان أسباباً تاريخية متعددة تفسر تأخر الثورة الاشتراكية في اوروبا الغربية ، وفي طليعة هذه الاسباب مشاركة « الارستقراطية العمالية » في اقتسام الارباح الاحتكارية الاستعمارية ، كما بيّن لينين . ولكن هناك ، بالاضافة الى الاسباب الموضوعية ، أسباباً ذاتية ، وفي مقدمتها تمسك مجمل الاحزاب الشيوعية الاوروبية حتى عهد قريب بموضوعة حتمية الثورة العنيفة مع أن امكانيات مثل هذه الثورة باتت معدومة منذ عهد بعيد . واذا كانت الاحزاب الشيوعية الاوروبية قد تبنت اليوم مبدأ الانتقال السلمي بأمل ان تصبح امكانية الثورة الاشتراكية اكثر واقعية ، فان اقل ما نستطيع قوله ، مقتبسين كلمة لينين عن الشيوعيين البولونيين : ألا فلنترك لهم مهمة تحقيق « رغبتهم المتواضعة » بالصورة التي تحلو لهم .

ان الخطأ الذي يرتكبه الجانب السوفياتي في تحديد « استراتيجية الثورة العالمية » هو اعتقاده بأن اوروبا الصناعية هي مركز هذا العالم . والخطأ الذي يرتكبه الجانب الصيني في تحديد « استراتيجية الثورة العالمية » هو على وجه التحديد حذفه اوروبا من خريطة العالم . وصحيح ان الجانب الثاني يستطيع ان يدعم رأيه بواقع ان « مناطق آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مراكز عواصف الثورة العالمية التي تسدد الآن الضربات المباشرة

الى الاستعمار » ، لكن الجانب الاول يستطيع ايضاً ان يدعم رأيه بواقع ان حصة العالم الرأسمالي المتطور من الانتاج العالمي تفوق كثيراً حصة العالم الثالث ، وبواقع ان البروليتاريا الصناعية ، عامل الثورة الاشتراكية ، متركزة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، وليس في العالم الثالث .

وتبعاً لهذا التحديد لمركز التناقضات في العالم المعاصر ، نملك اليوم « استراتيجيتين عالميتين » : استراتيجية « المباراة الاقتصادية » التي تعتبر ان التناقض الرئيسي في العصر الحاضر هو التناقض بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، واستراتيجية حصار « القرى العالمية للمراكز الصناعية » التي تعتبر ان التناقض الرئيسي في عصرنا الحاضر هو التناقض بين حركة التحرر الوطني وبين الاستعمار .

ان خروتشيف هو الذي صاغ استراتيجية « المباراة الاقتصادية » في المؤتمر الثاني والعشرين في عام ١٩٦١ . فالاتحاد السوفياتي بحاجة ، في رأي خروتشيف ، الى عشرين عاماً حتى يبني الشيوعية في خطوطها الأساسية وحتى يثبت نهائياً تفوق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي . وانطلاقاً من رأي لينين القائل ان الاتحاد السوفياتي يمارس تأثيره على الثورة العالمية من خلال نجاحه في تجربة بنائه الاقتصادي ، صاغ خروتشيف الموضوعة القائلة ان بناء الشيوعية في الاتحاد السوفياتي سيكون العامل الرئيسي في دفع قوى الثورة العالمية الى أمام :

« سنة بعد سنة ستعيش شعوب بلداننا أحسن فأحسن وستدهش العالم بالكثير والكثير من المنجزات ، وستنتصر بلا ريب في المباراة الاقتصادية السلمية مع الرأسمالية . وآنذاك سيقتنع مئات الملايين الجديدة من الناس في البلدان الرأسمالية بأن الاشتراكية والشيوعية انما تعنيان حياة افضل فيسلكون طريقنا » [1] .

« حتى الذين يعلنون انهم لا يريدون الانشغال بالسياسة وأنه لا يهمهم

---

(١) خروتشيف ، مجموعة « الاشتراكية والشيوعية » ــ ص ١٢٤

غير الغداء الطيب والفطور الطيب والعشاء الطيب ، سيقولون متى ما رأوا ان مستوى الحياة في ظل الشيوعية أغلى مما هو عليه في ظل الرأسمالية : « ومع ذلك يجب التفكير فيما اذا كنا على حق عندما كنا ضد الشيوعية ، ضد مذهب الشيوعية » [1] .

« ان ما يؤثر الآن اكثر فأكثر في شغيلة البلدان الرأسمالـية الذين لا تزال اوساط واسعة نسبياً منهم في أسر الايديولوجية البورجوازية والاصلاحية ليس النداءات الى الوعي الطبقي وحسب ، بل ايضاً وقبل كل شيء مثال مستوى الحياة المادي النامي بسرعة عند الجماهير الغفيرة من سكان البلدان الاشتراكية فان بلوغ العالم الاشتراكي مستوى حياة أعلى مما هو عليه في ظل الرأسمالية سيبين مزايا الاشتراكية مرة اخرى وبصورة مقنعة لملايين الناس في البلدان غير الاشتراكية ، وسيكون بمثابة ضربة قوية جديدة الى الرأسمالية » [2] .

اما الاستراتيجية الصينية للثورة العالمية فقد صاغها لين بياو في مقاله « عاش انتصار الحرب الشعبية » الذي نشرته « صحيفة الشعب اليومية » في ايلول ١٩٦٥ بمناسبة الذكرى العشرين لانتصار الشعب الصيني في حرب المقاومة ضد الغزاة اليابانيين . وقد صاغها على النحو التالي :

« من الواجب ان نؤكد هنا ان نظرية الرفيق ماوتسي تونغ حول اقامة مناطق قواعد الثورة في الريف وتطويق المدن بالريف ، لها اهمية عملية بالغة وهامة بالنسبة الى النضالات الثورية الراهنة التي تشنهـا الامم والشعوب المضطهدة ، وخاصة الى النضالات الثورية التي تشنها الأمم والشعوب المضطهدة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ضد الاستعمار وعملائه .

« يتعرض عديد من البلدان والشعوب في آسيا وافريقيـا واميركا اللاتينية اليوم لعدوان واستعباد خطيرين يرتكبها المستعمرون وعلى رأسهم

---

(١) المصدر نفسه ـ ص ١٢٢
(٢) المصدر نفسه ـ ص ١٢٧

الولايات المتحدة وعملاؤهم . والظروف السياسية والاقتصادية الأساسية في العديد من هذه البلدان لها كثير من التشابه مع تلك الظروف التي سادت الصين القديمة . فكما في الصين ، فان مسألة الفلاحين لها اهمية بالغة في هذه المناطق . والفلاحون يشكلون القوة الرئيسية للثورة الوطنية الديموقراطية ضد المستعمرين وعملائهم . والمستعمرون ، في ارتكابهم العدوان على هذه البلدان ، يبدأون عادة بالاستيلاء على المدن الكبرى وخطوط المواصلات الرئيسية ، الا انهم لا يستطيعون اخضاع الريف الشاسع لسيطرتهم بشكل تام . فالريف ، الريف وحده ، يمكن ان يقدم القواعد الثورية لينطلق منها الثوريون قدماً نحو النصر النهائي . ولهذا السبب بالضبط فان نظرية الرفيق ماوتسي تونغ حول اقامة مناطق قواعد الثورة في الأرياف وتطويق المدن بالريف تجتذب المزيد من انتباه الشعوب في هذه المناطق .

« واذا ما نظرنا الى الكرة الارضيـــة ككل ، وافترضنا أن اميركا الشمالية واوروبا الغربية يمكن ان تدعى بـ « مدن العالم » ، فآسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تشكل « المناطق الريفية في العالم » . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، أوقفت مؤقتاً حركة البروليتاريا الثورية لأسباب مختلفة في البلدان الرأسمالية بأميركا الشماليـــة واوروبا الغربية ، بينما الحركة الشعبية الثورية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية نمت بشكل قومي . وبمعنى معين فان الثورة العالمية المعاصرة تقدم ايضاً صورة عن تطويق المدن بالمنـــاطق الريفية . وفي التحليل النهائي ، تتعلق قضية الثورة العالمية كلها بالنضالات الثورية التي تشنها شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، تلك الشعوب التي تشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم » [1] .

ان هاتين الاستراتيجيتين اللتين تبدوان للوهلة الاولى متعارضتين تمام التعارض تجمع بينهما في الحقيقة اكثر من نقطة مشتركة واحدة .

---

(١) لين بياو « عاش انتصار الحرب الشعبية » ــ دار النشر باللغـــات الاجنبية ببكين ــ الطبعة العربية ــ ص ٥٤ ــ ٥٥

اولاً – ان كلتا النظريتين تنطلقان من أن عامل الثورة في أميركا الشمالية واوروبا الغربية هو عامل خارجي . فنظرية خروتشيف تشرط هذه الثورة بنجاح بناء الشيوعية في المعسكر الاشتراكي ، ونظرية لين بياو تشرطها بنجاح الثورة التحررية في العالم الثالث وبحصار ريف العالم لمدن العالم . وفي كلتا الحالتين نجد انفسنا أمام اغفال وانكار للدور الأساسي في كل ثورة ، ودور القوى الذاتية والداخلية .

ثانياً – ان كلتـــا النظريتين تشتركان في كونهما مرجئتين للثورة في اميركا الشمالية واوروبا الغربية . فنظرية خروتشيف ترجئها الى عشرين عاماً على الأقل بانتظار نجاح بناء الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ، ونظرية لين بياو ترجئها الى أجل غير مسمى بانتظار اجتياح ريح الثورة لكل أرياف العالم .

ثالثاً – ان كلتا النظريتين تجعلان من الثورة في اميركا الشماليـــة واوروبا الغربية افتراضاً نظرياً قد يكون صحيحاً من جهة نظر الحاضر لكنه غير اكيد بالمرة بالنسبة الى المستقبل . فعلى فرض ان الاشتراكية اثبتت بعد عشرين عاماً تفوقها المادي الساحق على الرأسمالية ، فهل من المحتم ان يتغلب آنذاك مئات الملايين من الناس الى اشتراكيين بصورة آلية وعفوية ؟ وهل من الممكن ان تتصور ان روح الانسان قابلة للهندسة الخارجية على هذا النحو بحيث ان بناء الشيوعية في الاتحاد السوفيـــاتي سيكون كافياً وحده لاحداث ثورة نفسية لدى مئات الملايين من شغيلة البلدان الرأسمالية ؟ وبالمقابل ، وبصدد نظرية حصار أرياف العالم لمدنه ، هل هناك ما يحتم ان تطرق الثورة ابواب اميركا الشمالية واوروبا الغربية بمجرد ان تتولى أرياف العالم حصارهما ؟ صحيح ، كما ذكرنا سابقاً ، ان الارباح الطائلة التي جنتها الاحتكارات من المستعمرات قد ساعدتهـــا على « رشوة » ارستقراطية الطبقة العاملة ، وصحيح ان توطد النزعة الاشتراكية – الديموقراطية الانتهازية والاصلاحية في صفوف الطبقة العاملة

الغربية يعود سببه بالدرجة الاولى الى ان المستعمرات باتت تقدم الحصة الكبرى من فضل القيمة العالمية ، ولكن هل من المؤكد أن فقدان المورد الاستعماري لفضل القيمة سيؤثر مباشرة وبشكل محسوس على مستوى حياة الطبقة العاملة الغربية بحيث تعود اليها روحها الثورية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال لا تقررها الانشاءات النفسية ، وانما الارقام والوقائع الموضوعية .

ان ظهور النظام الاشتراكي العالمي وامتداده في ثلث الكرة الأرضية والتحرر السياسي لغالبية المستعمرات قد قلص تقليصاً شديداً مجال العمل المفتوح للرأسمالية . ومع ذلك فليس هناك ما يدل على ان « الأزمة العامة » للرأسماليـــة قد تفاقمت بنتيجة ذلك ، بل على العكس . والاقتصاديون الماركسيون انفسهم يعترفون بأن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانيـــة وحتى يومنا هذا قد شهدت فيها الرأسمالية الجديدة ذروتها ، وبأنه في الحقبة الممتدة بين ١٩٥٤ – ١٩٦٤ « استفادت الرأسمالية في اوروبا الغربية واليابان من معدل في النمو الاقتصادي ومن ازدهار لا سابق لها حتى قبل الحرب العالمية الاولى » وبأن « التجارة العالمية قد تخطت كل الأرقـــام القياسية ، فقد تضاعف حجم الصادرات العالمية من المنتجات المصنوعة ثلاث مرات في عام ١٩٦١ عما كان عليه في عام ١٩٣٨ واكثر من مرتين بالنسبة الى عام ١٩٥٠ » [١] . وهذا في الوقت الذي لم يستطع فيه « النمو الاقتصادي للبلدان المتخلفة ان يلحق بوتيرة نمو البلدان الصناعية » ، وهذا في الوقت الذي اخذت فيه « التجارة بين البلدان الصناعية تحل اكثر فأكثر محل التجارة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف » . ومن هنا يلاحظ ارنست منديل ان « البلدان المتخلفة تستطيع أقل فأقل ان تلعب دور صمام الأمان بالنسبة الى النظام الرأسمالي في مجموعه » [٢] .

والحقيقة ان نظرية حصار أرياف العالم لمدنه ليست بالنظرية الجديدة

---

(١) « الازمنة الحديثة » – مقال لارنست منديل – عدد ايلول ١٩٦٤

(٢) المصدر نفسه – ص ٢٠٥

كل الجدة ، ولقد كانت شائعة بهذا القدر او ذاك ، بهذا الشكل او ذاك ، في بعض الاوساط السياسية والاقتصادية اليسارية وكان محورها يدور حول فكرة ان الأزمة العامة للرأسمالية لن تصبح واقعية ووشيكة الا بعد ان تتحرر البلدان المتخلفة من تبعيتها الاقتصادية للرأسمالية العالمية وتتصنع بدورها ، فتختنق الرأسمالية آنذاك من تلقاء نفسها . هذه الفكرة هي التي دحضها الاقتصادي الفرنسي الماركسي روبير فوسائير منذ عام ١٩٦١ في الفصل الذي كرره من كتابه « مستقبل الرأسمالية » لـ « مقاومة الرأسمالية » والذي بين فيه ، بالأرقام ، ان الرأسمالية تستطيع ان تعيش وتتطور حتى ولو فقدت « صمام أمانها » [1] .

بالطبع لا يستطيع احد ان ينكر ان انتصار الاشتراكية في المباراة الاقتصادية سيكون له تأثيره الايجابي على نمو قوى الثورة في البلدان الصناعية كما لا يستطيع احد ان ينكر ان حصار ارياف العالم لمدنه سيكون له مثل هذا التأثير . لكن الشيء المؤكد بالمقابل ، كما بيّنا ، هو أن القوى الذاتية والداخلية تظل هي عامل الثورة الرئيسي ، في حين ان « المباراة الاقتصادية » او « الحصار العالمي » لن تلعبا اكثر من دور ثانوي مساعد [2] .

* * *

ليست هذه هي النواقص والعيوب الوحيدة في موقف الجانبين المتناظرين من مسألة الانتقال الى الاشتراكية . والسؤال الذي يطرح نفسه بعد كل النقاش هو : هل تستنفد المناظرة حول الانتقال السلمي او اللاسلمي كل أبعاد مسألة الانتقال الى الاشتراكية ؟ والواقع ان شعوب العالم ، ولا سيما شعوب آسيا وافريقيا ، تدخل اليوم في معسكر الاشتراكية بأشكال

---

(١) الفصل منشور في « الازمنة الحديثة » ــ عدد شباط ١٩٦١

(٢) يبدو ان سوسلوف انتبه الى هذه الناحية ، بعد انتقادات الصينيين ولهذا اعلن في تقريره ان المباراة الاقتصادية لا « تغني الشعوب عن ضرورة خوض الصراع الطبقي ونضال التحرر الوطني » .

وطرق متنوعة ، وحتى غير متوقعة . ولقد حدث ان اخذت الثورة الاشتراكية في بعض الاقطار شكل انقلاب عسكري وان غير دموي . فهل الانقلاب العسكري شكل عنيف او غير عنيف ، وهل هو ممكن ومقبول بالنسبة الى اقطار اخرى أو لا ؟ ان هذا مظهر أساسي من مظاهر مسأله الانتقال ، ولكن هل تطرقت اليه المناظرة ؟ أو لا تبدو لنا هذه المناظرة بالاحرى وكأنها تكرار ايديولوجي خالص للمناظرة بين لينين وكاوتسكي ، تكرار لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف العصر الجديدة ؟

ان العـلم الماركسي الكلاسيكي يقول على سبيل المثال انه لا ثورة اشتراكية بدون نظرية ثورية اشتراكية . والحال اننا نلاحظ ان عدداً من الاقطار في آسيا وافريقيا قد سار في طريق الاشتراكية تجريبياً ، وليس على هدي نظرية محددة . ومثل هذه الظاهرة يجب ان تحتل مكانها في صلب مسألة الانتقال ، ومع ذلك فان المناظرة الصينية – السوفياتية تلزم الصمت حولها تماماً .

كذلك فان العلم الماركسي الكلاسيكي يقول ان وجود الحزب البروليتاري الثوري شرط مسبق للثورة الاشتراكية . بيد ان عدداً من اقطار آسيا وافريقيـا سار في طريق الاشتراكية من غير ان يكون مالكاً لمثل هذا الحزب . وكذلك كان شأن كوبا التي لم تشرع في بناء حزب ثوري الا بعد الثورة . أفما كان ينبغي ان تحتل هذه المسألة حيزاً هاماً في المناظرة بصدد طبيعة الانتقال الى الاشتراكية ؟

الحقيقة ان المناظرة لم تكتف بعدم التعرض الى مثل هذه المسائل الهامة وذات الطابع الراهن فحسب ، بل هي صاغت ايضاً عدداً من الموضوعات التي تعقد فهم مثل هذه المسائل بدلاً من أن تسهله . فلقد نفى الطرفان المتظاهران على حد سواء ، انطلاقاً من المواقع الكلاسيكية للعلم الماركسي – اللينيني ، الصفة الاشتراكية عن ثورة العالم الثالث . وصحيح ان الطرفين اعترفا بأن الثورة الديموقراطية الوطنية في العالم الثالث لم تعد

« جزءاً من ثورة العالم البورجوازي او الرأسمالي القديم ، بل هي جزء من ثورة العالم الجديد « الثورة البروليتارية الاشتراكية العالمية » [1] ، الا ان الطرفين يضيفان ايضاً بأن « هذه الثورة لا يمكن الا ان تقودها البروليتاريا والحزب الثوري الحقيقي المسلح بالماركسية — اللينينية ، لا اي طبقة او حزب آخرين ، ويجب ألا يكون الأمر الا كذلك » [2] .

والطريف في الأمر ان كلاً من الجانبين المتناظرين قد وجه الى الآخر تهمة القول بامكان قيام ثورة اشتراكية بدون بروليتاريا وبدون حزب ماركسي — لينيني . فقد قال لين بياو نافياً امكانية « الاشتراكية بدون حزب شيوعي » :

« يروج المحرفون الخروتشيفيون اليوم بنشاط بأن الاشتراكية يمكن ان تقام بدون البروليتاريا وبدون حزب ثوري حقيقي مسلح بالأيديولوجية البروليتارية المتقدمة » [3] .

وتقول الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي :
« ان الماركسيين — اللينينيين يشيرون على الدوام الى ما لحركة التحرر الوطني لمستقبلها العظيم من اهمية تاريخية عالمية . ولكنهم يعتبرون شرطاً من شروطها الرئيسية لانتصاراتها اللاحقة التحالف الوطيد والتعاون مع بلدان نظام الاشتراكية العالمي ... وقيادة الطبقة العاملة (لها) كشرط للانتصار في النضال ضد الاستعمار . ولن تكتسب هذه الحركة في هذا المطاف طابعاً اشتراكياً حقاً ، ولن تنتهي الى الانتقال الى طريق الثورة الاشتراكية الا بشرط مثل هذه القيادة . وقد اختبرت فكرة لينين هذه في تجربة ثورة اوكتوبر وفي تجربة البلدان الأخرى ، وهي لا تثير الشك عند احد . ولكن ظهر أن الرفاق الصينيين يريدون « تصحيح » لينين

---

(١) لين بياو « عاش انتصار الحرب الشعبية » — ص ٥٦
(٢) المصدر نفسه — ص ٥٦
(٣) المصدر نفسه — ص ٥٨

وان يبرهنوا على ان البورجوازية الصغيرة او البورجوازية الوطنية او حتى « بعض الملوك والأمراء والارستقراطيين من ذوي الميول الوطنية » ، لا الطبقة العاملة ، يجب ان يكونوا الزعيم في النضال العالمي ضد الاستعمار »[1]

وبالطبع نحن نعرف ان ثورة اشتراكيـــة تقودها البروليتاريا تختلف اختلافاً واسعاً بنتائجها عن ثورة اشتراكية تقودها البورجوازية الصغيرة على سبيل المثال . ونحن نعرف ان ثورة اشتراكية تتم على هدى الماركسية – اللينينية هي غير الثورة الاشتراكية التي تتم على أساس تجريبي . ولكن اذا لم تتوفر القيادة البروليتارية لسبب من الأسباب، واذا لم يتوفر الحزب الماركسي – اللينيني لسبب من الأسباب ، او حتى اذا توفـــر الحزب الماركسي – اللينيني وعجز في الوقت نفسه عن كسب ثقة الجماهير وعن انتزاع قيادة الثورة ، فهل هذا معناه انه يكون محرماً على هذه الثورة الانتقال الى طريق الاشتراكية ؟

الحقيقة ان تمسك الطرفين المتناظرين المسبق بمبدأ القيادة البروليتارية الماركسية – اللينينية للثورة لم يجعلها عاجزين فحسب عن فهم طبيعـــة الكثير من الثورات التي تجتاح العالم الثالث ، تلك الثورات التي هي في الأساس ثورات ديموقراطية وطنية لكنها تطورت فيما بعد وشرعت بولوج الطريق الاشتراكي او كانت من الأساس ايضاً ثورات ديموقراطية وطنية ذات افق اشتراكي ، بل دفع بهما ايضاً الى وضع استراتيجية عالمية والى تقديم وصفات للثورة العالمية يمكن ان تكون في التحليل الأخير ضارة بها وحائلة دون تطورها اللاحق .

ان مما لا شك فيه ان هناك اختلافات هامة في موقف الطرفين المتناظرين من قضية ثورة شعوب العالم الثالث . لكننا سنلاحظ هنا ايضاً ان الاستراتيجية التي يضعانها لهذه الثورة تكاد تكون متماثلة فالجانب الصيني يلاحظ ان

---

(١) « مناظرة حول الخط العام »

المهمة الملحة والاساسية التي « تواجه الأمم والشعوب المضطهدة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مهمة محاربة الاستعمار وأتباعه » . ومن هنا فان الواجب الأول للبروليتاريا وحزبها في هذه البلدان « ان ينظما جبهة متحدة واسعة ضد الاستعمار وأتباعه » . وهذه الجبهة لا تشتمل « على العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازيين الصغار فحسب ، بل تشتمل ايضاً على البورجوازيين المحليين الوطنيين وحتى على الملوك والأمراء والارستقراطيين الوطنيين » . هـــذه بالنسبة الى البلدان التي ما زالت مستعمرة او شبه مستعمرة ، أما « البلدان الوطنية التي كسبت استقلالها السياسي حديثاً فلا تزال تواجه المهمات الشاقة لتوطيد الاستقلال السياسي وتصفية القوى الاستعمارية والرجعية المحلية وانجاز الاصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية الاخرى وتطوير اقتصادها الوطني وثقافتها الوطنية » [1] .

وهذا بالضبط ما يقوله الجانب السوفياتي ، اولاً بالنسبة الى البلدان التي ما تزال تناضل لانتزاع استقلالها السياسي : « في اثناء الكفاح لكسب الاستقلال وتوطيده يجب الاتحاد مع القوى الوطنية العازمة على مناهضة الاستعمار » [2] ، وثانياً بالنسبة الى الدول التي نالت استقلالها : « يرى الماركسيون ــ اللينينيون ان المهمة الرئيسية بالنسبة الى المستعمرات القديمة التي تخلصت من السيطرة السياسية للاستعماريين هي توطيد الاستقـــلال المنتزع واستئصـال جذور الحكم الاستعماري من اقتصادها وتطوير اقتصادها الوطني بوتائر متسارعة واحراز الاستقلال الاقتصادي وسلوك طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ووضع بعض القضايا الوطنية على الصعيد الأول مثل ازاحة الاحتكارات الاجنبية والاصلاحات الزراعية لمصلحة الفلاحين وتطوير الصناعة الوطنية بانشاء قطاع الدولة بالدرجة الاولى » [3] .

---

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ١٧ ــ ١٩

(٢) المصدر نفسه ــ ص ٦٤٧

(٣) تقرير سوسلوف ــ ص ٧٠

واذا لم يكن لنا من اعتراض بصدد طبيعة المهمة الأساسية في البلدان التي ما تزال مستعمرة ، ونعني تشكيل جبهة وطنية معادية للاستعمار ، الا اننا لا نستطيع الا ان نسجل ان الطرفين يتجنبان ذكر الاشتراكية ضمن المهام الأساسية للبلدان التي نالت استقلالها حديثاً . وهذا ما يفسر حديثهما كليهما عن الدور الايجابي للبورجوازية « الوطنية » في هـذه البلدان . فالجانب الصيني يقول :

« في بعض هذه البلدان تواصل البورجوازية المحلية الوطنية الوقوف بجانب جماهير الشعب في النضال ضد الاستعمار والحكم الاستعماري وتتخذ اجراءات معينة في صالح التقدم الاجتماعي . وهـذا يتطلب من الحزب البروليتاري ان يقدر الدور التقدمي الذي تلعبه البورجوازية المحلية الوطنية تقديراً وافياً وأن يعزز الاتحاد معها »[1] .

والجانب السوفياتي يقول :

« في الدول التي تخلصت من نير الاستعمار لا يمكن ان تتحقق المهمة الملحة في النهضة الوطنية بسهولة الا بتوحيد القوى الوطنية في الأمة من الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية والمثقفين الديموقراطيين في النضال الحاسم ضد الاستعمار وبقايا الاقطاع »[2] .

ومما لا شك فيه ان مهام الثورة الوطنية الديموقراطية مطروحة على العديد من بلدان العالم الثالث ، لكن تجارب عدد من الأقطار أثبتت ان هذه المهام لن تعرف طريقها الى التطبيق الجدي الا مع الدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية . وصحيح ان الطرفين المتناظرين يؤكدان ان الثورة الديموقراطية الوطنية هي جزء من الثورة الاشتراكية العالمية ، ولكننا نلاحظ ان لدى الطرفين ميلاً الى اقامة فاصل مصطنع بين الثورتين ،

---

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ١٩
(٢) المصدر نفسه ـ ص ٦٤٦

بحجة ان الانتقال الى الثورة الاشتراكية غير ممكن الا مع توفر قيادة بروليتارية ماركسية — لينينية . ولهذا يقول لين بياو :

« انه لمن المضر جداً الخلط بين المرحلتين ، اي الثورة الوطنية البورجوازية والثورة الاشتراكية . ولقد انتقد الرفيق ماوتسي تونغ الفكرة الخاطئة ، فكرة « انجاز الاثنتين بضربة واحدة » ، واشار الى ان هذه الفكرة الطوباوية لا يمكن الا ان تضعف النضال المناهض للاستعمار وعملائه ... وقد قام رجعيو الكيومنتانغ والتروتسكيون الذين استأجروهم خلال حرب المقاومة ، قاموا عن عمد بخلط هاتين المرحلتين من الثورة الصينية وروجوا ما يدعى بـ « نظرية الثورة الواحدة » ودعوا لما يسمى بـ « اشتراكية » بدون حزب شيوعي » [1]

ويقول خروتشيف :

« ان آفاقاً واسعة تنفتح امام شعوب البلدان المتخلفة في طرق تكوين وتطوير دولة الديموقراطية الوطنية . والأساس السياسي لدولة الديموقراطية الوطنية هو تكتل جميع القوى التقدمية والوطنية المناضلة من اجل الاستقلال القومي الشامل ومن اجل ديموقراطية واسعة ومن اجل انجاز الثورة المعادية للأمبريالية والمعادية للاقطاع والديموقراطية » [2] .

فباسم اي مخطط نظري مسبق عن الثورة يراد لشعوب العالم الثالث ان توقف ثورتها عند حدود النضال ضد الاقطاع وألا تتعداه الى النضال ضد الرأسمالية الوطنية ؟ واذا كان الامبرياليون وعملاؤهم هم الخطر الرئيسي على شعوب العالم الثالث ، فهل هناك من تدبير جذري يضع حداً نهائياً لهذا الخطر غير الانتقال من مرحلة الثورة الاشتراكية ؟

---

(١) « عاش انتصار الحرب الشعبية » — ص ٥٧ — ٥٨

(٢) برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي — « نحو الشيوعية » — ص ٥٢٧ — ٥٢٨ .

بالطبع ان الموقف من الرأسمالية « الوطنية » يمكن ان يختلف حسب ظروف كل قطر . كذلك فان القوى الذاتية الداخلية في كل قطر هي وحدها التي لها الحق في تقرير توقيت تمويل الثورة الديموقراطية الوطنية الى ثورة اشتراكية . ولكن عندما يقال لشعوب العالم الثالث انه « لمن المضر جداً الخلط بين المرحلتين » وان المهمة الاولى هي اقامة « دولة الديموقراطية الوطنية ، لأن الانتقال الى الاشتراكية غير ممكن بدون توفر قيادة بروليتارية ماركسية – لينينية ، افلا نجد أنفسنا امام دعوة صريحة الى ارجاء الثورة الاشتراكيـــة الى اجل غير مسمى ؟ ألم يعلق بعض الماركسيين – اللينيين العرب ، باسم المرحلة الديموقراطية الوطنية وباسم الدولة الديموقراطية الوطنية ، معارضتهم لأول تأميمات شهدها القطر العربي السوري بحجة ان « البورجوازية الوطنية » ما يزال لها دور ايجابي تلعبه ؟ ألم يذهب الشيوعيون الاندونيسيون هم ايضاً ضحية نظرية المرحلة الديموقراطية الوطنية ، مرجئين الثورة الاشتراكية الى اجل غير مسمى بحجة الحفاظ على « الجبهة الوطنية » المعادية للاستعمار وتدعيمها ؟

مرة اخرى نقول ان ثورة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة هي غير الثورة الاشتراكيـــة التي تقودها البورجوازية الصغيرة . ولكن هل يجوز للماركسي الثوري أن يعارض ما هو ممكن وواقعي وان كانت له نواقصه باسم ما هو كامل وان كان غير ممكن وغير واقعي ؟ هل يجوز له ان يعارض اشتراكية واقعية ناقصة باسم اشتراكية تصورية كاملة ؟ بالطبع لا يجوز بحال من الأحوال التخلي عن سلاح النقد ، ولكن النقد لا يكون فعالاً ومجدياً الا اذا تطلع الى الأفضل من خلال ما هو ممكن وواقعي . وعلى كل ، واذا كان العالم الثالث يشق اليوم طريقه الى الاشتراكية بأساليبه الخاصة التي تخلو من التشويه بهذا القدر او ذاك ، فان الذنب لا يقع كله عليه . وبصراحة نقـــول انه ليس هو الذي اختار العمل بمعزل عن الماركسية – الدينينية ، وانما الماركسية – اللينينية هي التي

اختارت بوصفها استراتيجية عالمية العمل بمعزل عنه لحقبة طويلة من الزمن .

اما المرحلة الراهنة من تطور ثورة العالم الثالث تسلط أضواء جديدة كل الجدة على مسألة الانتقال الى الاشتراكية . ويخيل الينا أن دراسة هذه الثورة ودراسة امكانيات انتقالها الى الاشتراكية وأشكال هذا الانتقال هي أجدى مما لا يقاس من الدخول في مناظرة عامة مجردة من الانتقال السلمي او اللاسلمي . وأجدى من ذلك أيضاً اعـادة النظر في بعض موضوعات الماركسية – اللينينية المتعلقة بمسألة الانتقال على ضوء تجربة العالم الثالث ، بدلاً من ارغام هذه التجربة على الدخول في المخططات النظرية المسبقة .

* * *

انطلاقـاً من هذه الاعتبارات كلها نقول ان المناظرة الراهنة حول مسألة الانتقال لم تقدم اي مساهمة ايجابية ولم تسلط أي أضواء جديدة على هذه المسألة .

ذلك ان حصر النقاش أولاً في موضوع الانتقال السلمي او اللاسلمي يعجز عن استيعاب كل أبعاد مسألة الانتقال كما ان حصره على هذا النحو لا يغني النظرية الماركسية في شيء لأن هذه النظرية تشتمل من الأساس على امكانية الانتقال السلمي واللاسلمي .

والانطلاق ، ثانياً ، من موضوعة تبدل ميزان القوى العالمي لصالح الاشتراكية لا يمكن ان يقود الى نتائج صحيحة بصدد أشكال الانتقال في كل قطر على حدة . كما ان « الاستراتيجية العالمية » التي توضع انطلاقـاً من هذه الموضوعة تشتمل على الشيء الكثير من التعسف وقد تكون نتيجتها عرقلة الثورة العالمية بدلاً من دفعها الى امام .

وعلى صعيد بلدان العالم الثالث ثالثـاً واخيراً نلاحظ الشيء الكثير من التعسف ايضاً في تحديد مضمون الانتقال وشروطه .

فكيف يمكن ان نقتنع بعــد هذا كله بأنه من الممكن التمييز بين الثوري واللاثوري ، بين الاشتراكي السلمي والاشتراكي الطوباوي او التحريفي او الدوغمائي ، على ضوء هذه المناظرة بصدد مسألة الانتقال ؟ ألا يحيل الينا ، على العكس ، ان تجاوز أطر هذه المناظرة حول هذه المسألة المحددة هو السبيل الوحيد الى تجاوز التحريفية والدوغمائية معاً ؟

الفصل الثالث

حول مسألة السلم والحرب

دائماً ما أولت الماركسية قضايا السلم والحرب اهتماماً كبيراً نظراً الى ان تاريخ البشرية لم يكن حتى اليوم سوى تنـاوب من حلقات السلم والحرب . والماركسية ، بوصفها فلسفة شمولية ، قد طرحت لأول مرة في التاريخ امكانية سلم أبدي بعد القضاء على الاستغلال الطبقي وتصفية الطبقات في العـالم بأسره . وصحيح انـه وجدت قبل الماركسية فلسفات دعت هي الاخرى الى ضرورة إلغاء الحروب ، لكن ميزة الماركسية في هذه المسألة كما في سائر المسائل انها لم تقف عند الاعتبارات الاخلاقية وحدها ولم تدع الى إلغاء الحروب باسم نزعة انسانية ما ، بل قالت ان الحروب ستختفي من تاريخ الانسانية مع زوال الطبقات عالمياً . والطابع الواقعي العلمي للماركسية ، بالتعارض مع الطابع الاخلاقي المجرد للفلسفات الاخرى،يتجلى في انها لم تدع الى إلغاء الحروب وانما الى إلغاء اسبابها .

وقد كان من الطبيعي ، نظراً الى المكانة التي تحتلهـا مسألة السلم والحرب في الأدبيات الماركسية الكلاسيسية ، ان يتركز محور المنـاظرة بين السوفييت والصينيين حول هذه المسألة على وجه التحديد . ولما كنا سنعود ، في غضون هذا الفصل ، الى مواقف كلاسيكيي الماركسية من

مسألة الحرب والسلم ، فلسنا بحاجة الآن الى تقديم عرض نظري للأطروحات الماركسية في هذه المسألة . وانما يكفي ان نقول ان مسألة السلم والحرب لم تأخذ طابعاً عينياً وعملياً بالنسبة الى الماركسية إلا مع قيام اول دولة اشتراكية في التاريخ : الاتحاد السوفياتي . والصينيون محقون تماماً من هذه الزاوية عندما يقولون ان « مسألة التعايش السلمي بين الاقطار الاشتراكية والرأسمالية ما كان من الممكن لها ان تظهر قبل ثورة اوكتوبر لأنه لم تكن هناك دولة اشتراكية [1] » . والحق ان الفضل في صياغة مبدأ التعايش السلمي بين الاقطار الاشتراكية والرأسمالية يعود الى لينين . فلقد استطاع لينين ، حتى قبل انتصار ثورة اوكتوبر ، ان يضع الخطوط الاولى لنظرية التعايش السلمي ، عندما لاحظ في عامي ١٩١٥ ــ ١٩١٦ ان الثورة الاشتراكية لن تقوم دفعة واحدة وفي كل الاقطار معاً بل « ستحقق النصر اولاً في قطر أو بعض الاقطار ، بينما تبقى الاقطار الاخرى بورجوازية أو في مرحلة ما قبل البورجوازية لبعض الوقت » . وهذا معناه ان على القطر أو الأقطار التي ستسبق غيرها الى الثورة الاشتراكية ان توجد صيغة عملية لتعايشها مع سائل الاقطار الرأسمالية بانتظار انتصار الثورة الاشتراكية عالمياً . ولقد تحققت «نبوءة» لينين هذه عملياً مع انتصار ثورة اوكتوبر التي بقيت الحصن الأوحد للاشتراكية في العالم لحقبة طويلة من الزمن . ولقد كان همّ لينين الأول البحث عن الوسائل التي ستكفل لهذه الدولة الاشتراكية الاولى والوحيدة امكانية الاستمرار في الحياة بالرغم من كونها مطوقة بخضم هائل من العداء الرأسمالي والامبريالي . ولقد استطاعت هذه الجزيرة المطوقة ان تقاوم ، ببطولة فائقة ، التدخل الاستعماري المسلح لأربع عشرة دولة وأن تهزمه نهائياً في عام ١٩٢٠ . ولقد كان فشل الدول الامبريالية في

---

١) « مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » ــ دار النشر باللغات الاجنبية ببكين ــ الطبعة العربية ــ ص ٣٣٤ .

تجربة « اختبار القوى » هذه عاملاً اساسياً في ثقة « الجزيرة المحاصرة » بأنها ستستمر في الوجود رغم أنف الامبرياليين ، ولا سيما بعد ان تبددت آمالها في امكانية فك الحصار عنها مع هزيمة الثورة البروليتارية في عدد من اقطار اوروبا . ولينين لم يستبعد قط ، وحتى آخر لحظة من حياته ، امكانية بل حتمية تجدد العدوان الامبريالي . ولكنه قال مع ذلك بإمكانية التعايش السلمي بين دولة الثورة والدول الامبريالية المعادية ، وكانت هذه الامكانية تقوم على مقومات ثلاثة : التوطيد المتسارع لقوة الدولة السوفياتية الاقتصادية والعسكرية ، والتناقضات الامبريالية الداخلية التي تجعل « انحلال العالم الرأسمالي يتقدم باطراد ، ووحدته آخذة بالتقلص اكثر فأكثر » ، وثورة الشرق الكولونيالية (كبديل عن ثورة الغرب البروليتارية) التي تجعل « ضغط قوى الشعوب المضطهدة المستعمرة التي يبلغ تعدادها اكثر من الف مليون نسمة يصبح اقوى في كل سنة ، وفي كل شهر : بل في كل اسبوع [1] » .

وبعد وفاة لينين ، تابع ستالين عملياً سياسة التعايش السلمي بالرغم من كل التعديلات النظرية التي أدخلها على هذه السياسة . والواقع ان الاتحاد السوفياتي لم يخض ، طيلة ولاية ستالين ، أي حرب مسلحة مع الامبرياليين ، وحتى الحرب العالمية الثانية لم يشترك فيها إلا بعد عامين من نشوبها بعد ان بذل كل الجهود الممكنة (الحلف الجرماني — السوفياتي) لتجنب ذلك . كذلك فإنه امتنع عن المشاركة رسمياً وبصورة علنية في حرب كوريا ، وترك هذه المهمة للصينيين الذين قبلوا بهذه التضحية ، كما سيقولون فيما بعد ، لأنهم كانوا يقدرون ظروف الاتحاد السوفياتي ويقدرون انه ليس هناك مصلحة من وراء صدام مباشر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

---

١)نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » — ص ٣٣٩ .

من هذه الزاوية نقول ان المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (شباط ١٩٥٦) لم يفاجيء احداً ولم يكن مبتكراً ، بخلاف ما سيردده بعض السوفييت اثناء المناظرة ، عندما اعاد توكيد امكانية التعايش السلمي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي . بل ان قرارات المؤتمر بالذات حددت التعايش السلمي بأنه « سياسة لينينية » . ولكن مفاجأة المؤتمر الحقيقية كانت في إعلانه ان « الحروب ليست بالأمر المحتوم » وانه من الممكن « منع نشوب حروب في العهد المعاصر » و « تحويل الانفراج الدولي الذي تم بلوغه الى سلم دائم » . ومن هذه النقطة المحددة انطلقت المناظرة بين السوفييت والصينيين .

حول حتمية الحرب

قلنا ان الماركسية هي التي كشفت لأول مرة عن امكانية تحرر الانسانية من فواجع الحروب عندما كشفت الأسباب الحقيقية للحروب . فالرأسمالية وجميع انظمة الاستغلال التي سبقتها تحمل في ماهيتها جرثومة الداء الوبيل . ولذلك فإن العالم لن يعرف السلم الدائم إلا مع قبر نظام الاستغلال الطبقي على صعيد العالم بأسره . ولكن السؤال الذي طرحته المناظرة ويحق لنا بدورنا ان نطرحه هو : هل حتمية الحرب في ظل الرأسمالية موضوعة مسلم بها من موضوعات الماركسية ؟ وبتعبير آخر ، اذا كانت الرأسمالية حاملة بطبيعتها لجرثومة الحرب ، فهل هذا معناه ان تاريخ الرأسمالية لن يكون في كل لحظة وفي جميع الظروف سوى تاريخ حرب ؟ الحقيقة ، إن هناك نوعاً من « الانتقال المنطقي » بين كلا حدي المعادلة فالرأسمالية تشكو من ميل ذاتي مزمن الى تسوية التناقضات الملازمة لها عن طريق الحرب . هذه حقيقة لا يرقى اليها الشك . ولكن هل من المحتم ان يتحول هذا الميل دوماً الى واقع ؟ الحق ان النظرية

الماركسية ، البعيدة عن لبوس النزعة الحتمية والجبرية ، لم تنشط الى حد توكيد مثل هذا التوكيد ، وهذا بالرغم من ان ماركس وانجلز عاشا في عصر لم يكن يسمح البتة بالحلم بإنسانية متحررة من شبح الحرب . ذلك ان الحرب ليست مجرد نتيجة من نتائج التناقضات الذاتية للرأسمالية وان كانت مشروطة بها . والسلوك الانساني لا يتحدد في التحليل الأخير بعامل وحيد أوحد ، وانما بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والأيديولوجية . كما ان نشوب الحرب أو عدم نشوبها لا يتحدد فقط بوصول هذه الرأسمالية أو تلك الى مأزق لا يمكن معه تسوية التناقضات إلا عن طريق الحرب ، بل يتحدد ايضاً بمعرفة هذه الرأسمالية انها تستطيع ضمان الانتصار في هذه الحرب وضمان تسوية تناقضاتها بالتالي ، وإلا فان هذه التناقضات لن تزداد إلا تفاقماً . والحال ان الانتصار أو عدم الانتصار في الحرب يتحدد بميزان القوى التاريخي . وعلى هذا فقد يحدث ان تريد دولة رأسمالية معينة الحرب ، لكنها تجد نفسها مضطرة الى لجم هذا الميل نظراً الى ان ميزان القوى ليس في صالحها ، او لأن نتيجة الحرب غير مضمونة . ولقد تحدث انجلز عن حالة كهذه في نص مشهور له بصدد استعداد اوروبا المنقسمة الى معسكرين للحرب في اواخر القرن التاسع عشر :

« ان المعسكرين يستعدان للمعركة الحاسمة ، لحرب كبرى لم يشهد العالم قط مثيلاً لها ، لحرب سينتصب فيها من ١٠ الى ١٥ مليون مقاتل مسلح ضد بعضهم البعض . وثمة ظرفان اثنان حالا حتى الآن دون انفجار هذه الحرب المريعة : اولاً التقدم السريع الهائل للتقنيات الذي يجعل من السلاح المكتشف حديثاً بالياً بالنسبة الى اختراعات جديدة حتى قبل ان يجري استخدامه من قبل احد الجيوش ، وثانياً ، استحالة تقدير الحظوظ استحالة مطلقة وعدم اليقين التام في مسألة معرفة من سيخرج

ظافراً ، في خاتمة المطاف ، من هذا الصراع الجبار [1] » .

بالطبع ان ماركس وانجلز مـــا كانا يستطيعان ، بالنظر الى درجة تطور الرأسمالية في عصرهما ، ان يضعا أصبعهما على كل ما ينطوي عليه النظام الرأسمالي من ميول حربية عدوانيـــة . والحق ان الطابع العسكري والحربي للرأسمالية لم يبرز إلا مع دخولهـــا المرحلة الامبريالية في اواخر القرن التـــاسع عشر ومطلع القرن العشرين . ولينين هو الذي تولى ، بصفته متابعـاً لماركس وانجلز ، تسليط الضوء على النزعـــات الحربية للأمبريالية وعلى حتمية ظهور هذه النزعات وتحققها مع بلوغ الأمبريالية مرحلـة اعـــادة اقتسام العـالم . ولقد كان من الطبيعي ان يفضح لينين بسخرية لاذعـة الأوهـام السلميـــة للاشتراكيين الديموقراطيين الانتهازيين في عصر كانت فيه قوى الأمبريالية تسيطر بلا منازع على العالم وتتصارع فيما بينها حتى الموت من اجل إعادة اقتسام العالم . ولقد كان من الطبيعي في ظروف كهذه ان يركز لينين اللهجة على مبدأ حتمية الحرب باعتباره أحد القوانين الموضوعية الداخلية للأمبريالية .

واذا كانت القاعدة الفقهية تنص على ان الاحكام تتغير بتغير الأحوال ، واذا كان لينين قـــد اكد مراراً وتكراراً ان الماركسية ليست عقيدة جامدة ، وانمـــا هي دليل للعمل ، وأن احكامها لا بد ان تتغير كلما تغيرت المهام العملية والظروف التـاريخية « عند كل منعطف جديد من التاريخ » ، فمن الممكن في هذه الحال إعادة النظر في موضوعة حتمية الحرب اذا ما ثبت لنا ان الشروط التاريخية المعاصرة تختلف فعلياً عن الشروط التاريخية التي صاغ فيها لينين هذه الموضوعة . فهل تغيرت هذه الشروط ؟ إننا لسنا في حاجة الى الخوض مطولاً في هذا الموضوع لأن الفريقين المتناظرين يقران بأن العـالم قد عرف بعد انتهـاء الحرب العالمية

---

١) نقلا عن ادوار كاردلي « الاشتراكية والحرب » ــ ص ٣٠

الثانية مباشرة تبدلاً هائلاً في الظروف التـاريخية ، فقد ظهر نظام الاشتراكية العالمي وازدادت قوة الحركة البروليتارية في البلدان الرأسمالية واخذت حركة التحرر الوطني أبعاداً عظيمة . ولقد كانت نتيجـة هذا التبدل ان أصبح التفوق في جانب القوى الاشتراكية على القوى الرأسمالية . وهذه النتيجة لا يماري فيها الطرفان . فقد قال ماوتسي تونغ في اجتماع موسكو لعـام ١٩٥٧ : « أعتقد ان ميزة الوضع الراهن هي ان ريح الشرق تتغلب على ريح الغرب ، أي ان القوى الاشتراكية قد احرزت تفوقاً ساحقاً على القوى الاستعمارية [١] » . وقـال خروتشيف في خطابه في المؤتمر الثاني والعشرين في ١٩٦١ : « ان النظـام الاشتراكي يحدد اكثر فأكثر تطور العالم [٢] » .

هذا التفوق (الساحق ؟) لقوى الاشتراكية على قوى الرأسمالية قادر على شل الميول الحربية للرأسمالية وعلى منع هذه الأخيرة من شن الحروب . وبتعبير آخر ، إن هذا التفوق يجعل الحرب غير محتمـة . وبالرغم من ان الفريق الصيني قد اتهم بأنه « لا يثق بقوة النظام الاشتراكي العالمي » وبأنه ما يزال يتمسك بمبدأ حتمية الحرب ، إلا ان العودة الى نصوص المناظرة تبين لنا ان هناك تماثلاً في موقف الفريقين من مسألة حتمية الحرب .

فالسوفياتيون يقولون :

« نحن نقدر نسبة القوى في العـالم تقديراً واقعيـاً ونستخلص من هنا استنتاجات مفادها ما يلي : رغم ان طبيعة الاستعمار لم تتغير ورغم ان خطر نشوب الحرب لم يقض عليه ، فإن قوى السلام التي حصنها الرئيسي الرابطة الجبارة للدول الاشتراكية تستطيع في الظروف الراهنـة وبتضافر الجهود ان تدرأ حرباً عالمية جديدة [٣] » .

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » — ص ٣٠٤

٢) « نحو الشيوعية » — وثائق المؤتمر الثاني والعشرين — ص ١٩٣ — ١٩٤

٣) « مناظرة حول الخط العام ... » — ص ٦٨٢

ويقول الصينيون :

« حقيقة ان المستعمرين وعلى رأسهم الولايات المتحدة يحضرون بنشاط لحرب عالمية جديدة وأن خطر حرب كهذه موجود فعلاً ... لكن حرباً عالمية جديدة يمكن درؤها [1] » .

أين الخلاف اذن ؟ الحقيقة انـه يكمن في نقطتين : صحيح أولاً ان تفوق القوى الاشتراكية يعدل موضوعة حتمية الحرب لكنه لا يقبلها الى نقيضها : حتمية السلم . وصحيح ثانياً ان الحرب العالمية يمكن درؤها لكن ليس جميع انواع الحروب .

ان الصينيين يأخذون على السوفييت انتقالهم الميكانيكي من فكرة عدم حتمية الحرب الى فكرة حتمية السلم . وهم يركزون نيران نقدهم على دعوة خروتشيف الى ايجاد « عـالم بلا أسلحة ولا قوات مسلحة ولا حروب » بينما لا يزال الاستعمار موجوداً . ولقد رأينا بالفعل كيف ان قرارات المؤتمر العشرين قد دعت الى « تحويل الانفراج الدولي الذى تم بلوغه الى سلم دائم » .

ويخيل الينا ان الصينيين محقون تمامـاً في هذه المسألة ، ذلك « ان تربة نشوب الحروب تظل موجودة » كما يقولون « طالما ظل الاستعمار ونظام استغلال الانسان للانسان موجودين » . وتفوق القوى الاشتراكية قد يستطيع الحيلولة بين الأمبريالية وبين شن حرب عالمية جديدة ، لكنه لا يستطيع ان يمنعها دومـاً وفي كل الظروف كما اثبتت الاحداث من شن حروب محلية .

ان عدم حتمية الحرب العالمية وامكانية درئهـا شيء ، والسلم الدائم شيء آخر . ويبدو ان السوفييت قد خلطوا في بداية الأمر بين الشيئين . ولعل هـذا الخلط راجع الى حماستهم التي رافقت اكتشافهم مبدأ عدم

---

[1]) المصدر نفسه ـ ص ٣٠١ ـ ٣٠٢

حتمية الحرب العالمية . ولما كنا نحرص على إعادة المناظرة إلى أبعادها المعقولة ، فإننا نرفض ، إذ نسجل هذا الخلط الخاطىء ، ان ننسبه ، كما يريدنا الصينيون ان نفعل ، الى استسلام السوفييت الى الاستعمار الاميركي والى تواطئهم معه ، كما نرفض ان ننسب الى الصينيين ، كما يريدنا السوفييت ان نفعل ، تهمة النزعة المغامرة والنزعة الحربية والعسكرية وعدم الثقة بنضال الشعوب في سبيل السلم . كما ينبغي أيضاً ان نسجل ان السوفييت تراجعوا فيما بعد عن هذا الخلط الخاطىء ، وان حاولوا ان يلصقوا بخصومهم تهمة الايمان بحتمية الحرب العالمية . والحق ان السوفييت عندما يقولون ، في معرض ردهم على الصينيين ، ان « الحرب العالمية يمكن درؤها حتى قبل انتصار الاشتراكية التام في الارض ومع بقاء الرأسمالية في جزء من العالم » ، فإنهم لا يبرهنون بذلك البتة على ان « الصينيين لا يؤمنون بإمكانية درء الحرب العالمية الجديدة ويستصغرون قوى السلام والاشتراكية ويستعظمون قوى الاستعمار ويتجاهلون في الواقع تعبئة الجماهير الشعبية للنضال ضد خطر الحرب [1] » . ذلك ان الصينيين لم يقولوا البتة بأنه ليست هناك امكانية لدرء الحرب العالمية ما لم تتم تصفية الاستعمار تصفية كاملة وما لم تنتصر الاشتراكية في الأرض كلها، وانما قالوا كما رأينا ان « تربة الحروب تظل موجودة طالما ظل الاستعمار موجوداً » واستثنوا من هذه الحتمية الحرب العالمية على وجه التحديد .

وهذا بالضبط ما يأخذه الصينيون على السوفييت : انتقالهم من ضرورة درء الحرب العالمية الى ضرورة درء جميع انواع الحروب . والحق ان النصوص السوفياتية لا تخلو احياناً من مثل هذا الانتقال غير المنطقي . ومثال على ذلك :

« إن درء الحرب العالمية الجديدة مهمة واقعية تماماً وقابلة تماماً

---

١) المصدر نفسه ــ ص ٦٨٤

للتحقيق . ان مؤتمر حزبنا العشرين قد استخلص استنتاجاً فائق الاهمية مفادها ان الحروب بين الدول لم تبق في زماننا امراً محتماً وقضاء لا عاصم له [1] » .

وقد كان من الطبيعي والصحيح ان يجيب الصينيون بأنه طالما ظل الاستعمار موجوداً ، فستظل هناك حروب محتمة وعادلة كحروب التحرر الوطني والحروب الأهلية الثورية ، ومثل هذه الحروب لا يجوز العمل على درئها فحسب ، بل ينبغي ايضاً تشجيعها . ولا حاجة بنا الى الخوض في تفاصيل هذا النقاش الذي احتل جزءاً كبيراً من المناظرة حول قضايا السلم والحرب ، وانما يكفي ان نسجل ان السوفييت تراجعوا بسرعة عن هذا الخلط الخاطىء ، أو بتعبير أصح وضحوا انهم كانوا يعنون بالحروب التي دعا المؤتمر العشرون الى درئها الحروب العدوانية التي يشنها الاستعمار ولم يقصدوا بها البتة الحروب الدفاعية أو الثورية العادلة التي يجب تشجيعها .

تبقى هناك مسألة الحروب فيما بين الدول الامبريالية التي يؤكد الصينيون انها ما تزال محتمة وان تغير « ميزان القوى العالمية لصالح الاشتراكية وشعوب جميع البلدان اكثر فأكثر ... لا يعني ... ان البلدان الامبريالية لن تتصارع حتى الموت من اجل المنافذ او مناطق النفوذ [2] » . بل ان الصينيين يذهبون الى ابعد من هذا ويؤكدون ان « التناقضات فيما بين البلدان الاستعمارية وفيما بين الجماعات الرأسمالية الاحتكارية » هي من « التناقضات الأساسية في العالم المعاصر » وانها تعادل في الاهمية « التناقض بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الاستعماري » و « التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية في البلدان الرأسمالية » و « التناقض بين الأمم المضطهدة والاستعمار » ، الشيء الذي يجعلهم

---

١) المصدر نفسه ــ ص ٦٨٣

٢) « مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » ــ ص ٦٨ــ ٦٩

يسفهون تسفيهاً شديداً « الرأي الذي ينكر ان تطور التناقضات الكامنة في العالم الرأسمالي المعاصر لا بد ان يؤدي الى وضع جديد تنجر فيه البلدان الرأسمالية الى صراع حاد ، ويؤمن بأن التناقضات فيما بين البلدان الاستعمارية يمكن ان تسوى او حتى يمكن ازالتها عن طريق « اتفاقيات دولية فيما بين الرأسماليين الاحتكاريين الكبار » [1] .

وبالرغم من أن السوفييت يختلفون في الرأي بصدد هذا الموضوع مع الصينيين على ما يبدو ، فانهم لا يصرحون بذلك علانية ، اذ انهم ، تمشياً مع معتقدهم القائل ان « تناقضات الرأسمالية في تفاقم متزايد باستمرار » [2]. في جميع الشروط والأحوال وعلى نحو مسبق ومجرد ، يجدون أنفسهم ملزمين ، منطقياً ، بالموافقة على ان حتمية الحرب فيما بين الدول الأمبريالية ما تزال قائمة وفي توكد مطرد . ولكنهم يشعرون بالمقابل بأن التطور التاريخي لا يسير ، في الوقت الراهن على الأقل ، في هذ الاتجاه ، ولهذا فانهم يفضلون عدم الدخــول في نقاش مع الصينيين بصدد هذه النقطة المحددة لكن الهامة .

ولا يمكن للماركسي ان ينكر التناقضات الذاتية للرأسمالية والامبريالية ، كما لا يمكنه ان ينكر حتمية تفاقمها فيما لو كان ما يزال في مقدورها ان تعمل وفق قوانينها الخاصة وحدها . والحال ان ظهور النظام الاشتراكي العالمي ونضال بلدان العــالم الثالث في سبيل توكيد استقلالها الاقتصادي بالاضافة الى الاستقلال السياسي قد أرغما الرأسمالية العالمية على تجاوز قوانين تطورها الخاصة او على تعديلها على الأقل . ومن خطل الرأي من هذه الزاوية الاعتقاد بأن القوى الرأسمالية قوى عمياء وعاجزة عن كل شكل من أشكال الوعي . فالقوى الرأسمالية العالمية تستطيع ان تعي ان تفاقم تناقضاتها وانفجارها على شكل حروب فيما بينها قد يؤدي الى اضعافها

---

(١) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٨ ــ ٩

(٢) برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ــ « نحو الشيوعية » ــ ص ٥٠١

امام عدوها الرئيسي : الأسرة الاشتراكية العالمية . والقوى الرأسمالية العالمية تستطيع ان تعمل على لجم او تخفيف تناقضاتها الذاتية حتى تأخذ طابعاً ثانوياً امام التناقض الرئيسي القائم بينها في مجملها وبين نظام الاشتراكية العالمي . واذا كانت حتمية الحرب فيما بين الدول الأمبريالية قد شكلت ، على مدى حقبة طويلة من التاريخ ، قانوناً أساسياً من قوانين تطور الرأسمالية ، فان ظهور نظام الاشتراكية العالمي (ونحن لا نميز في ذلك بين بلدان المعسكر الاشتراكي وبين بلدان العالم الثالث المتحررة) لعب هو نفسه في تحويل هذه الحتمية الى مجرد امكانية .

واذا كنا نقول ان الحرب بين الدول الامبريالية غير محتمة في الظروف الراهنة ، فهذا لا يعني بحال من الاحوال أنها مستحيلة . والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو : هل من واجب القوى الاشتراكية العالمية ان تعمل في سبيل تحول امكانية الحرب بين الدول الامبريالية الى واقع ؟ بل هل يجوز لها ان تتمنى نشوب حروب كهذه ولا مجرد تمن ؟ ان الرفاق الصينيون يميلون على ما يبدو الى الاجابة بالايجاب . والحق ان مواقف هؤلاء الرفاق لا تخلو هي الاخرى احياناً من الالتباس بصدد مسألة الحرب . فكما ان حماسة الرفاق السوفييت لمبدأ عدم حتمية الحرب العالمية قد جعلتهم ينزلقون في بعض الاحيان الى معارضة جميع انواع الحروب ، كذلك فان حماسة الرفاق الصينيين للحروب الثورية العادلة قد جعلتهم ينزلقون في بعض الاحيان الى تأييد جميع انواع الحروب . فهم في الوقت الذي يؤكدون فيه ايمانهم بامكانية درء الحرب العالمية يحرصون على الاضافة بأن « الحروب العالمية لا بد ان تؤدي الى الثورة » [1] . وان الحرب العالمية الاولى ادت الى قيام اول دولة اشتراكية في التاريخ ، وان الحرب العالمية الثانية ادت الى قيام مجمل المعسكر الاشتراكي ، الشيء

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » ــ ص ٣٢

الذي يوحي احياناً وكأن الحرب العالمية أمر مرغوب فيه بهدف التعجيل بثورات باقي الشعوب ، وكذلك شأن الحروب فيما بين الدول الامبريالية التي تتيح الفرصة للبروليتاريا من اجل تحويلها الى « حروب ثورية عادلة » . ان موقف الرفاق الصينيين هذا يقودنا بالضرورة الى طرح مسألة هامة ، مسألة الاشتراكية والحرب .

الاشتراكية والحرب

عندما يهاجم الصينيون « النزعة السلمية البورجوازية الصغيرة » ويقولون ان على الاشتراكيين ألا يخافوا من الحروب فيما بين الدول الامبرياليـة وان واجبهم ليس التباكي على مصير الانسانية ، بل تحويل الحروب الامبرياليـة الى حروب ثورية عادلة تخوضها بروليتاريا كل قطر ضد امبريالي هذا القطر ، يبدون للوهلة الاولى وكأنهم متابعون أوفياء للينين الذي شن بالفعل حملة شعواء على المسالمين البورجوازيين الصغار والذي كان من اول من وضع استراتيجية تحويل الحروب الامبريالية الى حروب ثورية عادلة . ولكن هناك في الواقع خلافاً جوهرياً بين موقف لينين وموقف الصينيين من هذه المسألة . ذلك ان لينين لم يقل ان الواجب الاول للبروليتاريا هو تحويل الحرب الامبريالية الى حرب ثورية ، وانما قال ان الواجب الأول لها هو النضال ضد الحرب الامبريالية وضد الامبرياليين الذين يريدون اشعالها ، واذا ما نشبت الحرب الامبريالية بالرغم من نضال البروليتاريا ضدها ، فعندها فقط يصبح الواجب الأول للبروليتاريا العمل على تحويلها الى حرب ثورية . والواقع ان الصينيين انفسهم يقولون :

« لقد خاض لينين نضالاً حازماً ضد الحرب الامبريالية ، محدداً في الوقت نفسه انه في حالة اندلاع حرب بين البلدان الامبرياليـة فان

البروليتاريا وسائر الطبقات الكادحة ستحول الحرب الأمبريالية الى حرب ثورية عادلة » [1] .

وهذا معناه الصريح ان لينين انطلق اولاً من واجب النضال ضد الحرب الامبرياليـــة ، وهذا ما يفسر ايضاً « مرسوم السلام » المشهور الذي اصدرته ثورة اوكتوبر فور انتصارها والذي دعت فيه عمال البلدان المتحاربة في ١٩١٤ – ١٩١٨ الى النضال في سبيل وقف « اكبر جريمة تقترف بحق الانسانية » اما بارغام الحكومات المتحاربة على توقيع الصلح واما بانتهاج طريق ثورة اوكتوبر بتحويل الحرب الامبريالية الى حرب ثورية .

واذا كنا نقر بأن لينين لم يكن بالطوباوي ، فاننا لا نستطيع ان نفسر « نضاله الحازم » ضد الحرب الامبريالية الا بأنه كان يؤمن حقـاً بأن الحرب الامبريالية كان يمكن درؤها ولم تكن محتمة . وعند هذه النقطة على وجه التحديد تنفصل مواقف الصينيين عن مواقف لينين . فهم ، في معالجتهم مسألة الحروب الامبريالية ، لا يشيرون الى واجب النضال ضدها ويؤكدون في الوقت نفسه حتميتها :

« ان التناقضات الحادة بين البلدان الامبريالية موجودة موضوعياً وغير قابلة للتوفيق . ومن المحتم ان تنسب نزاعـــات ، كبيرة او صغيرة ، مباشرة او غير مباشرة ، تحت شكل أو آخر ، بين بلدان امبريالية وبين مجموعات من البلدان الامبريالية ، لأن مصالحها الواقعية هي موضع الرهان ، ولأن هذه هي طبيعتها » [2] .

وبالفعل ، واذا ما انطلقنا من حتمية الحرب بين الدول الامبريالية ، فمن الطوباوية ، كل الطوباوية في هذه الحال ، النضال ضد الحروب الامبريالية ، ويصبح الواجب الاول دعوة القوى الاشتراكية الى النضال في سبيل تحويلها الى حروب ثورية . ولكن المشكلة ، كما بيّنا ، ان

---

١) «مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » ـــ ص ٨٣

(٢) المصدر نفسه ـــ ص ٨٩

الحروب الامبريالية لم تعد حتمية ، بل هي لم تكن حتمية حتى في أيام لينين . وعلى كل ، وسواء أكانت حتمية ام ممكنة ليس الا ، فان الموقف اللينيني ليس تشجيعها ، بل النضال ضدها ، وواجب تحويلها الى حروب ثورية لا يصبح واجباً أول الا بعد اندلاعها بالرغم من النضال ضدها .

وهذا الموقف اللينيني لم تمله الاعتبارات الانسانية وحدها ، وانما اولاً وبالأساس مصالح الاشتراكية بالذات فمن الممكن (ولا نقول من المحتم) ان تنتهي الحروب الامبريالية بثورات اشتراكية ، ونحن لا ننكر ان الحرب العالمية الاولى ادت الى ثورة اوكتوبر ، والحرب العالمية الثانية الى ظهور المعسكر الاشتراكي ، ولكن المؤكد ان الاشتراكية التي تولد من الحرب هي غير الاشتراكية التي تولد بقواها الخاصة . ذلك ان الاشتراكية هي في التحليل الأخير تطور محدد لقوى الانتاج ودرجة محددة من الحضارة . والحرب ، في الدرجة الراهنة من تطور تقنياتها ، ستسبب دماراً رهيباً لقوى الانتاج بحيث ان الاشتراكية التي ستولد بعدها لا بد ان تأتي اشتراكيه مشوهة الى حد بعيد . وعندما نتكلم عن الدمار الرهيب لقوى الانتاج ، لا نقصد بها القوى المادية وحدها بل ايضاً القوى البشرية والطبقات الكادحة هي التي تتحمل التضحيات الكبرى في كل حرب . وقد سبق للينين أن قال :

« اننا نعرف ، نعرف تماماً جميعنا الفظائع التي لا تصدق التي تنزلها الحرب بالعمال والفلاحين . ولهذا فان من واجبنا ان نسلك ازاء هذه المسألة سلوكاً حذراً متنبهاً . ولسوف نرضى بأكبر التنازلات والتضحيات بهدف أوحد وهو الحفاظ على السلام الذي اشتريناه بمثل ذلك الثمن المرتفع »[1] .

والحقيقة ان الحرب ، حتى ولو تمت بالأسلحة الكلاسيكية ، ستلحق

---

١) نقلا عن ادوار كاردلي « الاشتراكية والحرب » ــ ص ٦٠

بقوى الانتاج المادية والبشرية دماراً رهيباً لن ينتج منه سوى شكل متخلف جداً من الاشتراكية (هذا اذا ما وجد حتى هذا الشكل) بحيث سيصعب وصفه بالاشتراكية .

نحن ما زلنا بالطبع في اطار الحرب الامبريالية المحلية وفي اطار التساؤل عما اذا كانت مثل هذه الحرب امراً مرغوباً فيه بهدف التعجيل بالثورة الاشتراكية . بيد ان المسألة تأخذ ابعاداً مغايرة تماماً عندما تطرح قضية الحرب العالمية من زاوية مستقبل الاشتراكية . ولقد قلنا ان الفريقين متفقان من حيث المبدأ في هذه المسألة وانهما يقولان كلاهما بضرورة النضال في سبيل درء الحرب العالمية وان بدت لهجة السوفييت « سلمية » اكثر مما ينبغي ولهجة الصينيين « حربية » اكثر مما ينبغي . وكما يتفق الفريقان على ضرورة درئها فانهما يتفقان ايضاً في تحليلهما للنتائج التي ستنجم عنها في حالة نشوبها . فالسوفييت يقولون :

« لا جدال في ان الشعوب ستكنس الرأسمالية وتدفنها اذا ما شن المجانين الاستعماريون الحرب مع ذلك » [1] .

والصينيون يقولون :

« اننا نستطيع ان نؤكد انه اذا ما تحدى الامبرياليون الامريكان او غيرهم من الامبرياليين ... ارادة البشرية قاطبة باشعالهم نيران حرب تخاض بالأسلحة الذرية والنووية ، فان النتيجة لا يمكن الا ان تكون الدمار السريع لهؤلاء الوحوش انفسهم ... ولسوف تخلف الشعوب الظافرة على انقاض الامبريالية الهالكة ، وبأسرع الوتائر ، حضارة تكون أسمى بألف مرة من النظام الرأسمالي ، ولسوف تبني لنفسها مستقبلاً مشعاً حقاً » [2] .

اذن فنتيجة الحرب العالمية واحدة في نظر الطرفين : دفن نظام الرأسمالية

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » ـ ص ٦٨٨ ـ ٦٨٩ .

(٢) « عاشه اللينينية » .

العالمي الى الأبد . لكن الصينيين يضيفون ان الشعوب ستشيد بعد ذلك و « بأسرع الوتائر حضارة تكون اسمى بألف مرة » ، في حين ان السوفييت يضيفون : « ولكن هل ستفيد الاقطار الاشتراكية وقضية الاشتراكية في العالم قاطبة من كارثة نووية حرارية عالمية ؟ ... فالماركسيون - اللينينيون ليس بوسعهم القول بأنهم يريدون اقامة مدنية شيوعية على انقاض مراكز الثقافة العالمية ، على ارض تصبح جدباء مشبعة بسموم الغبار الحراري النووي . وليس من داع للقول بأن مسألة الاشتراكية سوف تزول تماماً بالنسبة لشعوب كثيرة ، نظراً لأن هذه الشعوب سوف تختفي مادياً من كوكبنا الارضي » [1] .

وهنا على وجه التحديد يكمن الخلاف الاساسي بين الصينيين والسوفييت . فهو ليس خلافاً على مستقبل الرأسمالية لأن هذه ستدفن الى الأبد ، وانما على مستقبل الاشتراكية . ففي حين يقدر الصينيون ان البشرية ستبني « حضارة أسمى بألف مرة » ، يرى السوفييت ان قضية الاشتراكية ستصاب بضرر عظيم وحتى ولو قبرت الرأسمالية الى الأبد .

ومن هذه الزاوية المحددة لا نستطيع الا ان نقول ان الحق هو بجانب السوفييت ، اذ يصعب علينا ان نرى كيف يمكن تشييد « حضارة أسمى بألف مرة » بعد كل الدمار الذي ستلحقه الحرب النووية بقوى الانتاج والحضارة .

والحقيقة ان الصينيين لا يقدرون حق التقدير طبيعة الاشتراكية المشوهة التي ستنجم عن الحرب . وهم يركزون اللهجة بشكل عام على التغييرات الثورية التي ترافق الحرب اكثر مما يركزونها على التشويهات التي تلحق الاشتراكية بنتيجة الحرب وهذا ما يجعل موقفهم الصائب تماماً في مسألة الحروب الثورية وحروب التحرر الوطني يتحول الى موقف خاطىء تماماً

---

(١) « مناظرة حول الخط العام . . » - ص ٣١٢ - ٣١٣ - الكلمة لخروتشيف

في مسألة الحروب الامبريالية والحرب العالمية .

وعدم تقدير الصينيين لطبيعة التشوهات التي ستلحق بالاشتراكية المتولدة عن الحرب يقودهم الى اعطاء تفسير خاص بعض الشيء للنظرية اللينينية عن الحروب العادلة والحروب غير العادلة . فلقد كان المقصود من هذه النظرية تحديد موقف القوى الاشتراكية من كل حرب : أتأييدها ام معارضتها ، ولم يكن المقصود بها وجوب شن الحرب لمجرد انها عادلة . فهناك حروب عادلة يجب شنها ويجب تأييدها ، كالحروب الأهلية الثورية وحروب التحرر الوطني ، وهناك حروب عادلة لا يجب شنها وان كان واجباً تأييدها في حال نشوبها ، كالحروب بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية ، وهناك حروب عادلة لا يجب شنها ولا يجب تأييدها كحروب الحدود التي قد تكون عادلة ولكن ضررها اكبر من نفعها . وبتعبير آخر ، ان الطابع العادل او غير العادل للحرب ليس هو وحده الذي يقرر ما اذا كان شن الحرب واجباً أو لا . وانما ينبغي ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار النتائج المحتملة والمتوقعة لهذه الحرب ، وعلى وجه التحديد نتائجها بالنسبة الى مستقبل الاشتراكية . والحروب العادلة قد يكون لها احياناً مفعول رجعي على الصعيد العالمي . ولقد ضرب لينين نفسه مثلاً على ذلك بالحرب بين صربيا وبين النمسا – المجر [1] . والحقيقة ان الصينيين يقدمون لنا هم انفسهم مثلاً عن حروب عادلة لا يجب شنها . فنحن لا نشك ، ولا يشك معنا اي تقدمي في العالم بأن حرباً تشنها الصين الشعبية لتحرير تايوان وهونغ كونغ ومكاو ستكون قطعاً حرباً عادلة . لكن هذا لا يعني البتة أن من واجب الصين الشعبية ان تخوض حرب التحرير العادلة هذه في كل الظروف ومهما تكن النتائج . والمؤسف حقاً في هذا الموضوع ان يكون آخرون قد لمحوا ، في مناظرتهم مع الشيوعيين الصينيين ، الى ان

---

١) انظر « الاشتراكية والحرب » لادوار كاردلي – ص ٩٤ .

مقياس هؤلاء الأخيرين من مسألة الحرب والسلم « مقياس مزدوج » [1]، وان يكون آخرون قد امتدحوا تحرير الهند لجزيرة غوا مشيرين من طرف خفي الى ان الصين تتقاعس عن تحرير جزرها المستعمرة بدورها [2]!
وعلى كل ، نحن لم نضرب مثـال تايوان وهونغ كونغ ومكاو بهدف مناقشة هذا الموضوع بالذات ، وانما ضربناه توكيداً للفكرة التي يهملها الصينيون نظرياً ، فكرة أن الحرب لا يجب شنها لمجرد انها عادلة.
ومن هذه الزاوية لا نستطيع الا أن نثبت – ونتبنى – هذا المقطع الطويل من كتاب ادوار كاردلي :
« ان الدول الاشتراكية تعيش اليوم جنباً الى جنب مع الدول الرأسمالية ، وهي تملك جيشها وتقنيتهـا الحربية وطاقتها الاقتصادية . والتناقضات متركزة بين المعسكرين الكبيرين . وليست المسألة هنا ان نعرف ما اذا كانت الحرب المحتملة بين المعسكرين ستكون عادلة أو لا ، وانما المسألة تكمن فيما اذا كان واجباً على القوى الاشتراكية القيادية ان تتجه نحو حل هذه التناقضات عن طريق الحرب او عن طريق وسائل اخرى اي عن طريق التطورات الاجتماعية الداخلية . وهذا يعني ان المشكلة العينية ليست معرفة ما اذا كانت البلدان والقوى الاشتراكية ستؤيد – أو لن تؤيد – حرباً اندلعت بصورة مستقلة عنها او فرضت عليها . انما المشكلة تكمن في واقع ان على هذه القوى الاشتراكية ان تقرر بنفسها ما اذا كانت الحرب هي الحل الذي لا مفر منه للتناقضات القائمة أو لا ، وفيما اذا كانت ستنتهج بنتيجة ذلك سياسة حرب أو سياسة سلم وتعايش . وتمشياً مع الماركسية والروح الانسانية النزعة الاشتراكية ، ليس هناك سوى حل واحد لهذا الاحراج : اذا كانت هناك طرق اخرى غير الحرب لحل تلك

---

(١) « تعليق على بيان الحزب الشيوعي الاميركي » – دار النشر باللغـات الاجنبية في بكين – الطبعة العربية – ص ١٣ – ١٧ .
(٢) راجع فصل « تطور النزاع الصيني – السوفياتي » .

التناقضات ، فان القوى الاشتراكية لا تستطيع ولا يجب عليها ان تنتهج سوى سياسة سلم وتعايش » [1] .

والواقع ان الصينيين لا يرفضون هذا الكلام ، وانما يعتبرونه لغواً وتحصيل حاصل ، لأنهم يرون أن من طبيعة النظام الاشتراكي ان يكون مسالماً ومحباً للسلم تماماً كما ان من طبيعة الاستعمار ان يكون محارباً ومحباً للحرب . وهم يقولون على سبيل المثال :

« ان البلدان الاشتراكية ، بعامل من طبيعتها بالذات ، ليست بحاجة البتة الى التوسع ومن المستحيل ان تمارسه . ولا ينبغي عليها ذلك وهي لا تسمح لنفسها به . فهي لها أسواقها ، والصين والاتحاد السوفياتي لهما ، اكثر من اي بلد آخر ، أوسع الأسواق الداخلية في العـالم . والبلدان الاشتراكية تساهم أيضاً في التجارة الدولية ، وهي تفعل ذلك على اساس مبدأ المساواة والمصلحة المتبادلة . ولكنها ليست بحاجة الى مصارعة البلدان الامبريالية على المنافذ ومناطق النفود ، وليست بحاجة البتة ، في هذا الصدد ، الى الصدامات ، ولا سيما الصدامات المسلحة مع البلدان الامبريالية » [2] .

وهنا بالضبط تكمن ، على ما يخيل الينا ، نقطة الضعف في موقف الصينيين : تصورهم للاشتراكية وكأنها « عصا سحرية » قادرة على حل كل المشاكل عفوياً وتلقائياً . فصحيح ان الاشتراكية ليست بحاجة ، في ماهيتها ، لا الى الأسواق الكولونيالية ولا الى التوسع ولا الى مناطق النفوذ ولا الى الحرب . لكن ليس هناك بالمقابل « اشتراكية خاصة » ، اشتراكية ماهيتها كلها اشتراكية . ذلك ان الاشتراكية ، كما اوضح ماركس في نقد برنامج غوتا ، تظل طوال حقبة تاريخية مديدة موسومة او متأثرة بتناقضات المجتمع الرأسمالي الذي ولدت منه . وعلى هذا ، لا يمكن للاشتراكية ان تتطور وتتفتح بصورة اشتراكية خالصة على اساس

---

١) « الاشتراكية والحرب » ــ ص ٩٤ ــ ٩٥ .

(٢) « مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » ــ ص ٢٧ .

العمل العفوي والتلقائي لقوانينها الذاتية . فهذه القوانين لا تعمل بمعزل عن الارادة الانسانية ، وعملها بصورة صحيحة او مشوهة يتعلق في التحليل بالارادة الانسانية ، بالسياسة الواعية التي ينتهجها بناة المجتمع الاشتراكي .

ان الماركسية ، التي طالما رفضت النزعة الحتمية والجبرية ، لا يمكن ان تستثني من ذلك الاشتراكية نفسها . وان كانت الاشتراكية لا تحتاج ، في ماهيتها ، الى مناطق النفوذ والحرب ، فهذا لا يعني البتة انه من المستحيل ان تنتهج دولة اشتراكية ما سياسة مناطق النفوذ والحرب . والأمثلة التاريخية موجودة مع الأسف . أفلم يتقاسم ستالين في يالطا وطهران وغيرها مع « كبار العالم » الكرة الارضية الى مناطق نفوذ ؟ ألم ينتهج سياسة هيمنة ومناطق نفوذ تجاه بلدان الديموقراطية الشعبية ؟ بل ألم يصل به الشطط الى حد اعلان الحرب على يوغوسلافيا بعد القطيعة ؟ وبمَ نستطيع ان نصف تصفيته المادية الكاملة لعدد من الاقوام الصغيرة في الاتحاد السوفياتي سوى بأنها حرب بالمعنى الكامل للكلمة ؟ وحتى بعد ممات ستالين ، ألم نشهد تدخلاً حربياً مباشراً في المجر ؟ والنزاع الصيني السوفياتي نفسه ، ألا يهدد اليوم بالتحول الى حرب بين قطرين اشتراكيين ؟

ان كلاسيكيي الماركسية ، الذين انتقدوا على نحو لاذع النزعة البورجوازية الصغيرة الاقتصادية الخالصة ، ما كانوا يستطيعون ان يفترضوا ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية ستعمل بصورة عفوية وستحل جميع المشاكل تلقائياً . ولهذا فانهم لم يستبعدوا البتة امكانية نشوب حرب حتى بين البلدان الاشتراكية والا فما معنى تحذير لينين التالي :

« ان انجلز لم يكن يقدر ، بشكل عام ، ان ما هو اقتصادي سيحل من تلقاء نفسه وبصورة مباشرة جميع الصعوبات . فالانقلاب الاقتصادي سيحث جميع الشعوب على السير نحو الاشتراكية ، لكن من الممكن آنذاك ان تقوم ثورات وحروب ضد الدول الاشتراكية . ولسوف تتلاءم السياسة بالضرورة مع ما هو اقتصادي ، لكن ذلك لن يتم دفعة واحدة ، ولا

بسهولة ، ولا ببساطـــة ، ولا فوراً . ولقد اكد انجلز ان المبدأ الاممي الاكيد الوحيد الواجب تطبيقه على جميع « الشعوب الاجنبية » ، وبالتالي ليس على الشعوب المستعمرَة وحدها هو المبدأ الذي يقول ان « جعلها سعيدة » بالقوة سيعني تخريب انتصار البروليتاريا .

« ان البروليتاريا لن تكون معصومة ومحصنة ضد الاخطـــاء ونقاط الضعف لمجرد انها قامت بالثورة الاجتماعية . لكن الاخطـــاء الممكنة (والمصالح الانانية ومحـاولات الارتفاع على ظهور الآخرين) ستقودها بالضرورة الى معرفة هذه الحقيقة [1] » .

والصينيون الذين يحبون ان يرددوا باستمرار الفكرة اللينينية القائلة ان « الحرب هي استمرار للسياسة برسائل اخرى » يتناسون على وجه التحديد ان هـذه الفكرة قابلة للانطباق على سياسة الدول الامبرياليـــة والدول الاشتراكية معاً . وعلى هذا فليس من المستبعد ان تشن دولة اشتراكية ما حرباً عدوانية اذا ما كانت تنتهج سياسة حرب . وهذا معنـــاه ان ان الطابع الاشتراكي لدولة ما ليس عاصماً لها عن ارتكاب أخطاء وحتى عن شن حروب غير عادلة ، ولو بهدف « تصدير السعادة » . وهذا معناه أيضاً ان الطابع الاشتراكي لدولة ما لا يغنيها عن ضرورة انتهاج سياسة سلمية واعيـــة وديموقراطية وعن السعي الى حل التناقضات بينها وبين الدول الاخرى بالطريق السلمي .

والحق ان الحرب لا يقررها ، في التحليل الاخير ، الوضع الاقتصادي لدوله ما ، وانما ايضاً سياستها ، وهي ليست بظاهرة اقتصادية فحسب ، بل هي ايضاً ظاهرة سياسية . وبهذا المعنى فإن موريس توريز مصيب كل الصواب عندما يقول في معرض رده على الصينيين :

---

١) لينين « حصيلة النقاش حول حق الشعوب في تقرير مصيرها » ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٢ ـ ص ٣٨٠ .

« لقد اكدنا بحزم : (كلا ، ان الحرب ليست محتمة) . ولقد قام المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتمحيص هذه المشكلة تمحيصاً عميقاً . وقد اوضح الفرق بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي لهذه المسألة . فطالما وجدت الامبريالية ، سيظل موجوداً الأساس الاقتصادي الذي يسمح بإشعال حروب لكن الحرب ليست بظاهرة اقتصادية فحسب . فعندما تنطرح مسألة معرفة ما اذا كانت الحرب ستنشب أو لا ، فإن ميزان القوى السياسية وارادة البشر الواعية ودرجة نظامهم التنظيمي تلعب دوراً كبيراً [1] » .

ومن هذه الزاوية تأخذ التكتلات العسكرية دلالة غير التي ينسبها اليها الصينيون . فهم عندما ينتقدون تولياتي لأنه يطالب بإلغاء التكتلات العسكرية العالمية ، متهمين اياه بأنه يخلط بين طبيعة التكتل الاشتراكي والتكتل العسكري الامبريالي ، بين طبيعة الاشتراكية المسالمة وطبيعة الأمبريالية الحربية ، يتناسون ان المشكلة لا تنحصر بطبيعة هذ النظام أو ذاك وهذا التكتل العسكري أو ذاك ، وانما تمتد لتشمل أيضاً الدور والتأثير المستقلين ذاتياً لكل تكتل عسكري مهما تكن طبيعته . والحق ان تولياتي عندما يطالب بإلغاء التكتلات العسكرية العالمية [2] ، فإنه لا يقصد بذلك ان يوحد بين طبيعة التكتل العسكري الامبريالي والتكتل العسكري الاشتراكي ولا أن ينكر وجود تناقضات جذرية بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي ، وانما يقصد ان التناقضات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية القائمة بين المعسكرين لا يتحتم عليها بالضرورة ان تأخذ طابع تناقضات عسكرية ايضاً ، كما يقصد ان سياسة التكتلات العسكرية ، ولو على اساس اشتراكي دفاعي ، يمكن ان تلعب دوراً سلبياً وان تؤثر

---

١) خطابه في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الفرنسي .
٢) « مرة اخرى حول الخلافات . . . » ـ ص ٢٦ ـ ٢٧

باتجاه الضغط لحل التناقضات السياسية والاقتصادية والايدلوجيــة حلاً عسكرياً مباشراً . وصحيح كما يقول الصينيون أن ما هو عسكري امداد لما هو سياسي ، ولكن ألا ينبغي ان نكمل المعادلة ديالكتيكياً ونقول ان ما هو عسكري ينعكس ويؤثر بدوره على ما هو سياسي [١] ؟

التعايش السلمي

انطلاقاً من هذا الطرح لمسألة الاشتراكية والحرب ، وانطلاقاً من انه لا وجود لاشتراكية خالصة ومن ان « الطبقة العاملة لا تصبح مقدسة ومعصومة عن الاخطاء لمجرد قيامها بالثورة الاجتماعية » على حد تعبير لينين ، وبالتـالي انطلاقــاً من ان سياسة الدول الاشتراكية لا تكون بالضرورة وبشكل عفوي وتلقائي سياسة سلمية وانمـا هي منوطة ايضاً بالارادة الواعية للقوى الاشتراكية وباختيارها السلمي ، انطلاقـاً من هذا كله نستطيع ان نضع اصبعنا على جوهر الخلاف بين السوفييت والصينيين حول مسألة التعايش السلمي . ذلك ان الخلاف بين الفريقين ليس على ضرورة التعـايش السلمي أو عدم ضرورته ــ فكلاهما يقول بضرورته ــ وانما على مضمونه : أهو مجرد تعايش سلمي سلبي (عدم الحرب) ام هو ايضاً تعايش ايجابي (تقليص احتمالات الحرب ما امكن) .

لقد وجــه الصينيون في تعليقهم السادس على الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السيوفياتي ، « سياستان للتعايش السلمي متعارضتان تعارضاً تاماً » ، نقداً لاذعاً الى المقطع التالي من تقرير ألقاه خروتشيف في مجلس السوفييت الاعلى في كانون الثاني ١٩٦٠ :

---

١) ان الرفاق السوفييت ــ لا نستطيع الا ان نشير الى ذلك ــ يقعون هــم ايضا احيانا في خطأ القول بالاشتراكية الخالصة والحتمية الاشتراكيــة السلميــة .

« المبدأ اللينيني للتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية المختلفة لا يعني مجرد عدم وجود حرب ، وحالة مؤقتة لوقف غير مستقر لإطلاق النار ، فهو يستلزم الحفاظ على علاقات اقتصادية وسياسية ودية بين هذه الدول ويشتمل على إقامة وتطوير مختلف أشكال التعاون الدولي السلمي » .

وبعد أن يتهم الصينيون خروتشيف بأنه ، بصيغته الايجابية هذه عن التعايش السلمي ، « ينكر التعارض الاساسي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي وينكر التناقض الأساسي بين المعسكرين الاشتراكي والاستعماري وينكر وجود النضال الطبقي العالمي ، ويحول بالتالي التعايش السلمي بين النظامين والعسكرين الى « تعاون شامل [1] » ، يؤكدون انهم هم ايضاً يؤيدون التعايش السلمي ويذكرون بأن الحكومة الصينية هي التي ابتكرت مبادئه الخمسة المشهورة في عام ١٩٥٤ وهي « الاحترام المتبادل للوحدة والسيادة الاقليميتين ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي » . لكنهم بالمقابل يفسرون هذه المبادىء الخمسة تفسيراً سلبياً خالصاً : « تبعاً لهذه المبادىء لا يسمح في العلاقات الدولية بالاعتداء على اراضي وسيادة الاقطار الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية والإضرار بمصالحها ومركزها التساوي أو شن حرب عدوانية ضدها [2] » . كما انهم ينكرون شديد الإنكار ان تكون هناك أي صلة بين مفهوم لينين عن التعايش السلمي وبين مفهوم خروتشيف ، مؤكدين ان عدم الحرب والاعتداء لا يعني بحال من الأحوال التعاون الدولي بين النظامين .

وبصدد هذه النقطة على وجه التحديد يخيل الينا ان الصينيين هم

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » – ص ٣٥٩ – ٣٦٠ .
٢) « مناظرة حول الخط العام . . . » – ص ٣٥٦ .

المخطئون . ولقد اوضح لينين في عدة خطب لـــه أن تعزيز المبادلات التجارية بين روسيا السوفياتية والبلدان الرأسمالية المعادية لها هو من الضمانات الأساسية لاستمرار التعايش بين الطرفين :

« إن مصالح جميع البلدان الرأسمالية الاكثر إلحاحاً والاكثر جوهرية والاكثر عملية ... تتطلب ان تتطور التجـارة مع روسيا وان تنظم وان توسع . ومن اللحظة التي تبدأ فيها هذه المصالح عملها ، فمن الممكن ان نتناقش ، ومن الممكن ان نتخاصم ، ومن الممكن ان نختلف بصدد هذه المسألة أو تلك ... لكن هذه الضرورة الاقتصادية الأساسية ستشق لنفسها طريقاً في النهاية [1] » .

واذا كنا نقول ان الصينيين يخطئون بوقوفهم موقفاً سلبياً من التعاون الدولي وبتفسيرهم التعايش السلمي بأنه مجرد عدم الحرب وعدم الاعتداء، فان هذا لا يعني ان التعـــاون الدولي يجب ان يكون غير محدود وغير مشروط ، وبوجه خاص فإن هذا لا يعني ان التعـاون الدولي يجب ان يأخذ شكل تعاون واتفاق بين « كبار العالم » لحل مشكلات العالم بأسره ودونما اعتبار لإرادة « صغاره » . ولهذا ، وفي الوقت الذي نرى فيه ان خروتشيف محق تماماً عندما يقول ان التعايش السلمي «لا يعني مجرد عدم وجود الحرب .. بل يستلزم إقـــامة وتطوير مختلف اشكال التعاون الدولي السلمي » ، فاننا ندرك تماماً تحفظات الصينيين وشكوكهم عندما يفسر خروتشيف هذا التعـاون في مناسبات اخرى بـأنه تفـاهم « كبار العـــالم » :

« نحن (الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتـي) اقوى قطرين في العالم . إذا ما اتحدنا من اجل السلم فلا يمكن ان تنشب الحرب . وبالتالي

---

١) لينين « الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعـــي الروسي »ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٣٣ ـ ص ٢٦٩ .

اذا اراد أي مجنون في ذلك الوقت الحرب ، فما علينا إلا ان نهز اصابعنا إنذاراً له ... [١] » .

« اذا ما كان هناك اتفاق بين ن. س. خروتشيف رئيس الحكومة السوفياتية وجون كندي رئيس الولايات المتحدة ، فسيكون هنـاك حل للقضايا الدولية التي تعتمد عليها مصائر البشرية [٢] » .

ومن قبيل ذلك ايضاً الحديث عن ضرورة تفـاهم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة « اكبر دولتين معاصرتين » واللتين يقـود كل منهما « مجموعة كبيرة من الدول ، فالاتحاد السوفياتي يقود النظام الاشتراكي العالمي ، والولايات المتحدة تقود المعسكر الرأسمالي [٣] » . ونحن لا نشك في اهمية « المسؤولية العظمى التي تقع على كاهل حكومتي دولتين قويتين مثل هاتين الدولتين » ، ولكن من حقنـا ان نشعر ، مع الصينيين ، بشيء من الريبة عندما يمتدح خروتشيف ايزنهاور بـأنه رجل « يدرك السياسات الكبرى [٤] » . ونحن ، بخلاف الصينيين ، لا نستنكر هذا المدح في حد ذاته إذ لا شك في ان زعيماً سياسياً رأسمالياً مثل ايزنهاور أو كندي يستحق المدح بالمقارنـة مع زعيم مثل جونسون ، لكن ما نستنكره هو الحديث عن « السياسات الكبرى » و « هز اصابع الكبار انذاراً للصغار » !

---

١) مقابلة خروتشيف للمراسل الاميركي سيلز بيرجر ـ ٥ ايلول ١٩٦١ ـ نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ٣١٤

٢) خطاب غروميكو في مجلس السوفييت الاعلى ـ ١٣ كانون الاول ١٩٦٢ـ نقلا عن « مناظرة ... » ـ ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩

٣) كراس ج . ن. ياكوفليف بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية السوفياتية ـ الاميركية ـ نقلا عن « مناظرة ... » ـ ص ٣٧٨

٤) خطاب خروتشيف في ١٥ حزيران ١٩٦١ ـ نقلا عن « مناظرة ... » ـ ص ٣٨١ .

وكذلك أو في الوقت الذي نرى فيه ان الصينيين مخطئون ولا يستندون الى مبرر عندما يتهمون السوفييت بأنهم يوسعون مبدأ التعايش السلمي الى حد يشمل معه « العلاقات بين الأمم المضطهَدة والمضطهِدة ، وبين البلدان المضطهَدة والمضطهِدة ، أو بين الطبقات المضطهَدة والمضطهِدة » وبأن مفهومهم عن التعايش السلمي « يفي بحاجيات الاستعمار الاميركي [1] » ، نقول : في الوقت الذي نرى فيه ان الصينيين مخطئون في موقفهم هذا وفي الاتهامات والادانات التي يصدرونها ، فإننا نشعر بالمقابل بأنهم على حق عندما يقولون ، مصححين الموقف النظري للسوفييت ، انه « من الخطأ جعل التعايش السلمي الخط العام للسياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية» لأن الخط العام للسياسة الخارجية الاشتراكية يجب ان يقوم على ثلاثة مبادىء اساسية لا تنفصم : « تطوير علاقات الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون بين بلدان المعسكر الاشتراكي بما يتماشى مع مبدأ الأممية البروليتارية ، والسعي الى تحقيق التعايش السلمي على أساس المبادىء الخمسة مع البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ومعارضة سياسة الاستعمار العدوانية والحربية ، وتأييد ومساعدة النضالات الثورية التي تقوم بها جميع الشعوب والأمم المضطهَدة [2] » . بيد انه تجب الإشارة الى ان السوفييت قد اوضحوا ان التعايش السلمي وان كان ضرورياً بين البلدان الاشتراكية ايضاً ، فان العلاقات فيما بينها تقوم ويجب ان تقوم على أساس مبدأ الاممية البروليتارية . ولكننا لا ندري لمَ يصر السوفييت في هذه الحال على تعريف « الخط العام » للسياسة الخارجية السوفياتية بأنه التعايش السلمي ، بدلاً من ان يزيلوا كل التباس ويحددوا « الخط العام » بأنه الأممية البروليتارية والتعايش السلمي معاً ؟

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٣٧٦ .
٢) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٤٠ .

وطالما اننا بصدد « الخطر العام » ينبغي ان نشير ايضاً الى ان الصينيين يوقعون أنفسهم في مغالطة عندما يحتجون على السوفييت بسبب دعوتهم الى ان يكون « التعايش السلمي الخط العام لجميع الاحزاب الشيوعية والحركة الشيوعية العالمية » ، ويحددون : « بعد الانتصار في الثورة فقط يصبح من الممكن والضروري للبروليتاريا ان تنتهج سياسة التعايش السلمي . أما بالنسبة للشعوب والأمم المضطهدة فإن مهمتها ان تكافح من أجل تحررها والاطاحة بحكم الاستعمار وعملائه ، ولا ينبغي لها ان تمارس التعايش السلمي مع المستعمرين وعملائهم كما ليس من الممكن لها ان تفعل ذلك [1] » . والحق ان السوفييت عندما دعوا الحركة الشيوعية العالمية الى الالتزام بخط التعايش السلمي فإنهم لم يقصدوا بذلك، كما قلنا ، الشعوب والأمم المضطهدة ، وانما قصدوا « العلاقات بين الاقطار ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة اي العلاقات بين الاقطار المستقلة ذات السيادة » .

التعايش وثورات الشعوب :

ان المناظرة بين السوفييت والصينيين حول مسألة التعايش السلمي تدور في التحليل الأخير حول السؤال التالي : هل يوجد التعايش السلمي ظروفاً افضل لثورات الشعوب التحررية والاشتراكية أم لا ؟ والسوفييت يجيبون بالطبع أن نعم :

« لقد اعتبر حزبنا على الدوام ان التعايش السلمي يخلق ظروفاً ملائمة من أجل تطوير النضال الطبقي الذي يخوضه الشغيلة في البلدان الرأسمالية، ومن أجل تطوير حركة التحرر الوطني بدأب وثبات . وبصورة مقنعة

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . » ــ ص ٣٦٤

كلياً بينت تجربة نضال الشعوب الثوروي بعد الحرب العالمية الثانية ان حركة التحرر قد تطورت في العالم أجمع بقوة خاصة في ظروف التعايش السلمي على وجه التحديد ، إذ تصد البلدان الاشتراكية بالتحالف مع جميع الشعوب المحبة للسلام مساعي الاستعماريين العدوانية ... »[1]

وكذلك :

« في ظروف التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة قامت كوبا بالثورة الاشتراكية ونال شعب الجزائر استقلاله وحصلت أكثر من ٤٠ دولة على استقلالها ونمت الأحزاب الشقيقة وترعرعت وتمرست وتقوت وازداد تأثير الحركة الشيوعية العالمية »[2] .

ولا حاجة الى القول بأن الصينيين يركزون نيران نقدهم على مثل هذه التصريحات بالضبط ، ويرون فيها خيانة لثورات الشعوب التي « تحرز الانتصار بالاعتماد بشكل رئيسي على نضالاتها الخاصة » ، هذا الانتصار الذي لا يجوز بشكل من « ان يعزى للتعايش السلمي او ان يوصف كثمرة له »[3] .

والحق اننا نشعر ، في هذه المسألة الهامة ، بأن كلاً من الفريقين يوقع نفسه في نفس المغالطة الجزئية . فبخلاف ما يؤكده السوفييت ، لم يأت تطور حركة التحرر الوطني نتيجة للتعايش السلمي ، بل الذي حصل هو العكس بالضبط . فالتعايش السلمي بين المعسكرين لم يتحول الى امكانية واقعية إلا بعد انتصار ثورة التحرر الوطني في عدد من اقطار العالم الثالث . ويكفي ان نذكر ان مؤتمر باندونغ الاول هو الذي صاغ

---

١) خطاب خروتشيف في ٢٣ ايار ١٩٦٣ ـ مجموعة « عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية » ـ دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية في موسكو ص٩٢

٢) من رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ـ « مناظرة ..» ـ ص ٦٤١ .

٣) التعليق السادس ـ « مناظرة ... » ـ ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

لأول مرة المبادىء العشرة للتعايش السلمي . وعلى وجه التحديد لأن هذا العالم « ثالث » ، أي يشكل منطقة عالمية شاسعة محايدة عسكرياً وغير منحازة الى أحد المعسكرين ، امكن تقليص نقـاط الاحتكاك والصدام بين المعسكرين ووجدت امكانية تخفيف الحرب الباردة . وبتعبير آخر، ان التعايش أصبح ممكناً بين المعسكرين لأن العالم الثالث أخذ على عاتقه ان يحل الكثير من المسائل الخاصة به بصورة مستقلة عـن المعسكرين ، الشيء الذي أوجد بينهما « حزاماً عازلاً » . وانه لأمر له دلالته مـن هذه الزاوية ان تكون النقاط الرئيسية للحرب الباردة ما تزال هي النقاط التي لم يقم فيها مثل ذلك الحزام العازل شأن برلين على سبيل المثال . أما بالنسبة الى الصينيين ، فصحيح ان الشعوب تحرز الانتصار في ثوراتها بالاعتماد على نضالاتها الخاصة أولاً ، لكن لا ريب أيضاً في ان هـذا النضال يكون أسهل نسبياً وأضمن من حيث النتائج في ظروف التعايش السلمي منه في ظروف الحرب الباردة . ذلك ان عدم الانحياز الى أحد المعسكرين يمكن ان يكون ضمانة أساسية للأمم الصغيرة لتحقيق تحررهـا وتقدمها نحو الاشتراكية من دون ان تستثير تدخلاً مباشراً ومضاداً للثورة من قبل مجمل المعسكر الامبريالي ، ومن دون ان تضطر بالتالي الى طلب تدخل المعسكر الاشتراكي ، الشيء الذي سيحولهـا حتماً الى موضوع منعدم الذاتية للصراع بين الشرق والغرب ، والشيء الذي ينذر بتحويل حرب الاستقلال الى حرب معممة بين المعسكرين لن تكون لها من نتيجة على الأرجح سوى التقسيم . هـذا لا يعني بالطبع ان الأمم المضطهَدة تخلط بين المعسكرين وتوحد بينهما . بل على العكس تمامـاً . فالمعسكر الغربي هو عدوها الأوحد . ولكن ليس من صالحها ولا مـن صالح المعسكر الاشتراكي الذي هو سندها الرئيسي في خاتمة المطاف ان تزج به في صدام مباشر مع المعسكر الامبريالي . ولا شك في أن لقضايـا الشعوب القومية أبعادها العالمية ، ولا شك في ان هذه الابعاد يجب ان تؤخذ

بعين الاعتبار في تقديرات كل ثورة ، ولكن هل من صالح الشعوب ومن صالح المعسكر الاشتراكي « تدويل » القضايا القومية وتحويل كل ابعادها الى ابعاد عالمية ليس إلا ؟

هذان الوجهان المترابطان ديالكتيكياً للتعايش السلمي : كونه نتيجة لانتصار حركة التحرر الوطني في السابق وكونه عاملاً مساعداً لانتصارها في اللاحق ، هما اللذان يجعلاننا نرفض إقامة حاجز مصطنع بين خط التعايش السلمي وبين نضالات الشعوب الثورية . واذا كان الصينيون يخطئون باقامتهم التعارض بينهما ، فإن السوفييت يرتكبون الخطأ نفسه في بعض تصريحاتهم وان على نحو معاكس . فعندما يقول خروتشيف انه « لا يمكن الآن بحث اي قضية من قضايا الحركة الثورية للطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني بمعزل عن النضال في سبيل السلام وفي سبيل درء الحرب الحرارية النووية العالمية »[1] ، فإننا نشعر بانه يقدم بعض المبررات للصينيين في موقفهم السلبي من التعايش السلمي الايجابي . وكذلك الحال عندما يقول : « قد تؤدي اي حرب محلية صغيرة الى حريق حرب عالمية »[2] . ونحن ، بخلاف الصينيين ، لا نتهم خروتشيف بأنه يمارس بهذا الكلام سياسة « الابتزاز النووي ازاء الأمم المضطهَدة ، ولا نشك في ان كلامه صحيح ، ولكنه صحيح من جانب واحد فقط . فصحيح ان الحرب المحلية الصغيرة قد تتحول الى حرب عالمية ، وصحيح ان قضايا الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني لا يمكن البحث فيها بمعزل عن قضية السلم ودرء الحرب العالمية لا يمكن البحث فيها بمعزل عن قضايا الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني ذلك ان الانتصارات المتلاحقة للحركات الثورية ولحركات التحرر الوطني هي التي تعزز اكثر فأكثر

---

١) خطابه في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣ ـ مجموعة « الحركة العمالية والشيوعية الثوريـة » ـ ص ٨٢ .
٢) خطابه في ١٥ حزيران ١٩٦١ ـ نقلا عن « مناظرة ... » ـ ص ٣١٢ .

ضمانة درء الحرب العالمية .

وبالطبع هذا لا يمنع ، في هذه الحالة العينية أو تلك ، ان يتعرض السلم العالمي الى الخطر جدياً بنتيجة حرب تحررية محددة . وفي مثل هذه الحال لا يمكن لأحد ان يقبل بأن تقدم « الأنانية القوميـــة » مصالحها على مصالح مجمل البشرية . ولكن لا يجوز ايضاً لأحد ان يتدخل من الخارج ليفرض تحليله للوضع العالمي على الثورات القومية التي لها هي وحدهـــا الحق في تقييم انعكاساتها على الصعيد العالمي . فالقوى الذاتية الداخلية للثورة هي المسؤولة اولاً وأخيراً عن صحـــة تقديراتها لفرص نجاحها . ولا شك في ان هذه الفرص هي داخلية وخارجية معاً . واذا لم تستطع القوى الذاتية للثورة ان تقدر ميزان القوى العالمي حق قدره ، تماماً كما يفترض فيها ان تقدر ميزان القوى الداخلي حق قدره ، فإنها ستفشل في مهمتها وستكون هي وحدها المسؤولة عن هذا الفشل . والنصائح هي بلا شك مقبولة ، ولكن ليس الأوامر . ونحن لا نشك في أن قوى الثورة الذاتية قد تخطىء في تقديراتها ، ولكن هل هناك من ضمانة لعدم خطأ التقديرات في حال صدورها عن مركز عـــالمي موحد يعطي لنفسه الحق في تحديد استراتيجية الثورة العالمية ؟ ثم هل يمكن لأحد ان يزعم ان التاريخ ، بكل تعقيداته المعاصرة ، قـــابل لأن يصنع حسب مخطط مسبق في حال القبول بأن مثل هذا المخطط موجود ؟

ولمَ البقاء في حدود النظرية والتجريد طالما ان الصينيين يقدمون لنا هم انفسهم امثلة عينية ؟ ألم يقولوا لنا إن « الخطين الخاطئين الانتهازيين اليساري واليميني اللذين برزا في الحزب الشيوعي الصيني ... في اواخر العشرينـات والثلاثينـات وأوائل وأواسط الأربعينـــات ... كان بعضهما يعزى فيما يتعلق بمصدره الدولي الى تأثير اخطاء معينة لستالين » ؟ ولكن ماذا كان رد الصينيين على ذلك ؟ هل حملوا ستالين المسؤولية واتهموه بخيانة الثوره الصينية ؟ كلا وانما قالوا : « ينبغي لنا نحن الصينيين ان

نتحمل مسؤولية قبول بعض الرفاق الصينيين وتطبيقهم لآرائه الخاطئة ، ولذلك انتقد حزبنا في نضاله ضد الانتهازية اليسارية واليمينية رفاقنا المخطئين وحدهم ولم يلق اللوم ابداً على ستالين [1] » .

ومن هنا ، واذا كان صحيحاً ان خروتشيف قد فرض خطه « التحريفي بواسطة الضغط الخارجي » على « رفاق الحزب الشيوعي العراقي » الذين كانوا « في الماضي مليئين بالحماس الثوري » ، الشيء الذي ادى الى « فقدان يقظتهم تجاه الثورة المضادة ... وتشتت شمل الحزب الشيوعي العراقي الذي كان منيعاً قوياً ، وأصيبت القضية الثورية العراقية بنكسة خطيرة [2] » ، نقول اذا كان صحيحاً ، على حد زعم الصينيين ، ان خروتشيف هو الذي منع الشيوعيين العراقيين من استلام الحكم خوفاً على مصير « التعايش السلمي » ، فعلى من يقع اللوم في ذلك : أعلى خروتشيف أم على الشيوعيين العراقيين ؟ واذا كان من « حق » ستالين ان يقدر ان ثورة شيوعية في الصين هي غير مناسبة ، أفليس من « حق » خروتشيف ان يقدر التقدير نفسه بالنسبة الى العراق ؟ ومهما يكن من أمر فإن « النكسة الخطيرة للثورة العراقية » لا يمكن ان تنسب الى سياسة التعايش السلمي في حد ذاتها . واذا لم يكن من المستبعد ان خروتشيف قد قدر بأن هذه السياسة ستتعرض للخطر في حال قيام ثورة شيوعية في العراق ، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو : وماذا كانت تقديرات الشيوعيين العراقيين ؟ ولماذا ارتضوا القبول بالنصيحة ــ الأمر ؟ والسؤال الأهم ايضاً : هل كان من الممكن ان تقوم هذه الثورة وتنجح ؟ ألا ينبغي بالاحرى ان نفسر « النكسة العراقية » بالاستراتيجية العربية للشيوعيين العراقيين يومذاك وليس باستراتيجية التعايش السلمي السوفياتية ؟ ألا ينبغي

---

١) « حول مسألة ستالين » ــ التعليق الثاني ــ « مناظرة حول ... » ــ ص ١٥٤ ــ ١٥٥ .

٢) التعليق الثامن ــ « مناظرة حول ... » ــ ٥١٣ ــ ٥١٤ .

ان نبحث عن السبب في الموقف الخاطىء للشيوعيين العراقيين يومذاك من مسألة الوحدة العربية وليس في موقفهم من مسألة التعايش السلمي ؟

الحق ان استراتيجية التعايش السلمي لم تحل دون تأميم قناة السويس ولا دون قيام الثورة الكوبية ونجاحها . بل لولا التعايش السلمي المدعوم بنضال الشعوب وبقوة المعسكر الاشتراكي ، لكان من المحتّم أن تنشب ، في كلتا الحالتين ، حرب معممة بين المعسكرين . هذا بالطبع لا يمنع ان يكون السوفييت قد ارتكبوا في نضالهم العادل من اجل التعايش السلمي بعض اخطاء ، لكن هذه الاخطاء لا تلغي الطابع العادل لنضالهم [1] ، كما لا يمكن أن تجعل الشعوب تحيد عن طريق النضال في سبيل التعايش السلمي الذي يوفر شروطاً أنسب لكسب معركة تحررها وبناء استقلالها السياسي والاقتصادي وتقدمها نحو الاشتراكية عبر الطريق القومي . وليس من المستبعد ، في هذه الحالة أو تلك ، ان تثير تلك الأخطاء شكوكاً ، لكن مثل هذه الأخطاء لن تزيد الشعوب إلا ثقة في ان اليوم الذي كانت فيه استراتيجية الثورة العالمية تقرر من مركز واحد قد ولى ويجب ألا يعود ابداً . إن لكل دولة سياستها العالمية : هذا مبدأ لا يماري فيه أحد . لكن الشعوب ما عادت تقبل بأن تكون السياسة العالمية لدولة ما ، مهما تكن الهيبة المعنوية التي تتمتع بها ، هي سياسة الثورة العالمية .

ان عصر الحروب لم ينته . ولا يمكن ان يكون هناك تعايش سلمي بين المستعمَرين والمستعمِرين ، بين المضطهَدين والمضطهِدين . لكن ما هو السياق العالمي الأفضل للحروب الثورية وحروب التحرر الوطني : أسياق الحرب الباردة ام سياق التعايش السلمي الايجابي ؟ ان السوابق الكورية واللاوسية والفيتنامية ، التي انتهت فيها الحروب التحررية بالتقسيم،

---

١) انظر رأي الحزب الشيوعي الايطالي في هذا الموضوع في فصل « تطور النزاع الصيني ـ السوفياتي ... »

لا تدع مجالاً للشك في ما يجب ان يكونه الجواب : ان سياق التعايش السلمي يوفر ظروفاً أنسب لعدم تدويل القضايا القومية .

ونحن نوافق الصينيين كل الموافقة عندما يقولون ان الدول الامبريالية لا تريد التعايش السلمي ولا تقبل به . ولكن أليس هذا دليلاً على ان التعايش السلمي ليس في صالح الدول الامبريالية والاستعمارية ؟ ولهذا فصحيح ايضاً ما يقولة الصينيون من أن التعايش السلمي يجب ان يفرض فرضاً على الامبرياليين لا أن يستجدى منهم استجداء . وهذا معناه ان انتهاج سياسة حازمة ازاء الأمبرياليين هو ضمانة التعايش السلمي . ولكن هل يقول السوفييت غير ذلك ؟ واذا كان خروتشيف قد مدح احياناً هذا القائد أو ذاك من قادة الدول الامبريالية على بعض «المواقف الواقعية» ، فليس هذا بدليل على تواطئه معهم ؟ ومن الممكن ان يكون قد أخطأ في تصريح أو آخر ، وفي خطوة أو أخرى ، ولكن المفاوضات والمقابلات الشخصية وحتى المساومات ليست بالأمر المستنكر ، وهذا شيء يعترف به بالأصل الصينيون انفسهم . بيد انه عند يريدنا الصينيون ان نؤمن بأن القادة السوفييت « يتواطأون » مع الاستعمار الاميركي ، فمن حقنا ان نعارضهم بنفس الفكرة التي عارضوا بها تولياتي : هل يجوز التوحيد بين المعسكر الامبريالي والمعسكر الاشتراكي ؟ هل يجوز ان نقول ان النظام الاشتراكي يطمح الى الهيمنة على العالم والى تقاسمه شأنه في ذلك شأن النظام الامبريالي ؟ ان الصينيين يحتجون على تولياتي لأنه يوحد بين التكتل العسكري الاشتراكي الدفاعي والتكتل العسكري الامبريالي العدواني ، فكيف يريدوننا ألا نحتج عندما يصفون هم السياسة السوفياتية بأنها « امبريالية » بل « فاشية » متجاهلين بذلك التناقض الجوهري بين طبيعة كل من النظامين الاشتراكي والامبريالي ؟

وحتى اذا افترضنا المستحيل وتصورنا ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يسعيان للوصول الى اتفاق بهدف حل مشكلات العالم على طريقة

يالطا ، فإن لسان حالنا سيقول مع الصينيين ان مصير البشرية ما امكن قط ان يتقرر بمثل هذه الطريقة في الماضي ، وكم بالأحرى « ستينات القرن العشرين » . ولكننا لن نتطرف ، حتى على أساس هذا الفرض المستحيل ، الى حد اتهام الاتحاد السوفياتي بأنه « دولة امبريالية » . لاننا عندما نصدر مثل هذا الاتهام ، فسنجد انفسنا مضطرين منطقياً الى نفي الطابع الاشتراكي عن جمهورية السوفييت . وهذا بالفعل ما اضطر الصينيون الى قوله في النهاية ، متجاوزين بذلك كل منطق . بيد ان هذه مسألة اخرى وسوف نفرد لها فصلاً خاصاً .

نظرية « نمر الورق » ...

تحتل هذه النظرية مكانة بالغة الاهمية في المناظرة حول مسألة السلم والحرب . وقد تعرضت الى حملة تفنيد واسعة ولاذعة من قبل السوفييت ، متهمين الصينيين بأنهم بقولهم ان « الامبريالية وجميع الرجعيين نمور من ورق » يستصغرون قوى الامبريالية ويصرفون الجماهير عن تعبئة نفسها . وحتى تولياتي نفسه ، الذي دلل دوماً على الروح الموضوعية في مناظرته ، لم يستطع ان يمسك نفسه عن نقد نظرية « نمر الورق » بشيء من السخرية والاستخفاف : « من ... الخطأ ... التوكيد بأن الامبريالية هي مجرد نمر من الورق تكفي هزة من الكتف للإطاحة به [1] » . وكذلك : « اذا كان الامبرياليون نموراً من الورق ، فما الحاجة الى الكثير من العمل والكثير من النضال لمكافحتهم ؟ [2] » .

وبصراحة وايجاز نقول ان السوفييت مخطئون جملة وتفصيلاً في

---

١) تقريره الى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الايطالي .

٢) « لنعد المناقشة الى ابعادها الحقيقية » ــ « ريناسيتا » ــ ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ ــ نقلا عن الازمنة الحديثة ــ ايار ١٩٦٣ .

تصويرهم نظرية نمر الورق بأنها نظرية خاطئة ومضحكة. وهذا للأسباب الثلاثة التالية : لأنها صحيحة وجدية ، ولأنها لينينية ، ولأنها صيغت في عام ١٩٤٦ ولم يحتج احد عليها طوال عشرة اعوام او اكثر . ولنبدأ بالترتيب المعكوس .

لقد صاغ ماوتسي تونغ هذه النظرية في آب ١٩٤٦ اثناء محادثته مع الصحفية الاميركية آنا لويس سترونغ ، ليؤكد ان الشعب الصيني سينتصر في ثورته ، بالرغم من انه كان في حالة عصيبة بسبب الحرب الاهلية الشاملة التي شنها رجعيو الكيومنتانغ الذين كانوا متفوقين تفوقاً عظيماً عدة وعدداً والذين كانوا يتمتعون بتأييد الاستعمار الاميركي. ولقد كانت اهم قضية تواجه الثورة الصينية آنذاك ، كما يقول الصينيون ، هي : هل تجرؤ على النضال وعلى انتزاع النصر أم لا ؟ واجابة على هذا التساؤل قال ماوتسي تونغ :

« ان جميع الرجعيين نمور من ورق . انهم في المظهر مخيفون ، ولكن قوتهم في الواقع ليست رهيبة بهذا المقدار . واذا نظرنا الى الأمور من وجهة نظر المستقبل ، فان الشعب هو القوي حقاً وليس الرجعيون ... ان تشانغ كاي شيك والرجعيين الاميركيين الذين يساندونه هم ايضاً نمور من ورق . وعند الحديث عن الامبريالية الاميركية يخيل لبعض الناس انها قوية الى اقصى حد ، والرجعيون الصينيون يستخدمون « قوة » الولايات المتحدة هذه لاخافة الشعب الصيني . لكن سيقوم الدليل على ان رجعيي الولايات المتحدة ، شأنهم في ذلك شأن جميع الرجعيين في التاريخ ، ليسوا اقوياء الى هذا الحد » [1] .

ولقد عاد ماوتسي تونغ الى توضيح هذه النظرية مرة اخرى في خطابه في اجتماع موسكو للاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية في تشرين الثاني ١٩٥٧ .

---

١) « المؤلفات المختارة » ـ الطبعة الفرنسية ـ المجلد ٤ ـ ص ١٠١ .

« ان جميع الرجعيين الذين يقـال انهم اقوياء ليسوا في الواقع الا نموراً من ورق ... لقد صغنا ، خلال فترة طويلة وبغرض مقاتلة العدو ، هذا المفهوم : علينا من وجهة النظر الاستراتيجية ان نستهين بجميع الاعداء ، وعلينا من وجهة النظر التكتيكية ان نحسب حساباً كاملاً . وبمعنى آخر ، علينا ان نهزأ بالعدو بمجموعه ، ولكن علينا ان نحسب حسابه جدياً فيما يتعلق بكل مسألة من المسائل واذا لم نهزأ بالعدو بمجموعه نرتكب خطأ الانتهازية . ولكن اذا لم نحسب حساباً كافياً للعدو فيما يتعلق بالمسائل العينية وبالمسائل الخاصة بكل عدو على حدة ، فاننا نرتكب خطأ المغامرة » [1].

فاذا كانت النظرية « نمر الورق » مضحكة الى هذا الحد ، فلمَ جرى السكوت حولها طيلة تلك المدة ، وكيف يمكن وصفها بأنها مضحكة ، مع انها لا تعدو ان تكون اكثر من استعارة « صينية » لموضوعة لينين عن « العملاق ذي القدمين من الطين » ؟ ومن هذه الزاوية فان الصينيين على حق عندما يرجعون الى لينين :

« عندما أوقف لينين من قبل العدو في بداية نشاطه الثوري استجوبه احد مفوضي البوليس قائلاً : « لمَ تتمرد ايها الشاب مع أن أمامك جداراً ؟ » فأجاب لينين برباطة جأش : « جدار ، اجل ، لكنـه منخور ، ويكفي دفعه حتى ينهار ايضاً » [2] .

وقد قال لينين ايضاً في عام ١٩١٩ بمناسبة الذكرى الثانية لثورة اوكتوبر :

« لقد كانت الامبريالية العالمية تبدو آنذاك كبيرة جداً ، قوة جبارة لا تقهر ، حتى انه كان من الممكن اطلاق صفة الجنون على عمال قطر متخلف قد يحاولون التمرد عليها . اما اليوم ، واذا ما ألقينا نظرة الى الوراء على العامين المنصرمين ، فاننا نرى ان خصومنا انفسهم بدأوا يعطوننا

---

١) ماوتسي تونغ عن « الامبريالية وجميع الرجعيين نمور من ورق » ـ دار النشر باللغات الاجنبية ببكين ـ الطبعة الفرنسية ـ ص ٢٨ ـ ٢٩ .

٢) « الديالكتيك الثوري ومعرفة الامبريالية » ـ تشاو تيي تشن ـ ص ٣

الحق اكثر فأكثر واننا لنرى ان الامبريالية التي كنا نعتبرها عملاقاً لا يقهر قد تكشفت لأعين الجميع على انها عملاق ذو قدمين من طين » [1] .

وعلى كل ، وسواء انطلقنا من استعارة لينين « العملاق ذي القدمين من الطين » ام استعارة ماوتسي تونغ « نمر من الورق » ، فاننا لا نجد انفسنا امام استصغار مزعوم لقوى الامبريالية ، ولا امام دعوة الى الاطاحة بها بـ « هزة من الكتف » . بل على العكس من ذلك تماماً . وكل ما هنالك انه يجب ان نفهم هاتين الاستعارتين من وجهة نظر الديالكتيك الماركسي الثوري الذي ينص ، كما قال لينين ، على أن « جميع الطبقات وجميع البلدان يُنظر اليها ، لا من زاوية سكونية بل ديناميكية ، اي لا من زاوية حالة الجمود بل في حركتها . والحركة يُنظر اليها بدورها لا من وجهة نظر الماضي فحسب ، بل ايضاً من وجهة نظر المستقبل » [2] . وقد تبــدو هاتان الاستعارتان ايضاً غير واقعيتين اذا ما نظرنا اليهما من من وجهة نظر « الواقعية الارضية المبتذلة » على حد تعبير لينين ايضاً ، ولكن لن يكون هذا شأنهما اذا ما نظرنا اليهما من وجهة نظر « الديالكتيك الثوري للواقعية الماركسية التي تركز اللهجة على المهام العاجلة للطبقــة الطليعية وتكتشف في حالة الاشياء القائمة العوامل التي ستقود الى الاطاحة بها » [3] .

فعندما نقول ان الامبرياليين نمور من الورق ، فهذا معنــاه انهم « نمور » مفترسة حقاً وفعلاً من وجهة نظر الحاضر ، ولكنهم في الوقت نفسه « من ورق » من وجهة نظر المستقبل . هذا الطرح الديالكتيكي للمسألة هو الذي يتجلى ايضاً في الملاحظة الايضاحية التي اضافها ماوتسي تونغ الى محادثته مع آنا لويس سترونغ :

---

(١) نقلا عن المصدر نفسه ــ ص ٤ .
(٢) لينين ــ المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٢١ ــ ص ٧٠
(٣) المصدر نفسه ــ المجلد ٩ ــ ص ١٥٠ .

« كما انه لا وجود لشيء في العالم لا تكون طبيعته مزدوجة (انه قانون وحدة الاضداد) كذلك فان الامبريالية وجميع الرجعيين لهم طبيعة مزدوجة ، فهم نمور حقيقية وفي الوقت نفسه نمور من ورق . ففي الماضي كانت طبقة ملاك العبيد وطبقة ملاك العقاريين الاقطاعية والبورجوازية ، قبل استيلائها على السلطة وبعيده ، مليئة بالحيوية وثورية وتقدمية . وكانت نموراً حقيقية . ولكن في المرحلة اللاحقة ، وبعد ان راح اضدادها — طبقة العبيد والطبقـــة الفلاحية والبروليتاريا — ينمون ويخوضون النضال ضدها ، نضالاً متزايد العنف ، تحولت تلك الطبقات السائدة شيئاً فشيئاً الى نقيضها ، وأصبحت رجعية ، متأخرة ، نموراً من ورق ... وحتى اثناء النضال العنيف الذي شنّه الشعب ضدها ، كانت لتلك الطبقات الرجعية المتأخرة المنحطة طبيعة مزدوجة . فقد كانت بمعنى ما نموراً حقيقية ، فكانت تلتهم الناس ، وتلتهمهم بالملايين وعشرات الملايين ... لكنهـــا اصبحت في نهاية الأمر (في الصين) نموراً من ورق ، نموراً ميتة ، نموراً من جبنة الصويا ... وعلى هذا فان الامبريالية وجميع الرجعيين ، منظوراً اليهم في ماهيتهم ومن وجهة نظر المستقبل ومن الزاوية الاستراتيجية ، يجب ان يعتبروا ما هم عليه : نموراً من ورق . وعلى هذا يقوم فكرنا الاستراتيجي . وهم ، من الجهة الثانية ، نموراً حية ، نمور من حديد ، نمور حقيقية ، تفترس البشر . وعلى هذا يقوم فكرنا التكتيكي »[1] .

والحقيقة ، كما يقول الصينيون ، ان الشعب المضطهد لن يستطيع ان يرفع السلاح في وجه مضطهديه وان يثور عليهم مهما بدوا اقوياء الا اذا آمن فعلاً بأنهم « نمور من ورق » أي بأن النصر سيكون له في النهاية . لكن هذا الازدراء الاستراتيجي للعدو ، الضروري لاستنهاض همة الشعب وجرأته الثورية ، يجب ان يكون مترافقاً في الوقت نفسه بحساب جدي

---

١) نقلا عن « مرة اخرى حول ... » — ص ١٤٥ — ١٤٦ .

لقواه على الصعيد التكتيكي ، اذ بدون هذا الحساب لا يمكن ابداً انتزاع النصر . ومن هذه الزاوية نقول ان نظرية « نمر الورق » ليست صحيحة فحسب ، بل هي ضرورية ايضاً كسلاح نظري للشعوب المضطهدة المدعوة الى الثورة . ولكننا ، بعد ان قلنا هذا ، نضيف أن هذه النظرية تصبح مغلوطة تماماً عندما يحاول الرفاق الصينيون ان يطبقوها على القنبلة الذرية او الهيدروجينية . ونحن نعتقد ان الصينيين يوقعون انفسهم في جملة من المغالطات حتى يبرروا هذه النظرية .

ان ماوتسي تونغ هو الذي صاغ ايضاً نظرية « القنبلة الذرية نمر من الورق » في محادثته مع آنا لويس سترونغ . فعندما سألته الصحفية الاميركية عن استخدام الولايات المتحدة قنبلتها الذرية لضرب الاتحاد السوفياتي ، اجاب :

« ان القنبلة الذرية نمر من الورق ، يستخدمه رجعيو الولايات المتحدة لاخافة الشعب . انها تبدو مرعبة ، ولكنها في الواقع ليست كذلك . ومن المؤكد ان القنبلة الذرية سلاح للابادة بالجملة ، ولكن الشعب هو الذي يقرر مصير الحرب ، وليس هذا السلاح الجديد او ذاك »[1] .

والحق انه من الممكن قبول هذا الكلام طالما انه صادر في عام ١٩٤٦ ، اي في زمن لم تكن فيه القنبلة الذرية قد تطورت ، وفي عصر لم يكن فيه الاتحـاد السوفياتي يملك قنابل ذرية . وهذا معناه ان قادة الثورة الصينية ما كانوا يستطيعون ان يسمحوا لأنفسهم آنذاك بالوقوع في فخ « الابتزاز الذري » ، لأنهم لو وقعوا فيه لتحتّم عليهم العدول عن الثورة طالما ان الاتحاد السوفياتي ما كان يملك قوة رادعة مقابلة . ولو لم يتمسكوا بنظرية ان الشعب هو الذي يقرر مصير الحرب ، لما كان في وسعهم متابعة الثورة . ولكن اليوم غير الأمس ، ولقد مضى على مقابلة ماوتسي تونغ لآنا لويس سترونغ عشرون عاماً ، وأصبح مخزون

---

١) « المؤلفات المختارة » ــ المجلد ٤ ــ ص ١٠١ .

كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اكثر من ٥٠ الف قنبلة نووية ، تفوق قوة كل واحدة منها مئات اضعاف قوة القنبلة الذرية التي كانت موجودة في عام ١٩٤٦ . فهل ما زال صحيحاً القول بأن « القنبلة الذرية نمر من ورق » ؟

وبالطبع لو ان الصينيين اكتفوا بالقول بأن على الشعوب المضطهَدة ان تهب وتثور لانتزاع حريتها ، وألا تقع في فخ « الابتزاز النووي » ، وان تقاوم الاستعمار « مهما كان نوع أسنانه ، سواء من نوع المدافع او الدبابات أو الصواريخ ، ام كانت اسناناً نووية او اي نوع آخر من الأسنان قد يجهزه به العلم الحديث والتكنيك الحديث » [1] ، لما كان لنا من احتجاج على قولهم . لكن الصينيين يضيفون على ذلك مع الأسف عدداً من الاطروحات التي لا تبدو لنا لا مقبولة ولا ماركسية . وهذه بعض امثلة :

« لقد اكدنا دوماً ان السلاح الذري ، مهما يكن ، لا يستطيع في نهاية الأمر لا ان يعدل قوانين التطور التاريخي ولا ان يقرر مصير الحزب » [2].

« أين نقلتم انظاركم تجدون أن اي فرع جديد من فروع التقنية ، مثل الطاقة النووية والصواريخ الخ ، لم يعدل المميزة الأساسية لعصر الأمبريالية والثورة البروليتارية » [3] .

« ان الشعوب ، في نظر الماركسيين — اللينينيين ، هي صانعة التاريخ ... وهم يعيرون اهمية لدور التغير التكنولوجي ، ولكن من الخطأ تحقير دور الانسان والمبالغة في دور التكنولوجيا . ان ظهور الأسلحة النووية لا يوقف تقدم التاريخ البشري .. و (لا يعدل) المبادىء الاساسية

---

١) « الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » — ص ٢٦ .

٢) « مرة اخرى حول ... » ، ٧٣ .

٣) مجلة « العلم الاحمر » — نقلا عن وكالة شينخوا .

للماركسية – اللينينية » [١] .

وخلاصة القول ان الصينيين يؤكدون ان ظهور الأسلحة النووية لم ولن يعدل قوانين التطور التاريخي لا في الحاضر ولا في المستقبل ، ولم ولن يعدل المبادىء الاساسية الماركسية – اللينينية في قضايا الحرب والسلم . والحال ان هذا بالضبط ما يبدو لنا غير ماركسي .

ان الأسلحة النووية لم تكن موجودة في عصر ماركس وانجلز ولا في عصر لينين . ومع ذلك فان كلاسيكيي الماركسية قد أولوا مسألة تقنية الحرب اهمية بالغة ، ودرسوا تأثيرها على العلاقات بين الدول وعلى النضال الثوري للبروليتاريا ، بل انهم « تنبأوا باستحالة الحروب بنتيجة تطور تقنية الحرب » . يقول ماركس :

« ان تجنيد كل السكان الصالحين للخدمة المسلحة في جيش يعد الملايين من الجنود وأسلحة نارية وقنابل يدوية ومتفجرات هائلة المفعول – ان هذا كله قد قلب رأساً على عقب طرائق الحرب. وقد وضع هذا الانقلاب فجأة حداً للمرحلة البونابرتية من الحروب وأمّن تطوراً صناعياً سلمياً ، وجعل كل حرب مستحيلة باستثناء حرب عالمية تأتي بفظائع لا مثيل لها وتكون نهايتها غير موثوقة بالمرة » [٢] .

ويقول انجلز :

« أما نحن فليس عندنا ، على العكس ، اي سبب يدعونا الى التذمر عندما نشهد ، في هذا الصراع بين المدرعة والمدفع ، أن السفينة الحربية تتطور وتدرك أعلى مستوى من الاتقان وتصبح بالتالي مستحيلة المنال من حيث السعر ومستحيلة الاستخدام في الحرب (يبدو ان هذا سيتحقق بفضل اختراع نتاج جديد تقدمه الصناعة الكبيرة للحرب البحرية : الطوربيد

---

(١) « مناظرة حول الخط العام . . . » – ص ٣٦ – ٣٧ .
(٢) نقلا عن « الاشتراكية والحرب » – ص ٥٠ .

الآلي . فسوف تصبح معه اصغر نسافة اقوى من اكبر مدرعة) ، وعندما نشهد هذا الصراع يكشف لنا ، في هذا الميدان الجديد للحرب البحرية ، عن القوانين الديالكتيكية الملازمة للتطور التي تجعل النزعة العسكرية ، شأن كل ظاهرة تاريخية اخرى ، تسير نحو هلاكها بفعل نتائج تطورها بالذات » [1]

ويقول انجلز ايضاً :

« اذا كانت شروط الحرب بين الأمم قد تبدلت ، فان شروط النضال الطبقي قد تبدلت بدورها بنتيجة ذلك . ان زمن الهجومات المباغتة والثورات التي تقودها أقليات صغيرة واعية على رأس جماهير غير واعية قد ولى » [2] .

أما لينين فيظهر رأيه في تطور تقنية الحرب في هذا المقطع من كتاب ن. ك. كروبسكايا ، زوجته ، عنه :

« ينبغي ان اقول ان فلاديمير ايليتش كان يحب ان ينظر احياناً الى بعيد وان يحلم بالمستقبل . واني لأذكر حديثاً عن الحرب . كان ذلك في مطلع ١٩١٨ ، في لينينغراد . فقد قال فلاديمير ايليتش ان التقنية الحديثة تعزز كل يوم الطابع التدميري للحرب . لكن سيأتي زمن تبدو فيه الحرب مدمرة الى حد تصبح معه مستحيلة بشكل عام . وقد عاد فلاديمير ايليتش الى هذه المسألة في ١٩٢٠ — ١٩٢١ . فقد نقل لي محادثة أجراها مع مهندس تكلم عن قرب تطبيق اختراع يسمح بابادة جيش كبير عن مسافة بعيدة . اذن فلسوف يجعل ذلك كل حرب مستحيلة . ولقد كان ايليتش يتكلم عن ذلك بحماسة كبيرة . وكان واضحاً انه يريد بحماسة ان تصبح الحرب مستحيلة » [3] .

---

١) المصدر نفسه — ص ٥١ .

٢) المصدر نفسه — ص ٥١ .

٣) المصدر نفسه — ص ٥٣ .

ويخيل الينا ان الخطأ الذي يرتكبه الصينيون عندما يتبنون الكلمة التي قالها ستالين في عام ١٩٤٦ : « انني لا أعتبر القنبلة الذرية قوة جدية الى الحد الذي يميل بعض السياسيين الى اعتقاده » وبأنها « لا تستطيع ان تقرر مصير الحرب » ، لا يكمن في تجاهلهم الشوط الواسع الذي قطعته القنبلة الذرية في تطورها خلال عشرين عاماً فحسب ، بل يكمن ايضاً في المعارضة المصطنعة التي يقيمونها بين : هل الانسان هو الذي يصنع التاريخ ام القنبلة الذرية ؟ فنحن لا نشك في ان الماركسية تقرر ، كما يقولون ، ان الانسان هو الذي يصنع التاريخ . ولكننا نضيف ايضاً بأن الانسان هو الذي يصنع القنبلة الذرية التي تصنع هي بدورها التاريخ. فلماذا يتجاهل الصينيون الوجه الديالكتيكي لهذه المسألة ، مع انهم اثبتوا أنهم ديالكتيكيون اذكياء في نظريتهم عن « نمر الورق » ؟ فالانسان اذا ما صب نفطاً حوله داره ، ثم اشعل النار ، فلا شك في ان النار ستلتهم الدار ، لكن هل يمكن لأحد في هذه الحال ان يماري في ان الانسان هو الذي احرق داره ؟ وكذلك الحال في مسألة القنبلة النووية ، اذ ليست المسألة محصورة في هذا الاحراج : هل الانسان هو الذي يقرر كل شيء أم القنابل النووية ؟ انما المشكلة : الانسان يقرر كل شيء بواسطة القنابل النووية .

هذا الوجه الديالكتيكي لمسألة القنبلة الذرية هو الذي يتجاهله ايضاً الصينيون عندما يقولون : « على حد زعم التحريفيين المعاصرين ، أمست النظرية الاساسية للماركسية — اللينينية عن الحرب والسلم بالية منذ ظهور الأسلحة النووية »[1] فنحن نتساءل : هل « النظرة الأساسية للماركسية — اللينينية عن الحرب والسلم » نظرية سرمدية محلقة فوق التاريخ بحيث لا يمكن ان تصبح بالية أبداً ؟ ان النصوص التي اوردناها لماركس وانجلز ولينين لا تدع مجالاً للشك في ان النظرية الماركسية لم تطمح قط الى السرمدية .

١) « مرة اخرى حول ... » — ص ٧٠ — ٧١ .

واذا كانت النظرية الماركسية تقرر ان الشعوب هي التي تحدد مصير الحرب في خاتمة المطاف ، فنحن لا نشك في ان هذه النظرية كانت صحيحة وستظل صحيحة بمقدار ما أن الشعوب هي التي تخوض الحرب. لكن المشكلة في الحرب النووية العالمية « القادمة » ان الشعوب ليست هي التي ستخوضها ، انما « الأزرار » . بل لا يكفي ان نقول ان الشعوب لن يتاح لها المشاركة فيها فحسب ، انما ينبغي ايضاً ان نضيف بأنه لن يتاح لها على الارجح ان تعرض نتيجتها لأنها (اي الشعوب) ستكون قد زالت .

ان الصينيين يقولون انه لا ينبغي المبالغة في تصوير أهوال القنبلة الذرية حتى لا تتثبط عزيمة الشعوب لكن المشكلة لا تكمن في المبالغة او في عدمها ، وانما في الحقيقة . وهل تستطيع الماركسية الا ان تلتزم بالحقيقة ؟ ثم ان معرفة الشعوب بأهوال القنبلة الذرية لن تزيدها الا تصميماً على النضال في سبيل منع الأمبرياليين من شن حرب عالمية نووية . وطالما اننا متفقون مع الصينيين على ان السبيل الوحيد لمنع الامبرياليين من شن حرب عالمية نووية هو تقليص هيمنة الامبرياليين على العالم وقبر الاستعمار الى الأبد ، اذن فمن حقنا الافتراض بأن معرفة الشعوب بحقيقة أهوال القنبلة الذرية لن تزيدها الا تصميماً على ربح معركتها النووية ضد الاستعمار.

لقد قلنا ان الصينيين يطالبون هم ايضاً بالنضال في سبيل درء الحرب العالمية ، لكن الغريب في موقفهم اللامبالاة التي يبدونها احياناً في كتاباتهم تجاه أهوال القنبلة الذرية ، بل انهم لا يترددون في احيان اخرى عن ذكر فوائدها وان بصورة غير مباشرة . ولقد سبق ان ثبتنا ما جاء في « عاشت اللينينية » عن « الحضارة الأسمى بألف مرة » التي ستبنيهــا البشرية على « انقاض الامبريالية الهالكة » . كما ان الصينيين يحلو لهم ان يرددوا الجملة التي قالها ماوتسي تونغ في عام ١٩٥٧ :

« لقد تبع الحرب العالمية الاولى ميلاد الاتحاد السوفياتي سكانه الذين

يبلغ تعدادهم ٢٠٠ مليون نسمة . وقد تبع الحرب العالمية الثانية تكوين المعسكر الاشتراكي الذي يضم ٩٠٠ مليون نسمة ولا ريب في انه اذا ما أشعل الامبرياليون حرباً عالمية ثالثة بالرغم من كل شيء ، فان مئات الملايين من الناس سينتقلون الى جانب الاشتراكية ، ولن يبقى في ايدي الامبرياليين سوى مساحة قليلة الاتساع . ومن الممكن ايضاً ان ينهار النظام الامبريالي كلياً » [١] .

بل ان الصينيين يذهبون الى أبعد من ذلك ويقولون بصراحة ان سباق التسلح النووي هو في صالح المعسكر الاشتراكي لأنه يضعف المعسكر الامبريالي وقد يؤدي الى دماره حتى من دون تدخل المعسكر الاشتراكي وذلك بنتيجة التناقضات الامبريالية الداخلية ، كما جاء في هذا النص على سبيل المثال :

« لنلاحظ ايضاً ان سياسة التوسع المحموم للأسلحة النووية التي ينتهجها الامبرياليون ، ولا سيما الامبرياليون الاميركيون ، تزيد من حدة ازمة النظام الرأسمالي — الامبريالي . وهذا ما يترجم بالوقائع التالية :

١ — ان شعوب البلدان الامبريالية مرغمة على تحمل نفقات عسكرية ذات ثقل لا سابق له ، والاقتصاد الوطني يسير في طريق تطور مشوه اكثر فأكثر كلما اخذ طابعاً عسكرياً ، الشيء الذي يزيد من معارضة الشعب للحكومة ولسياستها في التوسع في التسلح وفي اعداد الحرب .

٢ — ان سباق التسلح الذي يخوضه الامبرياليون ، وبخاصة سباق التسلح النووي ، يزيد من حدة الصراع بين الدول الامبريالية والصراع بين مختلف المجموعات الاحتكارية في هذه الدول .

ولقد قال انجلز في سبعينات القرن التاسع عشر في « ضد دهرينغ » : « ان النزعة العسكرية تسيطر وتلتهم اوروبا . لكن هذه النزعة العسكرية تحمل ايضاً في ذاتها جرثومة هلاكها » .

---

١) « حول الحل الصحيح للتناقضات في صفوف الشعب » — ص ٦٥ —٦٦

ومن الأصح اليوم ان يقال ان سياسة التوسع في الأسلحة النووية ، التي ينتهجها الامبرياليون الامريكيون وغيرهم ، تسيطر وتلتهم اميركا الشمالية واوروبا الغربية . لكن هذه السياسة ، هذه النزعة العسكرية الجديدة ، تحمل ايضاً في ذاتها جرثومة دمار النظام الامبريالي نفسه [1] » .

والغريب في الأمر حقاً هو ان الصينيين لا يحجمون عن تحريف نص انجلز في « ضد دهرينغ » تأييداً لرأيهم . فلقد ثبتنا قبل صفحات نص انجلز عن النزعة العسكرية « التي تسير نحو هلاكها بفعل نتائج تطورها بالذات » . لقد كان واضحاً ان انجلز لم يتحدث عن هلاك النزعة العسكرية بمعنى مادي ، وانما قصد ان تطور النزعة العسكرية يستدعي تطور تقنية الحرب ، وان تطور تقنية الحرب سيجعل الحرب في النهاية مستحيلة وبذلك لن تعود هناك حاجة الى العسكرية التي تكون قد خنقت نفسها ومبررات وجودها بتطورها . ولكن الصينيين في استشهادهم بنص انجلز يكتفون بتثبيت النتيجة : « النزعة العسكرية تحمل في ذاتها جرثومة هلاكها » ويحذفون المقدمات ، الشيء الذي يوحي وكأن النزعة العسكرية ستهلك بنتيجة الصدام النووي بين الامبرياليين فيما بينهم ، وهذا ما يقوله الصينيون فعلاً عندما يستنتجون من نص انجلز ان « النزعة العسكرية الجديدة (النووية) تحمل ايضاً في ذاتها جرثومة دمار النظام الامبريالي نفسه » .

وبغض النظر عن تحريف نص انجلز ، فإننا نتساءل : كيف يمكن للصينيين ان يتصوروا ان سباق التسلح النووي بين البلدان الامبريالية سيؤدي الى دمار النظام الامبريالي ؟ فمثل هذا التصور لا بد ان يكون قائماً ، حتى يكون صحيحاً ، على افتراضين اثنين : الاول حتمية الحرب بين البلدان الامبريالية ، والثاني هلاك الأمبرياليين وحدهم في

---

١) « مرة اخرى حول الخلافات ... » ــ ص ٧٥ ــ ٧٦ .

حال نشوب الحرب بينهم . والحال ان الافتراضين مخطئان معاً : فالحرب بين الدول الامبريالية لم تعد محتمة كما رأينا سابقاً ، وهي لن تقضي ، في حال نشوبها ، على الامبرياليين وحدهم ، بل على مجمل شعوب اميركا الشمالية واوروبا الغربية . وصحيح ان النظام الامبريالي سيفنى في هذه الحال ، ولكن ستفنى معه ايضاً كل إمكانية لأي نظام آخر . والمشكل ان هذا بالضبط ما يماري فيه الصينيون ، سواء كانت الحرب حرباً أمبريالية خالصة ام حرباً عالمية معممة . والمشكل ايضاً انهم يستشهدون بكلاسيكيي الماركسية ليؤيدوا وجهة نظرهم . أفليس ماركس وانجلز ولينين « هم الذين صاغوا فكرة بناء نظام جديد على أنقاض القديم » ؟ أفلم يقل انجلز ان « البورجوازية مزقت النظام الاقطاعي وشادت على انقاضه بنيان المجتمع البورجوازي » ؟ أليس لينين هو الذي كتب أن على البروليتاريا ان « تنظم الاشتراكية على انقاض الرأسمالية » ؟ اذن « هل ينبغي ان نفهم من أنقاض النظام الاقطاعي التي يتحدث عنها انجلز انقاض البشرية ؟ هل تعني أنقاض الرأسمالية التي يتحدث عنها لينين انقاض البشرية » ؟ هل يجوز ان « يوضع مصير النظام الامبريالي ومصير البشرية على قدم المساواة [1] » ؟ و « اذا ما اخذنا بوجهة النظر هذه ، فماذا يحدث لقانون التطور الاجتماعي الذي ينص على ان النظام الرأسمالي سيستبدل حتماً بالنظام الاشتراكي والشيوعي ؟ وللحقيقة التي أعلنها لينين من ان الامبريالية هي رأسمالية طفيلية منحطة محتضرة ؟ أليست وجهة النظر المذكورة تلك وجهة نظر « قدرية » و « ريبية » و « متشائمة [2] » ؟

ونحن نتساءل بدورنا : في أي ادبيات ماركسية وقع الصينيون على

---

١) « مرة اخرى حول الخلافات ... » ـ ص ٧٨ ـ ٧٩ .

٢) « مرة اخرى حول ... » ـ ص ٧٧ .

صيغة قانون التطور الاجتماعي الذي يقود حتماً من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي ؟ أفلم يرفض ماركس نفسه فكرة « الحتمية » هذه ليقول انه من الممكن ايضاً ان ينتهي التاريخ الى بربرية كاملة تزول معها كل منجزات الحضارة الانسانية ؟ وصحيح ايضاً ان كلاسيكيي الماركسية قالوا ان النظام الجديد سيبنى على انقاض النظام القديم ، لكن من الواضح ان « تحقيق نبوءة علم الاجتماع الماركسي يتوقف على بقاء النوع الانساني الذي يتوقف ، في جملة ما يتوقف عليه ، على علم الفيزياء النووية[1] » .

وحتى يثبت الصينيون ان النوع الانساني سيبقى حتى في حال نشوب حرب نووية ، فإنهم يرجعون كما قلنا الى تصريح ستالين في عام ١٩٤٦ الذي قال فيه « انني لا اعتبر القنبلة الذرية قوة جديدة الى الحد الذي يميل بعض السياسيين الى اعتقاده » ، ويرجعون ايضاً الى خطاب ماوتسي تونغ في مؤتمر موسكو عام ١٩٥٧ الذي قال فيه : « هل يمكن تكوين فكرة عن عدد الضحايا البشرية التي يمكن ان تسببها حرب مقبلة ؟ قد يكون ذلك ثلث سكان الكرة الارضية الذين يبلغ عددهم مليارين و ٧٠٠ مليون نسمة ، أي ٩٠٠ مليون نسمة فقط (!) . لقد تناقشت بهذا الموضوع مع نهرو ، وهو اكثر تشاؤماً مني بهذا الخصوص . وقد قلت له انه اذا ابيد نصف البشرية فسيبقى النصف الآخر ، وبالمقابل فإن الاستعمار سيقضى عليه قضاء تاماً ، ولن يكون في العالم سوى الاشتراكية . وفي مدى خمسين عاماً أو قرن واحد سيزداد عدد السكان من جديد ، وحتى اكثر من خمسين بالمئة » .

ولكن كما ان مشكلة تصريح ستالين هي انه صادر في عام ١٩٤٦ ، كذلك فإن مشكلة تصريح ماوتسي تونغ هي انه صادر في عام ١٩٥٧ . فالمختصون يقولون لنا ان كمية معارف البشر قد تضاعفت في فترة

---

١) الياس مرقص « الماركسية في عصرنا » ــ ص ٢٣١ .

١٩٥٧ – ١٩٦٧ ، وان عدد العلماء الموجودين اليوم يتجاوز مجمل عددهم على طول تاريخ الانسانيـة ، وانه اصبح من الممكن ، بالمخزون المتوفر حالياً من القنابل النووية ، محو كل أثر للحيـاة على الارض[1] . وفي مثل هذه الحال يصعب علينا ان نتصور كيف يمكن ان تكون القنبلة الذرية نمراً من ورق ؟ يصعب علينـا ان نتصور كيف يمكن ازدراؤها استراتيجياً ؟

هل معنى هذا اننا ندين الصينيين ادانـة مطلقة على محاكمتهم العقلية الخاطئة هذه ؟ الحق انه يصعب علينا ايضاً ان نفعل ذلك ، وأقصى ما نستطيع قوله هو اقتباس هذا المقطع من مقال لأندريه غورز يتحدث فيه عن موقف شعوب اوروبا الغربية « المرفهة » اقتصادياً :

« ان الاستراتيجية الخروتشيفية تقوم على حسابات صحيحـة في جوهرها ، وبالرغم من انها تثير من المشاكل بقدر مـا تحل ، إلا اننا نستصوبها ونخطّىء الصينيين ولكننا مخطئون في كوننا مصيبين والصينيون مصيبون احيانـاً في كونهم مخطئين . اننـا نفضل الحيـاة على الثورة والاشتراكية ، لأننا نجدها بلا شك قابلة لأن تعاش بعد كل شي ، في حين انه لا يكون لها مثل هذه الاهمية بالنسبة الى شعب يكلفه الجوع والأمراض والكوارث الطبيعية (والظروف التي تمنعه من قهرها) ملايين الأموات سنوياً . اننا نرى اننا سنخسر كل شيء في حال نشوب حرب، في حين ان الشعوب الاكثر تعداداً لا ترى البتة مـا يمكن ان تخسره بعد ، وفي حين أن الأمم التي تمثل لها حريتها التي انتزعتها حديثاً كل شيء تملكه تقدر ان الامبريالية ستعاود استلابها منهـا بالتأكيد اذا لم تدافع الأمم عنها حتى ولو جازفت بحرب حرارية نووية .

« اننا نعين مكان المعركة الرئيسية ضد الرأسمالية على صعيد المنافسة

---

١) نقلا عن روجيه غارودي « ماركسية القرن العشرين » ـ ص ٢٥ ـ ٣٠ .

الاقتصادية والاجتماعية ، ونتوقع النصر على المدى الطويل . لكن قدرتنا على التفكير بالمدى الطويل انما هي امتيازنا بوصفنا حسني التغذية ومرفهين ، في حين ان المعركة الحاسمة بالنسبة الى شعوب اخرى تدور الآن ، والمدى الطويل بالنسبة الى محاربيها هو الزمن الذي سيكونون فيه قد ماتوا جميعاً [1] » .

لكن ينبغي ، بعد ان قلنا هذا ، ان نضيف بأن الصينيين اذا كانوا يزدرون بالقنبلة الذرية استراتيجياً ، فانهم لا يزدرونها تكتيكياً . فهم لا يكتفون بالقول بأن « الأسلحة النووية في يد قطر اشتراكي يجب ان تكون الى الأبد أسلحة دفاعية لمقاومة التهديد الاستعماري النووي ، ولا يجب مطلقاً على قطر اشتراكي ان يكون البادىء باستخدام الأسلحة النووية » بل يضيفون ايضاً « انه على الاقطار الاشتراكية ألا تستخدم الأسلحة النووية مطلقاً بغرض تأييد حروب الشعوب من اجل التحرر الوطني والحروب الثورية الأهلية ، وليست لها مطلقاً حاجة لذلك ... كما لا يجب عليها ان تلعب بهذه الأسلحة مطلقاً او تنغمس في الابتزاز النووي والمغامرة النووية [2] » . ولهذا على وجه التحديد اتهم الصينيون خروتشيف بأنه وقع في خطأ « المغامرة » عندما أرسل اسلحة نووية الى كوبا اثناء ازمة بحر الكاريبي ، تماماً كما أنه وقع في خطأ « الاستسلام » عندما سحبها من دون استشارة حكومة كوبا وقبل بالتفتيش الدولي .

ومهما يكن من أمر . فإن خير ما ننهي به هذا القسم عن السلم والحرب ، وعن مصير البشرية والقنبلة الذرية ، وعن دور الاشتراكية في حماية مصير الحضارة الانسانية ، هو ذلك القول الصائب الذي صدر عن خروتشيف (الذي لم يثبت دوماً – والحق يقال – انه نظري لامع) :

---

١) « مدخل الى المناظرة الصينية – السوفياتية » – « الازمنة الحديثة » – ايار ١٩٦٣ .

٢) التعليق الخامس – « مناظرة حول ... » – ص ٣١٥ – ٣١٦ .

« من قبل كان من الشائع القول : ان التـاريخ يعمل في صالح الاشتراكية . وكان المقصود من هذا القول ان الانسانية سترمي الرأسمالية في آخر المطاف الى المزبلة وان الاشتراكية ستنتصر . اما في زمننا فيمكن التأكيد بأن الاشتراكية تعمل في صـالح التاريخ [١] » ، أي تعمل من أجل ان يبقى التاريخ والانسان والحضارة .

الحرب الفيتنامية

يستشهد الصينيون بالعدوان الاميركي على فيتنام ليثبتوا أن الامبريالية الاميركية لا تريد التعايش السلمي . والحقيقـة ان الصينيين يثبتون بقولهم هذا حقيقة ثابتة . إذ لا أحد يشك كما قلـنا في ان على الشعوب ان تناضل بحزم لكي تفرض التعايش السلمي فرضاً على الامبريالية . واذا كانت الامبريالية الاميركية قد اثبتت ، بعدوانها على فيتنـام ، انها لا تحمل في نفسها أي ميول سلمية ، فـإن اللوم في ذلك لا يقع عليها لأنها لا تستطيع ، عندمـا تُترك لنفسها ، إلا ان تتصرف حسبما تمليه عليها طبيعتهـا . واذا كانت الحرب الفيتناميـة قد اثبتت ، في رأي الصينيين بطلان التعايش السلمي ، فمن الواجب ان نصحح هـذا الرأي ونقول إنها لم يثبت سوى بطلان نوع محدد من التعايش السلمي ، ونقصد التعايش غير المدعوم بالنضال والحزم الكافي من مجمل المعسكر الاشتراكي .

والحقيقة ان هناك مفهومين عن التعايش السلمي : المفهوم الاشتراكي والمفهوم الامبريالي . فشعوب العالم المتطلعة الى السلم والحرية عندما تناضل في سبيل التعايش السلمي فإنما تقصد من ذلك ان مصير كل قطر يجب

---

١) من كلمته في ٦ كانون الثاني ١٩٦١ حول اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية في موسكو ــ مجموعة « الحركة العمالية والشيوعية الثورية » ــ ص ٥ .

ان يقرره شعب هذا القطر وانـه لا يحق لدولـة كبرى ان تتدخل من الخارج لتفرض رغباتها وخططها بالقوة على هذا القطر . وبكلمة واحدة ان التعـايش السلمي بالنسبة الى الشعوب والقوى الاشتراكية يعني عدم جواز تصدير الثورة المضادة من الخارج . أما بالنسبة الى الامبرياليين ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الاميركية ، فإنهم يفهمون التعايش السلمي على انه توازن معين للقوى العالمية . فالتعايش السلمي مقبول بالنسبة اليهم طالما انه لا يهدد الوضع الراهن القائم في العـالم . والوضع الراهن يعني بالنسبة اليهم انقسام العـالم منطقتي نفوذ : رأسمالية ولا رأسمالية . وكل محاولة يقوم بهـا شعب قطر من الاقطـار لتبديل طبيعة نظامه السياسي والاقتصادي وللخروج بنفسه من منطقـة النفوذ الرأسمالي هي ، في نظر الامبريالية الاميركية ، إخلال بالوضع الراهن القائم في العـالم يستوجب التدخل المباشر من جانبها .

وطبيعي ان الامبريالية الاميركية لا تصرح بهذا علناً ، لكنها تنفذه فعلاً في كل مرة يتاح لها فيها ان تنفذه ، أي في كل مرة تشعر فيها بأنه ليس هناك من يردعها عن تنفيذه . ومن هذه الزاوية يجب ان نفسر إقدامها على العدوان علي شعب فيتنام بوقاحة وبربرية بالغتين .

ويجدر بنا ، قبل ان ندرس تـأثير النزاع الصيني – السوفياتي على حرب فيتنام ومـا ادى اليه هذا النزاع من استفحال الجرأة العدوانية للامبريالية الاميركية ومن تعاظم التضحيات التي يتحملها شعب فيتنام ، ان نشير الى أن شعب فيتنـام هو وحده الذي قرر ان يخوض حرب التحرير الوطني وأن قراره هذا كان قراراً « داخلياً » صرفاً لم يمله عليه احد من الخارج . ففي عام ١٩٥٩ قررت جبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية (الفيتكونغ) الانتقـال الى النضال المسلح لإسقاط حكم أسرة ديم العميلة التي فرضت على البلاد دكتاتورية متفسخة وامتنعت عن اجراء انتخابات ديمقراطية حرة يقرر فيها الشعب موقفه من مسألة الوحدة مع

فيتنام الشمالية ، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف . وكان السلاح الرئيسي الذي اعتمدته جبهة التحرير الوطني لتجميع السكان من حولها تطبيق الاصلاح الزراعي في المناطق التي تحررها . وقد حققت الجبهة ، بمجرد مباشرتها النضال المسلح ، انتصارات كبيرة . وهذا ما أثار هلع الامبرياليين الاميركيين الذين خططوا لانقلاب عسكري على حكم أسرة ديم املاً في تهدئة الشعب . ولكن خطتهم هذه لم تجد فتيلاً ، ووجدوا انفسهم مضطرين الى التدخل المباشر والى إرسال مئات الألوف من جنودهم بهدف قمع الثورة المسلحة التي حررت اربعة اخماس فيتنام الجنوبية . وفي السابع من شباط ١٩٦٥ بدأت الولايات المتحدة الاميركية بشن عدوانها الجوي البربري على شعب فيتنام الشمالية بحجة ان ثورة الجنوب تمول من الشمال .

كانت هذه سابقة خطيرة ، لا من حيث انها عدوان غير مشروع على دولة مستقلة ، فالامبريالية عودتنا على ذلك ، ولكن من حيث انها عدوان على بلد عضو في المعسكر الاشتراكي ، ومن حيث انها تحد سافر بالتالي للالتزامات التي اخذها مجمل المعسكر الاشتراكي على عاتقه بالتضامن بين اعضائه وبالتصدي المشترك لكل محاولة من الامبريالية لتصدير الثورة المضادة بالقوة من الخارج . والخطير في هذا العدوان انه جرى ويجري في ظروف انقسام المعسكر الاشتراكي ، وانه بدلاً من ان يكون حافزاً للأطراف المتنازعة على ضغط خلافاتها واستعادة وحدتها كان مبرراً لتعميق الهوة وتسعير المهاترات .

ان العالم اجمع يعرف اليوم ان الصينيين اتهموا الاتحاد السوفياتي في بادىء الأمر بأنه لا يقدم مساعدة كافية الى فيتنام الشمالية ، ثم اتهموا قادته في بيانات رسمية بالتواطؤ مع الاستعمار الاميركي وبخيانة شعب فيتنام . وبالمقابل اتهم السوفييت قادة الصين الشعبية بعرقلة شحن المساعدات العسكرية الى فيتنام . وبالرغم من ان هذه المسألة بالغة الأهمية ، فان

الكلمة الاخيرة في هذا الموضوع يجب ان تكون للفيتناميين . والحال ان هؤلاء قد اعلنوا في مناسبات متعددة انهم يشكرون كلاً من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية على المساعدات التي يقدمانها ، كما انهم امتنعوا عن كل عمل أو قول من شأنه ان يوحي بأنهم أقرب الى وجهة النظر الصينية أو وجهة النظر السوفياتية . ولهذا نقول بصراحة انه لا يجوز لأي انسان ان يجعل من الحرب الفيتنامية برهاناً على صحة استراتيجية هذا الفريق أو ذاك لأن شعب فيتنام لم يخض حرب التحرير كما قلنا بدلالة أي استراتيجية خارجية ، ولأن هذه الحرب ليست برهاناً إلا على صحة استراتيجية الفيتناميين وحدها وإلا على عدم صحة انقسام المعسكر الاشتراكي .

ان الحرب الفيتنامية هي اولاً ادانة لانقسام المعسكر الاشتراكي ، لأنه من الصعب ان نتصور كيف كان يمكن للأمبريالية الاميركية ان تعتدي على دولة فيتنام الشمالية ، العضو في المعسكر الاشتراكي ، لولا علمها الأكيد بأن المعسكر الاشتراكي سيقف عاجزاً عن التدخل بسبب انقسامه .

وهي ثانياً ادانة لاستمرار انقسام المعسكر الاشتراكي الذي يجعله عاجزاً عن التدخل الفعال .

وهي ثالثاً ادانة لكل محاولة من قبل احد الفريقين المتناظرين لجعل نضال شعب فيتنام جزءاً من مناظرة يأبى الرفاق الفيتناميون انفسهم ان يكونوا طرفاً فيها . أوَليس من المؤلم أصلاً ان يسمح بعض الناس لأنفسهم باتخاذ دماء مئات الألوف من شهداء الشعب الفيتنامي موضوعاً لمناظرة « ايديولوجية » حول صحة هذه الاستراتيجية أو تلك ؟

وهي رابعاً واخيراً ادانة لانقسام المعسكر الاشتراكي بوصفه حجة لعدم تدخل الاطراف المتنازعة تدخلاً فعالاً من جانب واحد .

والحق انه اذا كان انقسام المعسكر الاشتراكي قد سهل على الامبرياليين الاميركيين عدوانهم ، إلا ان هذا لا يعني انه يجوز للمعسكر الاشتراكي

ان يتحجج بانقسامه حتى يبرر استمراره في عدم التدخل . ومن هذه الزاوية نقول : نحن لا نشك في ان القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورتها العامة الحادية عشرة في آب ١٩٦٦ والذي نص على رفض « وحدة العمل » مع الاتحاد السوفياتي من أجل مساعدة شعب فيتنام هو قرار خاطىء ، ولكننا نضيف : طالما ان الانقسام اصبح أمراً واقعاً وطالما ان وحدة العمل غير ممكنة ، فلا فائدة اذن من التباكي السلبي على هذه الوحدة ولا يجوز لأحد ان يستمر في القول بأن العمل المشترك لمجمل المعسكر الاشتراكي هو السبيل الوحيد لدحر عدوان الامبريالية الامبركية وان يتخلف في الوقت نفسه عن التدخل الفعال بانتظار تحقق وحدة العمل المستحيلة تلك . ولا شك في ان وحدة العمل هي امر مرغوب ومطلوب ، لكن عدم تحققها لا يعفي اي عضو في المعسكر الاشتراكي من مسؤولياته والتزاماته . واذا كان الصينيون يرون ان الاتحاد السوفياتي « متواطىء » مع الاستعمار الاميركي ، فهذا معناه انهم يحملون أنفسهم هم وحدهم مسؤولية مساندة شعب فيتنام . وفي هذه الحال عليهم ان يثبتوا انهم على استعداد لتحمل هذه المسؤولية. وكذلك اذا كان السوفييت محقين في ادانتهم رفض الصينيين وحدة العمل معهم ، فان هذا لا يعني انه من الممكن التذرع بهذا الرفض واتخاذه حجة لعدم التدخل من جانب واحد .

وغني عن البيان ان شعب فيتنام يحق له هو وحده ايضاً ان يقرر شكل هذا التدخل ومداه ، كما ان من واجب كل عضو في المعسكر الاشتراكي ان يقدم كل المساعدة التي يطلبها .

ولا اعتقد اننا بحاجة الى الإطالة في المسألة الفيتنامية أكثر من ذلك. وخير ما نختتم به هذا الفصل أيضاً هو ما قاله كيم ايل سونغ ، امين حزب العمل الكوري ، في تقريره الى مؤتمر الحزب في ٥ تشرين الاول ١٩٦٦ :

« ان الموقف ازاء غزو الامبريالية اليانكية لفيتنام وازاء كفاح الشعب الفيتنامي ضد هذا الغزو يشكل المعيار الحاسم الذي يحدد ما اذا كان المرء يكافح الامبريالية بحزم أو لا ، وما اذا كان يؤيد فعلياً نضال الشعوب التحرري أو لا . هذا الموقف من مشكلة فيتنام يشكل حجر المحك الذي يميز الموقف الانتهازي ، والأممية البروليتارية من الانانية القومية .

« ان على جميع البلدان الاشتراكية وجميع الشعوب المحبة للسلم ان تعارض عدوان الامبريالية الاميركية على فيتنام ، وان تؤيد وتساند بجميع الوسائل الشعب الفيتنامي في حربه التحررية العادلة ... واي تردد واي سلبية لن يكونا مقبولين .

« ان على جميع بلدان المعسكر الاشتراكي ان تنسق جهودها لمساندة شعب فيتنام ... لكن نظراً الى الخلافات القائمة بينها ، فإنها غير مجمعة بعد على معارضة العدوان الامبريالي الاميركي ومساندة الشعب الفيتنامي . وهذا ما يحزن هنا الشعب وهذا ما يسيء الى الشيوعيين .

« ان الاحزاب الشقيقة ، في هذا الوقت الذي تهاجم فيه الامبريالية اليانكية جمهورية فيتنام الديموقراطية ، لا تستطيع الاكتفاء بالتداول حول المشكلة الفيتنامية فسيد هذه المشكلة هو حزب شغيلة فيتنام . وليس من حق حزب آخر ان يتولى التقرير في المسألة . وفيما يتعلق بالمشكلة الفيتنامية فإن على الاحزاب الشقيقة ان تتبع مهما كلف الأمر خط عمل حزب شغيلة فيتنام وان تساند موقفه . أما عن أهمية المساعدة التي تقدمها البلدان الشقيقة لجمهورية فيتنام الديموقراطية ، فإن حزب شغيلة فيتنام هو المؤهل أيضاً أكثر من أي حزب آخر لإجراء تقييم صحيح دقيق يتوجب على الاحزاب الشقيقة احترامه .

« ... إن من واجب البلدان الاشتراكية ان تقدم مساعدتها لجمهورية فيتنام الديموقراطية ومن حق الشعب الفيتنامي ان يستفيد منها . وإذا ما

استخدمت هذه المساعدة بصورة فعالة في النضال ضد الغزاة الامبرياليين الاميركيين ، فهذا سيكون شيئاً حسناً ، ولن يكون ابداً شيئاً سيئاً . ولإنزال الهزيمة بالامبريالية اليانكية في فيتنام ، ينبغي على جميع البلدان الشقيقة ان تقدم مساعدة أكبر بكثير لجمهورية فيتنام الديموقراطية .

« اننا لنرى ان هذا المسلك هو وحده الذي يشكل الموقف الثوري الذي يكافح فعلاً العدوان الامبريالي الاميركي ... ولقد فات الآن الوقت الذي كان ينبغي فيه على البلدان الاشتراكية ان تكتفي بمساندة الشعب الفيتنامي سياسياً ليس إلا . إذ عليها الآن ان تتخذ تدابير أكثر فعالية واكثر جدوى في مساندته . وفي الوقت الذي توسع فيه الولايات المتحدة الامبريالية عدوانها ليشمل جمهورية فيتنام الديموقراطية مجندة قوات من البلدان التابعة لها والمؤتمرة بأمرها ، يتوجب على جميع البلدان الاشتراكية ان ترسل متطوعيها الى فيتنام للدفاع عن المركز المتقدم للمعسكر الاشتراكي في الجنوب الشرقي ولحماية السلم في آسيا والعالم ...

« ايها الرفاق ، يتعرض المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية في السنوات الاخيرة هذه الى امتحانات قاسية . فالتحريفية الحديثة والدوغمائية تزرعان عقبات كبيرة في طريق الحركة الثورية العالمية . ونحن نستطيع ، بتغلبنا على الانتهازية اليمينية واليسارية وبحفاظنا على نقاء الماركسية — اللينينية ، ان نحقق وحدة المعسكر الاشتراكي وتلاحم الحركة الشيوعية العالمية ، وسنستطيع بالتالي ان نناضل بنجاح ضد الامبريالية .

« ... ان النضال ضد الانتهازية اليمينية او اليسارية مرتبط وثيق الارتباط بالنضال من اجل وحدة المعسكر الاشتراكي ... وعلينا ألا نقع في الخطأ اليساري الذي يرفض الوحدة بحجة معارضة الانتهازية ، وعلينا ايضاً ألا نقع في الخطأ اليميني الذي يرفض النضال ضد الانتهازية بحجة حماية الوحدة .

« ... إن من بالغ الاهمية في هذه الظروف ان تدافع البلدان الاشتراكية

عن معسكرها بصورة مشتركة ضد عدوان الامبرياليين . وفي سبيل ذلك يجب ان يكون المعسكر الاشتراكي موحداً وان يكون كتلـة واحدة . والحال ان الخلافات القائمة فيـه تمنعه من تشكيل كتلة متجانسة ومن توحيد قواه للمضي الى أمام . وهذا ما ينعكس تأثيره الضار على تطور الحركة الثورية العالمية .

« ... وبالأصل ، إن الخط الفاصل بين الماركسية ـ اللينينية والتحريفية سيكون اكثر وضوحاً ايضـاً من خلال النضال المشترك ضد الامبريالية الاميركية . ان النضال العملي سيبين بوضوح ما اذا كان المرء يكافح حقاً الامبريالية الاميركية أو لا ، ومـا اذا كان يساند الشعب الفيتنامي حقاً أو لا . ان الممارسة هي المعيـار الذي يسمح لنا بتمييز الصحيح من الكاذب . ومن الممكن قهر الانتهازية في ممارسة النضـال الثوري ، ولا يمكن قهرها بالنضال الايديولوجي وحده » .

الفصل الرابع

حول مسألة ستالين

لم يكن يخطر ببال أحد ، حتى النصف الثاني من عام ١٩٦٣ ، ان « مسألة ستالين » يمكن ان تكون فصلاً اساسياً من فصول المناظرة بين السوفييت والصينيين . والحقيقة ان كل شيء كان يدل على ان موقف الصينيين من اخطاء ستالين هو اكثر جذرية من موقف السوفييت انفسهم . وصحيح ان الصينيين كانوا دوماً اكثر تحفظاً في تعابيرهم وان لغتهم في انتقاد ستالين كانت اقل عنفاً من لغة السوفييت ، إلا ان هناك وثائق لا تحصى تدل على انهم تلقوا بترحاب الانتقادات التي وجهت الى ستالين في المؤتمر العشرين ، وسوف نثبت في الفصول التالية بعضاً من هذه النصوص . ولكن بالرغم من اعتدال لهجتهم ، فان نقدهم لأخطاء ستالين كان اكثر جذرية ، كما تثبت ذلك الدراسة الهامة التي نشرتها « صحيفة الشعب اليومية » في ٥ نيسان ١٩٥٦ بصدد مسألة ستالين تحت عنوان « حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا [1] » .

---

[1]) الترجمة الكاملة لهذا النص موجودة في كتابنا « في التنظيم الحزبي » — منشورات دار الطليعة .

وبالرغم من ان بوادر الخلاف حول مسألة التعايش السلمي والانتقال السلمي بدأت بالظهور منذ عام ١٩٥٧ ، وبالرغم من ان المناظرة اخذت طابعاً علنياً منذ عام ١٩٦٠ مع نشر مقال « عاشت اللينينية » فان مسألة ستالين لم يأت لها ذكر في جميع الوثـائق الصينية المنشورة حتّى تاريخ ١٣ ايلول ١٩٦٣ ، أي حتّى تاريخ نشر التعليق الثاني الذي كان عنوانه على وجـه التحديد « حول مسألة ستالين » . وبالرغم من ان رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المؤرخة في ١٤ حزيران ١٩٦٣ والتي اشتملت على النقـاط الخمس والعشرين المشهورة المحددة « للخط العام للحركة الشيوعية العالمية » قد تناولت مشكلة عبادة الفرد » ، فانها لم تذكر اسم ستالين ، كما لم تحتج على الانتقادات التي وجهت اليـه ، بقدر ما ابدت حرصها على عدم خرق « تعاليم لينين » حول « العلاقات المتداخلة بين القادة والحزب والطبقة والجماهير » وعلى عدم « الاضرار بسمعة الحزب البروليتاري ودكتاتورية البروليتاريا » ، وبقدر مـا ابدت حرصها بوجه خاص على عدم استغلال « مكافحة عبادة الفرد » كستار للتدخل « في الشؤون الداخليـة للأحزاب الشقيقة » ولإجبارهـا « على تغيير قياداتها » ، مشيرة بذلك الى اتهام السوفييت للألبانيين بـأنهم ستالينيون ودعوتهم العلنية الى حزب العمل الالباني لتغيير قيادته الستالينية .

ومن هذه الزاوية نقول ان التعليق الثاني كان مفاجئاً حقاً ومن الممكن تلخيصه على النحو التالي :

ان مسألة ستالين مسألة ذات اهمية عالمية ، ومن المحتمل ألا يصدر حكم قاطع بشأنها خلال هذا القرن . ومن الخطـأ انكار ستالين كلياً . وستالين لم يكن قائد حزب وحكومة الاتحاد السوفياتي وحسب بل ايضاً الزعيم المعترف به للحركة الشيوعية العالمية . ومن الضروري نقد اخطاء ستالين ، ولكن من الضروري ايضاً موازنة اخطائه ومآثره . فستالين قاد الاتحاد السوفياتي وقاد بناء اول دولة اشتراكية . ومؤلفاته النظرية مؤلفات

ماركسية – لينينية خالدة . وكانت حياته حياة ماركسي – لينيني عظيم وثوري بروليتاري عظيم . هذا عن مآثره ، اما اخطاؤه فمنها مـا هو مبدئي ومنها ما هو عملي . وكان بعضها ممكناً تجنبه وكان عسيراً تجنب بعضها الآخر . فقد حاد فيما يتعلق بقضايا معينة عن المادية الديالكتيكية ووقع تحت رحمة المثالية والنزعة الذاتية . وهكذا ابتعد احياناً عن الواقع وعن الجماهير ، وخلط بين التناقضات في صفوف الشعب والتناقضات بين الشعب والعدو . وفي اثناء قمعه العادل للثورة المعادية ، عوقب عدد من الابرياء بصورة خاطئة . كما انـه لم يطبق بصورة كافية المركزية الديموقراطية ، وارتكب بعض الاخطاء في معالجة العلاقات بين الاحزاب والاقطار الشقيقة ؛ واخطأ النصح احياناً في الحركة الشيوعية العالمية .

ان المقارنة بين مآثر ستالين واخطائه تظهر ان مآثره كانت اعظم من اخطائه . لقد كان في المقام الاول مصيباً وكانت اخطاؤه ثانوية . ولهذا فإنه يأخذ مكانه في التسلسل التاريخي الى جانب ماركس وانجلز ولينين .

هذا عن التعليق الثاني . امـا في الوثائق الصينية التالية له فينبغي ان نقول ان اخطاءه اختفت تماماً ، ولم تبق هناك سوى مآثره . وعلى كل ، فلنحصر النقاش في حدود التعليق الثاني .

ان التعليق الثاني يعترف بأخطاء ستالين ويعدد بعضها . وسوف نعدد بدورنا اخطـاء اخرى لنتساءل من ثم هل هي اخطاء ثانوية كما يذكر التعليق الثاني ام انها جوهرية وفادحة بل مجرمة .

يقول التعليق الثاني انه اثناء قمع ستالين العادل للثورة المعادية عوقب عدد من الأبرياء بصورة خـاطئة . وواضح ان التعليق يقصد محاكمات موسكو الثلاث التي جرت في اعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ . اذن فلنذكر بضحايـا هذه المحاكمات : زينوفييف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزيـة بعد الثورة ورئيس المجلس التنفيذي للأممية الثالثة ؛ كامينيف ، عضو المكتب السياسي ونائب رئيس الوزارة السوفياتية ورئيس

سوفييت موسكو ؛ سميرنوف ، عضو اللجنة المركزية والوزير في حكومة لينين ؛ ايفدوكيموف ، زعيم نقابات بتروغراد وعضو لجنــة الرقابة المركزية ؛ باكاييف ، عضو لجنة الرقابة المركزية ؛ بياتاكوف ، عضو اللجنة المركزية ورئيس مجلس مفوضي الشعب في اوكرانيا واحد الخلفاء الستة الذين ذكرهم لينين في وصيته ؛ راديك ، عضو اللجنة المركزية وعضو المجلس التنفيذي للأممية الثالثة ؛ سوكولنيكوف ، عضو اللجنة المركزية ووزير المالية والمشرف على تحرير « البرافدا » مع ستالين ؛ سيريبرياكوف ، امين اللجنة المركزية ؛ بوخارين ، عضو المكتب السياسي ورئيس تحرير « البرافدا » ؛ ريكوف ، عضو المكتب السياسي ووزير الداخليــة ؛ كرستنسكي ، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية ؛ راكوفسكي ، عضو اللجنة المركزية ورئيس وزراء اوكرانيا ؛ مراتشكوفسكي ، قائد منطقة الفولغا العسكرية ؛ درايتسر ، احد قادة الجيش الأحمر في الحرب ضد كولتشاك ؛ مورالوف ، قــائد الحرس الأحمر الذي استولى على الكرملين يـوم الثورة ؛ بوغوسلافسكي ، رئيس مجلس وزراء روسيا ؛ دروبنيس ، احد قادة الانصار في الحرب الاهلية ؛ روزنغولتز ، مفوض الشعب ؛ إياغودا ، احد قــادة المبـاحث « غيبيهو » ؛ خودجائيف ، احد اوائل الشيوعيين في المنــاطق الاسلاميـة ؛ زيلنسكي ، المسؤول عن الحزب في العـاصمة ؛ غرينكو ، مفوض الشعب ؛ تشيرنوف ، مفوض الشعب ؛ فاغانيان ، نظري شاب على حــد وصف لينين ؛ شسستوف وليفشيتز ، المهندسين في الجامعات العمالية ، الخ ، الخ .

وهذه احصائية اجمالية عن رفاق لينين الذين أعدمهم ستالين : جميع قادة الثورة تقريباً مع أسرهم ، الغالبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية بين ١٩١٧ و ١٩٢٣ ، امناء الحزب الثلاثة بين ١٩١٩ و ١٩٢١ ، غالبية المكتب السياسي بين ١٩١٩ و ١٩٢٤ ، و ١٠٨ أعضاء من أصل ١٣٩ في اللجنة المركزية في عام ١٩٣٤ .

فهل هؤلاء هم اعداء الثورة ؟ وهل نحن امام مجرد خطأ ؟ أم هي عملية تصفية مجرمة للصفوف القيادية في الثورة والحزب ؟

والجيش الأحمر نفسه ؟ ألا يقول بعض الخبراء ان هزيمته أمام القوات النازية في بداية غزو الاتحاد السوفياتي يرجع سببها الى التطهيرات الواسعة التي اجراها ستالين في صفوف قيادته قبيل الحرب مباشرة ؟ ألم يعدم ستالين في فترة ١٩٣٧ – ١٩٣٩ فقط ٣٩ جنرالاً و ١٩ أميرالاً ؟

ألم يمارس ستالين شوفينية الأمة الكبيرة؟ ألم يصفِّ قوميات بأكملها، إما بإبادتها وإما بنفيها الى سهوب سيبريا ، مثل جمهورية الألمان في الفولغا وجمهورية التتار في القرم وشعوب الكالموك والتشيشين وجمهورية تانغي – توفا والجمهورية السيفيروفزيتية ؟

ألم يقم معسكرات للعمل الاجباري لاقى فيها مئات الألوف من « الحشرات البشرية » حتفهم ؟

وليت إرهاب ستالين اقتصر على الاتحاد السوفياتي ! لكنه امتد الى ما وراء حدود الاتحاد السوفياتي . فكم من زعماء شيوعيين اجانب اختفوا اختفاء « غامضاً أثناء وجودهم في الاتحاد السوفياتي لـ « الاستجمام » أو لـ « إعادة التثقف » ؟ وماذا كان مصير كوستوف والآخرين في بلغاريا ، وكوجي زودزي والآخرين في ألبانيا ، وراجك وناجي والآخرين في المجر ، وغومولكا والآخرين في بولونيا ، وجيمندر والآخرين في تشيكوسلوفاكيا ، وآنا باوكر والآخرين في رومانيا ؟ بل ألا يعترف جان بابي نفسه بأن عدد السجناء السياسيين في بولونيا وحدها بلغ ثلاثين ألفاً وعلى رأسهم غومولكا نفسه ؟

فهل هذا كله مجرد « اخطاء » في معالجة العلاقات بين الأحزاب والاقطار الشقيقة ؟ وعندما يقول لنا الصينيون ان ستالين أخطأ النصح أحياناً في الحركة الشيوعية العالمية ، أفلا ينبغي ان نلاحظ ان المسألة لم تكن مسألة « نصح » وانما مسألة « أوامر » ؟ ألم يطرد ماوتسي تونغ

نفسه من المكتب السياسي بناء على امر ستالين ؟ ألم يقم تشان كاي شيك الذي وضع فيه ستالين آماله بتذبيح أربعة أخماس الشيوعيين بعد تمرد ١٩٢٦ ؟ ألم يأمر ستالين الشيوعيين الصينيين بإطلاق سراح تشان كاي شيك وبعدم اعدامه بعد ان اعتقلوه في عام ١٩٣٦ ؟ ألم يوقع معه في ١٤ آب ١٩٤٥ معاهدة تحالف لمدة ثلاثين عاماً ، خائناً بذلك قضية الثورة الصينية ؟ ألم يدل قبل ذلك بثلاثة أشهر ، وتحت ضغط روزفلت ، بتصريح تعهد فيه بأنه « سيفعل كل شيء في وسعه لتحقيق وحدة الصين تحت سلطة تشان كاي شيك ، لأنه ليس هناك من زعيم شيوعي قوي بما فيه الكفاية لتحقيقها بنفسه » ؟

واخيراً ألم يجلس ستالين ، في يالطا وطهران وموسكو وبرلين ، مع كبار امبرياليي العالم حول مائدة مستديرة واحدة لتقرير مصير العالم وتوزيعه الى مناطق نفوذ ؟ وماذا كان موقف ستالين من ثورة اسبانيا وثورة يوغوسلافيا ؟

ان الصينيين يقولون لنا ان مؤلفات ستالين النظرية مؤلفات ماركسية – لينينية خالدة . والحقيقة اننا نحتاج الى اكثر من هذا التوكيد حتى نقتنع بهذه « الحقيقة » . بل اننا نؤكد ان الماركسية – اللينينية لم تنحط نظرياً قط كما انحطت على يد المدرسة الستالينية .

وعندما يقول لنا الصينيون ان المقارنة بين مآثر ستالين واخطائه تظهر ان مآثره كانت أعظم من اخطائه،نقول : على فرض أن هذا صحيح، فأن قائداً ماركسياً تُقارن اخطاؤه بمآثره لا يمكن ان يوضع في مرتبة ائمة الماركسية الثلاثه »[1] ، ماركس وانجلز ولينين .

وبالطبع هذا لا يعني ان كل ما يقوله الصينيون في التعليق الثاني عن مسألة ستالين خاطىء . فهم محقون مثلاً عندما يقولون ان الطريقة التي

---

١) الياس مرقص « الماركسية في عصرنا » – ص ٢٢٦ .

تم بها إنكار ستالين طريقة خاطئة او ناقصة وانــه من الواجب القيام « بتحليل تاريخي علمي شامل لحياة ستالين واعماله » ، وانه لا يجوز إلقاء المسؤولية ، كل المسؤولية ، على شخص واحد ، فهذه مثالية تتناقض والمنهج المادي التاريخي .

لكنهم بالمقابل لا يقنعوننا بصوابهم عندما يقيمون مقارنة بين ما قاله خروتشيف عن ستالين وهو حي وما قاله عنه بعد وفاته. فلا أحد يشك في ان خروتشيف قال عن ستالين ذات يوم انه « صديق حميم ورفيق في السلاح للينين العظيم » وانه « اعظم نابغة واستاذ وقائد للبشرية » وانه « والد الشعب » ولكننـــا نسأل الصينيين : لو لم يقل خروتشيف هذا الكلام ذات يوم ، فهل كان في وسعه ان يبقى خروتشيف وان يبقى حياً وقائداً ؟ ونحن لا نشك في ان جزءاً من اللوم يقع عليه وعلى جميع القادة ، لكن اللوم الاكبر يقع على ستالين الذي جعل من شروط الارتفاع الى مستوى القيادة الثانية تقديم ضروب التمجيد والتأليه له . واذا كان الستالينيون هم الذين صفوا تركة ستالين ، فليس هذا تناقضهم وانما هو بالأحرى تناقض نظام ستالين نفسه الذي لم يدع احداً حيــاً من القياديين سوى الستالينيين .

ومن قبيل ذلك ايضاً عندما يقول لنا الصينيون :

« لقد قدح خروتشيف بستالين على انـــه اكبر دكتاتور في التاريخ الروسي ، ألا يعني هذا ان الشعب السوفياتي قد عاش ثلاثين سنة طويلة تحت طغيان اكبر دكتاتور في التــاريخ الروسي ؟ ان الشعب السوفياتي العظيم والشعوب الثورية في العالم اجمع لا توافق بتاتاً على هذا الافتراء !

« ... لقد قدح خروتيشف بستالين على انه قاتل ، ألا يعني هذا ان الحركة الشيوعية العالمية قد اتخذت قاتلاً كمعلم لهـــا لعشرات من السنين ! ان الشيوعيين في العالم اجمع بمـــا فيهم الشيوعيون السوفييت

لا يوافقون بتاتاً على هذا الافتراء ! »[1] .

أما ان ستالين دكتاتور وقاتل ، فقد ذكرنا لتونا ما يثبت صحة هذا الوصف . وأما « ألا يعني هذا أن ... » ، فإننا نقول بلا تردد : اجل ، انه يعني ذلك ، طالما ان هذه هي الحقيقة التاريخية . وهي حقيقة مؤلمة بلا شك ، ولكنها حقيقة . إلا ان هذه الحقيقة ، مهما كانت مؤلمة ، لا تنفي بالمقابل مآثر الشعب السوفياتي الذي بنى الاشتراكية بالرغم من وطأة الدكتاتورية المجرمة . ان « بالرغم » هذه هي المأثرة العظيمة للشعب السوفياتي في ظل تناقضات اول تجربة اشتراكية في العالم . واذا كان لا يجوز ، في نظر الصينيين ، ذكر الحقيقة حرصاً على سمعة الشعب السوفياتي ، فكيف يجيز الصينيون لأنفسهم ان يصفوا القادة الحاليين للشعب السوفياتي بأنهم « تلامذة جدد لغوبلز » و « خونة متواطئون مع الامبرياليين الاميركان » و « طغمة فاشية »[2] . ألا « يعني هذا أن ... » ؟ هذا مع فارق وحيد بالطبع وهو اعتقادنا بأن التهم التي وجهت الى ستالين صحيحة في حين ان اتهامات الصينيين هذه للقادة السوفييت الحاليين هي غير صحيحة بالمرة .

وختاماً نقول ان مسألة ستالين قابلة فعلاً لأن تكون موضوعاً ايجابياً من مواضيع المناظرة ، لكن هذا بشرط ان تطرح المسألة على غير النحو العاطفي الذي طرحت به . فتاريخ الستالينية ما يزال مجهولاً الى حد كبير بالرغم من كل ما قيل وكتب . ولا ريب في ان الصينيين يعرفون عن هذا التاريخ الشيء الكثير . ولقد ذكروا بعضاً منه بصدد موقف ستالين من الثورة الصينية . وفي اعتقادنا ان الصينيين كانوا مؤهلين اكثر من غيرهم لنقد الستالينية على وجه التحديد لأنهم قاوموا الكثير من الطرائف

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

٢) « صحيفة الشعب اليومية » ـ نقلا عن « انباء بكين » ـ عدد ١٣ اذار ١٩٦٧ ـ ص ٢٥ .

الستالينية حتى يوم كان ستالين حياً و « زعيماً معترفاً به للحركة الشيوعية العالمية » . ولقد اثبتت دراستهم « حول التجربة التاريخيــة لدكتاتورية البروليتاريا » انهم قادرون على ان يكونوا اكثر جذريــة في النقد من غيرهم . فلمَ هذا التراجع من جانب الصينيين ، ولمَ هذا التبني لذكرى ستالين من جانبهم مع انهم اقل الناس حاجة الى تبنيها ؟ اننا سنعود الى هذه المسألة ، ولكننا سنلاحظ هنــا ان الصينيين لم يشرعوا في خسران المناظرة إلا منذ صدور تعليقهم الثاني .

الفصل الخامس

حول مسألة يوغوسلافيا

قد تبدو مسألة يوغوسلافيا للوهلة الاولى مجرد مسألة ثانوية وفرعية من المسائل التي طرحتها المناظرة الكبرى بين الصينيين والسوفييت . والحق ان الجانب السوفياتي ، باستثناء الاعتراف الرسمي بالتيتوية ، لم يول القضية اليوغوسلافية اهمية تذكر ، في حين أن الجانب الصيني بالمقابل ركز ، منذ بداية النزاع ، تركيزاً خاصاً على المسألة اليوغوسلافية ، وكان هجومه العلني والصريح على التيتوية بمثابة تنبيه وانذار وتمهيد لما سيكونه هجومه على الخروتشفية .

واذا كنا نقول ان النزاع الصيني – السوفياتي يعود تاريخه الى عام ١٩٥٨ ، فهذا على وجه التحديد لأنه في شهر ايار من ذلك العام نشرت « صحيفة الشعب اليومية » مقالاً تحت عنوان « التحريفية الحديثة يجب ان تنقد » كان بمثابة استئناف للهجوم الذي شنته الحركة الشيوعية العالمية على التيتوية في عام ١٩٤٨ . وصحيح ان المقال المذكور قد تناول التيتوية وحدها باعتبارها التعبير المركز عن التحريفية المحدثة ، لكن تطور الاحداث سرعان ما كشف عن ان الهجوم الصيني ، العلني والصريح ، على التيتوية ، لم يكن يقصد يوغوسلافيا وحدها ، وانما ايضاً – بل بالدرجة الاولى – التحريفية الخروتشفية . ولقد ظل الصينيون يستخدمون يوغوسلافيا كبش

فداء في هجومهم غير المعلن على الخروتشفية طيلة اربعة اعوام . ولكن هذا لا يعني بأية حال من الأحوال ان المسألة اليوغوسلافية لا تتمتع بأي طابع مستقل ذاتياً وانها كانت مجرد مدخل الى علنية النزاع الصيني — السوفياتي . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً كون الجانب السوفياتي قد رضي طيلة اعوام ثلاثة بأن يدخل في لعبة الصينيين ، متجاهلاً انه هو المقصود من وراء الهجوم الصيني على « التحريفية التيتوية » الى حد انه قبل بتوقيع تصريح موسكو لعام ١٩٦٠ الذي ادان « التحريفية اليوغوسلافية » .

ولا شك في ان بعضاً من اهمية « المسألة اليوغوسلافية » يكمن في انها استخدمت كستار من قبل الجانب الصيني في بداية حربه على « التحريفية الخروتشفية » ، لكن جوهر المسألة ليس هنا في رأينا فالمسألة اليوغوسلافية تظل ، سواء في مرحلة الحملة الستالينية عليها ام الحملة الصينية ، مسألة حق كل شعب وكل حزب ثوري في ان يقررا بنفسهما طبيعة طريقهما الى الاشتراكية . وبتعبير آخر ، ان « الطريق القومي الى الاشتراكية » هو جوهر المسألة اليوغوسلافية ، ولا يمكننا بالتالي ان ننكر الطابع المستقل ذاتياً لهـذه المسألة وأن نعتبرها مجرد ذريعة وستار لمناظرة الصينيين مع السوفييت في المرحلة التي كانت فيها هذه المناظرة في بدايتها . وهذا ما أوجب علينا ان نفرد فصلاً خاصاً لهذه المسألة .

والحقيقة أنه ما من تجربة اشتراكية تعرضت قط الى حملة عنيفة ، منظمة من قبل مجمل المعسكر الاشتراكي ، كالتجربة اليوغوسلافية . واذا كانت الصحافة الصينية قد وصفت النظام التيتوي منذ عام ١٩٤٩ بأنه « نظام رجعي فاشي » وبأنه « نظام عميل لأمبريالية الدولار » [1] ، فانها انما كانت تردد ، حرفياً ، ما كانت تقوله عنه صحافة الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان الديموقراطية الشعبية . ومن هذه الزاوية نقول : ان الحملة الصينية الجديدة على التجربة اليوغوسلافية لم تضف تقريباً اي شيء جديد

---

١) « الكتاب السنوي الصيني لعام ١٩٥٠ » — الجزء التاسع — ص ٢٨—٢٩

الى ما كان قد قيل في حملة ١٩٤٨ . والفارق الوحيد هو ان حملة ١٩٥٨ صينية في حين ان حملة ١٩٤٨ كانت سوفياتية . لكن قبل الخوض في تفاصيل الحملة الجديدة ، لا بد لنا من استعراض سريع تاريخي للعلاقات الصينية ـ اليوغوسلافية .

لقد تبنت جمهورية الصين الشعبية فور اعلان قيامها موقف مكتب اعلام الاحزاب الشيوعية (الكومنفورم) من يوغوسلافيا ، وامتنعت عن اقامة علاقات دبلوماسية معها حتى نهاية عام ١٩٥٤ . ففي اواخر ذلك العام ، وبالتوازي مع تسوية العلاقات بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي (على إثر موت ستالين) ، اعلنت الصين ، على لسان شو إن لاي ، عن ترحيبها بتبادل العلاقات الدبلوماسية ، وأقيمت هذه العلاقات فعلاً في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥ . وفي اواخر ذلك العام ايضاً أعلن شو إن لاي في تصريح رسمي له ان الصين « تشكر ليوغوسلافيا الموقف الذي اتخذته والدعم الذي تقدمه للاعتراف بحقوق الصين المشروعة في الأمم المتحدة ... وتمحض تأييدها لسياسة يوغوسلافيا في تطوير التعايش السلمي بين جميع الشعوب وفي الأمن الجماعي ونزع السلاح العام ، تلك السياسة التي كان لها تأثير ايجابي على تخفيف التوتر في العالم » .

وبعد عام بالضبط ، اي في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، اصدرت الحكومة الصينية بياناً وصفت فيه « الطريقة التي عولج بها الوضع اليوغوسلافي في عام ١٩٤٨/٤٩ » من قبل الكومنفورم بأنها كانت « غلطة » . ولم يكن هذا البيان بالأصل الا تكراراً وتوكيداً لما جاء في مقاله « حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا » الذي نشرته ، كما ذكرنا آنفاً ، « صحيفة الشعب اليومية » في الخامس من نيسان ١٩٥٦ ، والذي اكد أن الموقف من يوغوسلافيا الاشتراكية كان واحداً من جملة « القرارات المغلوطة » التي اتخذها ستالين والتي كانت لها « نتائج مؤسفة للغاية » . كما ان المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني ، المنعقد في ايلول

١٩٥٦ ، اكد علـى ضرورة تطوير « العلاقات الودية » بين الصين ويوغوسلافيا . وهذا ما تحقق بالفعل في مجرى عام ١٩٥٧ ، اذ تبودلت بعثات برلمانية بين البلدين ، وعقدت بينهما اتفاقيات اقتصادية وثقافية كما دعي وفد رسمي من رابطة شيوعيي يوغوسلافيا لحضور المؤتمر الثامن ، وقد حرص رئيس الوفد ، في الكلمة التي حيا فيها المؤتمر ، على مسألة تعدد الطرق القومية الى الاشتراكية وقال : « ان الاعتراف بهذه الطرق المتنوعة يشكل قوة الاممية البروليتارية وأساسها الذي لا يتزعزع » . وقد قوبلت كلمته هذه يومذاك بالتصفيق .

وغني عن البيـان ان قادة الدولة والحزب في الصين اعترفوا ، في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ ، بشكل لا يقبل التباساً بالطابع الاشتراكي للدولة اليوغوسلافية . ففي تصريح ادلى به رئيس الوفد البرلماني الصيني ، بينغ تشين ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية ، جاء قوله : « ان شعوب يوغوسلافيا قد سجلت نجاحات هامة عبر بنائها الاشتراكية في بلادها . والصين ويوغوسلافيا بلدان اشتراكيان شقيقان » . كما قال شو إن لاي في خطابه الذي رحب فيه بالوفد البرلماني اليوغوسلافي : « ان الشعب الصيني يحيي النجاحات التي حققها الشعب اليوغوسلافي في بنائه الاشتراكية » .

لكن هذا الموقف الصيني الايجابي تغير فجأة في ٥ آيار ١٩٥٨ مع نشر المقـال الآنف الذكر « التحريفية المحدثة يجب ان تنقد » في « صحيفة الشعب اليومية » . وكانت ذريعة هذا التغير المفاجيء البرنامج الجديد « التحريفي » لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا . ولعل اخطر ما جاء في هذا المقال العبارة التالية : « اننا نعتبر ان الاتفاقات التي تضمنها قرار مكتب اعلام الاحزاب الشيوعية في حزيران ١٩٤٨ صحيحة في جوهرها » . وبذلك نقضت القيادة الصينية ما كانت قد اعلنته قبل اقل من عامين .

وعلى إثر هذا المقال عاد تعبير « طغمة تيتو » الى الظهور ، واتهمت

هذه « الطغمة » من جديد بأنها « تحمل النظام الرأسمالي وتغازل الدولار الاميركي ، وتمارس تأثيراً مميعاً على ارادة الشعب الثورية وتخدم الامبرياليين » [1] . وتدهورت بنتيجة ذلك العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين . واخذت الصحافة الصينية تشن هجوماً يومياً ، منظماً ، على مجمل « المفاهيم اليوغوسلافية » ولا سيما ما يتعلق منها بالتعايش السلمي وتعدد الطرق الى الاشتراكية وامكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية . ومع انه كان واضحاً كل الوضوح ان هذا الهجوم على المفاهيم « اليوغوسلافية » انما يقصد به المفاهيم « الخروتشفية » ، فان اليوغوسلاف لم ينتظروا رد السوفييت بالنيابة عنهم ، وانما تولوا الرد بأنفسهم ، وبصورة حاسمة ، ولا سيما في كتاب ادوار كارولي « الاشتراكية والحرب » الذي أشرنا اليه سابقاً والذي صدر في عام ١٩٦٠ والذي يشكل بلا أدنى ريب واحدة من أهم وأغنى الوثائق في النزاع الصيني — السوفياتي .

وما دمنا نتناول المسألة اليوغوسلافية من زاوية النزاع الصيني — السوفياتي ، فاننا لا نشعر بالحاجة الى مناقشة مجمل النصوص التي كتبت في المسألة اليوغوسلافية — وهي بالأصل تشكو من التكرار الكثير — وانما سنكتفي بالنصوص التي تشكل جزءاً اساسياً ومباشراً من المناظرة بين الصينيين والسوفييت ، والتي يمكن حصرها :

— من الجانب السوفياتي ، في رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المؤرخة في ٣٠ آذار ١٩٦٣ وفي الرسالة المفتوحة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى المنظمات الحزبية وجميع الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي المؤرخة في ١٤ تموز ، وفي تقرير سوسلوف المقدم الى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في ١٥ شباط ١٩٦٤ .

---

١) خطاب تشن يي في ٧ كانون الاول ١٩٥٨ في المادبة التي اقيمت على شرف الحكومة الجزائرية المؤقتة .

. — من الجانب الصيني ، في رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي رداً على رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (١٤ حزيران ١٩٦٣)، وفي التعليق الثالث على الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذي نشرته هيئة تحرير « صحيفة الشعب اليومية » ومجلة « العلم الأحمر » في ٢٦ ايلول ١٩٦٣ تحت عنوان « هل يوغوسلافيا قطر اشتراكي ؟ » .

ويمكن تلخيص الموقف السوفياتي في نقطتين اساسيتين : أولاهما توكيد الطابع الاشتراكي ليوغوسلافيا ، وثانيتهما توكيد وجود خلافات ايديولوجية بين السوفييت واليوغوسلاف :

« اما يوغوسلافيا فإننا نعتبرها دولة اشتراكية بناء على تحليل الظروف الاقتصادية والسياسية الواقعية وتقديرها هناك ... ونسعى الى تقريبها من الأسرة الاشتراكية الكبرى ... وفي الوقت نفسه يلاحظ الحزب الشيوعي السوفياتي سلسلة من الخلافات الخطيرة في المسائل الايديولوجية مع رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ، ونحن نرى ايضاً ضرورة إخطار رفاق يوغوسلافيا بهذه النقطة بصراحة، وكذلك نقد نظرياتهم غير الصحيحة»[1].

هذا هو كل ما اوردته رسالة الحزب السوفياتي عن المسألة اليوغوسلافية، وهذا ما سيكرره السوفييت في كل نصوصهم اللاحقة . وما دمنا في اطار تحديد « خط عام للحركة الشيوعية العالمية » ، فإننا نقول بصراحة ان السطور القليلة السابقة لا تساهم المساهمة المتوقعة والكافية في تقييم التجربة اليوغوسلافية وتصفية حسابها. فصحيح ان رسالة الحزب السوفياتي تعترف بالطابع الاشتراكي ليوغوسلافيا، لكنها تلاحظ ان هذا الاعتراف قد جاء بناء على تحليل « الظروف الواقعية » ليوغوسلافيا . فهل تقصد الرسالة من وراء استخدام صفة « الواقعية » ان تشير الى ان الصينيين

---

١) « مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » — ص ٦٥٩—٦٦٠

ينطلقون في موقفهم من اعتبارات غير واقعية ، ونظريـة خيالية ، أم تقصد ان يوغوسلافيا ليست اشتراكية إلا واقعياً فحسب ، وليس نظرياً وايديولوجياً ؟ وبعبارة اخرى ، هـل تقصد الرسالة ان يوغوسلافيا اشتراكية لمجرد ان وسائل الانتاج فيها مؤممة ، لكنها لا تمثل في الوقت نفسه نموذجاً اشتراكياً من الزاوية النظرية والايديولوجية ؟ ان حديث الرسالة عن وجود « خلافات ايديولوجية خطيرة » يرجح كفة التفسير الثاني ، وهو في مثل هذه الحال تفسير غير مقبول البتة . ذلك ان المطلوب في المسألة اليوغوسلافية ليس الاعتراف بواقع تشريك وسائل الانتاج ، لأن هذا التشريك حقيقة واقعة لا تحتاج الى اي اعتراف او تكريس ، حتى وان مارى في ذلك الصينيون ، وانما المطلوب الاعتراف بالشرعية النظرية والايديولوجية للتجربة اليوغوسلافية . والحال ان هذا بالضبط ما تأخذ تجاهه رسالة الحزب السوفياتي موقفاً ملتبساً .

ومن جهة أخرى ، لا يمكن لأحد أن يماري في ان هناك سلسلة من الخلافات الايديولوجية العميقة بين السوفييت واليوغوسلاف . لكن ما هي هذه الخلافات وما مضمونها ؟ ان رسالة الحزب السوفييتي لا تجيب على ذلك ، كما لا تجيب عليه مختلف النصوص السوفياتية اللاحقة . اما حديث الرسالة عن « ضرورة نقد نظريات الرفاق اليوغوسلافيين غـير الصحيحة » ، فإنه يبقى حديثاً عاماً مفتقراً الى مضمون عيني ، وبالتالي تهريبياً [1] . وهذا في الوقت الذي نؤمن فيه عميق الايمان بأن تطوراً واغتناء فائقين ينتظران الماركسية على صعيد النظرية والممارسة معاً في حال طرح هذه الخلافات على صعيد المناقشة الجدية والايجابية والديموقراطية .

واخيراً ما تقصد الرسالة من وراء الحديث عن « السعي الى تقريب

---

١) يبدو انه كان ينبغي ان ننتظر عام ١٩٦٧ حتى يصدر عن الجانب السوفياتي بعض التوضيح بصدد هذه الخلافات . وسوف نعود الى هذا الموضوع .

يوغوسلافيا من الأسرة الاشتراكية الكبرى » ؟ هل تقصد ان يوغوسلافيا كانت بعيدة في عام ١٩٦٣ عن « الأسرة الاشتراكية » ؟ وبأي معنى هي بعيدة ؟ أبإرادتها أم ضد ارادتهـــا ؟ ثم ما المقصود بـ « الأسرة الاشتراكية » ؟ لا بد انها المعسكر الاشتراكي ، لأنه لو كان المقصود بـ « الأسرة الاشتراكية » أسرة كل القوى العالمية التي تناضل في سبيل الاشتراكية لما كان هناك شك في ان يوغوسلافيا قريبة منها كل القرب وفي انها تشكل جزءاً لا يتجزأ منها طالما اننا نعترف لها بأنها « دولـــة اشتراكية » . وبالمقابل فإن الحديث عن بعد يوغوسلافيا عن « الأسرة الاشتراكية » يصبح مفهوماً تماماً اذا كان المقصود بـ « الأسرة الاشتراكية » المعسكر الاشتراكي . فيوغوسلافيا ليست عضواً في هـــذا المعسكر وهي لا تني تجدد الإعلان انهـا لا تريد الانتماء الى المعسكر الاشتراكي نظراً لأنها تعارض من الأساس المعسكرات والكتل . بالطبع هذا لا يعني ان يوغوسلافيا دولة محايدة بالمعنى المكروه للكلمة ، فهي مع النظام الاشتراكي وضد النظام الرأسمـــالي ، لكنها في الوقت نفسه ضد سياسة التكتلات العسكرية . ونحن بالطبع لسنا بصدد مناقشة صحة موقفها . لكن مسألة انضمام يوغوسلافيا او عدم انضمامها الى المعسكر الاشتراكي تشكل إحدى النقاط الهامة في النزاع الصيني — السوفياتي . وبصراحـــة نقول : ان الضرر الذي لحق بقضية الاشتراكية في العالم بنتيجة سحب الاعتراف ، في ايام ستالين ، بالطابع الاشتراكي ليوغوسلافيا ، سيعادل الضرر الذي سينشأ عن محاولة ضمها الى المعسكر الاشتراكي . اولاً لأن يوغوسلافيا لا تريد هي نفسها هذا الانضمام ، وثانيـــاً لأن انضمامها سيعمق تمزق المعسكر الاشتراكي ، إذ ليست الصين وألبانيا هما وحدهما اللتان تعارضان هذا الانضمام ، بل يعارضه أيضاً عدد من الأحزاب الشيوعية المحايدة في النزاع الصيني — السوفياتي كحزب العمل الكوري .

لقد كان من الضروري ايفاء هذه الجوانب القابلة للنقد في الموقف

السوفياتي من المسألة اليوغوسلافية حقهـــا ، حتى نكون أقدر على فهم الموقف الصيني وعلى نقده ، لا سيما واننا نعتقد ان الموقف الصيني من المسألة اليوغوسلافية مخطىء من الأساس .

لقد حدد الحزب الشيوعي الصيني موقفه من يوغوسلافيا في النقطة الثالثة والعشرين من رسالة لجنته المركزية رداً على رسالـــة الحزب السوفياتي . وقد انطلق من تصريح موسكو ١٩٥٧ ومن بيان موسكو ١٩٦٠ اللذين اعتبرا ان « التحريفية هي الخطر الأساسي في الحركة الشيوعية العالمية » ، وليس الدوغمائية . وهذا التقديم او التأخير له اهميته البالغـــة ، لا من وجهة النظر الايديولوجية لأن الدوغمائية هي في النهاية شكل من اشكال التحريفية ، وانمـــا من وجهة نظر النزاع الصيني — السوفياتي . فبتقديم السوفييت للدوغمائية يصبح في وسعهم القول إن الخطر الأول على الحركة الشيوعية العالمية يـــأتي من البانيا وبالتالي من الصين . وبتقديم الصينيين للتحريفية يصبح في وسعهم القول إن الخطر الأول يأتي من يوغوسلافيا وبالتالي من الاتحاد السوفياتي . والحق ان القارىء يشعر امام هذا التقديم والتأخير ازاء لعبة لفظية بهلوانية اكثر منـــة ازاء محاولة جدية لدراسة وتحديد الأخطار الاساسية او الثانوية التي تتعرض لهـــا الحركة الثورية العالمية . ومن هذه الزاوية نستطيع ان نفهم لمَ حرصت رسالة اللجنة المركزية للحزب السيوفياتي (ربما عن غير قصد ؟) ان تقرن قضيتي يوغوسلافيا وألبانيا معـــاً ، في حين ان رسالة الحزب الصيني الجوابية رفضت ان تقرن القضيتين وان تضعهما على « قدم المساواة » .

وبالإضافة الى الاستشهاد بتصريح وبيان موسكو ، والى الاصرار على تقديم التحريفية على الدوغمائية ، اكتفت النقطة الثالثـــة والعشرون من الرسالة الجوابية للحزب الصيني بوصف « طغمة تيتو » بأنهـــا « تخدم كفصيلة خاصة للاستعمار الاميركي » وباستنكار وصف يوغوسلافيا بأنها « بلد اشتراكي » . وبذلك لا يكون الموقف الصيني قد سجل أي تقدم

بالنسبة الى مواقعه السابقة . ومثل هذا التقدم لن يسجل إلا مع « التعليق الثـــالث » .

وقبل ان ندخل في مناقشة « التعليق الثالث » يجدر بنا ان نعود الى الموقف السوفياتي ، لأن التعليق الثالث هو بالأصل احد الردود التسعة على الرسالة المفتوحة للحزب السوفياتي . ان هذه الرسالة المفتوحة تؤكد من جديد وجود جملة من الخلافات المبدئية بين السوفييت واليوغوسلاف ، لكنها تضيف هذه المرة انه « لن يكون من الصائب حرمان يوغوسلافيا على هذا الاساس من الاشتراكية » . كما نلاحظ ان « مواقع الاشتراكية (في يوغوسلافيا) قد تعززت » منذ تسوية العلاقات بين يوغوسلافيا وبلدان المعسكر الاشتراكي بما فيها الصين في عام ١٩٥٥ وان « مواقف يوغوسلافيا في مسائل السياسة الخارجية تقاربت من مواقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى » [١] . ونتساءل اخيراً : « لماذا غير القادة الصينيون بهذه السرعة موقفهم من القضية اليوغوسلافية ؟ » [٢] . وقد عاد سوسلوف ليتبنى في تقريره الى اجتماع اللجنة المركزية الحجج الواردة في الرسالة المفتوحة هذه ، مكتفياً فقط باستبدال التساؤل الأخيـر بهـذه العبارة : « في ١٩٥٥ – ١٩٥٦ فقط أعربت القيادة الصينية عن تقديرها الرفيع لنجاحات بناء الاشتراكية في يوغوسلافيا » [٣] ، متجاهلاً ان الصين ليست هي وحدها التي انتظرت عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ حتى « تعرب عن تقديرها الرفيع لنجاحات بنـــاء الاشتراكية في يوغوسلافيا » وانما ايضاً مجمل بلدان المعسكر الاشتراكي وفي طليعتهـا الاتحـاد السوفياتي . وعلاوة على انه يحق لنا ان نقول إن مثل هذا الأسلوب في المناقشة غير مقبول

---

١) ترى اما كان واجبا عكس الصيغة والقول ان مواقف الاتحاد السوفياتـي في السياسة الخارجية هي التي تقاربت من مواقف يوغوسلافيا ؟
٢) « مناظرة حول الخط العام . . . » ـص ٧٣٥ – ٧٣٦ .
٣) تقرير سوسلوف ـ ص ٣٢

وغير مجدٍ معاً ، فإننا نتساءل لمَ تجاهلت الرسالة المفتوحة ولمَ تجاهل تقرير سوسلوف الإشارت الى التقلبات التي طرأت على الموقف السوفياتي من يوغوسلافيا حتى بعد مرحلة ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ؟ ألم يدخل خروتشيف نفسه ، لمرحلة من الزمن ، في لعبة الصينيين ، فشن اكثر من هجوم عنيف واحد على « التحريفيين اليوغوسلافيين » ، ولا سيما بعد اجتماع الواحد والثمانين حزباً في موسكو في تشرين الثاني ١٩٦٠ ؟ ألم يقل خروتشيف في تقريره الى المؤتمر الثاني والعشرين في تشرين الاول ١٩٦١ بالحرف الواحد ما يلي :

« إن قادة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا ، المصابين بمرض ضيق الأفق القومي ، هم وحدهم الذين انحرفوا عن الطريق الماركسي – اللينيني المستقيم الى الطريق الخاطىء الذي قادهم الى مستنقع التحريفية» . وقد رد القادة اليوغوسلاف ، على بيان الاحزاب الشقيقة في عام ١٩٥٧ ، الذي دوى صداه في العالم بوصفه وثيقة وحدة وتضامن للشيوعيين ، ببرنامج مضاد للينينية وتحريفي كان عرضة لانتقادات صارمة وصحيحة من قبل جميع الاحزاب الماركسية – اللينينية .

« ان الافكار التحريفية لم تتسرب الى النشاط النظري لقيادة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا فحسب ، بل أيضاً الى نشاطها العملي . ان خطهم التطوري المعزول ، المفصول عن الاسرة الاشتراكية العالمية ، هو خط ضار وخطر . وهو يخدم لعبة الرجعية الامبريالية ، ويغذي الميول القومية النزعة ، ويهدد ، في خاتمة المطاف ، بإضاعة المنجزات الاشتراكية في ذلك البلد الذي انفصل عن الاسرة الأخوية والمتحدة لبناة عالم جديد .

« لقد انتقد حزبنا وسينتقد التصورات التحريفية للقادة اليوغوسلاف. اننا امميون ، واننا لقلقون على مصائر الشعوب اليوغوسلافية الشقيقة[1]...

---

١) « نحو الشيوعية » – وثائق المؤتمر الثاني والعشرين – ص ٣٩ – ٤٠

ولنبدأ الآن بالتعليق الثالث الذي يكفي عنوانه وحده للدلالة على مضمونه : « هل يوغوسلافيا قطر اشتراكي ؟ » .

إن الصينيين يجيبون على الفور : قطعاً لا . لكنهم حرصوا من البداية أيضاً على التحديد بأن هذا السؤال لا يتعلق بطبيعة الدولة اليوغوسلافية وحدها فحسب ، بل أيضاً ، وبالأساس ، بمسألة « أي طريق يجب ان يسلكه قطر اشتراكي : هل يسلك طريق ثورة اوكتوبر ويسير بالثورة الاشتراكية الى نهايتها أم يتبع طريق يوغوسلافيا ويستعيد الرأسمالية[1] » . وبذلك يكون الصينيون قد دللوا على انهم يعون حقاً مقاصدهم البعيدة من وراء حملتهم على يوغوسلافيا . ولعل السوفييت لم يعوا هذه المقاصد في البداية فساروا معهم في الحملة شوطاً بعيداً ، ولعله ما كان في وسعهم ان يعوها ، لأن الجانب الصيني كان هو الذي يمسك بزمام الهجوم في المناظرة ويتقدم بها تدريجياً وحسب خطة مقررة على ما يبدو . ومهما يكن من أمر ، فإن الصينيين قد أصابوا عصفورين بحجر واحد في تعليقهم الثالث ، فهم قد « اثبتوا » من الجهة الاولى الطابع البورجوازي وغير الاشتراكي للدولة اليوغوسلافية ، و « استنتجوا » من الجهة الثانية من « تجربة استعادة الرأسمالية في يوغوسلافيا درساً تاريخياً جديداً » يفيد أن « استعادة الرأسمالية في بلد اشتراكي هي أمر ممكن ... عن طريق تحلل الجماعة القائدة في ذلك القطر » ، الشيء الذي « اثار قلقهم وألمهم العظيمين » عندما وجدوا « قادة الحزب الشيوعي السوفياتي يعلنون بضجة وصخب انهم قد قضوا على خطر استعادة الرأسمالية وانهم يقومون الآن ببناء الشيوعية » . وصحيح أن « هذا أمر يدعو الى السرور اذا كان صحيحاً » ، إلا اننا نرى « انهم يقلدون يوغوسلافيا في كل شيء » ، ولهذا و « انطلاقاً من حبنا العظيم للاتحاد السوفياتي العظيم والحزب الشيوعي

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ١١٧ .

السوفياتي العظيم نود ان نتوجه بالنداء الصادق التـــالي الى قادة الحزب الشيوعي السوفياتي : ايها الرفاق والأصدقاء ، لا تسيروا ابداً في طريق يوغوسلافيا . اتركوه الآن وإلا فات الوقت ! » [1] .

وبهذا تكون يوغوسلافيا قد استخدمت مرة اخرى ككبش فداء ، وتم « إثبات » طابعهـــا غير الاشتراكي واستعادتها الرأسمالية ، بهدف تحذير القادة السوفييت من السير في الطريق الخطر نفسه . ولكن كيف تم الإثبات ؟ هذا ما سنراه الآن .

اولاً – يقول التعليق الثالث ان « الرأسمال الخاص يتطور في المدن اليوغوسلافية » . وبالطبع لا ينفي التعليق امكانية وجود « قطاع رأسمالي خاص في الاقتصاد الوطني لقطر اشتراكي » ، لكنه يضيف أن « المهم هو نوع السياسة التي تنتهجها الحكومة تجـــاه الرأسمالية الخاصة » ، والحال ان سياسة « طغمة تيتو » تجاه الرأسمالية الخاصة هي « سياسة مساندتها وتوسيعها » . اما الدليل على ذلك فيكمن في الوقائع التالية :

– « في عام ١٩٦١ أصدرت طغمة تيتو امراً يقضي بـــأنه للأفراد الحق في شراء العملة الاجنبية » .

– « في عـــام ١٩٦٣ ضمنت طغمة تيتو سياسة تطوير الرأسمالية الخاصة في دستورها ، وبناء على نصوص الدستور ، يكون للأفراد في يوغوسلافيا الحق في تأسيس المؤسسات واستئجار القوة العاملة » .

– « يوجد في يوغوسلافيا اكثر من ١١٥,٠٠٠ من المؤسسات الحرفية الخاصة »

– « تعترف طغمة تيتو انه بالرغم من ان المرسوم يسمح لكل الملاك الخاصين باستئجار ما لا يزيد عن خمسة عمال ، فان بعضهم يستأجرون عشرة او عشرين ضعفاً لذلك العـــدد ، وحتى ان بعضهم يستأجرون

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ٢٣٢ – ٢٣٤ .

خمسمئة الى ستمئة عامل . هذا ويبلغ الرأسمال السنوي المتحرك لبعض المؤسسات الخاصة أكثر من مئة مليون دينار » .

– « اذا نظر المرء الى الأرباح التي يجنيها أصحاب هذه المؤسسات يمكنه ان يرى انهم رأسماليون مئة بالمئة . وجاء في نبأ اوردته صحيفة « سفيت » في ٨ كانون الاول ١٩٦١ أن « صافي دخل بعض الحرفيين الخاصين يصل الى مليون دينار في الشهر » .

– « هناك ايضاً المرابون الذين يعرفون بأنهم « اصحاب البنوك الخاصة » . ويعمل هؤلاء المرابون علناً وحتى انهم يعلنون عن عملهم في الصحف . وقد جاء في احد هذه الاعلانات ما يلي : « قرض بمقدار ثلاثمئة ألف دينار يقدم لمدة ثلاثة أشهر ويدفع بمقدار أربعمئة ألف دينار، بشرط ان يكون هناك ضمان »[1].

انها كما نرى وقائع خطيرة وكفيلة للوهلة الاولى بنفي الطابع الاشتراكي عن يوغوسلافيا اذا كانت صحيحة . ولكن هل هي صحيحة ؟ ان الرد الرسمي الذي صدر عن يوغوسلافيا على التعليق الثالث ينفي ان تكون الوقائع والأرقام المذكورة صحيحة . فقد اتهم بودغان اوسولنك في مقال ظهر في مجلة « الشيوعي » لسان حال اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا ، اتهم هيئة تحرير « صحيفة الشعب اليومية » و « العلم الأحمر » بأنها « حرفت الوقائع وركبت نصوصاً مأخوذة عن الصحافة اليوغوسلافية وحاولت ان تعطيها معنى مغايراً تماماً ، كما زورت نصوصاً أخرى » .

اننا لا نستطيع ان نكون في هذا الموضوع حكماً . وفي الوقت الذي نسجل فيه فحوى الرد اليوغوسلافي ، نطرح السؤال التالي : على فرض ان الوقائع والارقام المذكورة صحيحة ، فهل هي كافية ، بعد تحليل

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » – ص ١٨٤ – ١٨٦ .

وتمحيص ، لنفي الطابع الاشتراكي عن يوغوسلافيا ؟

ان التعليق الثالث يقول ان الافراد في يوغوسلافيا قـد أعطوا الحق في شراء العملة الاجنبية . لكنه بالمقابل ، لم يحدد الشروط التي يمكن فيها للفرد ان يشتري عملة اجنبية . فهل من طبيعة النظام الاشتراكي ان يحرم ، دوماً وفي كل الشروط ، المواطنين من حق شراء العملة الأجتبية ؟

ثم يضيف التعليق ان « طغمـة تيتو ضمنت سياسة تطوير الرأسمالية الخاصة في دستورها » ، اذن فلنرجع الى الدستور اليوغوسلافي . جـاء في « المبادىء الاساسية » للدستور : « انطلاقاً من فكرة انه لا يمكن ان يكون لأي شخص حق في ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية ،لا يستطيع اي انسان ان يتملك ، مهما كانت صفته الحقوقية كملاك ، نتاج العمل الاجتماعي ،ولا ان يسيـّر وسائل الانتاج الاجتماعية . » وجاء أيضاً « إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تشكل أساس الملكية الفردية التي يكتسبها الفرد بعمله الخاص والتي يستخدمها لتلبية حاجاته ومصالحه الشخصية » . ونصت المادة ٧ : « لا يستطيع اي انسان ان يحوز ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،على ربح مادي او غيره عن طريق استغلال قوة عمل الغير » . ونصت المادة ٢٢ : « ان استخدام اليد العاملة بهدف الحصول على مداخيل محظر » .والحقيقة ان التعليق الثالث عندما اشار الى ان الدستور اليوغوسلافي الجديد يمنـح الأفراد الحق في « استئجار القوة العاملة » ، انما كان يقصد المادة ٢٢ عينها . وبالفعل ، ان المادة ٢٢ بعد ان تحدد بأن استخدام اليد العاملة محظر كمبدأ عام ، تضيف : « في قطاع الانتاج الزراعي ، وكذلك في قطاعات الصناعة اليدوية والخدمات والنشاطـات الاخرى المماثلة التي يمارسها المواطنون بأدوات عملهم ، يمكن السماح باللجوء الى عمل اضافي من قبل أشخاص آخرين في الحدود والشروط التي يحددها القانون » .

واضح اذن ان « استئجار القوة العاملة » مسموح بـه كاستثناء في قطاع الزراعة والصناعة اليدوية والخدمات فقط ، وليس في قطاع الصناعة

كما يحاول ان يوحي سياق التعليق الثالث . وهذا بشرط ألا يتجاوز عدد العمال المستخدمين الخمسة . لكن التعليق الثالث يتحدث عن حالات يستأجر فيها البعض عشرة او عشرين ضعفاً ، وحتى ان بعضهم يستأجرون « خمسمئة الى ستمئة عامل » ، نقلاً عما ورد في مجلة « ناشا ستفارنوست » اليوغوسلافية . ولقد قلنا ان الرد اليوغوسلافي اتهم واضعي التعليق الثالث بأنهم حرفوا النصوص المستقاة من الصحافة اليوغوسلافية . ولكن حتى اذا كانت الواقعة المذكورة صحيحة ، فإننا سنلاحظ ان هذه الواقعة جاء ذكرها في مجلة « ناشا ستفارنوست » في عدد آذار ١٩٥٤ ، أي قبل عامين بالضبط من اعتراف الصين بنجاحات بناء الاشتراكية في يوغوسلافيا ، وقبل عشرة أعوام من صدور الدستور الجديد موضع الاتهام .

ويتحدث التعليق الثالث ايضاً عن وجود عدد كبير من المؤسسات الحرفية الخاصة في يوغوسلافيا . والمسؤولون اليوغوسلافيون لا ينكرون ذلك ، لكنهم يلاحظون بالضبط انها مؤسسات حرفية . وعلى فرض ان الرأسمال السنوي المتحرك لبعض هذه المؤسسات يبلغ اكثر من « مئة مليون دينار » ، فهل هذا يعني ان هذه المؤسسات رأسمالية « مئة بالمئة » كما يحاول ان يوحي الرقم ؟ الحق ان الحديث عن الدنانير اليوغوسلافية بالملايين يجب ألا يخيفنا . ذلك ان كل ١٢٥٠ ديناراً تساوي دولاراً واحداً بالسعر الرسمي ، وأقل من دولار بالسعر غير الرسمي . وعلى هذا فالمئة مليون دينار لا تساوي سوى ٨٠,٠٠٠ دولار ، وهذا المبلغ ليس ربحاً صافياً ، وانما هو رقم الاعمال السنوي . واذا كان صحيحاً أن « دخل بعض الحرفيين الصافي يصل الى مليون دينار في الشهر » ، فهذا يعني ٨٠٠ دولار شهرياً لا اكثر .

أما « المرابون الخاصون » فإن وصفهم بأنهم « اصحاب مصارف خاصة » يبدو مضحكاً . وعلى فرض ان ما ذكره التعليق الثالث عن الاعلان في الصحف اليوغوسلافية عن قرض بمبلغ « ثلاثمئة الف دينار »

صحيح ، فان هذا الرقم الذي يبدو ضخماً بالدنانير يتحول الى مجرد ٢٤٠ بالدولارات الاميركية . فهل يكون مالك ٢٤٠ دولاراً « صاحب مصرف خاص » ؟

ثانياً – يقول التعليق الثالث ان « الرأسمالية تجتاح الريف اليوغوسلافي » ، ويتساءل « هــل انعدم الرأسماليون في الريف اليوغوسلافي كما يدعي خروتشيف ؟ كلا ! إن الحقائق تشير الى عكس ذلك » .

– « في عام ١٩٥١ أعلنت طغمة تيتو تخليها عن طريق الجماعية في الزراعة وبدأت في حل تعاونيات العمل للفلاحين . لقد كانت هذه خطوة خطيرة اتخذتها طغمة تيتو في خيانة قضية الاشتراكية » .

– « ان طغمة تيتو شجعت تطور الرأسمالية في المناطق الريفية ... وبمقتضى هذه السياسة انتشرت قوى الرأسمالية بسرعة في المناطق الريفية ، واندفعت الى امام عملية الاستقطاب الطبقي » .

– القطاع الاشتراكي الذي يمثل ١٥٪ من مجمل القطاع الزراعي ليس في الحقيقة اشتراكياً ، وانما هو مجموعة من « المزارع الرأسمالية » .

– « إن نزع ملكية الفلاحين الفقراء ودفع المزارع الرأسمالية الى أمام يشكلان السياسة الاساسية لطغمة تيتو في محيط الزراعة » .

– « ان الطريق الذي سارت عليه يوغوسلافيا في الزراعة خلال العشر سنوات واكثر هو بالتحديد طريق اعادة الرأسمالية » [١] .

ان هذه « الانتقادات » التي يوجهها التعليق الثالث الى سياسة يوغوسلافيا في المسألة الزراعية والفلاحية ليست جديدة من نوعها . فلقد ظل مجمل المعسكر الاشتراكي يوجه اليها مثل هذه الانتقادات لحقبة طويلة من الزمن ، وحتى بعد تسوية العلاقات بين الجانبين . ونحن لا نشك في ان احد الأسباب الرئيسية لهذه الحملة من الانتقادات يكمن

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ١٨٦ – ١٩٥ .

في ان يوغوسلافيا كانت هي ايضاً اول من « شذ » عن سياسة مجمل المعسكر الاشتراكي في المسألة الزراعية والفلاحية .

ان تاريخ تقلبات السياسة الستالينية تجـــاه المسألة الزراعية والفلاحية لا يحتاج الى بيان ، كما لا يحتاج الى بيان ايضاً فشل مجمل هذه السياسة. ويكفي ان نذكر بهـــذا الصدد ، نقلاً عن مصادر سوفياتية رسمية ، ان مستوى الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفياتي كان ما يزال حتى اواخر الأعوام الخمسينات ، دون مستواه في روسيا القيصريـــة [1] . والشكل النهائي الذي اخذته السياسة الستالينية في هذا المجال هو الجماعية القسرية . وهذا الشكل هو الذي طبقته ايضاً بلدان الديموقراطية الشعبية بمـــا فيها يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانيـــة . وبعد التمرد اليوغوسلافي على المركزية الستالينية في عام ١٩٤٨ ، ارتأت يوغوسلافيا التخلي عن سياسة الجماعية القسرية من دون ان تتخلى في الوقت نفسه لا عن مبدأ الجماعية الطوعية ولا عن مبدأ الاصلاح الزراعي الذي نص على ان الحد الأعلى للملكية الزراعية الفردية هو عشرة هكتارات .

ان الجماعية هي بلا ادنى ريب الشكل الرئيسي للعلاقات الاشتراكية في الريف ، كما انها الشكل الأنسب لتطوير القوى المنتجة الزراعية . لكن الشرط الاول في كلتا الحالتين هو الطوعية . ان الجماعية القسرية تحطم بلا ادنى ريب الاشكال الرئيسية لعلاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية ، لكنها لا تبني بالمقابل ، وما دامت قسرية ، علاقات اشتراكية . والخلاف على مسألة القسرية والطوعية في الجماعية هـــو في التحليل الأخير خلاف على مسألة هل ان الانسان هو العامل الاساسي في بناء علاقات اشتراكية أم لا ، خلاف على صحة او عدم صحة موضوعية ماركس القائلة ان « المبدأ الأساسي » في العلاقات الاشتراكية في المجتمع « يجب ان يكون

---

١) سوف نعود الى هذا الموضوع في فصل « حول مسألة الانحطاط » .

التفتح الكامل والحر لكل فرد » (« الرأسمال » – المجلد الاول) .

ان موقف لينين من المسألة الفلاحية معروف لدى الجميع . فعندما انطرحت على ثورة اوكتوبر مسألة إصدار قانون للإصلاح الزراعي تعالت بعض أصوات « يسارية » تطالب بأن يتم الاصلاح الزراعي على أساس اشتراكي أي جماعي . لكن هذا المطلب اصطدم بمقاومة صريحة من الفلاحين آنذاك . وانطلاقاً من هذه المقاومة وهذا الرفض من جانب الفلاحين اعلن لينين ان قانون الاصلاح الزراعي يجب ان يكون ديموقراطياً فحسب طالما ان هذه هي ارادة الجماهير الفلاحية .

ان إهمال عامل الانسان في المسألة الزراعية لا يجعل تطور العلاقات الاشتراكية مستحيلاً في الريف فحسب ، بل يقف ايضاً عقبة أمام تطور القوى المنتجة . ولما كان تطور القوى المنتجة هو شرط أساسي أيضاً لتطور العلاقات الاشتراكية ، لذا فقد ارتأت يوغوسلافيا ان مشكلة التحويل الاشتراكي في الريف غير قابلة للانفصال عن مشكلة تطور القوى المنتجة ، وهذا ما جعلها تعتبر ان الطوعية في الجماعية هي ضرورة ايديولوجية واقتصادية في آن واحد . وبناء على ذلك تخلت رسمياً في عام ١٩٥١ عن سياسة الجماعية القسرية وحلت « التعاونيات » الزراعية .

هذا بالطبع لا يعني ان يوغوسلافيا لم ترتكب أخطاء في هذا المجال. لكن الشيء الأساسي عند مناقشة النموذج اليوغوسلافي في المسألة الزراعية والفلاحية هو : ١ – هل سارت يوغوسلافيا ، بعد حل التعاونيات القسرية ، في طريق توطيد العلاقات الاشتراكية في الريف أم لا . ٢ – هل حققت ، بنتيجة التخلي عن القسرية وتطبيق الطوعية ، تقدماً في تطور القوى المنتجة أم لا .

ان التعليق الثالث ، في الوقت الذي يتجاهل فيه السؤال الثاني تماماً، يحاول ان يجيب على السؤال الأول سلبياً من خلال سياق مغلوط . ان قول التعليق ان « الطريق الذي سارت عليه يوغوسلافيا في الزراعة خلال

العشر سنوات وأكثر هو بالتحديد طريق إعادة الرأسمالية » يفترض ضمنياً ومسبقاً ان يوغوسلافيا قد أنهت التحويل الاشتراكي للريف قبل عام ١٩٥١ وإلا فكيف امكن ان « تعود » الرأسمالية ؟ والحال ان هـذا الغرض بالذات هو الذي طرحته التجربة اليوغوسلافية على بساط البحث عندما تخلت في عام ١٩٥١ عن سياسة الجماعية القسرية .

والسياق المغلوط الذي يحاول التعليق الثالث ان يطرح بدءاً منه سياسة يوغوسلافيا في الزراعة يتجلى بالضبط في التساؤل الذي بدأ بـه التعليق الثالث مناقشته لهذه السياسة : « هـل انعدم الرأسماليون في الريف اليوغوسلافي كما يدعي خروتشيف ؟ » . اننا لا ندري ان كان خروتشيف قد ذكر قط ان الرأسماليين انعدموا في الريف اليوغوسلافي ، وكل الذي ندريه ان خروتشيف ساهم هو الآخر ، في مرحلة من المراحـل ، في الحملة التي تتهم يوغوسلافيا بأنها أعـادت الرأسمالية الى الريف . والذي ندريه ايضاً ان الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، التي يرد عليها التعليق الثالث ، قد ذكرت فقط ان القطاع الاشتراكي في الريف اليوغوسلافي قد تعزز في فترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٣ إذ بات يمثل ١٥ ٪ بعد ان كان يمثل ٦ ٪ فقط . اذن ، ليس هناك من يزعم ان الرأسماليين انعدموا في الريف اليوغوسلافي ، ولهذا لا يجوز مناقشة المسألة الزراعية في يوغوسلافيا من خلال سياق مصطنع : سياق تفنيد لزعـم يدعي ان الرأسمالية انعدمت في الريف اليوغوسلافي .

وعلى كل الاحوال ، ماذا يقصد التعليق بكلمة « الرأسماليين » ؟ اذا كـان يقصد ان كل ملاك عقاري فردي هو رأسمالي ، حتى ولو كانت ملكيته محددة من قبل قانون الاصلاح بعشرة هكتارات ، إذن فلا مماراة في ان الريف اليوغوسلافي يعج بـ « الرأسماليين » ، طالما ان القطاع الخاص مـا يزال يشكل ٨٥ ٪ . لكن في أي أدبيات ماركسية نستطيع ان نجد مثل هذا التعريف للرأسمالي ؟

ان قانونـــاً ديموقراطياً للإصلاح الزراعي يوزع الارض الى ملكيات صغيرة فردية لا يمكن ان يقال عنه في أي حال من الأحوال انه اشتراكي، لكن لا يمكن أيضاً وصفه بالرأسمالية والبورجوازية . فمثل هذا القـــانون يكون في أسوأ الأحوال ذا طابع بورجوازي صغير محض ، ويكون في أحوال أخرى قانوناً بورجوازياً صغيراً ذا اتجاه اشتراكي . ان هذا لمن بديهيات الأمور ، لكننا لسنا نحن الذين اخترنا المناقشة في البديهيات .

ان القادة اليوغوسلافيين انفسهم يشيرون الى ان خطر ظهور انحرافات رأسمالية في الريف غير مستبعد . ولقد حرص ادوار كاردلي في تقريره عن « السياسة الاشتراكية في الأرياف » – ذلك التقرير الذي تعرض له التعليق الثالث – حرص على القول : « لقـــد منعنا عملياً ، بتحديدنا الملكية العقارية بعشرة هكتارات ، التطور الرأسمالي في الأرياف عـــلى أساس ملكية الأرض . لكن هذا لا يعني ان الانحرافات الرأسمالية باتت مستحيلة تماماً من الآن فصاعداً »[1] . ومثل هـــذه « الانحرافات » هي التي تفسر بعض الوقائع التي نقلها التعليق الثالث على لسان سلافكو كومار، سكرتير الزراعة السابق في يوغوسلافيا ، ومنها قوله في عام ١٩٦٢ ان « أرباب بعض عائلات الفلاحين قد اصبحوا اقوياء في السنوات الثلاثة الماضية . ودخلهم لا يأتي من عملهم بأنفسهم ولكن من التجارة غـــير المشروعـــة ومن تصنيع محاصيلهم ومحاصيل الآخرين ومن صنع الكحول بصورة غير شرعية ومن امتلاك اكثر من العشرة الهكتارات المسموح بها من الأرض عن طريق شراء الأرض او استئجارهـــا وبتوزيع الارض توزيعاً مزيفاً بين افراد العائلة وبالاستيلاء على الاراضي العمومية أو اخفائها في غالب الاحيان »[2] .

---

١) « قضايا الاشتراكية الراهنة » – عدد تموز – ايلول ١٩٥٩ – ص ٣٧ .
٢) سلافكو كومار « بعض القضايا المتعلقة بالريف وعوائل الفلاحين » – نقلا عن « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ١٩١ .

والسؤال الذي يطرح هو : هل تشجع الحكومة اليوغوسلافية هذه « الانحرافات الرأسمالية » ام تحاول تصفيتها ؟ ان مجرد وصفها بأنها « انحرافات » يعني انها أمر غير مرغوب فيه . واذا كانت خطة « طغمة تيتو » هي اعادة الرأسمالية الى الريف ، فكيف سمحت السلطات الرسمية والصحافة الرسمية اليوغوسلافية لنفسها بفضح هذه « الانحرافات » ؟

ان التعليق الثالث يقول ان « طغمة تيتو » بدأت خيانتها لقضية الاشتراكية في الزراعة منذ عام ١٩٥١ عندما اعلنت تخليها عن سياسة الجماعية . لكن كيف سمح قادة الصين لأنفسهم في هذه الحال ان يتحدثوا عن « اشتراكية يوغوسلافيا » في الاعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨ ؟ قد يكون السبب في سحب الاعتراف باشتراكية يوغوسلافيا هو التطورات التي حدثت فيها بعد عام ١٩٥٨ ؟ لكن ما الذي حدث بعد ١٩٥٨ ؟ الذي حدث هو ان القطاع الاشتراكي في الزراعة تطور من ٦ ٪ الى ١٥ ٪ . لكن التعليق الثالث ينفي كما رأينا ان يكون هذا القطاع اشتراكياً حقاً في يوغوسلافيا، ويصف التعاونيات اليوغوسلافية بأنها « منظمات اقتصادية رأسمالية » . وبالفعل يشير التعليق الثالث الى انه في عام ١٩٥٩ اصدرت « طغمة تيتو » بغرض « سلوك النظام الرأسمالي » و « نزع ملكية الفلاحين الفقراء ودفع المزارع الرأسمالية الى أمام » ، اصدرت « قانون الإفادة من الارض المنزرعة » الذي « ينص على ان اراضي الفلاحين الذين يعملون مستقلين ولا يستطيعون زراعتها تبعاً لما تقتضيه الحاجة هي عرضة للوقوع تحت « الادارة القهرية عن طريق « التعاونيات الزراعية العامة » او « المزارع[1] » . والحق اننا هنا امام منطق عجيب : فالتعليق الثالث يفترض اولاً ان التعاونيات اليوغوسلافية هي مؤسسات رأسمالية ، ومن هذا الافتراض الذاتي المحض يصف ثانياً

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » ـ ص ١٩٤ .

استيلاء التعاونيات على اراضي الفلاحين المستقلين « الذين لا يستطيعون زراعتها تبعاً لما تقتضيه الحاجة » بأنه عملية « نزع لملكية الفلاحين الفقراء » لحساب تطوير « المزارع الرأسمالية » . لكن باسم ماذا ينكر التعليق الثالث على التعاونيات اليوغوسلافية صفة الاشتراكية ؟ اننا نعرف أن في الاتحاد السوفياتي سوفخوزات وكولخوزات ، وأن في الصين كومونات ، فهل هذا يعني انه لا يحق ليوغوسلافيا ان تكون لها « تعاونيات زراعية عامة » تجد طريقها الخاص الى العلاقات الاشتراكية في الريف ؟

ولا يكفي ان نقول ان القطاع الاشتراكي في الزراعة تطور من ٦٪ في عام ١٩٥٨ الى ١٥٪ في عام ١٩٦٣ حتى نكون قد اجبنا على مسألة معرفة ما اذا كانت يوغوسلافيا قد سارت في طريق توطيد العلاقات الاشتراكية في الريف أم لا بعد حلها التعاونيات القسرية ، وانما ينبغي ان نضيف ايضاً أن هذا التطور للقطاع الاشتراكي الزراعي قد تم ضمن تطور لمجمل القطاع الاشتراكي الاقتصادي الذي زادت مساهمته في الدخل القومي في الحقبة نفسها من ٧١ الى ٧٧٪ ، كما ينبغي ان نضيف ان انتاج القطاع الاشتراكي الزراعي قد ازداد في الحقبة نفسها بنسبة ١٣٠٪ ، وان حصته في الانتاج الزراعي الاجمالي اصبحت ٢٥٪ في عام ١٩٦٣ مع انه لا يشغل سوى حوالي ١٥٪ من مجمل الاراضي الزراعية [١] .

اما نتائج السياسة الزراعية الجديدة على تطور الانتاج فتتضح في ان الانتاج الزراعي اليوغوسلافي في فترة ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٥٤ ، اي في فترة الجماعية القسرية ، قد تراجع قليلاً عن مستواه قبل الحرب ، ولم يبدأ بتجاوز هذا المستوى الا منذ عام ١٩٥٥ . وكذلك الحال فيما يتعلق بالانتاج الحيواني .

وبالرغم من ان السياسة الزراعية اليوغوسلافية الجديدة تعرضت في حينه الى حملة انتقادية من مجمل بلدان المعسكر الاشتراكي ، فان مقارنة

---

١) خطاب تيتو في المؤتمر الثامن لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا .

سريعة بالأرقام بين تطور الزراعة اليوغوسلافية وتطور زراعة بلدان الديموقراطية الشعبية تسمح لنا بأن نتبين بوضوح نتائج التخلي عن سياسة الجماعية القسرية . ففي حين ان مجمل بلدان الديموقراطية الشعبية بما فيها يوغوسلافيا لم تستطع ، باستثناء بلغاريا ، ان تدرك مستوى انتاجها الزراعي قبل الحرب ، وفي حين انها لم تبدأ بتجاوز هذا المستوى الا في عام ١٩٥٤ ، نجد ان يوغوسلافيا قد كانت أسرع من غيرها في تطورها الزراعي . فاذا ما انطلقنا من الرقم البياني ١٠٠ كمؤشر الى مستوى ما قبل الحرب ، نستطيع ان نرسم الجدول التالي :

البلدان	المعدل الوسطي لفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٣	المعدل الوسطي لفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٨
تشيكوسلوفاكيا	٨٦,٩	٩٤,٩
المجر	٩١,٨	١٠١,٩ (١٩٥٦)
رومانيا	٨٨	١٠١,٧
بولونيا	٩٤,٤	١٠٩,٣
بلغاريا	١٠٥,٢	١١٢,٢ (١٩٥٧)
يوغوسلافيا	٩٤,٧	١١٤

وهذا بالرغم من ان توظيفات بلدان الديموقراطية الشعبية كانت بشكل عام اعلى من التوظيفات اليوغوسلافية في قطاع الزراعة . وليس هذا فحسب ، بل اننا نلاحظ ايضاً ان مردودات القطاع الاشتراكي الزراعي في بلدان الديموقراطية الشعبية لم تكن بشكل عام أعلى من مردودات القطاع الخاص ، ان لم تكن اوفى منها . ففي حين ان القطاع الاشتراكي في بلغاريا كان يضم في عام ١٩٥٦ حوالي ٦٩٪ من الاراضي القابلة للزراعة ، لم تكن حصته من الانتاج الزراعي الاجمالي تتجاوز ٦٠٪ . وفي حين ان

القطاع الاشتراكي في رومانيا كان يضم في عام ١٩٥٧ حوالي ٥١٪ من المساحات القـابلة للزراعة ، لم تكن حصته من انتاج المزروعات الرئيسية تتجاوز ٣٦٪ . وفي المجر كان القطاع الاشتراكي يغطي في عام ١٩٥٥ حوالي ٤٠٪ من الاراضي القابلة للزراعة ، ولم تكن حصته من الانتاج الزراعي الاجمالي تتجاوز ٢٧٫٣٪ . وبالمقابل نجد ان القطاع الاشتراكي في يوغوسلافيا قد ساهم في عام ١٩٥٨ بنسبة ٨٫٥٪ من الانتاج الزراعي الاجمالي بينما لم يكن يشغل سوى ٦٪ من الاراضي القابلة للزراعة ، ثم اصبحت نسبة مساهمته ٢٥٪ في عام ١٩٦٣ مع انه لم يكن يمثـل سوى ١٥٪ [١] .

نحن نعلم ان الأرقام ليست هي كل شيء في تقرير صحة او عدم صحة سياسة اشتراكية ما ، لكن اذا كنا لا نريد ان تكون الماركسية مجرد ايديولوجية ومجموعة عقائد ، فلا بد ان تكون الأرقام هي ايضاً مقياساً . والحاجة الى مقياس الأرقام تزداد في مثال يوغوسلافيا التي ظلت لفترة من الزمن وما تزال تعتبر من بعض الأوساط انها قد « شذّت » . هذا لا يعني بالطبع ان النموذج اليوعوسلافي نموذجي ، بل ان كل قيمته تكمن في انه ساهم مساهمة عينية في تحرير النظرية والممارسة الاشتراكية من عقيدة النموذج . وكل شيء في التعليق الثالث يدل على أن الباعث في الحملة على يوغوسلافيا يكمن في عدم التزامها بعقيدة النموذج . بيد ان جوهر المساهمة اليوغوسلافية لا يكمن مع ذلك في الحل الذي ارتأته للمسألة الزراعية والفلاحية ، وانما – بالدرجة الاولى – في ممارسة التسيير الذاتي . ولهذا سنجد ان التعليق الثالث يركز محور هجومه على التسيير الذاتي .

ثالثاً – يقول التعليق الثالث ان الآلية التي تم بها « تحلل الاقتصاد الاشتراكي » في يوغوسلافيا وعاد بها من جديد « اقتصاداً رأسمالياً » هي آلية ما يسميه اليوغوسلاف بـ « التسيير الذاتي » :

---

١) ادوار كاردلي « مشكلات السياسة الاشتراكية في الارياف » – ص٨٥–٨٧

— « ان اقتصاد طغمة تيتو المسمى بـ « حكم العمال الذاتي » هو رأسمالية للدولة من نوع غريب ، رأسمالية للدولة تحت ظروف حولت فيها طغمة تيتو دكتاتورية البروليتاريا الى دكتاتورية البورجوازية البيروقراطية الكمبرادورية » .

— « من ناحية نظرية ، فان كل انسان له المام بسيط بالماركسية يعرف ان شعارات مثل « حكم العمال الذاتي » و « المصانع للعمال » لم تكن ابداً شعارات ماركسية ، بل شعارات رفعها النقابيون الفوضويون والاشتراكيون البورجوازيون والانتهازيون والمحرفون القدامى » .

— ومن ناحية عملية فان حكم العمال الذاتي المزعوم ما هو الا نظـام استغلال لا يعرف الرحمة تحت سيطرة الرأسمال البيروقراطي الكمبرادوري »[1] .

وبصراحة نقول ان « تصفية حساب » التسيير الذاتي لا يمكن ان تتم بمثل هذه السهولة . وبالرغم من اننا نعتقد شخصياً ان التسيير الذاتي هو خير طريقة لتسيير الاقتصاد المشترك ، فان المجال لا يتسع هنـا لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل . وبالأصل ليست التهمة الموجهة الى التسيير الذاتي بأنه عودة الى الرأسمالية بالتهمة الجديدة وقد كتبت آلاف الصفحات في المناظرة التي دارت بين اليوغوسلاف وبين الحركة الشيوعية العالمية حول هذا الموضوع في ايام الحملة الستالينية وما بعد الستالينية على يوغوسلافيا . والحقيقة ان المناظرة حول التسيير الذاتي كانت وما تزال مناظرة حول مسألة دكتاتورية البروليتاريا في مرحلة الانتقال : هل ينبغي ان تأخـذ دكتاتورية البروليتاريا شكلاً وحيداً أوحد في كل مكان وزمان أم لا ؟ هل دكتاتورية البروليتاريا مسألة سياسية فحسب ، ام هي ايضاً اقتصادية ؟ هل تمـارس البروليتاريا دكتاتوريتها عن طريق حزبها الذي تنتدبه الى السلطة ، ام تمارسها ايضاً ، بصورة مباشرة ، عن طريق دورها في تسيير الاقتصاد ؟ هل ينبغي ان تبقى علاقات الأجر قائمة في ظل

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » — ص ١٩٥ — ١٩٧

دكتاتورية البروليتاريا ، أم ينبغي إلغاؤها عن طريق تحول العمال من أجراء الى منتجين مباشرين ؟ والأهم من هذا كله مسألة الدولة وتلاشيها : هل طريق دكتاتورية البروليتاريا هو تأييد سلطة الدولة وتصميمها عن طريق نقل مجمل الوظائف الاقتصادية اليها ، ام هو السير في طريق تلاشي الدولة عن طريق نقل وظائفها الى المجتمع والمنتجين المباشرين ؟

اننا نفهم ان يرفض الصينيون مبدأ التسيير الذاتي ، لكن ما لا نفهمه البتة هو أن يتمهـــوا التسيير الذاتي بأنه « رأسمالية دولة » مع ان نقطة الانطلاق في مبدأ التسيير الذاتي هي الخلاص من « رأسمالية الدولة » . والأغرب من ذلك ان يحاول التعليق الثالث ان يتهم التسيير الذاتي بأنه يتناقض تماماً مع « النظرية الماركسية الاساسية عن الاشتراكية » . ولا عجب ان كان الصينيون الذين برهنوا على براعة فائقة في استنباط وحشد النصوص الماركسية الكلاسيكية قد وجدوا انفسهم عاجزين عن تثبيت أي نص ماركسي كلاسيكي يثبت ان نظرية التسيير الذاتي « قد دحضها الكتاب الماركسيون الكلاسيكيون دحضاً تاماً منذ وقت بعيد » . ولو كان مبدأ التسيير الذاتي يتعارض مع النظرية الماركسية ، فما معنى حديث ماركس عن « ديموقراطية المنتجين المباشرة » وعن « إلغاء علاقات الأجر » وعن الانتقال من « حكم البشر الى حكم الاشياء » ، واولاً واخيراً عن « فناء الدولة » ؟ صحيح ان التعليق الثالث قد استشهد بنص لانجلز يقول فيه : « ان البروليتاريا سوف تستولي على السلطة السياسية وتحول وسائل الانتاج اولاً الى ملكية للدولة » ، لكننا نتساءل كيف غابت عن انظار الصينيين كلمة « اولاً » تلك ، ثم لماذا أهملوا القسم الثاني من النص الذي يقول : « لكن هذا الفعل الأول للدولة سيكون ايضاً فعلها الاخير » لأنهـــا ستلغي نفسها معه ؟

ولماذا يحاول التعليق الثالث ايضاً ان يوحد بين شعار التسيير الذاتي وبين شعار « حكم العمال الذاتي » و « المصانع للعمال » ؟ فالشعاران الأخيران

قد رفعها ، بلا ادنى ريب وكما يقول التعليق ، النقابيون الفوضويون ، ولكن ما دخلها بمبدأ التسيير الذاتي ؟

ان شعار « المصانع للعمال » شعار غامض ، وقد لا يكون صالحاً إلا بوصفه مطالبة بمصادرة ملكية الرأسماليين . أما في مرحلة بناء الاشتركية فليس له دلالة واضحة اللهم غير الفوضوية . لكن ما علاقته بالتسيير الذاتي ؟ وصحيح ان لينين قد هاجم شعار « حكم العمال الذاتي » ، لكنه لم يهاجمه قط ، كما يوحي التعليق الثالث ، من زاوية « التسيير العمالي » . بل على العكس ، إن لينين لم يتخلّ قط ، في أي مرحلة من المراحل ، عن شعار « التسيير العمالي » ، على الأقل نظرياً . اما هجومه على شعار « حكم العمال الذاتي » فقد كان في مناسبة مغايرة تماماً . فلقد وقف بعض البلاشفة ، في الايام الاولى من ثورة اوكتوبر ، ضد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها ، وقالوا : طالما ان الأمة مكونة من رأسماليين وعمال ، فإننا لا نعترف إلا للعمال وحدهم بالحق في الحكم الذاتي . وانما ضد هؤلاء البلاشفة وجه لينين انتقاده لشعار « حكم العمال الذاتي » ومانع في رفعه بدلاً من شعار « حق الأمم في تقرير مصيرها » .

ان التعليق الثالث يورد استشهاداً عن لينين فيه نقد صريح لبعض الجوانب من مضمون نظرية التسيير الذاتي . لكن هذا النقد ليس صيغة مقدسة ، متعالية على سياقها الزمني والمكاني . ومثل هذه المشكلة لا تحل بناء على استنتاجات منطقية من بعض نصوص معزولة . ومن هذه الزاوية نقول انه اذا كان التعليق الثالث قد أورد نصاً لينينياً واحداً ، فإن من الممكن بالمقابل إيراد عشرات النصوص التي تثبت ان لينين كان نصيراً متحمساً لـ « التسيير العمالي » . واليوغوسلافيون لم يقصروا في استنباط مثل هذه النصوص . لكن المشكلة ليست هنا . انها اولاً في الروح العامة للنظرية الماركسية التي تعتبر علاقات الأجر وسلطة الدولة استلابين اساسيين من الاستلابات التي يفترض في الانسان ان يتحرر منها عندما تتفتح

شخصيته الانسانية بكل أبعادها بعد بناء الاشتراكية . وهي ثانياً ، بالنسبة الى اللينينية ، في المرحلة الاولى من ثورة اوكتوبر . والحال ان ثورة اوكتوبر لم تستطع ، في مرحلتها اللينينية ، ان تحدد موقفاً نهائياً ، على صعيد الممارسة ، من التسيير العمالي .

ان لينين لم يكن نبياً منتدباً الى الارض . ولقد كان عليه ان يتلمس طريقه ، هو والحزب ، تلمساً . ولم يكن يخفي ذلك . وفي كل مرة كانت فيها الثورة تتقدم خطوة الى الأمام ، كان يصرح بفرح وتواضع معاً : لقد بدأنا نتعلم ايها الرفاق ، وما يزال علينا ان نتعلم الكثير ، لأن تجربتنا هي الاولى من نوعها في التاريخ . وفي مرات اخرى كان يقول : ان كل الطريق الذي سرنا فيه حتى الآن ، يا رفاق ، كان الطريق الخاطىء ! والحقيقة ان التعليق الثالث الذي يريد ان يعارض التسيير الذاتي باللينينية يتجاهل مرحلة اساسية وحاسمة من مراحل تطور الدولة السوفياتية ، مرحلة كان من نتيجتها انها اعطت الدولة اسمها ، مرحلة السوفييتات و « كل السلطة للسوفييتات » .

« كل السلطة للسوفييتات » ! ماذا يعني هذا الشعار ؟ كل السلطة لمجالس العمال والفلاحين والجنود ، السلطة السياسية والاقتصادية معاً . كومونة باريس وقد تحول اسمها الى سوفييتات ! ان تلك المرحلة الماجدة من ثورة اوكتوبر لا يمكن ان تنسى ابداً . صحيح ان السوفييتات لم تعش اكثر من بضعة اشهر : من شتاء ١٩١٧ الى ربيع ١٩١٨ ، وصحيح ان شيوعية الحرب سرعان ما فرضت نفسها بمركزيتها المطلقة ، لكن ظروف الحرب الأهلية الضروس التي واجهتها ثورة اوكتوبر تبرر هذا كله . وعندما يستشهد التعليق الثالث بنص مركزي النزعة للينين ، كان يجدر ان يشير الى ان هذا النص ظهر الى النور في سياق شيوعية الحرب . وسياسة شيوعية الحرب ، سياسة مركزية الدولة المطلقة ، لم تدم أصلاً طويلاً ، وقد تلتها « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، ثم تلتها

بعد ذلك السياسة الستالينية بكل تقلباتها وانعطافاتها . وليس من قبيل الصدفة ان يكون لينين قد ادرك في العام الأخير من حياته الخطر البيروقراطي الذي يتهدد الثورة بنتيجة عدم مساهمة الجماهير الواسعة في تسيير الدولة والاقتصاد . وليس من قبيل الصدفة ان يسرع لينين ، في كل مرة كان يفيق فيها من غيبوبة الموت ، ليكتب محذراً الحزب من البيروقراطية ثم من البيروقراطية ثم من البيروقراطية !

لقد هاجم لينين في آخر مقالين أملاهما قبيل وفاته وزارة « التفتيش العمالي والفلاحي » التي كان يترأسها ستالين ، وقال في الاول : « إن جهاز دولتنا ... ما يزال يشكل الى حد كبير تركة من الماضي ، ولم تطرأ عليه أية تعديلات تكاد تذكر » ، وقال في الثاني : « ها قد مضت خمسة اعوام ونحن نجهد في سبيل تحسين جهاز دولتنا . لكن جهودنا لم تكن سوى جعجعة بلا طحن أثبتت فقط ، خلال هذه الاعوام الخمسة ، انها كانت غير فعالة ، بل غير مجدية ، بل ضارة[1] » .

هذا لا يعني بالطبع ان تاريخ المرحلة اللينينية من الدولة السوفياتية لم يكن تاريخاً ماجداً ، وانما يعني فقط انه كان ايضاً تاريخاً انسانياً ، فيه ككل تاريخ انساني فتوحات وثغرات ، تقدم وتراجع ، قفزات وعثرات . ولا يجوز بأي حال من الأحوال تأليه هذا التاريخ ولا إنزال التدابير التي اتخذت فيه منزلة الحقيقة المطلقة القابلة للتطبيق في كل زمان ومكان .

هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فإن التعليق الثالث يتهم التسيير الذاتي اليوغوسلافي بأنه تخلى عن المظاهر الأساسية للاقتصاد الاشتراكي ، إذ « هجر التخطيط الاقتصادي الموحد للدولة » واعتمد على « الحافز المادي » ، حافز « الربح الرأسمالي » واتبع سياسة «تشجيع

---

١) لينين : « المؤلفات الكاملة » ـ المجلد ٣٣ ـ ص ٤٩٥ و ٥٠٣ .

المنافسة الحرة الرأسمالية » ، الخ[1] .

أما ان التسيير الذاتي هجر التخطيط الاقتصادي الموحد للدولة ، فقد كان يفترض في التعليق الثالث ان يثبت ذلك ، في حين نلاحظ انه اكتفى بإصدار الحكم من دون اي برهان أو بينة . والحق ان التسيير الذاتي اليوغوسلافي لم يلغ التخطيط الموحد ، وانما ألغى مركزيته المشتطة. والفكر الاشتراكي المعاصر ، بما فيه الفكر الرسمي في عدد من البلدان الاشتراكية، يقر اليوم بالمحاذير والأخطار التي نشأت وتنشأ عن الاشتطاط في مركزية التخطيط . وفي الوقت الذي يتهم فيه التعليق الثالث « طغمة تيتو » بأنها هجرت التخطيط الموحد ، يقول ان « مجلس العمال ما هو إلا شيء شكلي » وان « كل السلطة في المؤسسات هي في ايدي المديرين» الذين تعينهم « طغمة تيتو » . فإذا كانت « كل السلطة هي في ايدي المديرين » المعينين من فوق ، فكيف تكون « طغمة تيتو » قد هجرت التخطيط الموحد ؟ بل وحتى المركزية ؟ انه لتناقض منطقي واضح اوقع فيه التعليق الثالث نفسه ، لكنه منطقي فقط لا اكثر ، لأنه من غير الصحيح ان السلطة ، وكم بالأحرى كلها ، هي في ايدي المديرين في يوغوسلافيا . ان سلطة المديرين الكلية القدرة قد وجدت تطبيقها الأمثل في الممارسة الستالينية بالذات ، والتسيير الذاتي هو بالضبط محاولة للإفلات من قبضة هذه الممارسة .

أما ان التسيير الذاتي يعتمد على الحافز المادي ، فهذا ما لا ينكره احد. ولكن من قال ان الحافز المادي يتعارض مع النظرية الماركسية ؟ والحق ان مسألة « الحافز المادي » لا تشكل جزءاً من مسألة يوغوسلافيا فحسب، بل هي ايضاً جزء اساسي من المناظرة بين الصينيين والسوفييت . وبالرغم من اننا سنعود الى هذه المسألة في الفصل التالي ، إلا انه من المفيد ان

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .

نتوقف عندها هنا ايضاً .

ان الصينيين يعارضون مبدأ « الحافز المادي » بمبدأ « الحماسة الثورية » . يقولون :

« ان التحريفيين المحدثين ينكرون تماماً الحماسة في الانتاج الجماعي للجماهير الشغيلة في المجتمع الاشتراكي ، ويعارضون وضع التربية السياسية التي ترفع وعي الشغيلة الاشتراكي ، ويعارضون وضع التربية السياسية التي ترفع وعي الشغيلة الاشتراكي في المقام الأول . انهم بحماستهم لـ « حافز الفرد المادي » الذي لا يكفون عن امتداحه ، يجرون الناس الى البحث عن مصلحتهم الشخصية وحدها ويحفزون حب الكسب ... وعلاوة على ذلك فان التحريفيين المحدثين ، الذين يستخدمون الربح كحافز في تسيير المشاريع ، يخلطون بين الربح الاشتراكي والربح الرأسمالي[1] ... »

قد تكون للصينيين ظروفهم الخاصة ، ولا احد ينكر عليهم ان يعتمدوا على الحماسة الثورية في الانتاج . لكن لمَ يقيمون تعارضاً مصطنعاً بين « الحماسة الثورية » و « الحافز المادي » ؟ انهم لا يستطيعون بالطبع ، في اصطناعهم هذا التعارض ، ان يعتمدوا على نصوص لماركس وانجلز ، فموقف ماركس وانجلز من هذه المسألة واضح كل الوضوح : « إن الحق لا يمكن ان يتعالى على الوضع الاقتصادي » . لكنهم بالمقابل لا يجدون مشقة كبيرة في استنباط بعض نصوص لينينية قريبة من وجهة نظرهم ، بيد انهم يغفلون ان يذكروا ان هذه النصوص تعود الى مرحلة شيوعية الحرب . ومهما يكن من أمر ، فلنستمع الى هذا النص الحاسم للينين الذي كتبه في عام ١٩٢١ في الذكرى الرابعة لثورة اوكتوبر :

---

١) تشيو يانغ « المهام الكفاحية المفروضة على شغيلة الفلسفة والعلوم الاجتماعية » ــ ص ٤٧ .

« إن آخر اهدافنا واهمها وأصعبها وأقلها إنجازاً هو البناء الاقتصادي، بناء الاساس الاقتصادي للبناية الاشتراكية الجديدة مكان البناية الاقطاعية المهدومة والبناية الرأسمالية نصف المهدومة . وعلى طريق هذا الهدف ، الأهم والأصعب ، كابدنا من الإخفاقات الكثيرة ، وارتكبنا اكبر عدد من الاخطاء ... ولقد كشفت الحياة عن خطئنا . لقد كانت سلسلة كاملة من الدرجات الانتقالية ضرورية : رأسمالية الدولة والاشتراكية ، لتهيئة الانتقال الى الشيوعية ... لا مباشرة على أساس الحماسة ، وانما ، وبمساعدة الحماسة التي ولدتها الثورة الكبرى ، على أساس المصلحة الفردية والحافز المادي والحساب الاقتصادي[1] ... »

لا تعارض اذن بين المصلحة المادية والحافز المادي وبين الحماسة الثورية، فالحافز المادي هو الأساس والحماسة الثورية هي العامل المساعد. واصطناع التعارض بينهما لن تكون له من نتيجة إلا « دق عنق » القوانين الاقتصادية التي كشفت النقاب عنها الماركسية ، واختراع مقولات اقتصادية لم تقل بها الماركسية من قريب او بعيد مثل مقولة « الربح الاشتراكي » التي وردت في نص تشيو يانغ الآنف الذكر .

ومهما يكن من أمر ، فإن تصفية حساب « التسيير الذاتي ، كما قلنا ، لا يمكن ان تتم بمثل هذه السهولة ، وكم بالأحرى انطلاقاً من مواقع غير ماركسية ومن نصوص مقطوعة عن سياقها ومن استنتاجات من وقائع ومقدمات تتطلب بالأصل برهاناً ! والحق ان كل حجج التعليق الثالث قد اتبعت الطريقة التي تسمى في علم المنطق بالمصادرة على المطلوب .

رابعاً – يقول التعليق الثالث ان يوغوسلافيا اصبحت « ذيلاً » للاستعمار الاميركي » و « فصيلة خاصة معادية للثورة تابعة للاستعمار الاميركي » .

---

١) لينين « المؤلفات المختارة » – المجلد ٤ – ص ٥٦٢ – ٥٦٣ .

فبناء على « احصائيات غير كاملـــة » تلقت يوغوسلافيا من الولايات المتحدة « منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتّى كانون الثاني ١٩٦٣ اعانة بلغت ٣٥٠٠ مليون دولار . وقدم الجزء الاعظم من هذه الاعانة الاميركية الى يوغوسلافيا بعد عام ١٩٥٠ ... وبغرض الحصول على الاعانة الاميركية عقدت طغمة تيتو سلسلة من المعاهدات الغادرة مع « الولايات المتحدة » مثل « الاتفاق المتعلق بمساعدة الدفاع المتبادل » و « الاتفـــاق المتعلق بالمساعدة العسكرية » و « اتفاق التعاون الاقتصادي » و « معاهدة التحالف والتعاون السياسي والمساعدة المتبادلة » مع اليونان وتركيا . وبنتيجة هذه الاتفاقيات وغيرها « اصبحت الولايات المتحدة تتمتع بالحقوق الآتية في يوغوسلافيا :

اولاً : حق السيطرة على شؤون يوغوسلافيا العسكرية .
ثانيـاً : حق السيطرة على شؤونها الخارجية .
ثالثـاً : حق التدخل في شؤونها الداخلية .
رابعاً : حق السيطرة على شؤونها المالية ومراقبتها .
خامساً : حق السيطرة على تجارتها الخارجية .
سادساً : حق نهب موادها الاستراتيجية .
سابعـاً : حق جمع أسرارها الحربية والاقتصادية .

وهكذا باعت طغمة تيتو بالمزاد العلني استقلال وسيادة يوغوسلافيا » [١] .

الحقيقة ان المرء ليتساءل بعد هذا كله كيف امكن ليوغوسلافيا ان تبقى على قيد الحياة ؟

من يريد التعليق الثالث ان يقنع بهذا الكلام ؟ ان تشان كاي شيك نفسه يبدو اكثر وطنية من « طغمة تيتو » اذا كان هذا كله صحيحاً . والحق انه لو لم يكن ليوغوسلافيا وضع خاص بوصفها « قطراً شاذاً »

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » ـ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ .

لما كنا بحاجة الى الدخول في مناقشة .

ان الاتفاقيات التي ذكرها التعليق الثالث قد وقعت كلها قبل عام ١٩٥٤ . ولو كانت يوغوسلافيا فقدت استقلالها وسيادتها بنتيجة هذه الاتفاقيات ، لحق لنا ان نتساءل : كيف اعترف اذن قادة الصين بنجاحاتها في بناء الاشتراكية في الاعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ؟ هل يمكن لقطر باع استقلاله وسيادته للاستعمار ان يبني الاشتراكية ؟ وفي هذه الحال نكون امام اشتراكية غريبة من نوعها ! وبالفعل ، « ان اشتراكية مزعومة تحمل علامة المعونة الاميركية هي نوع جديد يضاف الى انواع الاشتراكية المزيفة التي انتقدها ماركس وانجلز ولينين » ، لكن لمَ قيل هذا الكلام بدءاً من منتصف عام ١٩٥٨ بينما كان يقال العكس قبل ذلك التاريخ ؟

اننا لا نشك ، من جهتنا ، بأن بعض هذه الاتفاقيات تثير اكثر من نقطة استفهام واحدة . لكن هذا شيء والقول بأن يوغوسلافيا باعت استقلالها وسيادتها شي آخر . ان باكستان نفسها ، التي هي عضو في حلف عسكري استعماري وعدواني مباشر ، قد تمتعت وما تزال بتأييد الصين ومساندتها . ولا ننسَ ايضاً الظروف التي وقعت فيها يوغوسلافيا الاتفاقيات المذكورة . وهذه الظروف هي التي تفسر ايضاً تلقيها مساعدة اميركية ضخمة . وانه لمن المؤسف حقاً ان نقول إن هذه الظروف هي الحصار الاقتصادي والعسكري الذي فرضته الستالينية على يوغوسلافيا بعد عام ١٩٤٨ .

لقد تلقت يوغوسلافيا من الولايات المتحدة الاميركية وحدها معونة قدرها ٣٥٠٠ مليون دولار (علماً بأن جزءاً من هذه المعونة قد تلقته قبل طردها من الكومنفورم) . حسناً . لكن ما هي الخسائر التي انزلها بها بالمقابل حصار المعسكر الاشتراكي لها في العهد الستاليني ؟

لقد كان حجم المبادلات التجارية بين يوغوسلافيا والمعسكر الاشتراكي

يمثل ٥١ ٪ من مجمل مبادلاتها اي ٦٧٠٨ مليون دينار . وبعـد صدور قرار الكومنفورم انخفض هذا الرقم الى ثلثه ، اي ٢١٢٢ مليون دينار. وبعد تشديد الحصار عليها بدءاً من عام ١٩٥٠ ، انقطع كـل تبادل تجـاري . وكان من نتيجة ذلك ان انخفضت صادرات يوغوسلافيا في عام ١٩٤٩ بنسبة ٣٠ ٪ ، وأصيب ميزانها التجاري بعجز مريع بعد ان كان متوازناً تقريباً ، وبلغ مقدار هذا العجز ٥٩٠٠ مليون دينار (بسعر ٥٠ ديناراً = ١ دولار يومذاك) . وقد قدرت خسائر يوغوسلافيا الناتجة عن الحصار بمبلغ ٤٢٩ مليون دولار على اقل تقدير[1] .

تلـكم هي النتائج المباشرة للحصار الاقتصادي . لكن هناك أيضاً نتائج غير مباشرة . فقد اضطرت يوغوسلافيا الى رفع ميزانيتها العسكرية امام ارتفاع الضغط العسكري عليها من قبل المعسكر الاشتراكي في العهـد الستاليني . ففي عام ١٩٤٦ كانت ميزانيتها العسكرية تبلغ ٣٠٥ مليون دولار ، وفي عام ١٩٤٧ بلغت ٣١٦ مليون دولار . لكن هـذا الرقم ارتفع مباشرة في عام ١٩٤٨ الى ٤٣٨ ، وفي عام ١٩٤٩ الى ٥٢٨ ، وفي الأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ الى ٦٦٥ مليون دولار . ولـو ان يوغوسلافيا حافظت على مستوى ميزانيتها العسكرية كما كان في عامي ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، لما كانت أنفقت في الأعوام ١٩٤٦ – ١٩٥٢ سوى ٢١٧٣٠٠٠ مليون دولار . لكنها اضطرت بنتيجة الضغط الستاليني عليها الى إنفاق ٣٥٨١٠٠٠ مليون دولار في تلك الفترة نفسها . وبذلك يكون الحصار العسكري قد كلفها ١٤٠٧٠٠٠ مليون دولار . واذا ما حسمنا من هذا المبلغ المعونة العسكرية التي تلقتها من الغرب عن تلك الفترة ،

---

١) هذه الارقام ، والارقام التالية مأخوذة عن تقرير تيتو الى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اليوغوسلافي ــ مجلة « قضايا الاشتراكية الراهنـة » ــ العدد ١٥ ــ كانون الاول ١٩٥٢ .

وهي ٢٤٢ مليون دولار ، يكون الضغط العسكري قد كلفها ١١٦٦٠٠٠
مليون دولار .

قد يقول قائل : ان الضغط العسكري هذا لم يكن جدياً ، ولم يكن من المعقول ان يشن ستالين على يوغوسلافيا حملة عسكرية . هذا ممكن ، ولكن عكسه ممكن ايضاً وحوادث المجر في عام ١٩٥٦ قد أثبتت ذلك . ثم ان كل الدلائل تشير في ذلك التاريخ الى ان الحملة العسكرية محتملة ، بل مرجحة . ففي عام ١٩٤٩ بلغ عدد حوادث الحدود بين يوغوسلافيا وجاراتها من بلدان الديموقراطية الشعبية ٩٣٦ ، وفي عام ١٩٥١ ارتفع هذا الرقم الى ١٥١٧ ، ثم الى ١٥٣٠ في الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥٢ . وقد قتل في هذه الحوادث ٤٠ شخصاً من الجانب اليوغوسلافي .

في مثل هذه الظروف كان من المحتم ان تنفتح يوغوسلافيا على الغرب ، لأن احتمال العدوان الرئيسي كان يكمن في الشرق ولا شك في ان مثل هذا الانفتاح كان خطراً ، ومما زاد في خطورته ان ستالين نفسه كان يتمنى ان تسقط يوغوسلافيا في أحضان الغرب وتعود الى الرأسمالية حتى تتيقن شعوب العالم قاطبة ، ولا سيما شعوب اوروبا الشرقية ، انه لا يمكن بناء الاشتراكية إلا تحت وصاية ستالين والكومنفورم ، وان مصير « الشذوذ » هو السقوط في احضان الغرب والامبريالية . وقد اكد الكومنفورم نفسه في قراره في عام ١٩٤٨ ، بأن البلدان الرأسمالية ستلتهم يوغوسلافيا وانه يستحيل بناء الاشتراكية بدون مساعدة الاتحاد السوفياتي . وقد عبّر تيتو عن هذا الوضع المحرج ليوغوسلافيا ، وضعها بين فمي كماشة ، بقوله في المؤتمر السادس للحزب في تشرين الثاني ١٩٥٢ « ان الدعاية اليومية الغربية تبين انهم يرغبون ويأملون هناك ، بقدر ما ترغب وتأمل موسكو، ان ننحرف عن طريق الاشتراكية . وطبيعي ان لكل طرف وجهة نظره . ففي الغرب يريدوننا ان نترك الاشتراكية من أجل الرأسمالية التي يسمونها بالديموقراطية الغربية ، بينما يتمنى جماعة الشرق لو

ننحرف نحو التحريفية الكومنفورمية ولو نهجر الاشتراكية كيما نصبح بلداً تابعاً ، مستعمرة سوفياتية (كذا) . واذا استحال ذلك فإن جماعة الشرق يفضلون ان ننحرف نحو الرأسمالية ، فبذلك تتثبت تنبؤاتهم وفي الوقت نفسه لا تعود هناك يوغوسلافيا – المثال النموذجي الذي يبرهن على انه من الممكن بناء الاشتراكية بدون مساعدة الاتحاد السوفياتي ، وعامل التطوير والتطبيق العمليين للعلم الماركسي – اللينيني الحقيقي ، والضمير التعيس للتحريفية السوفياتية[1] » .

قد يقول قائل : ان الصين أيضاً واجهت بعد قطع المعونة السوفياتية عنها وضعاً مشابهاً لوضع يوغوسلافيا آنذاك ، لكنها مع ذلك لم تمد يدها الى الغرب . هذا صحيح . وصحيح ايضاً ان الصين طرحت شعار ضرورة اعتماد كل قطر على نفسه والاستغناء عن كل مساعدة . لكن ظروف الصين هي غير ظروف يوغوسلافيا . فالصين قادرة حقيقية سكاناً ومساحة ، وهي تستطيع فعلاً الاعتماد على نفسها . بالطبع هذا لا يعني انه كان من الواجب والمحتم ان تمد يوغوسلافيا يدها الى الغرب . لكن هذه مسألة تقررها قيادة الثورة في كل قطر التي يعود اليها وحدها حق تقدير الظروف واتخاذ التدابير الملائمة . وفي حال خطئها تتحمل هي ايضاً وحدها المسؤولية . واذا كان قادة يوغوسلافيا وشعبها قد قرروا انهم بحاجة الى مساعدة الغرب ، وأن مثل هذه المساعدة لن تؤدي الى انحراف يوغوسلافيا عن طريق الاشتراكية ، فلا اعتقد انه يحق لأحد من الخارج ان يعطيهم دروساً . وعلى كل الأحوال ، وحتى لو كانت يوغوسلافيا قد حادت فعلاً عن الاشتراكية وسقطت في احضان الغرب ، فإن المسؤولية ما كانت ستقع على اختيار قادتها وحده ، بل كانت ستقع ايضاً ، على الأقل في نظر ثوريي العالم ، على السياسة الستالينية .

---

١) المصدر نفسه – ص ٤٥ – ٤٦ .

بالطبع ، ان يوغوسلافيا التي اضطرت الى مد يدها الى الغرب ، كان محتماً عليها ان تقدم للغرب تنازلات معينة ، ولا سيما على صعيد السياسة الخارجية . وبتعبير آخر ، كان محتماً عليها ان تتخلى عن شيء من براءتها الثورية اذا صح التعبير ، وأن تخفف قليلاً من المثالية لحساب الواقعية السياسية . ويبدو ان يوغوسلافيا واجهت وتحملت — وبشجاعة — هذا الإحراج الاخلاقي . وقد وجد موقفها تعبيره في هذه الكلمة لإدوار كاردلي : « إن مهمه السياسة الاشتراكية ليست إعلان الحقيقة فحسب . فأساتذة الجامعة الشرفاء يستطيعون هم ايضاً ان يفعلوا ذلك . ان المهمة الأساسية للسياسة الاشتراكية هي شق الطريق من اجل تحقيق هذه الحقيقة ، من اجل انتصارها . وليست هذه بالمهمة السهلة . ولهذا ينبغي ان نستخدم بحذر ونشاط ، الامكانيات التي يقدمها لنا الوضع الدولي الراهن ، في صالح أمننا الذاتي وفي صالح الأمن الجماعي والسلم العالمي » [1] .

أن تكون يوغوسلافيا قد ارتكبت عدداً من الأخطاء في السياسة الخارجية ، ولا سيما في فترة ١٩٤٩ — ١٩٥٤ ، فهذا أمر لا يقبل جدالاً . وصحيح ان التعليق الثالث يشير الى بعض هذه الاخطاء، لكنه يغفل اولاً الخطأ الأساسي الذي ارتكبته يوغوسلافيا في تلك الحقبة ، ويغفل ثانياً السياق الدولي الذي ارتكبت فيه تلك الاخطاء ، ويبالغ ثالثاً في اهمية تلك الأخطاء الى حد الاستنتاج بأن يوغوسلافيا اصبحت « فصيلة خاصة معادية للثورة تابعة للاستعمار الاميركي » .

قلنا ان التعليق الثالث يتجاهل الخطأ الاساسي في سياسة يوغوسلافيا الخارجية في حقبة ١٩٤٩ — ١٩٥٤ . فما هو هذا الخطأ ؟ انه يكمن في الاستنتاج الذي توصل اليه قادة يوغوسلافيا آنذاك والقائل إن الاتحاد

---

١) خطاب كاردلي عن « السياسة الخارجية السوفياتية » في المؤتمر السادس — المصدر نفسه — ص ١٥٥ .

السوفياتي قد تحول الى « دولة امبريالية » : « ان النزاع الذي اندلع في ١٩٤٨ بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ... كان قبل كل شيء نزاعاً بين دولة امبريالية وبلد مستقل تريد تلك الدولة الامبريالية ان تستعبده [1] » . هذا الاستنتاج الخاطىء عن « امبريالية » الاتحاد السوفياتي هو الذي قاد ايضاً الى الاستنتاج الخاطىء بأن « السياسة الدولية السوفياتية قد ساهمت اكثر من أي سياسة اخرى في إحداث التوتر الدولي الراهن [2] » ، وبأن « سياسة الاتحاد السوفياتي العدوانية هي العلة الرئيسية لسياسة التكتلات [3] » ، وبأن « الجزء الاكبر من مسؤولية الحرب الباردة التي يعاني منها العالم يقع بلا جدال على الحكومة السوفياتية [4] » . ومن هنا كان الخطأ الذي يشير اليه التعليق الثالث بصدد موقف يوغوسلافيا من حرب كوريا وإلقائها مسؤولية هذه الحرب على الاتحاد السوفياتي .

والحقيقة ان النزق العاطفي الذي رافق قطيعة ١٩٤٨ قد جعل يوغوسلافيا تخلط بين نزعة امبريالية مزعومة للاتحاد السوفياتي وبين نزعة الهيمنة التي تجلت في السياسة الستالينية منذ اواخر الحرب العالمية الثانية . وصحيح ان ستالين كان يتصرف تصرف قائد دولة امبريالية ، فهو قد رضي بأن يشترك مع قادة الدول الامبريالية الكبرى في تسوية مشاكل العالم بالطريقة الامبريالية القديمة وعلى اساس تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، كما حدث في مؤتمرات طهران ويالطا وموسكو وبرلين . وبهذا الصدد يقول تيتو : « لم يفاجأ احد عندنا ولا في العالم عندما رأى الدول الغربية الكبرى تعالج المشكلات العالمية حسب طريقتها المعتادة ، في طهران ويالطا وموسكو وبرلين ، لكن جميع الذين آمنوا بكرم الاتحاد السوفياتي والذين صدقوا

---

١) خطاب تيتو ــ المصدر نفسه ــ ص ٢٤ .
٢) المصدر نفسه ــ ص ٩ .
٣) خطاب كاردلي ــ المصدر نفسه ــ ص ١٣٩ .
٤) المصدر نفسه ــ ص ١٦٢ .

ان الاتحاد السوفياتي هو حامي الشعوب الصغيرة قد شعروا آنذاك بأول صدمة تهز ايمانهم وأخذوا لأول مرة يشكون جدياً بالاتحاد السوفياتي [1] ».
ولقد آلم يوغوسلافيا بوجه خاص ان يكون ستالين قد ساوم في طهران على مصير يوغوسلافيا ، وان يكون قد تقاسمها مع الغرب على اساس ٥٠ ٪ لكل طرف . لكن ما غفل عنه قادة يوغوسلافيا وهم يتحدثون يومذاك عن « الامبريالية السوفياتية » هو : ما الأساس الاقتصادي لمثل هذه الأمبريالية المزعومة ؟ ان الستالينية تتحمل ولا شك حصتها من مسؤولية الحرب الباردة ، ولا شك ايضاً في انها كانت تحتاج الى جو الحرب الباردة حتى يمكنها ان تبرر طرائقها ، لكن ما غفل عنه قادة يوغوسلافيا هو ان السياسة الاميركية المكارثية كانت هي أول من يحتاج الى تلك الحرب الباردة ، وهو ان سياسة الهيمنة والتوسع الستالينية كانت رد فعل ضرورياً على سياسة الولايات المتحدة الامبريالية والعدوانية .

وحتى في الموقف من حرب كوريا لم تكن يوغوسلافيا مخطئة على طول الخط جملة وتفصيلاً . ان خطأها الاول يكمن في انها اعتقدت بأن كوريا الشمالية هي التي بدأت بالعدوان على كوريا الجنوبية مدفوعة من قبل الاتحاد السوفياتي . وقد أثبتت الوقائع فيما بعد ان مسؤولية الصدام الاول تقع على قادة كوريا الجنوبية العملاء . لكن يوغوسلافيا بالمقابل لم تكن من انصار استمرار الحرب في كوريا كما يحاول ان يوحي التعليق الثالث ، بل كانت داعية متحمسة لوقف الحرب في كوريا ، وبأسرع ما يمكن ، لأنها كانت تخشى ، عن حق ، ان تؤدي هذه الحرب الى وقوع الصين نهائياً تحت هيمنة ستالين ، ولأنها كانت تعتقد ان الصين لن تستطيع ان تلعب دوراً مستقلاً ومعرقلاً لسياسة ستالين في الهيمنة على المعسكر الاشتراكي ما دامت حرب كوريا مستعرة .

---

١) خطاب تيتو ــ المصدر نفسه ــ ص ٨

ولا شك ايضاً في ان يوغوسلافيا بالغت – وما تزال – في اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم العالمي وحماية مصالح الشعوب الصغيرة . لكن موقفها الايجابي هذا من الأمم المتحدة يمكن ان يفسر بأنها كانت تجد في هذه المنظمة متنفسها الوحيد امام فمي الكماشة التي كانت تطوقها . أضف الى ذلك أن ستالين كان قد اقترح آنذاك تشكيل حلف بين الدول الخمس الكبار يكون بديلاً عن منظمة الأمم المتحدة ويتولى حل المشكلات العالمية بدلاً منها على اساس « الطريقة الامبريالية القديمة » ، أي على أساس ان «كبار العالم» هم وحدهم المؤهلون لحل مشكلات « الصغار » .

والسؤال الذي يحق لنا ان نطرحة هنا هو : لماذا تحدث التعليق الثالث بالتفصيل عن اخطاء يوغوسلافيا في السياسة الخارجية ، ولم يتعرض في الوقت نفسه البتة الى خطئها الرئيسي وهو استنتاجها القائل ان الاتحاد السوفياتي تحول الى « دولة امبريالية » ؟ ترى ألا ينبغي ان نفتش عن سبب هذا التجاهل في ان الصين تقول هي اليوم ايضاً ، واقعة في نفس خطأ يوغوسلافيا ، إن الاتحاد السوفياتي تحول الى « دولة امبريالية » ، بل « فاشية » ؟

ان تكون يوغوسلافيا قد ارتكبت أخطاء ، فهذا ما لا نشك فيه . لكن أخطاءها لم تكن بالأخطاء القاضية . والدليل على ذلك ان قادة الصين قد تحدثوا هم انفسهم في فترة ١٩٥٦–١٩٥٨ عن الدور الايجابي لسياسة يوغوسلافيا الخارجية . وان تكون يوغوسلافيا ما تزال ترتكب الى اليوم أخطاء على صعيد السياسة الخارجية ، فهذا ما لا نشك فيه ايضاً . ونحن لا نجهل ان بعض المراقبين التقدميين قد وصفوا هذه الأخطاء احياناً بالانتهازية . لكننا نقول : إن الطريقة المثلى والتقدمية لحمل يوغوسلافيا على تصحيح أخطائها لا تكون بإصدار قرار تعسفي بحرمانها من الصفة الاشتراكية وبدفعها الى معسكر الغرب ، ولا تكون بعزلها عن الأسرة

الاشتراكية حتى لا يعود لها من متنفس غير الغرب ، بل على العكس من ذلك تماماً . لقد اثبتت « الطريقة الكومنفورمية » عدم جدواهـا ، بل ضررها ، فلماذا تريد الصين ان تبعث اليوم من جديد هذه الطريقة البالية ؟ ان محاولة بعث هذه الطريقة لن تعود بالضرر على يوغوسلافيا وحدها ، بل ايضاً على قوى الثورة العالمية ، وبالدرجة الأولى على الصين بالذات . وبالفعل ،ألا يدعو اليوم البعض الى اتباع «الطريقة الكومنفورمية» تجاه الصين ؟ أو ليس شيئاً له دلالته ان تقف يوغوسلافيا في طليعـة المعارضين لمثل هذه المشاريع لأنها تقدر ، من خلال تجربتهـا الخاصة ، الأضرار التي ستنزل بالصين وبقوى الثورة العالمية فيما لو فرض « حصار كومنفورمي » على الصين ؟

* * *

يخصص التعليق الثالث عدة صفحات لإثبات ان « التحريفية السوفياتية» قد تبنت مجمل المواقع الايديولوجية التي تقوم بهـا « طغمة تيتو » وأن « خروتشيف يعتبر تيتو معلماً له فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجيـة معاً » . ولا يستطيع المراقب إلا ان يلاحظ بالفعل ان المواقع السوفياتية قد تقاربت كثيراً من المواقع اليوغوسلافية لا سيما عـلى صعيد السياسة الخارجية . ولقد حدث شيء من هذا التقارب ايضاً على صعيد السياسة الداخلية لكن المواقع السوفياتية بعيدة عن ان تكون مماثلة تمامـاً للمواقع اليوغوسلافية ، كما بينا في مطلع هـذا الفصل . ولم يكف السوفييت عن الإعلان دوماً بأن جملة من « الخلافات الايديولوجية الخطيرة » ما تزال قائمة بينهم وبين اليوغوسلاف . وقد بقيت هذه الخلافات الايديولوجية معلقة طيلة سنوات كما قلنا سابقاً ، الى ان نشرت صحيفة « البرافدا » في ٢٠ شباط ١٩٦٧ مقـالاً عن « دور الحزب الشيوعي في المجتمع الاشتراكي » يبدو انه سيكون فاتحة مناظرة جديدة بين موسكو وبلغراد.

ومما يؤكد هذا التوقع ان كاتب المقال هو أ. بوميلوف، أحد الاختصاصيين السوفييت في المسألة اليوغوسلافية ، وقد كان له باع طويل في الحملات الايديولوجية التي شنت في الماضي على رابطة شيوعيي يوغوسلافيا. وبالرغم من ان المقال لا يذكر يوغوسلافيا بالاسم ، وبالرغم من ان الهدف المباشر المعلن للمقال هو نقد « الثورة الثقافية » الصينية التي قوضت عملياً دور الحزب الشيوعي الصيني القيادي ، إلا ان في المقال اكثر من تلميح وتعريض الى رابطة شيوعيي يوغوسلافيا التي « تقلل من دور الحزب » .

والحقيقة ان اليوغوسلاف لم يخفوا قط ان مفهومهم عن الحزب ودوره يختلف اختلافاً جدياً عن مفهوم الحزب ودوره في مجمل بلدان المعسكر الاشتراكي. فانطلاقاً من نظرية التسيير الذاتي وتطبيقها يقول اليوغوسلاف ان الحزب يتحول دوره من حزب حاكم الى حزب موجه ، وان المجال الاساسي لعمل الحزب (او الرابطة) هو الميدان الايديولوجي . أما المسائل الاقتصادية والسياسة فهي ، بالدرجة الأولى ، من اختصاص الأجهزة المختصة ، اجهزة التسيير الذاتي والأجهزة التمثيلية . وبالمقابل يلاحظ مقال بوميلوف[1] ان « الحاجة الى تأمين الدور القيادي للحزب الماركسي – اللينيني لا تنتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية في البلدان الاشتراكية بل تزداد » ، وانه « من غير المقبول ومن الضار لقضية الاشتراكية أي تقليل من دور الحزب وقصر مهمته مثلاً على الميدان الايديولوجي فقط. فماذا يعني في الواقع اتباع خط عدم تدخل الحزب في السياسة والاقتصاد؟ ألا يعني وضع تطور المجتمع الجديد تحت رحمة التلقائية وإفساح المجال واسعاً امام العوامل العفوية ! » .

---

١) نشرت مجلة « دراسات عربية » الترجمة الحرفية لهذا المقال في عددها الصادر في نيسان ١٩٦٧ – ص ٩٢ – ١٠٢ .

ونحن إذ نكتفي بالإشارة الى مقال بوميلوف هذا لندلل على أن المواقع السوفياتية واليوغوسلافية ليست متماثلة في كل شيء بخلاف ما يقوله التعليق الثالث ، نلاحظ ايضاً ان الطريقة التي وجه بها بوميلوف انتقاداته الى رابطة شيوعيي يوغوسلافيا بصدد دور الحزب القيادي ليست بالطريقة المستقيمة تماماً . فلماذا اكتفى بوميلوف بالتلميح بدلاً من التصريح ؟ وهل من الممكن مناقشة موضوع هام مثل دور الحزب من غير تسمية للأشياء ؟ ثم لماذا أقام بوميلوف توازياً مصطنعاً وغير مقبول بين موقف كل من يوغوسلافيا والصين من الحزب ؟ هل يريد بوميلوف من وراء هذا التوازي ان يبرر هجومه على الصين بانتقاده اليوغوسلاف ، او ان يبرر انتقاده اليوغوسلاف بهجومه على الصين كما لو ان موقف يوغوسلافيا والصين من مسألة دور الحزب واحد ومتشابه ؟

الحق ان يوغوسلافيا التي انتهجت لنفسها طريقاً خاصاً في بناء الاشتراكية ، فاستبدلت الجماعية القسرية بالتعاون الطوعي ، وتسيير الدولة للاقتصاد بالتسيير العمالي ، انتهجت ايضاً خطاً خاصاً في القضايا الايديولوجية واستبدلت الكثير من المعتقدات بما في ذلك مسألة دور الحزب بمفاهيم جديدة . والاعتراف بحق يوغوسلافيا في ان تبني الاشتراكية بالطريقة التي تراها مناسبة يجب ان يرافقه بالضرورة الاعتراف بحقها في فهم الماركسية وتطويرها بالطريقة التي تراها مناسبة ايضاً. وكما انه لا احتكار ولا نماذج هادية في التطبيق ، كذلك يجب ألا يكون هناك احتكار ولا نماذج هادية في النظرية . بالطبع هذا لا يعني ان حق المناقشة والمناظرة محظور ، لكن بشرط ان تكون المناقشة مناقشة حقاً ، اي صريحة وديموقراطية وصادرة عن الرغبة في الوصول الى الحقيقة . وحتى يتوفر هذا الشرط ، ينبغي ألا يقال عن الاختلافات في وجهات النظر الايدلوجية انها «خلافات» وكم بالأحرى « خلافات خطيرة » . فاستعمال لفظة « الخلافات » يوحي وكأننا امام ظاهرة مرذولة وسلبية ، في حين ان استعمال لفظة «الاختلافات»

يوحي على العكس بأننا لسنا امام ظاهرة مقبولة فحسب ، بل ضرورية ايضاً ، إذ هل من المعقول ألا تكون هنـاك اختلافات ايديولوجية في الوقت الذي تقوم فيه اختلافات جدية على صعيد التطبيق ؟

نحن لا نشك في ان الموقف السوفياتي من المسألة اليوغوسلافية أقرب الى الحقيقـة والى روح التعاليم الماركسية بكثير من الموقف الصيني . فالموقف الصيني يعبر عن رفض بات جـازم لمبدأ الطريق القومي الى الاشتراكية على صعيد النظريـة والممارسة معـاً . لكن الموقف السوفياتي ما يزال هو ايضاً يشكو من بعض تأثيرات العهد الستاليني فيما يتعلق بحق تفسير وتطوير الماركسية بدلالة الطريق القومي الى الاشتراكية .

واذا كنا قد كرسنا فصلاً كاملاً للمسألة اليوغوسلافية ، ودخلنا في تفاصيل جزئية كان من الممكن ألا ندخل فيها ، فليس ذلك لأن المسألة اليوغوسلافية تشكل احد فصول النزاع الصيني — السوفياتي فحسب ، بل ايضـاً لأن المسألة اليوغوسلافية ترجع في التحليل الأخير الى مسألة الطريق القومي الى الاشتراكية في النظرية والممارسة معاً . ومن هذه الزاوية فقط عرضنا ، او حتى دافعنا عن الطريق اليوغوسلافي الى الاشتراكية ، لا بوصفه طريقاً نموذجيـاً ، فيوغوسلافيا يمكن ان تخطىء وتصيب ، وانما من حيث ارتباطه بموضوعة الطريق القومي الى الاشتراكية . وبكلمة واحدة دافعنا عن النموذج اليوغوسلافي على وجـه التحديد حتى ننهي أسطورة النموذج .

الفصل السادس

حول مسألة الانحطاط

مع تطور النقاش الصيني – السوفياتي ، وبعد ان باتت الأشياء تسمى بأسمائها بلا حرج ، وبعد ان أمست « عصبة » خروتشيف والخروتشفيين تُدمَغ بأنها عصبة انتهازية تحريفية مغتصبة للسلطة الثورية الشرعية ومتواطئة مع الامبريالية الاميركية بهدف تصفية الحركة الثورية في العالم والهيمنة على المعمورة وجد الصينيون انفسهم أمام احراج يتطلب حلاً : فاذا كان ما تقوله بكين عن القادة الحاليين للاتحاد السوفياتي صحيحاً ، فكيف امكن ان يولّد اعرق بلد اشتراكي مثل هذه الانحرافات الخطيرة ؟

لقد كان الرد على هذا السؤال محرجاً حقاً . ولقد أتيح لنا شخصياً ان نلتقي بعدد من الصحفيين الصينيين في النصف الاول من عام ١٩٦٤ ، وكان من المحتم ان يتطرق الحديث الى موضوع الخلاف الصيني – السوفياتي . وكنا دوماً نطرح السؤال التالي :

– ان السياسة الخارجية هي ، في التعريف اللينيني ، امتداد واستمرار للسياسة الداخلية ، واذا كانت سياسة خروتشيف الخارجية انتهازية ومتواطئة مع الامبريالية الاميركية ، فما تفسيرها على وجه التحديد بدلالة السياسة

الداخلية ، وكيف يمكن لموطن الاشتراكية الأول والأعرق ان ينتهج مثل تلك السياسة الخارجية غير الاشتراكية ؟

ولا نعتقد اننا نسيء الى احد اذا ذكرنا هنا ان هذا السؤال ظل بلا جواب ، وأن محدثينا كانوا يتهربون منه بصورة او اخرى . لكن لم يكن هناك مناص من الاجابة عليه . ولم يكن المتتبعون للمناظرة الصينية ـ السوفياتية هم وحدهم الذين يشعرون بضرورة الجواب ، وانما بكين نفسها ايضاً . ولا غرو ان تكون الاجـــابة على ذلك السؤال قد جاءت متأخرة ، لأنه بلا ريب أصعب الأسئلة .

ان اللجنة المركزية للحزب الصيني قد أتبعت رسالتها المؤرخة في ١٤ حزيران ١٩٦٣ ، تلك الرسالة التي ردت عـــلى رسالة اللجنة المركزية للحزب السوفياتي بصدد « الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » ، أتبعتها بتسعة تعليقات ، ثلاثة تعليقات منها صدرت في ايلول ١٩٦٣ ، ثم صدرت الخمسة التالية بمعدل تعليق واحد في كل شهر . أما التعليق التاسع والاخير ، والمتعلق على وجه التحديد بالسؤال المطروح أعلاه ، فانه لم يأت الا في ١٤ تموز ١٩٦٤ ، اي بعد حوالي اربعة أشهر من صدور التعليق الثامن . ترى ألا ينبغي تفسير هذا التأخر الملحوظ بالطابع الشائك للسؤال ؟

اننا لا نستطيع ان نقطع برأي جازم في هذا الموضوع ، لكن المؤكد ان التفسير الأولي الذي حاولته اللجنة المركزية للحزب الصيني في رسالتها عن « الخط العام » يختلف اختلافاً شبه جذري عن تفسير التعليق التاسع . ففي النقطة ١٧ من الرسالة المذكورة ، اشارت اللجنة المركزية للحزب الصيني الى ان « الصراع الطبقي بصفتـــه قانونـاً موضوعياً مستقلاً عن ارادة البشر يستمر لفترة تاريخية طويلة جداً بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة » . فهناك اولاً « المستغِلون الذين اطيح بهم عن الحكم (والذين) يحاولون بألف طريق وطريق استرداد « الجنة » التي حرموا منها » . وهناك ثانياً « عناصر رأسمالية جديدة تتولد دائماً وتلقائياً في جو البورجوازية

الصغيرة » . وهناك ثالثاً « المنحلون السياسيون والعناصر البورجوازية الجديدة (التي) قد تظهر في صفوف الطبقة العاملة وبين موظفي المنظمات الحكومية نتيجة النفوذ البورجوازي وانتشار جو البورجوازية الصغيرة المفسد » . ويضاف الى هذا كله ، رابعاً ، الظروف الخارجية لاستمرار الصراع الطبقي مثل « الحصار الذي تفرضه الرأسمالية العالمية وتهديد المستعمرين بالتدخل المسلح والنشاطات الهدامة التي يقومون بها بغرض احداث التحول السلمي » [1]

وبنــاء على هذا كله وحتى بعد « عشرات السنين » من « تحقيق التصنيع الاشتراكي والتعاون الزراعي ، يستحيل القول بأن بلداً اشتراكياً سيخلو من تلك العناصر التي شجبها لينين مراراً ، مثل الذين يعتمدون على البورجوازية والطفيليين والمضاربين والغشاشين والمتعطلين والصعاليك المتمردين ومختلسي اموال الدولة ، كما يستحيل القول بأن بلداً اشتراكياً لم يعد بحاجة الى أداء الواجب الذي وضعه لينين ، واجب تصفية هذا المرض المعدي وهذا الطاعون وهذه القرحة التي ورثتها الاشتراكية عن الرأسمالية » .

---

١) ان اي اشتراكي منطقي مع نفسه لا يستطيع الا ان ينوه ويعترف بالنشاطات الهدامة التي يقوم بها المستعمرون داخل القطر الاشتراكي . لكن هل صحيح ، كما تقول بكين ، ان هدف هذه النشاطات الهدامة هو « احداث التحول السلمي » ؟ لو كان هذا صحيحا لكان هذا معناه ان التحول الاشتراكي في داخل القطر الاشتراكي يكون ثوريا كلما كان عنيفا . والحال ان التحويل السلمي ، بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة ، هو هدف الاشتراكيين . والامبرياليون هم وحدهم الذين يريدون ان يجعلوه عنيفا. ان المستعمرين هم الذين شنوا الحرب الاهلية بعد انتصار ثورة اوكتوبر وليس البلاشفة ، واذا كان الامبرياليون يريدون ارغام الثوريين على اتباع طريق التحويل العنيف ، فهذا على وجه التحديد بهدف عرقلة الثورة . أما الزعم بأن هدف النشاطات الهدامة هو احداث التحويل السلمي فهو قلب لمنطق الثورة وتمجيد للعنف من اجل العنف .

وما دام الصراع الطبقي يستمر في البلد الاشتراكي حتى بعد « عشرات السنين » من الشروع بالتحويل الاشتراكي ، لذا فان دكتاتورية البروليتاريا تظل ضرورية « لكل الفترة التاريخية التي تفصل ما بين الرأسمالية والمجتمع اللاطبقي اي الشيوعية » .

ومن هنا فان خروتشيف قد حاد عن الخط الماركسي — اللينيني عندما اعلن قيام « دولة الشعب كله » ، لأن مثل هذه الدولة هي إلغاء لدولة دكتورية البروليتاريا .

ان النقطة ١٧ من رسالة ١٤ حزيران ١٩٦٣ تؤكد حتمية استمرار الصراع الطبقي في القطر الاشتراكي ، وتدحض النقطة ١٨ فكرة « دولة الشعب كله » ، بينما تدحض النقطة ١٩ فكرة « حزب الشعب كله » .

تلكم هي المواقع الرسمية للحزب الصيني في حزيران ١٩٦٣ من مسألة انحطاط التجربة السوفياتية ، هذا الانحطاط الذي برز بوجه خاص في السياسة الخارجية للدولة السوفياتية على حد رأي بكين . ونحن نلاحظ اذا ما حللنا هذه المواقع الأمور الثلاثة التالية :

١ — ان رسالة اللجنة المركزية للحزب الصيني لا تربط ربطاً عضوياً ولا صريحاً بين تحريفية خروتشيف الخارجية وبين سياسته الداخلية . وتلاحظ اللجنة المركزية انها اذ تناقش مسألة « دولة الشعب كله » ، فهي لا تفعل ذلك بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي ، وانما لأن مسألة الدولة هي مسألة اساسية من مسائل الماركسية — اللينينية وتهم جميع الثوريين في العالم . واضح اذن ان اللجنة المركزية للحزب الصيني تطرح المسألة على صعيد نظري خالص .

٢ — هذا الطرح النظري لمسألة الدولة ودكتاتورية البروليتاريا يمكن وصفه بأنه تفسير ذاتي النزعة للمبدأ اللينيني القائل بأن السياسة الخارجية هي امتداد واستمرار للسياسة الداخلية . والنزعة الذاتية هي على وجه التحديد نفي دور العوامل الموضوعية او التغافل عنه . واذا كان صحيحاً ان

« دولة الشعب كله » و « حزب الشعب كله » هما مفهومان تحريفيان ومضادان للتصور الماركسي – اللينيني عن دولة دكتاتورية البروليتاريا وحزب طليعة البروليتاريا ، فان التحريف لا يمكن ان يفسر التحريف او لا يمكن ان يفسره جزئياً . ان السياسة الخارجية الموصوفة بأنها انتهازية للاتحاد السوفياتي يمكن ان تكون مرتبطة بالمفاهيم المغلوطة والتحريفية للسياسة الداخلية فيما يتعلق بالدولة والحزب . لكن الشيء الذي لم تذكره رسالة اللجنة المركزية للحزب الصيني هو ما الأسباب الموضوعية لظهور المفهومين التحريفيين من دولة الشعب وحزب الشعب .

صحيح ان اللجنة المركزية للحزب الصيني تحدثت في رسالتها عن حتمية استمرار الصراع الطبقي في الدولة الاشتراكية ، وصحيح انها تحدثت عن استمرار تأثير العناصر البورجوازية « المطرودة من الجنة » والعناصر البورجوازية الجديدة التي يفرزها تلقائياً النظام الاشتراكي ، لكنها لم تتحدث عن هذه العناصر البورجوازية القديمة والجديدة الا بهدف توكيد حتمية استمرار الصراع الطبقي ، وبالتالي ضرورة استمرار دولة دكتاتورية البروليتاريا وحزب طليعة البروليتاريا . وبالطبع ، نستطيع ان نجد في الحديث عن تأثير العناصر البورجوازية تلميحاً الى الاسباب الاجتماعية – الاقتصادية التي تفسر ظهور التحريف على الصعيد الايديولوجي ، لكنه مجرد تلميح لا اكثر. ان رسالة الحزب الصيني بعبارة اخرى لا تقول ان تأثير العناصر البورجوازية القديمة والجديدة قد شمل قادة الدولة والحزب وقادهم الى تحريف النظرية الماركسية – اللينينية عن الدولة والحزب ، وانما تقول ان إلغاء دكتاتورية البروليتاريا هو خطأ بالنظر الى استمرار تأثير العناصر البورجوازية . وقد انتظرت اللجنة المركزية للحزب الصيني اكثر من عام كامل حتى تطرح المسألة على صعيد موضوعي ايضاً ، وحتى تقول ان « الخطأ » انما هو تحريف مقصود ولدته ظروف اجتماعية – اقتصادية محددة .

٣ – مهما يكن الطرح الايديولوجي والنظري لمسألة طبيعة الدولة الاشتراكية ناقصاً وذاتي النزعة ، فأنه يظل هاماً لا من زاوية النزاع الصيني – السوفياتي فحسب ، بل ايضاً من زاوية الحقيقة والأهمية العامة للماركسية – اللينينية . وبالفعل ، وانطلاقاً من التصورات الايديولوجية وحدها ، لا مجال للمماراة في ان الصين هي المحقة في موقفها الايديولوجي . فكلاسيكيو الماركسية قد انتقدوا وحاربوا دوماً المفهوم البورجوازي عن « دولة تكون فيها السلطة في يد جميع الشعب » والمفهوم الأساسي عن « دولة الشعب » وحرصوا دوماً على تبيان الطبيعة الطبقية لكل دولة مهما يكن شكلها السياسي . والحق ان الصينيين لم يلقوا كبير مشقة في ايجاد وتثبيت وفرة من النصوص الماركسية واللينينية تنص كلها على ان «كل دولة هي دكتاتورية طبقة معينة » وعلى انه لا وجود لدولة « فوق الطبقات » وعلى ان كل الفترة الفاصلة بين تحويل المجتمع الطبقي الى مجتمع لاطبقي يجب ان تكون فترة دكتاتورية البروليتاريا والتصور الماركسي – اللينيني واضح لا يقبل التباساً بصدد طبيعة التطور من دولة دكتاتورية البروليتاريا الى المجتمع الشيوعي . فدولة دكتاتورية البروليتاريا هي آخر دولة في التاريخ ، ولن تليها الا مرحلة « اللادولة » ، مرحلة المجتمع الشيوعي الذي تضمحل فيه الدولة . وليس ثمة في التصور الماركسي – اللينيني دولة انتقالية من دكتاتورية البروليتاريا الى الشيوعية يمكن تسميتها بدولة الشعب كله . وعلى هذا ، ومن وجهة النظر الايديولوجية الخالصة ، فان التعليق التاسع لصحيفتي « جريدة الشعب اليومية » و « العلم الأحمر » مصيب كل الصواب عندما ينبغي ان تكون المرحلة التالية لدكتاتورية البروليتاريا هي « دولة كل الشعب » ، وعندما يقول ان مفهوم دولة الشعب » ليس قطعاً وجهة ماركس ولينين ، بل هو اختراع المحرف خروتشيف » .

ومما يلاحظ ايضاً ان اللجنة المركزية للحزب السوفياتي في رسالتها

المفتوحة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٣ التي ضمنتها ردها على رسالة اللجنة المركزية للحزب الصيني المؤرخة في ١٤ حزيران ١٩٦٣ ، لم تستطع ان تعتمد على اي استشهاد بكلاسيكيي الماركسية لتبرير موضوعة « دولة الشعب كله » ، وانما اكتفت بتبريرات عملية . فهي تنفي أولاً استمرار الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي ، وذلك بعد ان اكتمل بناء الاشتراكية فيه ، وتنفي ان تكون ما تزال فيه طبقات معادية . وصحيح انها تعترف بوجود « أوغال البورجوازية والطفيليين والمضاربين واللصوص والكسالى والزعران والمختلسين » ، لكنها سرعان ما تضيف : أي « تصور أصيل عن الطبقات والنضال الطبقي » هذا ؟ و « من أي زمن تعتبر هذه العناصر الطفيلية طبقة ؟ واي طبقة ؟ ان المجرمين لم يؤلفوا في اي مجتمع طبقة معينة . وهذا ما يعرفه حتى التلميذ . وبالطبع لا تؤلف هذه العناصر طبقة في المجتمع الاشتراكي ايضاً . انما هذه مظاهر بقايا الرأسمالية . فمن أجل مكافحة هؤلاء الناس لا حاجة الى دكتاتورية البروليتاريا . ودولة الشعب بأسره تستطيع كلياً ان تقوم وهي تقوم بهذه المهمة » .

واذا كان ما يزال في الاتحاد السوفياتي طبقات ، فهي طبقات غير متناحرة . فـ « المجتمع السوفياتي يتألف اليوم من الطبقتين الاساسيتين ، العمال والفلاحين ، وكذلك من المثقفين ... فعلى من يقترح الصينيون ممارسة دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي : هل على الفلاحين الكولخوزيين او على مثقفي الشعب ؟ » .

ان الطابع العملي لتبريرات « دولة الشعب كله » هذه واضح كل الوضوح . وهذا ما انتبه اليه اسحق دويتشر عندما قال ان اطروحة « دولة الشعب كله » « ليست على صلة متينة بالنظرية الماركسية » ، لكنها تبقى « هامة من حيث ما تريد ان توحي وتأتي به لا من حيث مضمونها الايديولوجي . (فهي) تخاطب شعباً تختلط في ذهنه دكتاتورية

البروليتاريا والستالينية . وكان الاعلان عن انتهاء دكتاتورية البرليتاريـا يمثل بالنسبة الى هؤلاء التزاماً ووعداً ، التزاماً بعدم العودة الى طرائق الحكم الستالينية، ووعداً بزيادة الحريات الفردية التي يطالب بها الشعب »[1].

واذا كانت ظروف تاريخية معينة قد ولدت الالتباس في أذهان الشعب السوفياتي بين دكتاتورية البروليتاريا والدكتاتورية الستالينية ، الشيء الذي لم يجد القادة السوفييت من حل له سوى الإعلان عن زوال الحاجة الى استمرار دكتاتورية البروليتاريا ، فإن الصينيين ، بإصرارهم بالمقابل على التوحيد بين الستالينية ودكتاتورية البروليتاريا وعلى وصف ستالين بأنه ممثل دكتاتورية البروليتاريا ومدافع ماركسي – لينيني عظيم عنها ، لا يسهلون مهمة السوفييت ، بل على العكس يدفعون بهم دفعاً الى التشبث بمفهوم « دولة الشعب كله » كوسيلة لإزالة الالتباس في أذهان الشعب السوفياتي بين الستالينية ودكتاتورية البروليتاريا ، ذلك الالتباس الذي يبدو ان القادة الصينيين حريصون على استمراره لأسباب تتعلق برهانهم على ما تبقى من التيار الستاليني في الاتحاد السوفياتي .

وبالفعل ، ولو كان القادة الصينيون حريصين ، من خلال دفاعهم عن مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، على نقاء الماركسية – اللينينية أيديولوجياً ليس إلا ، لما كانوا بحاجة الى التوحيد بين هذه الدكتاتورية وبين الستالينية ، ولأمكنهم الدفاع عن نقاء الماركسية – اللينينية من خلال إدانتهم الدكتاتورية الستالينية ومفهوم دولة كل الشعب معاً .

ومن هذه الزاوية نقول ، عاكسين صيغة اندريه غورز الآنفة الذكر: صحيح ان الصينيين هم المحقون من وجهة النظر الايديولوجية في موقفهم من اطروحة « دولة الشعب كله » وان السوفياتيين هم المخطئون، لكن

---

١) اسحق دويتشر « الخروتشفية » ، دراسة منشورة في كتابنا المترجم « تجارب اشتراكية » ، ص ٧٨ ، دار الاداب ، بيروت .

من الصحيح ايضاً ان الصنيين مخطئون في صوابهم ، والسوفياتيين محقون في خطئهم .

بيد ان مثل هذه الصيغة الديالكتيكية لا تكفي للربط بين النظرية والممارسة ربطاً عضوياً . واذا كانت الممارسة قادرة على تعديل النظرية وتطويرها، فان من الواجب ان تتحول الممارسة الى نظرية ، الى جزء من النظرية لا يتجزأ ، في خاتمة المطاف . ومن هذه الزاوية ايضاً نلاحظ ان الصينيين قد لا يكونون على صواب ، كل الصواب ، في موقفهم الايديولوجي من موضوعة « دولة الشعب كله » . فصحيح ان موقفهم أقرب الى موقف النظرية الماركسية الاورثوذكسية ، لكن لا نستطيع إلا ان نلاحظ ايضاً ان كلاسيكيي الماركسية ما كانت امامهم أي خبرة تاريخية عينية عندما تكلموا عن فناء الدولة بعد دولة دكتاتورية البروليتاريا، وعندما نصوا على ان دولة دكتاتورية البروليتاريا هي آخر دولة في التاريخ. وطالما ان دولة دكتاتورية البروليتاريا هي دولة انتقال الى اللا دولة ، الى الشيوعية ، فما المانع النظري الذي يحول دون ظهور شكل من دولة يمثل خطوة أعلى على طريق الانتقال الى اللا دولة ؟

ان الخبرة التاريخية التي كان يفتقر اليها كلاسيكيو الماركسية بصدد تطور الدولة في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا قد اصبحت متوفرة اليوم الى حد كبير . ومن هنا فإن الاستنتاجات المنطقية المستخلصة مباشرة من نصوص كلاسيكيي الماركسية لم تعد كافية وحدها لوضع حد فاصل بين التحريفيين والاورثوذكسيين . ولعل اعتماد الصينيين على الاستنتاج المنطقي بالدرجة الاولى هو الذي يمثل نقطة الضعف في محاججتهم ، تماماً كما ان نقطة ضعف السوفياتيين تكمن في تهربهم من النصوص . ولو كان السوفياتيون يملكون الجرأة الكافية لواجهوا النصوص الماركسية الكلاسيكية ولطوروا النظرية الماركسية عن الدولة انطلاقاً من خبرتهم التاريخية . لكنهم بافتقارهم لهذه الجرأة وباعتمادهم على المبررات العملية وحدها قد اوقعوا

انفسهم في ذراتعية بدائية عرف الصينيون كيف يستغلونها في مناظرتهم معهم . وليس هذا فحسب ، بـــل ان السوفياتيين سجلوا على انفسهم شيئاً من التراجع ايضاً بعد إقـالة خروتشيف . إذ يبدو انهم شعروا ان صيغتهم عن « دولة الشعب كله » تحريفية اكثر مما ينبغي ، لهذا راحت بعض صحفهم ، بعد إزاحة خروتشيف ، تفسر « دولة الشعب كله » بأنها مجرد شكل أعلى من دولة دكتاتورية البروليتاريا . وهذا ما عبرت عنه مجلة « سوفييتسكوي غوسودارتسغو ي برافو » في عددها العاشر من عام ١٩٦٦ : « إن المرحلة الجديدة ، الأعلى ، تحتفظ وتطور السمات المميزة لدكتاتورية البروليتاريا [١] » .

وعلى كل الاحوال ، واذا كان الصينيون ينطلقون مـــن النصوص وحدها ، والسوفياتيون ينطلقون من التجربة وحدها ، فإننـــا نعتقد ان تقصير كلا الطرفين عائد بالدرجة الاولى الى ممارستهما في بنـــاء الدولة الاشتراكية ، وهذا ما سنحاول توضيحه في القسم الثاني من هذا الفصل .

* * *

إن مسألة دكتاتورية البروليتاريا ترتبط ، في التصور الماركسي–اللينيني ، ارتباطاً عضوياً بمسألة الانتقال الى الشيوعية . وقد قال ماركس في « نقد برنامج غوتا » :

« بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع فترة الانتقال الثوري من الأول الى الثاني . وتقابل هـذه ايضاً فترة انتقال سياسي لا تكون فيها الدولة إلا الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا » .

وقال لينين في « الدولة والثورة » : « ان التقدم الى أمام ، الى الشيوعية ، يسير عبر دكتاتورية البروليتاريا لا في طريق آخر » .

---

١) نقلا عن « العالم الدبلوماسي » ــ عدد نيسان ١٩٦٧ ــ ص ٨ .

ومن هذه الزاوية فضح الصينيون التناقض في موقف خروتشيف عندما اعلن من جهة اولى إلغاء دكتاتورية البروليتاريا ، ومن الجهة الثانية الدخول في فترة بناء المجتمع الشيوعي[1] .

واذا كنا قد لاحظنا ان مفهوم « دولة الشعب كله » هو مفهوم غامض ايديولوجياً ، فاننا لا نستطيع إلا ان نضيف أن مسألة الانتقال الى الشيوعية ليست مجرد مسألة ايديولوجية . وطبيعي ان الصينيين يعون هذه الحقيقة، ولهذا فإنهم لم يتوقفوا في نقدهم لـ « التحريفية » الخروتشفية عند الحدود الايديولوجية ، ووصفوا اعلان خروتشيف عن الانتقال الى الشيوعية بأنه « خداع محض » ، على وجه التحديد لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفياتي لا تسمح في الوقت الراهن بمثل هذا الانتقال .

لقد أورد الصينيون في تعليقهم التاسع عبارة ماركس المشهورة في « نقد برنامج غوتا » :

« في المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي ، بعد ان يختفي اخضاع الناس للسيطرة العبودية التي يفرضها تقسيم العمل عليهم ، وتختفي كذلك التعارضات بين العمل العقلي والعمل الجسماني ، وبعد ان يصبح العمل لا وسيلة للعيش فحسب ، بل الحاجة القصوى للحياة ، وبعد ازدياد القوى المنتجة نتيجة تطور الفرد تطوراً شاملاً في كل النواحي ، وبعد ان تفيض جميع ينابيع الثروة التعاونية بصورة كافية ، عند ذلك فقط يمكن اجتياز الأفق الضيق للحق البورجوازي تماماً ، ويكتب المجتمع على رايته : « من كل حسب مقدرته ولكل حسب حاجته ! »

---

١) اعلن خروتشيف في تقريره حول برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي الى المؤتمر الثاني والعشرين في تشرين الاول ١٩٦١ : « سوف نتم بناء المجتمع الشيوعي في الاساس في بحر عشرين عاما » .

وانطلاقاً من تعريف ماركس هذا يلاحظ التعليق التاسع ان « السير قدماً نحو الشيوعية معناه التقدم نحو ازالة كل الطبقات والفوارق الطبقية » والحال ان « خروتشيف يدعم نوعاً جديداً من البورجوازية ويعمل على اعادة وتوسيع نظام الاستغلال » . كما يلاحظ التعليق ان « السير قدماً نحو الشيوعية معناه التقدم نحو وفرة عظيمة من المنتجات الاجتماعية ... ولا يمكن تصور مجتمع شيوعي يبنى على اساس إغناء حفنة من الاشخاص وإفقار الجماهير الشعبية الغفيرة » والحال أن « حياة جماهير الشعب السوفياتي قد اصبحت بائسة بما فيه الكفاية على يدي خروتشيف » .

وفي الوقت الذي يولي فيه الصينيون الناحية الاجتماعية – الاقتصادية اهميتها في مسألة الانتقال الى الشيوعية [1] ، لا تغيب عن انظارهم الناحية السياسية . والواقع انه اذا كانت هناك تحريفية في نظرية خروتشيف عن

---

١) بينما ينكر الصينيون على السوفييت امكانية الانتقال الى الشيوعية بالنظر الى المستوى الراهن للتطور الاقتصادي ، نلاحظ انهم يقعون هم انفسهم في الخطأ الذي يأخذونه على السوفييت . ففي الوقت الذي ما زال فيه الدخل الفردي السنوي في الصين هو دون مستوى الجزائر والهند وكامبوديا ، نجد قرار اللجنة المركزية للحزب الصيني في ١٩٥٨ بصدد اقامة الكومونات الشعبية يقول « يبدو ان تحقيق الشيوعية في الصين لم يعد رهنا بمستقبل بعيد » . وفي الوقت الذي يعلن فيه الصينيون ، من خلال مناظرتهم مع السوفييت ، ان بناء المجتمع الاشتراكي ، لا الشيوعي ، يستغرق خمسة اجيال وستة ، داحضين بذلك فكرة الانتهاء من بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، نجدهم يعلنون عن امكانية الانتقال الى مرحلة الشيوعية في الصين من الان . فقد ذكرت افتتاحية « جريدة الشعب اليومية » بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١ « بالرغم من ان الملكية الجماعية ما تزال الى اليوم اساس الكومونات الشعبية ... فانها تحتوي من الان على بعض عناصر ملكية جميع الشعب التي ستتطور بلا انقطاع وستحل نهائيا محل الملكية الجماعية في مدى ثلاث سنوات او خمس سنوات . ان الكومونة الشعبية ما تزال في الساعة الراهنة ذات طابع اشتراكي ، لكنها ستصبح افضل شكل لتنظيم بناء الاشتراكية والانتقال التدرجي الى الشيوعية » .

الانتقال الى الشيوعية فهي تكمن على وجه التحديد في غياب المنظور السياسي او التقليل من اهميته . وتظهر هذه التحريفية بوجه خاص في افتتاحية مجلة « الشيوعي » السوفياتية في العدد الثاني من عام ١٩٦٣ ، حيث طرح مبدأ « تقديم الاقتصاد على السياسة في ظل الاشتراكية » ، كما تظهر في نظرية خروتشيف عن تقسيم الحزب الى « حزب صناعي » و « حزب زراعي » بحجة « بناء اجهزة الحزب على اساس الانتاج » وبحجة « وضع قضايا الاقتصاد والانتاج ، التي دفعها الى المقدمة كل مجرى البناء الشيوعي ، في قلب نشاط منظمات الحزب » ، وجعلها « الأعمدة الفقرية لكل اعمال منظمات الحزب « نظراً الى ان « الشيء الاساسي في عمل اجهزة الحزب هو الانتاج » .

وتأخذ هذه التحريفية شكلاً ماجناً عندما يعرف خروتشيف الشيوعية بأنها « صحن في متناول الجميع » ، « صحن جيد من القولاش » ، وعندما يقول في خطاب له في ١٢ تموز ١٩٥٧ في تشيكوسلوفاكيا « ليس من المستنكر تجميل نظريات ماركس بلحم الخنزير والزبدة . فعندما تكون معدة المرء فارغة ، يصعب عليه جداً احياناً ان يفهم الماركسية — اللينينية . لكن اذا كانت لك شقة جميلة وطعام طيب وثقافة حسنة ، فستقول : « انا ايضاً مع الشيوعية » .

بديهي ان تطور القوى المنتجة هو شرط لا غنى عنه للانتقال الى الشيوعية . لكنه ليس بالشرط الكافي . بل سنقول ان المساهمة السياسية للجماهير هي شرط هذا الشرط . فبدون تطوير متواصل لوعي الجماهير السياسي ولمساهمتها السياسية في ظل الاشتراكية ، لا يستحيل الانتقال الى الشيوعية فحسب ، بل سيستحيل حتى تطوير القوى المنتجة . ولهذا فإن الصينيين هم على كامل الحق عندما يستشهدون بعبارة لينين : « ان السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد ... وبدون موقف سياسي ملائم لا يمكن للطبقة المحددة مواصلة حكمها ، وبالتالي لا يمكنها ان تحل

مشاكل انتاجها » .

أمام هذا الإنكار او هذا التعامي من جانب القـادة السوفييت عن الشرط السياسي للانتقال الى الشيوعية ولدرء ظاهرات التبرجز ، يقـدم الصينيون خمسة عشر مبدأ سياسياً . واهم هذه المبادىء قانون وحـدة الاضداد ، وقانون استمرار الصراع لفترة تاريخية طويلة جداً في المجتمع الاشتراكي بين طريق الاشتراكية وطريق الرأسمالية[1] وبالتالي ضرورة دعم الثورة الاقتصادية بثورة سياسية وايديولوجية ، ومبدأ خـط الجماهير ، ومبدأ تشعيب الجيش وتجييش الشعب ، الخ .

واذا كنا لا نستطيع إلا ان نوافق الصينيين على فضحهم غيـاب المنظور السياسي في التعريف السوفياتي للشيوعية ، فاننا لا نستطيع بالمقابل إلا ان نتخذ موقفاً متحفظاً عندما يدعون بدورهم الى « تقديم السياسة على الاقتصاد » في ظل الاشتراكية . واذا كانت عبارة لينين « السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد » صالحة للتطبيق على نضال القوى البروليتارية والثورية في ظل النظام الرأسمالي وصالحـة لأن تكون حداً فاصلاً بين الثوريين والاصلاحيين بصدد الموقف من المضمون السياسي لنضال العمال الاقتصادي في ظل العلاقات الرأسمالية ، واذا كانت تعني انـه لا يجوز فصل الاقتصاد عن السياسة لأن الاقتصاد هو بطبيعته وبالتعريف سياسي ، فهي تأخذ ايضاً اهمية حاسمة ومضموناً جديداً في المجتمع الاشتراكي أو

---

١) بعد ان تحدث الصينيون عن امكانية الانتقال الى الشيوعية في الصيـن بالذات ، وبعد ان قالوا في بداية مناظرتهم مع السوفييت ان مسألـة انتصار الاشتراكية تستغرق عدة اجيال ، بدوا اكثر تشاؤما في تعليقهـم التاسع الذي يقول « يحتاج الى فترة طويلة من الزمن لكي يتقرر اي من الاشتراكية والرأسمالية ستنتصر على الاخرى ... وسوف لا تكفـي عدة عقود من الزمن ، والنصر يحتاج الى مدة تمتد من قرن الـى عـدة قرون » . ترى هل يؤمن الصينيون حقا بما يقولونه هنا ، ام أن حماستهم في فضح ادعاء الانتقال الى الشيوعية قد قادتهم الى الكلام عـن « قرون عـدة » ؟

بتعبير ادق في مجتمع الانتقال الى الاشتراكية . ففي مثل هـذا المجتمع الذي يكون قد أمم وسائل الانتاج ، يصبح التقرير الاقتصادي هو التقرير السياسي . وعندما يتحدث الصينيون عن ضرورة المساهمة السياسية للجماهير ، فإننا نؤيدهم تماماً ، لكننا نضيف : ان المساهمة السياسية للجماهير تعني في ظل علاقات الانتـاج الجديدة (الانتقال الى الاشتراكية) المساهمة الاقتصادية ، المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ان المبدأ الصيني عن « خط الجماهير » هو بلا ادنى شك مبدأ سياسي وثوري عظيم . لكنه قابل ، في ظل ظروف محددة وعلاقات اقتصادية محددة ، ان يتحول الى مبدأ ذاتي النزعة . وصحيح انـه يمثل وسيلة اساسية لعدم الانفصال عن الجماهير ولتعبئتها بصورة فعالة كلما دعت الحاجة ، لكن هذه التعبئة ستكون خـارجية ان صح التعبير اذا كانت الجماهير محرومة من حق التقرير الاقتصادي من المركز الى الأطراف ومن الأطراف الى المركز . وبعبارة اخرى ، طالما بقيت المركزية الاقتصادية شديدة ، وطالما بقيت القضايا الاقتصادية والخطة تقرر في المركز وحده وفي مكاتب البيروقراطيين ، فإن المساهمة السياسية للجماهير ستكون مساهمة تابعة وشكلية الى حد ما او حتى الى حد كبير .

ان المساهمة السياسية للجماهير في ظل المجتمع الانتقالي تعيدنـا مباشرة الى الاقتصاد ، والاقتصاد يعيدنا مباشرة الى طبيعـة الدولة الانتقالية ، دولة دكتاتورية البروليتاريا . والواقع اننا هنا بالضبط نضع إصبعنا على مفتاح المشكلة . فتهرب النظرية السوفياتية عن الانتقال الى الشيوعية من مسألة المساهمة السياسية للجماهير وربطها هذا الانتقال بالمنظور الاقتصادي وحده ، وسقوط النظرية الصينية عن ضرورة المساهمة السياسية للجماهير في نوع من النزعة الشكلية ، نزعـة فصل السياسة عن الاقتصاد ، يجدان كلاهما تفسيرهما في التجربة التاريخية لكل من الاتحاد السوفياتي والصين في بناء الاشتراكية ودولة دكتاتورية البروليتاريا . وإن استعراضاً نظرياً

سريعاً للتصور الماركسي الكلاسيكي عن الدولة ضروري قبل التعرض الى المشكلات العملية لدولة دكتاتورية البروليتاريا . ومما يزيد من ضرورة مثل هذا الاستعراض النظري التحريف الذي تعرض له التصور الماركسي عن دولة دكتاتورية البروليتاريا طوال عشرات السنين من التطبيق .

يقول ف . انجلز في « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » :

« إن الدولة هي من نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره . انها اعتراف بأن هذا المجتمع قد بات يتخبط في تناقض عويص مع نفسه ، وبأنه قد انشق الى تناحرات لا يمكن التوفيق بينها ويعجز عن التخلص منها . لكن كي لا تلتهم هذه التناحرات وهذه الطبقات التي لها مصالح اقتصادية متناقضة فيما بينها وكي لا تلتهم المجتمع من خلال صراع عقيم، تصبح هناك ضرورة لقوة تقف ظاهرياً فوق المجتمع ، وتخفف من حدة النزاع وتبقيه في حدود النظام . هذه القوة المنبثقة عن المجتمع ، لكن الواقفة فوقه والمبتعدة عنه أكثر فأكثر ، هي الدولة » .

ويقول انجلز ايضاً :

« على هذا ، فإن الدولة لم تكن موجودة في كل الأزمنة . فلقد وجدت مجتمعات استغنت عنها ولم تكن لها أي فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وعند مرحلة معينة من التطور الاقتصادي تقتضي بالضرورة انقسام المجتمع الى طبقات ، تصبح الدولة ضرورة نتيجة لهذا الانقسام . ونحن نقترب اليوم بخطى كبيرة من درجة في تطور الانتاج لم يكف فيها وجود هذه الطبقات عن ان يكون ضرورة فحسب ، بل اصبح ايضاً عقبة مباشرة امام الانتاج . ان الطبقات ستختفي بنفس الحتمية التي ظهرت بها . ومع اختفاء الطبقات ، ستختفي الدولة حتماً . ان المجتمع الذي سيعيد تنظيم الانتاج على اساس المشاركة الحرة والمتساوية بين المنتجين ، سيرمي بكل آلة الدولة الى المكان الذي سيكون اليه مآلها : الى متحف الآثار القديمة ، الى جانب المغزل والفأس البرونزية » .

ولا حاجة الى التنوية بأن كلا الطرفين المتنازعين،الصيني والسوفياتي، يتقيدان بهذا التصور عن طبيعة الدولة وعن ضرورة زوالها ما دام باقياً في حدود النظرية والعمومية . لكننا نلاحظ بالمقابل انهما يبتعدان ابتعاداً جدياً عن التصور الماركسي الكلاسيكي عن الدولة في اللحظة التي يخرج فيها هذا التصور عن عموميته ليحدد موقفاً عينياً من طبيعة دولة دكتاتورية البروليتاريا .

يحدد انجلز في « ضد دهرينغ » موقف الثورة البروليتارية من الدولة فيقول :

« ان البروليتاريا تستولي على سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج في البداية الى ملكية الدولة . لكنها بهذا العمل بالذات تلغي نفسها بنفسها كبروليتاريا ، وتلغي كل الفروق الطبقية وكل التناحرات الطبقية، وتلغي بالتالي الدولة كدولة ... والدولة عندما تصبح في النهاية الممثل الحقيقي للمجتمع بكامله ، تجعل نفسها بنفسها زائدة عن الحاجة . وعندما لا تعود هناك طبقة اجتماعية تتطلب الإبقاء على الاضطهاد ، وعندما تلغى السيطرة الطبقية والصراع الطبقي من اجل الوجود الفردي ، وهو صراع يقوم على فوضى الانتاج السابقة،وتلغى في الوقت نفسه الاصطدامات والتطرفات الناجمة عن هذا الصراع ، لا يعود ثمة شيء يقمع ، وتتلاشى ضرورة وجود قوة خاصة للقمع أي الدولة . والفعل الأول الذي تؤكد به الدولة نفسها فعلياً على انها ممثل المجتمع بكامله — أعني الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم المجتمع — هو في الوقت نفسه الفعل الأخير الذي تقوم به الدولة كدولة . ويصبح تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية غير ضروري في مجال إثر مجال ، ويضمحل فيما بعد من نفسه . ويحل حكم الاشخاص تحل ادارة الاشياء وتوجيه عملية الانتاج . والدولة بهذه الصورة لا « تلغى » بل « تتلاشى » .

وبالطبع لم تكن هناك امام كلاسيكيي الماركسية خبرة تاريخية عينية

تسمح لهم بأن يحددوا سلفاً الزمن الذي سيقتضيه فناء الدولة ، لكنهم كانوا يؤكدون ، بوضوح لا يقبل التباساً ، ان هذا الفناء يجب ان يبدأ فور انتصار الثورة الاشتراكية وإلغاء الدولة البورجوازية . فقد لاحظ ماركس ان كومونة باريس قد شرعت فعلياً ، لحظة قيامها ، بإلغاء مؤسسات الدولة البورجوازية ، كما شرعت بعملية إفناء الدولة بشكل عام . وفي هذا الصدد يقول : « إن وجود الكومونة بالذات يقتضي — وهذا شيء بديهي — الحكم المحلي الذاتي لكن ليس باعتباره ثقلاً مقابلاً لثقل سلطة الدولة التي تصبح غير لازمة » . وعندما انتقد انجلز برنامج الغوتا طالب باستعمال كلمة المجتمع او الكومونة بدلاً من الدولة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذا لا يعني بالطبع ان النظرية الماركسية تهمل دور العنف (الدولة) أو تحوله الى عنف سلبي خالص . فالعنف ضروري اولاً لاستيلاء القوى الاشتراكية على سلطة الدولة ، وضروري ثانياً لإنجاز فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بنجاح . لكن دور العنف في مرحلة الانتقال يتعدل . فهو بدلاً من ان يتجه الى الاستقلال بنفسه كما في النظام الرأسمالي ، يتجه الى إلغاء نفسه وتسليم وظائفه الى المجتمع في الوقت نفسه الذي يتقدم فيه بدوره كقوة قمع خاصة في يد البروليتاريا موجهة ضد بقايا البورجوازية . وبكلمة واحدة انه عنف في طريقه الى التلاشي .

ولقد عاد لينين في مؤلفه « الدولة والثورة » إلى التأكيد بأن الدولة البروليتارية هي دولة تسير في طريق التلاشي من لحظة قيامها . يقول : « حسب ماركس ، فإن البروليتاريا ليست بحاجة إلا الى دولة في طريق التلاشي ، اي مكونة بشكل تبدأ معه فوراً بالتلاشي ولا تستطيع إلا ان تتلاشى » . واذا كانت آلة الدولة تظل ضرورية في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، إلا انها « آلة بسيطة للغاية » ، « لا آلة تقريباً » ،

« نصف دولة » ، « دولة آيلة الى الافول [1] » .

ولا حاجة بنا الى التنوية بأن كل النظرية والممارسة الستالينية قد حادت عن هذا التصور الماركسي الأصيل عن طبيعة دولة دكتاتورية البروليتاريا، وانها طورت ودعمت جهاز الدولة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ ، بدلاً من ان تعمل على إفنائه . وهي لم تكتف بتدعيم الوظائف السياسية لجهاز الدولة ، كما هو الحال في شتى الدول التاريخية السابقة ، بل سلمته ايضاً مجمل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية . ويبدو لنا ان تصور الصينيين عن دولة دكتاتورية البروليتاريا هو تكرار شبه حرفي للنظرية الستالينية ، كما يبدو لنا ان مفهوم السوفياتيين عن « دولة الشعب كله » متأثر الى حد متفاوت بالنظرية الستالينية .

لقد كتب الصينيون مئات الصفحات ، من خلال مناظرتهم مع السوفياتيين ، عن طبيعة دكتاتورية البروليتاريا . لكن من الواضح بالنسبة الى كل من يطالع نصوصهم ان مفهومهم عن دكتاتورية البروليتاريا لا يمثل سوى شق واحد من التصور الماركسي الكلاسيكي عن هذه الدكتاتورية . فالماركسيون الكلاسيكيون ، كما رأينا ، لم يتكلموا عن ضرورة دكتاتورية البروليتاريا في مرحلة الانتقال بصورة مطلقة ، وانما كانوا حريصين دوماً على التوكيد بأن هذه الدكتاتورية يجب ان تكون من البداية دكتاتورية في طريقها الى التلاشي . كما ان الصينيين لا يرون من دكتاتورية البروليتاريا سوى شقها الأول المتعلق بإلغاء الدولة والدكتاتورية البورجوازية ، ويهملون شقها الثاني ، المرتبط بالأول ارتباطاً جدلياً والذي لا يقل عنه اهمية ، أعني الشق الذي ينص على التلاشي التدريجي للدولة

---

١) يمكن الرجوع الى تفصيل هذا العرض في مقدمة كتابنا المترجم عن « الاشتراكية والدولة » ، ص ٥ ــ ١٨ .

في الاشتراكية[1] .

ومن هذه الزاوية لا نشعر بأن الإحراج الذي يضعنا امامه الصينيون إحراج مقبول وصحيح : « ان مسألة ما اذا كان يجب التمسك بدكتاتورية البروليتاريا أم معارضتها كانت دائماً مركز الصراع بين الماركسية اللينينية وجميع انوع التحريفية [2] » . وليس ذلك لأن هذا الإحراج هو في حد ذاته غير صحيح . بل على العكس . لكن طالما ان دكتاتورية البروليتاريا تُفهم بصورة غير صحيحة ، فإننــا لا نستطيع ، في الظروف الراهنة للمناظرة ، ان نقبل بهذا الاحراج ، وهذا على وجــه التحديد لأن « نظريات الثورة البروليتارية ونظريات دكتاتورية البروليتاريا هي خلاصة وروح الماركسية اللينينية » . وصحيح أن مسألــة التمسك بدكتاتورية البروليتاريا كانت هي الحد الفاصل بين الثوريين والاصلاحيين الانتهازيين في عصر لينين ، وبين الاورثوذكسيين والتحريفيين ، لكننــا نعتقد ان احد المنابع الاساسية للتحريفية في العصر الراهن يكمن على وجه التحديد في تحريف او إساءة فهم التصور المـاركسي الكلاسيكي عن طبيعـة دولة دكتاتورية البروليتاريا .

ان التمسك او التخلي عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا كان يشكل محور الصراع بين الثوريين والتحريفيين في العصر الذي كانت تطرح فيه المسألة على صعيد نظري خالص وفي العصر الذي لم تكن قد ظهرت فيه الى الوجود أية تجربة تاريخية لدكتاتورية البروليتاريا . أما اليوم ، وبعد عشرات السنين من تطبيق دكتاتورية البروليتاريا في عدد من بلدان العالم ، فيخيل الينا ان محور الصراع بين الثوريين والتحريفيين يكمن في التمسك

---

١) انسجاما مع التصور الماركسي الاصيل يخيل الينا انه من الافضـــل والانسب استعمال تعبير « الدولة في الاشتراكية » بدلا مـــن تعبير « الدولة الاشتراكية » .

٢) « مناظرة حول . . . » ــ التعليق التاسع ــ ص ٥٣١ .

بأصالة التصور الماركسي عن دكتاتورية البروليتاريا أو في تحريف هذا التصور .

هذه التحريفية المعاصرة تتجلى في محاولة تصوير دكتاتورية البروليتاريا بأنها تعني فقط النضال ضد العناصر البورجوازية القديمة والجديدة في كل مجتمع انتقالي ، ولا تعني ايضاً وفي الوقت نفسه البدء بعملية افناء هذه الدكتاتورية لنفسها منذ لحظة قيامها .

وقد يكون الصينيون قد وجدوا في تجربتهم التاريخية ما يبرر قولهم بأن « انتصار الاشتراكية التام لا يمكن تحقيقه اثناء جيل واحد او جيلين ، ويقتضي حل هذه المسألة حلاً تاماً خمسة او عشرة اجيال او فترة أطول من ذلك من الزمن[1] » ، فترة « تمتد من قرن الى عدة قرون[2] » ، وبأنه من الضروري بالتالي « التمسك بدكتاتورية البروليتاريا » طوال هذه الفترة التاريخية[3] . لكن من حقنا بدورنا ان نتساءل : هل يكفي الكلام عن ضرورة التمسك بشكل عام بدكتاتورية البروليتاريا طول تلك الفترة التاريخية ، من غير تحديد لطبيعة هذه الدكتاتورية ، ومن غير النص بصراحة ووضوح على ان هذه الدكتاتورية يجب ان تكون دكتاتورية متلاشية تدريجياً ؟ ونحن لا ننكر ان النضال الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا هو « نضال مطول ، مكرر ، متعرج ، معقد ، فهو يرتفع كالموج الى علو كبير احياناً ، وينحسر احياناً اخرى ، انه يرتفع وينخفض ، ويكون هادئاً هدوءاً نسبياً مرة من المرات ، ومزبداً عنيفاً مرة أخرى[4] » ، لكننا لا نستطيع إلا ان نضيف ايضاً بأن هذه الحركة التماوجية للصراع الطبقي لا تسير

---

١) المصدر نفسه ـ ص ٥٤٢
٢) المصدر نفسه ـ ص ٥٩٩
٣) المصدر نفسه ـ ص ٥٩٩
٤) المصدر نفسه ـ ص ٥٣٩

على منحنى ثابت كما يوحي النص الصيني، بل تأخذ شكل منحنى هابط. ان حركة موج البحر حركة ثابتة وأبدية ، اما الحركة المتماوجة للصراع الطبقي في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا فهي حركة متلاشية باستمرار ومنخفضة باستمرار الى ان يأتي يوم تنعدم فيه نهائياً .

وصحيح ان الصينيين يتكلمون عن حتمية انتهاء الصراع الطبقي في يوم من الأيام ، ولو بعد « عدة قرون » ، لكن كل شيء في نصوصهم يوحي بأننا لسنا هنا إزاء صيرورة ، ازاء تطور تدرجي ، وانما ازاء انقطاع مفاجيء للاستمرار فلكأن المجتمع اللاطبقي سيبزغ فجأة ذات يوم ، في ساعة صفر فتلتغي معه ايضاً دكتاتورية البروليتاريا بنفس الصورة المفاجئة . ويخيل الينا ان الصينيين يطبقون مفهوم « إلغاء الدولة البورجوازية » على المجتمع الاشتراكي ايضاً ، غير آخذين بعين الاعتبار تمييز لينين بين الغاء الدولة وتلاشيها . فلينين يلاحظ ان الدولة التي يجب ان تلغى هي دولة البورجوازية، اما التلاشي فهو خاصة الدولة البروليتارية بعد الثورة الاشتراكية . ولهذا على وجه التحديد نرى انه لا يجوز اليوم الحديث عن ضرورة التمسك بدكتاتورية البروليتاريا من غير التوكيد على الطابع المتلاشي لهذه الدكتاتورية . وهذا بالضبط ما لا يفعله الصينيون .

وبالرغم من ان السوفياتيين باتوا اليوم يولون مسألة تلاشي الدولة اهتماماً اكبر ، فيبدو ان عشرات السنين من التطبيق الستاليني التحريفي لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا قد شوشت مفاهيمهم واوقعتهم في تناقضات ايديولوجية عويصة . فهم عندما يتحدثون عن دولة الشعب كله، يريدون ان يقولوا ان دكتاتورية البروليتاريا قد تلاشت وانتهت كضرورة تاريخية. وقد رأينا ان في هذا تناقضاً ، ولو شكلياً على الأقل ، لأنه من المفروض من وجهة نظر التصور الماركسي الكلاسيكي ، ان يعني تلاشي دكتاتورية البروليتاريا تلاشي الدولة كمقولة .

ونحن نعتقد ان هذا التناقض الايديولوجي يعود الى اسباب عملية

ونظرية معاً . فمن الزاوية العملية ، أي زاويـة التجربة التاريخية ، شهد الاتحاد السوفياتي ، في العهد الستاليني وما بعد الستاليني ، تصفية للطبقات البورجوازية والاقطاعية ، من غير ان يشهد تطوراً موازيــاً في تلاشي دكتاتورية البروليتاريا ، وبعبارة أصح ، من غير ان يشهد تطوراً موازياً في تصفية دور الدولـــة كجهاز قمع . وهكذا ورث الخروتشيفيون بعد وفاة ستالين هذا الموقف المتناقض : من جهـــة اولى وضع طبقي غير متناحر ، على الأقل في الحدود العامة ، ومن الجهة الثانية جهاز قمع بالغ التطور كان لا يفترض فيه ان يتطور إلا لمواجهة وضع طبقي متناحر . هذا الطلاق بين توطد جهاز القمع وبين انعدام الحـــاجة الاجتماعية اليه جعل ستالين « يكتشف » قانونه العجيب القائل بأن الصراع الطبقي يشتد ويتفاقم كلما تقدم بناء الاشتراكية . وقد حاول ورثة ستالين أن يتجاوزوا هذه المفارقة عن طريق إعلان قيام « دولة الشعب كله » . ودولة الشعب كله هي سليل مشروع عملياً ، وغير مشروع نظرياً ، للدولة الستالينية . واذا كنا قد بينا ان دولة الشعب كله لا تمت بصلة متينة الى الماركسية نظرياً ، فاننا لا نستطيع ان ننكر أن لها على الصعيد العملي دوراً محدداً قد يكون ايجابياً على الأرجح .

ان دور العنف (الدولة) في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية ليس دوراً سلبياً خالصاً . انه سلبي فقط من حيث انه موجه ضد بقايا البورجوازية المطرودة من الجنة . لكنه ايجابي ايضاً من حيث انه ضروري لإنجاز فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بنجاح كما بين انجلز . ايجابي من حيث انــه يلعب دور المساعد على نمو القوى الاشتراكية والقوى الاقتصادية معاً . وطالما ان شروط الانتقال الى الشيوعية لم تتوفر بعد ، يظل للدولة دور تلعبه في خلق هذه الشروط بالذات . وهذا هو على وجه التحديد الدور العملي الذي ينسبه السوفياتيون الى دولة الشعب كله . وعلى هذا فالدلالة العملية لدولـــة الشعب كله هي تقديم الدور

الايجابي للعنف على دوره السلبي [1] .

هذه المبررات العملية المشروعة لدولة الشعب كله لا تبرر خطأ السوفييت النظري المتعلق بإنشاء مفهوم دولة الشعب كله . وبالرغم من ان القادة السوفييت يعلنون اليوم معارضتهم لدكتاتورية البروليتاريا كما فهمها ستالين ، لكنهم بتحويلهم اسم الدولة من دولة دكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب كله قد أثبتوا ، نظرياً على الأقل ، انهم يفهمون دكتاتورية البروليتاريا فهماً ستالينياً . فهم عندما يردون على الصينيين متسائلين : « على من يقترح الرفاق الصينيون ممارسة دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي : هل على الفلاحين الكولخوزيين أو على مثقفي الشعب ؟ » ، يدللون على انهم يفهمون دور العنف في دولة دكتاتورية البروليتاريا فهماً سلبياً خالصاً . فدكتاتورية البروليتاريا لا تعني فقط دكتاتورية طبقة على اخرى ، وانما تعني ايضاً قيادة المجتمع الانتقالي ، حتى بعد زوال الطبقات ، نحو الاشتراكية والشيوعية ، انطلاقاً من وجهة نظر ومصالح الطبقة العاملة ، الطبقة المؤهلة وحدها تاريخياً لقيادة التطور الاشتراكي حتى نهاياته .

واذا ما فهمت دكتاتورية البروليتاريا على هذا النحو ، المطابق اصلاً للتصور الماركسي الكلاسيكي ، انتفت الحاجة الى الاستغناء عن مفهوم

---

١) عبر برنامج المؤتمر الثاني والعشرين للحزب السوفياتي عن هذه الفكرة بقوله : « ان الدولة كتنظيم للشعب بأسره ستبقى حتى انتصار الشيوعية التام . وهي مدعوة ، تعبيرا عن ارادة الشعب ، الى تنظيم انشاء القاعدة المادية والفنية للشيوعية ، والى تحويل العلاقات الاشتراكية الى علاقات شيوعية ، والى ممارسة الرقابة على قياس العمل والاستهلاك ، والى تأمين الحياة الافضل ، والى حماية حقوق وحريات المواطنين السوفييت وكذلك النظام الشرعي الاشتراكي والملكية الاشتراكية ، والى تربية الجماهير الشعبية بروح الانضباط الواعي والموقف الشيوعي من العمل ، والى تأمين الدفاع عن البلاد وحمايتها بافضل صورة » .

دكتاتورية البروليتاريا . ففي ظل دكتاتورية البروليتاريا ايضاً يمكن تقديم الدور الايجـابي للعنف على دوره السلبي . ولو استطاع السوفييت ان يجردوا مفهوم دكتاتورية البروليتاريا من التشويهات الستالينيـة ، لوجدوا انفسهم في غنى عن اختراع مفهوم دولة الشعب ، ولوفروا على أنفسهم قدراً لا بأس بـه من انتقادات الصينيين التي تبدو ، هي أقرب الى الاورثوذكسية الماركسية .

وعلى كل ، ومهما يكن من أمر في نهاية المطاف ، فإن مسألـة دكتاتورية البروليتاريا وتلاشيها ليست مسألة ايديولوجية خالصة ، وانما هي اولاً وأخيراً مسألة صيرورة موضوعية ، اجتماعية واقتصادية وسياسية، مرتبطة بشروط تاريخية محددة. وبغض النظر عن الظروف القومية الخاصة بكل بلد ، فإننا نلاحظ ان دكتاتورية البروليتاريا قد تحققت حتى الآن في ظل شرطين أساسيين كان لهما أبعد الأثر في تعديل طبيعة دكتاتوريـة البروليتاريا وفي إطالة أمدها :

اولاً ، ان الثورة الاشتراكية قد تحقت حتى الآن في بلدان متخلفة، وليس في بلدان متقدمة صناعياً . ومن هنا تضاعفت المهمات الملقاة عـلى عاتق دكتاتورية البروليتاريا ، وانطرحت عليها في المقـام الاول مهمة التصنيع وتطوير القوى المنتجة انطلاقاً من التراكم الاشتراكي . وهذا مـا برر احتكار الدولة للوظائف الاقتصادية اولاً ، وهذا ما جعل من المحتم إطالة أمد دكتاتورية البروليتاريا .

ثانياً ، ان تصور تلاشي الدولة مرتبط ارتباطاً عضوياً في النظريـة الماركسية بتصور الثورة العالمية . والحال ان الثورة الاشتراكية الاولى قد اضطرت الى بناء نفسها في شروط « الحصن المحاصر »،شروط التطويق والحصار الرأسمالي والامبريالي . واذا كان تلاشي الدولة مرهونـاً بانتهاء الصراع الطبقي ، إلا انه لا يمكننا ان نتصور تلاشي الدولة في الاشتراكية في ظروف يكون فيها هذا الصراع الطبقي مستمراً على الصعيد العالمي ،

وان يكن قد انتهى ، ولو منذ زمن بعيد ، في اطـار المجتمع الانتقالي المحدد .

واذا أضفنا الى هذين الشرطين الأساسيين العامين النظريـة والممارسة الستالينية التي فهمت تأميم الاقتصاد على انه مجرد تدويل له ، تكونت لدينا فكرة شاملة عن التطورات والتشويهات التي لحقت بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا في مجال التطبيق .

ومن هذه الزاوية يحق لنا ان نتساءل : ما معنى دكتاتورية البروليتاريا؟ ما مقياسها ، أوجود آلة دولة قوية تمثل البروليتاريـا وتمارس الإكراه باسمها ودفاعاً عن مصالحها أم تنظيم هذه الطبقة لنفسها على شكل طبقة حاكمة ، لا سياسياً فحسب بل اقتصادياً ايضاً ، لا عـن طريق ممثليها السياسيين (الحزب او الدولة) بل عن طريقها مباشرة ؟ ان دكتاتورية البروليتاريا ليست مسألة سياسية فحسب ، بل أيضاً - وبالأساس - مسألة اقتصادية . وما دامت الطبقة العاملة ليست هي التي تتولى التقرير الاقتصادي في ظل علاقات الانتاج المدوّلة ، جاز لنا ان نضع أكثر من علامـة استفهام حول مسألة واقعية دكتاتوريتها . ان دكتاتوريـة البروليتاريا في البلدان التي سارت في طريق التسيير الاداري ، تسيير الدولة للاقتصاد ، تُستنتج استنتاجاً ان جاز التعبير . فطالما ان وسائل الانتاج مؤممة ، وطالما ان الحزب الطليعي البروليتاري هو الحاكم ، اذن فالطبقة العاملـة هي الحاكمة . وفي مثل هذه الحال لا تكون الطبقة العاملة حاكمة إلا بفضل انتقال منطقي قابل للنقاش من أكثر من زاويـة ؛ في حين ان التصور الماركسي الأصيل عن دكتاتورية البروليتاريا يفترض ان تكـون الطبقة العاملة حاكمة مباشرة بتخويلها نفسها حق التقرير الاقتصادي وحق تقرير توزيع فائض العمل .

واذا كانت التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا قد أثبتت بشكل عام اننا بعيدون عن التصور الماركسي عن دكتاتورية متلاشية من لحظة

ظهورها ، فهذا على وجه التحديد لأن تأميم الاقتصاد قد أخذ حتى الآن في بلدان دكتاتورية البروليتاريا شكلاً مدولاً يفرز عضوياً عناصر بيروقراطية تقف عضوياً ايضاً ضد صيرورة تلاشي الدولة . ولاعجب بعد هذا ان وجدنا بعض المفكرين يتكلمون عن ظهور طبقة اجتماعية في بلدان دكتاتورية البروليتاريا ، هي الطبقة البيروقراطية التي تتولى التقرير الاقتصادي ، ولا سيما تقرير توزيع فائض العمل .

وفي مثل هذه الظروف المحددة لتجربة دكتاتورية البروليتاريا ، نعتقد ان الصينيين والسوفياتيين على السواء يتهربون من مشكلة تلاشي الدولة طالما انهم يربطون هذا التلاشي بمسألة انتهاء الصراع الطبقي فحسب ، وليس ايضاً بمسألة ديموقراطية المنتجين المباشرة ، أي مسألة نقل الوظائف الاقتصادية من الدولة الى المجتمع .

ونحن لا نشك في ان الثورة الصينية قد حققت نجاحاً اكبر من النجاح الذي حققته الثورة السوفياتية في مقاومة داء البيروقراطية الوبيل ، لكننا نعتقد ان جراثيم هذا الداء متأصلة في التجربتين الصينية والسوفياتية معاً ، وان تربتها الموضوعية هي التسيير الاداري ، البيروقراطي المدول ، للاقتصاد . ومن الممكن ، بواسطة تدابير محددة كالالتزام بخط الجماهير وإرغام « العمال الفكريين » على العمل اليدوي بين حين وآخر والحرص على تطبيق اكبر قدر ممكن من المساواة الاقتصادية ، عرقلة انتشار داء البيروقراطية . وهذا ما يميز التجربة الصينية عن التجربة السوفياتية . لكن مثل هذه التدابير تعرقل الداء فقط ولا تستأصله .

واذا كانت ظروف تاريخية محددة قد سمحت لداء البيروقراطية بأن يأخذ أبعاداً خطيرة في الاتحاد السوفياتي ، فلا يجوز بأي حال من الأحوال تصوير انتشار هذا الداء بأنه عودة الرأسمالية . واذا كانت الصين تتكلم اليوم عن عودة الرأسمالية الى الاتحاد السوفياتي ، فهي لا تدلل على جهل بطبيعة التطور الاجتماعي في هذا البلد فحسب ، بل نجيز ايضاً لأنفسنا ان

نقول إنها تعتمد هذا الجهل وتتهرب من طرح المشكلة بأبعادها الحقيقية ، على وجه التحديد لأن الداء الذي تحذر من مخـاطره بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي هو الداء نفسه الذي يتهددها وان بنسبة أقل . وهذا ما سيكونه موضوع القسم الثالث والاخير من هذا الفصل .

* * *

بالرغم من ان رسالة اللجنة المركزية للحزب الصيني المؤرخة في ١٤ حزيران ١٩٦٣ تتحدث عن مختلف المظاهر الايديولوجية المعاصرة، فإنها، كما ذكرنا في مستهل هذا الفصل ، لا تسمي الأشياء بأسمائها، ولا تتعرض للأسباب الموضوعية ، الاقتصاديـة – الاجتماعية ، التي ادت الى ولادة هذه التحريفية . لكن نص الرسالة يوحي مع ذلك ، من أكثر من جانب، بأن « تبرجز » الاتحاد السوفياتي هو مصدر تلك التحريفية .

ويبدو ان اللجنة المركزية للحزب السوفياتي قد خيل اليها انهـا اذا بادرت هي الى تسمية الأشياء بأسمائها ، فإنها ستضع القـادة الصينيين امام إحراج عويص . ولهذا قالت في رسالتها المفتوحة المؤرخة في ١٤ تموز ١٩٦٣ :

« ان قادة الحزب الشيوعي الصيني إذ يغمزون بأن حزبنـا يعلن النضال من أجل حياة افضل للشعب هدفاً له ، يلمحون الى « برجزة » ما و « انتكاس » ما للمجتمع السوفياتي ويستخلص من منطقهم انه اذا انتعل شعب ما احذية من القش ، وشرب شوربة الملفوف مـن قصعة مشتركة فتلك هي الشيوعية . أما اذا عاش انسان شغيل حياة حسنة ، ويريد ان يعيش غداً حياة أحسن ايضاً ، كاد ذلك ان يكون اعـادة للرأسمالية [١] ! »

---

١) « مناظرة حول ... » – رسالة مفتوحة من اللجنة المركزية للحـزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي – ص ٧٠٧

وصحيح ان الحزب الصيني قد تأخر عاماً كاملاً حتى يرد على هذه النقطة ، لكنه عندما فعل ذلك ، لم يبد عليه الحرج مطلقاً ، بل على العكس . فقد اخذت لهجته ، في التعليق التاسع ، طابعاً حاداً عنيفاً تحول معه الخلاف الى قطيعة فعلية .

ان التعليق التاسع يتهم « عصبة خروتشيف التحريفية » بأنها ، بإلغائها دكتاتورية البروليتاريا ، قد خانت الاشتراكية والشيوعية ، وبأنها اذا كانت قد ألغت هذه الدكتاتورية بحجة انه لم يعد هناك صراع طبقي في الاتحاد السوفياتي ، فهذا على وجه التحديد لكي تفرض دكتاتوريتها ودكتاتورية الطبقة التي تمثلها . وغير صحيح ان البورجوازية قد تمت تصفيتها تصفية نهائية في الاتحاد السوفياتي . و « النفوذ السياسي والايديولوجي للبورجوازية » ما يزال باقياً ، كما ان « عناصر بورجوازية وكولاكية جديدة تتوالد بلا انقطاع » . و « منذ ان استولى خروتشيف على قيادة الحزب والدولة السوفياتيين روّج سلسلة كاملة من السياسات التحريفية أدت الى الاسراع بنمو قوى الرأسمالية وزادت مرة اخرى من حدة الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية » [1] .

ويخصص التعليق التاسع صفحات لسرد وقائع عينية مستقاة من الصحافة السوفياتية للبرهنة على صعود « نشاط العناصر البورجوازية المختلفة في المؤسسات التي يملكها كل الشعب في الاتحاد السوفياتي » . وسوف نورد هنا بعض هذه الوقائع .

ففي احد مصانع لينينغراد اختلس الموظفون القياديون مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ روبل في بحر ثلاث سنوات من بيع أقلام الحبر وحدها .

وفي خاركوف اقام مدير مصنع للأثاث ورشة غير شرعية للتطريز وقام بعمليات سرية في داخلها . وكان لهذا الرجل عدة زوجات وعدة سيارات وبيوت ومائة وستة وسبعون رباطاً للعنق وحوالي مائة قميص وعشرات

---

١) « مناظرة حول . . . » ــ التعليق التاسع ــ ص ٥٤٦

من البدل . وكان بالاضافة لهذا مقامراً كبيراً في سباق الخيول .

وفي قيرغيز عصابة مكونة من اكثر من اربعين من المختلسين واللصوص نهبت ، بعد ان سيطرت على مصنعين نظمت فيهما الانتاج بصورة سرية ، ما قيمته اكثر من ثلاثين مليوناً من الروبلات من ممتلكات الدولة . وضمت هذه العصابة رئيس لجنة التخطيط لجمهورية قيرغيز ونائب وزير التجارة وسبعة من رؤساء المصالح والدوائر في مجلس الوزراء وغيره من الدوائر الرسمية.

وفي اوزبكستان رئيس مزرعة جماعية فرض الارهاب على كل القرية ووضع اقرباءه في جميع المناصب الهامة في المزرعة وبعثر اكثر من ١٣٢٠٠٠ من روبلات المزرعة سداً لحاجاته الشخصية . وكان يمتلك سيارة خاصة به ودراجتين ناريتين وكان له ثلاث زوجات لكل منهن شقتها الخاصة بها .

وكرس رئيس مزرعة جماعية في اوكرانيا اكثر من خمسين ألف روبل عن طريق تزوير شهادات الشراء وحسابات النقود الخ ، الخ [1] .

وصحيح ان بعضاً من هذه الظاهرات قد برز في عهد ستالين ، وعلى وجه التحديد قبيل وفاته ، غير ان تصميم ستالين على التمسك بدكتاتورية البروليتاريا قضى على هذه الظاهرات بأن تكون مجرد ظاهرات جزئية ومعزولة ، لكن خروتشيف بتخليه عن دكتاتورية البروليتاريا وبانكاره ستالين انكاراً تاماً ، فتح الابواب للطوفان البورجوازي والتحريفي . ثم انه باستبداله المبدأ الاشتراكي القائل « من كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله » بمبدأ « الحافز المادي » ، قد ساعد اكبر المساعدة على صيرورة التحلل البورجوازي .

« لقد ازدادت العناصر البورجوازية الجديدة الآن في الاتحاد السوفياتي ازدياداً لم يحدث من قبل ، وتغير مركزها الاجتماعي بصورة اساسية .

---

١) « مناظرة حول . . . » ـ التعليق التاسع ـ ص ٥٤٦ ـ ٥٥٥ .

لم تكن هذه العناصر قبل وصول خروتشيف الى الحكم سائدة في المجتمع السوفياتي ، وكانت نشاطاتها محدودة وكانت عرضة للهجوم . الا انها ، منذ ان استولى خروتشيف على الحكم واغتصب قيادة الحزب والحكومة خطوة فخطوة ، ارتفعت بالتدريج الى مركز السيطرة في الحزب والحكومة والدوائر الاقتصادية والثقافية وغيرها وكونت فئه مفضلة في المجتمع السوفياتي . ان هذه الفئة المفضلة هي العنصر الاساسي للبورجوازية في الاتحاد السوفياتي اليوم والأساس الاجتماعي الرئيسي لعصبة خروتشيف التحريفية . أما عصبة خروتشيف التحريفية فهي الممثلة السياسية للبورجوازية السوفياتية ولا سيما للفئة المفضلة من هذه البورجوازية » [١] .

« ان هذه الفئة المفضلة تغتصب ثمار كدح الشعب السوفياتي وتملأ جيوبها بدخول تبلغ عشرات اضعاف او مئات اضعاف دخل العامل السوفياتي العادي والفلاح السوفياتي العادي . وأفراد هذه الفئة لا يتسلمون دخولاً كبيرة في شكل مرتبات ضخمة وجوائز ضخمة وحقوق للنشر وانواع متعددة من العلامات الشخصية فحسب ، بل يستخدمون مراكزهم الممتازة ايضاً للاستحواذ على الأموال العامة عن طريق الغش والرشوة . ويعيشون في معزل تام عن شغيلة الاتحاد السوفياتي حياة بورجوازية طفيلية متفسخة » [٢] .

« لقد اصبح الآن اول قطر اشتراكي في العالم بناه الشعب السوفياتي العظيم بدمائه وعرقه يواجه نتيجة تحريفية خروتشيف خطراً لم يسبق له مثيل بعودة الرأسمالية . ان عصبة خروتشيف تنشر خرافة انه لا توجد في الاتحاد السوفياتي طبقات متعارضة ولا يوجد صراع طبقي ، حتى تحجب حقائق الصراع الطبقي الذي تشنه بلا رحمة ضد الشعب السوفياتي » [٣]

---

١) المصدر نفسه ــ ص ٥٦١ .
٢) المصدر نفسه ــ ص ٥٦٢ ــ ٥٦٣ .
(٣) المصدر نفسه ــ ص ٥٦٤

« لقد ازال خروتشيف دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي وأقام دكتاتورية العصبة التحريفية بقيادته ، أي اقام دكتاتورية فئة مفضلة من البورجوازية السوفياتية . وما يسميه بدولة كل الشعب هو ليس في الحقيقة دولة دكتاتورية البروليتاريا ، بل دولة تباشر فيها عصبته التحريفية الصغيرة دكتاتوريتها على جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين في الاتحاد السوفياتي »[1] .

« ان خروتشيف ينعش الايديولوجيا البورجوازية بشغف في الاتحاد السوفياتي ويخدم بصفته مبشراً الثقافة الاميركية المتفسخة ، ويحول بترويجه للحافز المادي جميع العلاقات الانسانية الى علاقات مالية ويشجع الفردية والانانية »[2] .

وانطلاقاً من هذا كله ، ونظراً الى ان السياسة الخارجية هي امتداد واستمرار للسياسة الداخلية ، فلا عجب ان كانت عصبة خروتشيف قد هجرت « الأممية البروليتارية وأصبحت تسعى الى مشاركة الاستعمار الاميركي في اقتسام العالم »[3] .

هذا هو ملخص التصور الصيني عن « الانحطاط السوفياتي » . ومثل هذا التصور هو بحاجة بلا ادنى ريب الى أوسع مناقشة ممكنة في الحدود التي يسمح بها اطار هذا الكتاب .

اننا سنبدأ اولاً بملاحظة منطقية . اذا كانت « عصبة خروتشيف » قد فرخت « دكتاتورية تعسفية » على الشعب السوفياتي ، واذا « كان كل من يثابر على الموقف البروليتاري ويتمسك بالماركسية اللينينية ويتجرأ على الافصاح عن رأيه وعلى ان يقاوم او يناضل ، في الاتحاد السوفياتي اليوم ، يصبح معرضاً للمراقبة وتتبع الخطى والاستدعاء وحتى الاعتقال

---

(١) المصدر نفسه ــ ص ٥٧٥
(٢) المصدر نفسه ــ ص ٥٨٧
(٣) المصدر نفسه ــ ص ٥٨٨

والارسال الى السجن »[1] ، اذا كان كل هذا صحيحاً ، فكيف نشرت الصحافة السوفياتيــة كل الوقائع المشينة التي استشهد بها الصينيون ؟ ان الصينيين قد حرصوا على تثبيت الوقائع الواردة في الصحافة السوفياتية حتى لا يقال انهم يفترون على الاتحاد السوفياتي . لكنهم من هنا بالذات قد دحضوا ، من حيث لا يدرون ، الاستنتاجات التي يريدون استنتاجها من ذكر هذه الوقائع . فنحن جميعاً نعلم ان المظهر الأول لكل دكتاتورية هو السيطرة سيطرة تامة على وسائل الاعلام والصحافة . والوقائع التي نقلتها « جريدة الشعب اليومية » و « العلم الاحمر » الصينيتان عن الصحافة السوفياتية تثبت أحد أمرين : إما ان الصحافة السوفياتية ليست واقعة تحت سيطرة « عصبة خروتشيف الدكتاتورية » ، الشيء الذي يتنافى مع طبيعة الدكتاتورية ، واما انها واقعة تحت سيطرتها ومعبرة عن سياستها وخادمة لمصالحها ، ومهمتها في مثل هذه الحال هي التستر على مثل تلك الوقائع المشينة وليس فضحها وادانتها . واذا كانت « عصبة خروتشيف » تمثل « دكتاتورية الفئة المفضلة من البورجوازية السوفياتية » ، فان من اولى مهامها في مثل هذه الحال اخفاء امتيازات « الفئة المفضلة » عن أعين الشعب ، وليس فضحها .

والحقيقة هي ان مجرد ذكر الصحافة السوفياتية لتلك الوقائع المشينة هو دليل على ان الفئة الحاكمة تملك الرغبة ، ذاتياً على الأقل ، في تصفية تلك الوقائع . والحقيقة ايضاً هي اننا لم نسمع قط في التاريخ عن دكتاتورية تتولى من تلقاء نفسها فضح جرائمها امام الشعب !

ملاحظة منطقية ثانية تفرض نفسها : اذا كان هدف « عصبة خروتشيف » من الاعلان عن زوال دولة دكتاتورية البروليتاريا وعن قيام دولة الشعب كله هو التمويه والتستر على الدكتاتورية الفعلية التي تمارسها على الشعب السوفياتي ، أفلم يكن من الأفضل لها ، لهذا السبب على وجه التحديد ،

---

[1]) المصدر نفسه ـ ص ٥٧٥

ان تظل متمسكة بعبارة « دكتاتورية البروليتاريا » اذ كان التمسك بعبارة « دكتاتورية البروليتاريا » سيساعدها على تبرير « دكتاتوريتها التعسفية » ، تماماً كما فعل ستالين ، كما سيجنبها في الوقت نفسه تهمة الخروج عن الاورثوذكسية الماركسية. ان ستالين قد مارس دكتاتوريته على البروليتاريا باسم « دكتاتورية البروليتاريا » ،أفما كان حرياً بـ « عصبة خروتشيف » أن تسلك المسلك نفسه؟ وصحيح ان الدكتاتوريات الطبقية تميل دوماً الى الحديث عن « دولة الشعب وحكم الشعب » بهدف الخداع والتمويه ، لكننا نعتقد ان هذه الأطروحة غير قابلة للتطبيق على الاتحاد السوفياتي في الشروط الراهنة لتطوره . فإذا كان صحيحاً ان « الفئة المفضلة السوفياتية التي تمثلها عصبة خروتشيف التحريفية لا تشكل سوى نسبة مئوية ضئيلة جداً من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي [1] » ، فهذا يعني ان دكتاتوريتها غير قابلة للاستمرار إلا بفضل جهاز قمع رهيب ، ولا سيما ان وسائل الانتاج مدوّلة ، وأن « الفئة المفضلة » لا تملكها بصورة مباشرة . وبديهي ان « جهاز القمع الرهيب » هذا يمكن ان يجد تبريره تحت ستار « دكتاتورية البروليتاريا » اكثر بكثير مما يمكن ان تجده تحت ستار « دولة الشعب كله » ، يمكن ان يجده تحت ستار موضوعة استمرار الصراع الطبقي وبالتالي ضرورة وجود جهاز قمع مدعم اكثر بكثير مما يمكن ان يجده تحت ستار موضوعة انتهاء الصراع الطبقي وبالتالي ضرورة تلاشي جهاز القمع . ان « عصبة خروتشيف » لو كانت كما يصفها الصينيون ، لكانت بحاجة الى نظرية تبرر ضراوة جهاز القمع ، لا الى نظرية تستدعي ، منطقياً على الأقل ، تلاشي جهاز القمع .

أما الملاحظة المنطقية الثالثة والأخيرة فهي حديث الصين عن « بورجوازية سوفياتية » وعن « فئة مفضلة هي العنصر الأساسي للبورجوازية في الاتحاد

---

١) المصدر نفسه ــ ص ٥٦٤

السوفياتي والأساس الاجتماعي الرئيسي لعصبة خروتشيف التحريفية » .
فمن الواضح هنا اننا امام طبقة بالمعنى الكامل للكلمة ، طبقة تجاوزت مرحلة الهيولى وانقسمت حتى الى فئات متمايزة . لكن ما الأساس الاقتصادي لهذه الطبقة ؟ إن طرح هذا السؤال هو من الاهمية بمكان كبير ، طالما اننا في اطار النظرية الماركسية . وبالفعل ان مفهوم هذه النظرية عن الطبقات يقوم بالدرجة الأولى على العلاقة بوسائل الانتاج .
والعلاقة بوسائل الانتاج تكون على أحد شكلين : الملكية او الرقابة . والبورجوازية ، بالتعريف ، هي التي تملك وسائل الانتاج . والبيروقراطية، بالتعريف هى التي تراقب وسائل الانتاج ، وهذا بغض النظر عن مسألة ما اذا كانت البيروقراطية تشكل طبقة إجتماعية جديدة او مجرد فئة اجتماعية متمايزة . ومن هذا المنطلق المنطقي بالذات نرى انه من المستحيل الكلام عن طبقة بورجوازية سوفياتية طالما ان ملكية وسائل الانتاج في الاتحاد السوفياتي هي ملكيه دولة . وبالمقابل فإننا نفهم تماما ان يدور الكلام عن بيروقراطية سوفياتية ، لكن هذا بالضبط ما لا يفعله الصينيون، ولأسباب لا يمكن القول عنها إنها مجانية .

وانه لمما يؤسف له حقاً ان مفكراً مرموقاً ، له اطلاع واسع في الاقتصاد ، مثل جان بابي ، يتقصد هو الآخر ، نظراً لمسايرته الصينيين ، تمويه المشكلة ، إذ نجده ، في الاربعين صفحة التي خصصها من كتابه لمسألة الانحطاط ، لا يذكر مرة واحدة كلمة البيروقراطية ، وانما يبذل قصارى جهده ليثبت أن «التبرجز» هو الخطر الذي يتهدد الاتحاد السوفياتي .

ولقد وجد بابي أن من واجبه ان يقدم « وقائع مشينة » جديدة ، بالإضافة الى تلك التي ذكرها التعليق التاسع . وبهذا قام بتثبيت شبه حرفي لمقال نشره مراسل صحيفة « لوموند » الفرنسية في موسكو ، ميشيل تاتو ، بعيد سقوط خروتشيف . وهدف المقال هو البرهنة على أن « طبقة جديدة قد ولدت في الاتحاد السوفياتي » . والغريب في الأمر

أن بابي نفسه يذكر ان « المال ليس العامل الاساسي في الانتماء الى الطبقة صاحبة الامتياز [1] » ، وانما « القرب من السلطة » . ومع ذلك فإنه يصر إصراراً عجيباً على تحاشي لصق صفة البيروقراطية بهذه «الطبقة». انه يستشهد بمقطع طويل من مقال ميشيل تاتو ، لكنه يتعامى متقصداً عن الاستنتاجات التي يجب استخلاصها منه . وسوف نثبت بدورنا هذا المقطع :

« إن المعيار هنا ليس الثروة ، وانما القرب من السلطة وما ينجم عنه من نفوذ . أما مستوى الحياة فإنه لا يتحدد بالأجر بقدر ما يتحدد بالمزايا العديدة العينية التي يمنحها النظام لملاكاته (من السيارة الى العزبة) . وكل موظف مسرح يفقد لا أجره فحسب ، بل أيضاً عزبته وسيارته ورحلات استجمامه في الجنوب ، وفي غالب الأحيان شقته في المدينة[2]...»

واذا كان لا مناص من الكلام عن « طبقة جديدة » فاننا لنتساءل: هل الطبقة التي تتحدد بالقرب من السلطة وليس بالثروة هي طبقة بورجوازية او بيروقراطية ؟ وهل الطبقة التي تخسر كل امتيازاتها المادية بمجرد ابتعادها عن السلطة هي طبقة بورجوازية او بيروقراطية ؟

اننا لا ننفي البتة أهمية « الوقائع المشينة » التي ينقلها التعليق التاسع عن الصحافة السوفياتية ، وجان بابي عن الصحافة الغربية . لكننا نعتقد ان هذه الوقائع ليست هي أخطر ما يجب فضحه ، لأنها لا تعدو ان تكون اكثر من « اشتطاط غير مشروع » للبيروقراطية او لبعض فئاتها، بحيث ان البيروقراطية عينها تجد نفسها مضطرة الى فضح هذا الاشتطاط. وهذا ما يفسر أصلاً إيراد الصحافة السوفياتية لتلك الوقائع . ان الصينيين يريدون ان يوهمونا بأن « الاشتطاط البيروقراطي » هو مصدر خطر

---

١) « المساجلة الصينية ـ السوفياتية الكبرى » ـ ص ٢٩٥
٢) المصدر نفسه ـ ص ٢٩٥

التبرجز ، في حين اننا نعتقد ان هذا الخطر يكمن في البيروقراطية بالذات حتى عندما تكون حكيمة » وغير مشتطة .

واذا كان الصينيون يتهربون من الحديث عن البيروقراطية ويتقصدون الحديث عن عودة البورجوازية ، فهذا لأن « الوقائع المشينة » الآنفة الذكر تكفي للبرهنة الشكلية على ولادة طبقة بورجوازية جديدة ، في حين ان الحديث عن البيروقراطية يضع الصينيين أمام إحراج لا يريدون ان يوضعوا أمامه . فالبيروقراطية ، أولاً ، لم تولد في زمن خروتشيف ، وانما في زمن ستالين . وشر البيروقراطية ، ثانياً ، لا يكمن في اشتطاطها وانما في وجودها بالذات . وفي حين أن من الممكن تلافي اشتطاطها بتدابير سياسية ، وهذا على الضبط ما تفعله الصين ، فان وجودها مرتبط ارتباطاً صميمياً بطبيعة تسيير الاقتصاد في دولة الانتقال . وطالما ان الصين تقول إن دكتاتورية البروليتاريا كانت متحققة في « عهد ستالين الثوري » ، ولذا فهي لا تستطيع أن ترجع سبب « التبرجز السوفياتي » الراهن الى البيروقراطية التي نمت وتضخمت في عهد ستالين . وطالما ان الصين تنتهج هي ايضاً سياسة التسيير الإداري والدَوْلي ، فهي تؤثر الكلام عن الاشتطاط البيروقراطي لا عن البيروقراطية بالذات .

ولا ريب في أن الأرقام الواردة في « الوقائع المشينة » لها دلالتها . لكن هذه الأرقام الدالة على الاشتطاط البيروقراطي غير المشروع ، لا تعني كبير شيء إذا ما قيست بالأرقام الدالة على الوجود البيروقراطي بالذات . إن سرقة عشرة آلاف او مئة ألف روبل في حالات الاشتطاط البيروقراطي الفردي لا تعني شيئاً اذا ما قورنت بملايين ومليارات الروبلات المبذرة بنتيجة الوجود البيروقراطي الجماعي . فلقد ذكر المؤلف السوفياتي س. توريتسكي في مقال نشره عام ١٩٤٠ في مجلة « بلانوفويي خوزيا ستغو » السوفياتية ان تكاليف النفايات والمنتجات الفاسدة في الصناعة الثقيلة تبلغ « عدة مليارات من الروبلات سنوياً » من أصل قيمة إجمالية منتجة

تبلغ حوالي ١٠٠ مليـــار روبل[١] . وبعد خمسة عشر عاماً ذكر فرول كوسلوف امام المؤتمر العشرين ان الاتحاد للسوفياتي يخسر سنوياً حوالي ٢٥ مليار روبل في النفايات المعدنية غير المستعملة[٢] .

ولمـــا كان الهم الأول للبيروقراطية هو تنفيذ الخطة ، لهذا فإن البيروقراطيين يسعون الى المبالغة في تقدير احتياجاتهم من المواد الأولية والتجهيزات ، ويعملون على تشكيل احتياطيات واسعة منها غير مستعملة . وقد قدر بولغانين هذه الاحتياطيات غير المستعملة بـ ١٣,٥ مليار روبل في عام ١٩٥٥[٣] . كما ذكر سابوروف ان الادارات والوزارات تضخم حاجاتها الى حد غير معقول حتى انها طلبت في عام ١٩٥٦ فائضاً بلغ ٦٠ مليار روبل ، أي اكثر من ثلث مجموع التوظيفات في عام ١٩٥٦[٤] .

ونظراً أيضاً الى ان الخطة توضع على اساس الاستطاعة الانتاجيـــة للمنشآت والمشاريع ، فإن البيروقراطيين يحاولون تقديم أرقام مزيفة وناقصة عن استطاعة مصانعهم . يذكر المؤلف السوفياتي أراكيليان مثـال مصنع كيروف الذي يملك حوالي خمسين آلة غير مستعملة ، بعضها منذ عـام ١٩٤٥ ، وبعضها حتى من عام ١٩٣٩[٥] . وقد ذكر ماليشيف، المشرف على الصناعة الثقيلة في عهد ستالين ، اثناء المناقشة التمهيدية للمؤتمر التاسع عشر ، ان صناعة البناء الميكانيكي لا تستعمل ٤٠ ٪ من استطاعتها السنوية[٦] . وذكر خروتشيف ان هناك أكثر من ٢٥,٠٠٠ خراطة معدنية غير مستعملة

---

١) ارنست مانديل « بحث ماركسي في الاقتصاد » ــ الجزء الثاني ــ ص ٢٤٢ ــ وسوف يصدر هذا الكتاب ، بترجمتنا ، قريبا .
٢) المصدر نفسه ــ ص ٢٤٣
٣) المصدر نفسه ــ ص ٢٤٣
٤) المصدر نفسه ــ ص ٢٤٤
٥) المصدر نفسه ــ ص ٢٤٤
٦) المصدر نفسه ــ ص ٢٤٥

في المصانع السوفياتية في عام ١٩٥٧[١] . لكن أريستوف ذكر رقم ٦٠٠٠٠ خراطة غير مستعملة و ١٥٠٠٠ ضاغطة ميكانيكية ، في تقريره أمام المؤتمر الحادي والعشرين[٢] .

ومن الأسباب التي تحفز ايضاً البيروقراطيين على تصغير ارقام استطاعة مصانعهم جشعهم الى العلاوات . فكلما « نفذ » البيروقراطيون الخطة او « تجاوزوها » ، ارتفعت علاواتهم . وواضح انه من الممكن تنفيذ الخطة أو تجاوزها بسهولة اكبر بكثير اذا قدمت أرقام منقوصة عن الاستطاعة الانتاجية ، باعتبار ان الخطة تقرر على أساس أرقام الاستطاعة الانتاجية التي يقدمها البيروقراطيون لإدارة الخطة المركزية . وقد شكلت العلاوات المستحقة على هذا النحو ٥١,٤ ٪ من مجمل دخل الجهاز الفني العامل في وزارة الصناعة التعدينية في عام ١٩٤٧[٣] .

والقائمة ستكون لا متناهية الطول اذا اردنا تقديم أرقام مفصلة عن كل الأضرار الاقتصادية التي ألحقتها البيروقراطية في العهد الستاليني وما بعد الستاليني على حد سواء بالمجتمع السوفياتي . لكن إطار هذا الكتاب لا يسمح بمثل ذلك . وانما كل هدفنا ان نقول إن التصور الايديولوجي الذي يقدمة الصينيون لتفسير « الانحطاط السوفياتي » ليس تصوراً خاطئاً فحسب ، وانما مقصود الخطأ أيضاً .

ولا ريب عندنا في أن الآفة البيروقراطية أخذت في الاتحاد السوفياتي ، ولا سيما في العهد الستاليني ، أبعاداً أخطر بكثير من تلك التي اخذتها في الصين . لكن عندما تريد الصين ان تجعلنا نعتقد بأننا امام ظاهرة عودة الرأسمالية وليس امام ظاهرة البيروقراطية ، فإننا نقول بصراحة ان

---

١) المصدر نفسه ـ ص ٢٤٥
٢) المصدر نفسه ـ ص ٢٤٥
٣) المصدر نفسه ـ ص ٢٤٨

المقصود من ذلك هو تمويه الآفة التي تشكو منها التجربة الصينية ايضاً. ان الصين، بزعمها ان الاتحاد السوفياتي مهدد بخطر عودة الرأسمالية، قد أعفت نفسها من تفسير الأسباب التاريخية الموضوعية لظهور البيروقراطية، واكتفت بتفسير مسألة الانحطاط تفسيراً ايديولوجياً خالصاً، مرجعة اياه إلى إلغاء دكتاتورية البروليتاريا والى الغاء موضوعة الصراع الطبقي.

ان التفسير التاريخي الموضوعي، لا الأيديولوجي فحسب، لظاهرة الانحطاط، يضع الصين، كما قلنا، أمام إحراج لا تريد ان تضع نفسها أمامه. ذلك ان أسباباً ثلاثة تولد في رأينا ظاهرة البيروقراطية في المجتمع الانتقالي:

١ — قيام الثورة الاشتراكية، حتى الآن، في بلدان متخلفة اقتصادياً. وكما لاحظ تروتسكي فإن «أساس السلطة البيروقراطية هو فاقة السلع الاستهلاكية وما ينجم عنها من صراع الجميع ضد الجميع. فعندما يكون في المخزن ما فيه الكفاية من البضائع، يستطيع الزبائن ان يأتوا في كل لحظة. وعندما تكون فيه بضائع قليلة، يضطر المشترون الى تشكيل رتل امام الباب. وما ان يصبح الرتل طويلاً، حتى يتوجب حضور شرطي للحفاظ على النظام. تلكم هي نقطة انطلاق البيروقراطية السوفياتية. فهي «تعرف» من ينبغي لها ان تعطيه ومن ينبغي عليه ان يتذرع بالصبر[1]. لكن التخلف الاقتصادي للمجتمع هو «نقطة انطلاق» البيروقراطية ليس إلا. ومن الممكن ان تبقى هذه النقطة محصورة في «مرحلة الانطلاق» ومن الممكن ان تتحول الى نقطة وصول ونهاية. والديموقراطية السياسية والديموقراطية الاقتصادية للجماهير هما الشرطان الأساسيان لإبقاء تلك النقطة «مجرد نقطة انطلاق».

٢ — والحال ان الديموقراطية السياسية قد انتفت عملياً في ظل الممارسة

---

١) ليون تروسكي «الثورة المغدورة» — ص ٩٦

الستالينية ، وأصبحت البيروقراطية حرة طليقة من كل رقابة . ومما سهل « تحررها » هذا اندماج الحزب بالدولة .

٣ ـ والحال ايضاً ان الديموقراطية الاقتصادية قد انتفت كذلك في ظل الممارسة الستالينية ، وما بعد الستالينية الى حد كبير . فقد اخذ تسيير الاقتصاد المؤمم طابعاً ادارياً ، دَوْلياً ، بدلاً من تسيير المنتجين المباشر كما ينص على ذلك التصور الماركسي الكلاسيكي . وبذلك اكتسبت البيروقراطية سلطة اقتصادية هائلة دعمت بها سلطتها السياسية .

وليس الانسان بحاجة الى قدر كبير من الذكاء ليفهم ان الصين معرضة لخطر تكرار نفس هذه الصيرورة البيروقراطية . ومما يسهل تطور هذه الصيرورة تهرب القادة الصينيين من طرح المسألة البيروقراطية بأبعادها كافة وإصرارهم العجيب على تحويل المسألة الى مسألة عودة الرأسمالية . بل ان كلمة البيروقراطية بالذات تبدو انها لا تعجبهم ، ولهذا وجدناهم يشددون الهجوم على خروتشيف عندما وصف نظام التخطيط في الزراعة بأنه بيروقراطي ، واتهموه بأنه يريد ان يطبق اساليب « اصحاب المزارع الاميركيين[1] » ، متجاهلين كل التجاهل مسألة تردي الزراعة السوفياتية التي تشكل نقطة الضعف الاساسية في النظام السوفياتي في العهد الستاليني وما بعد الستاليني على حد سواء[2] .

هذا لا يعني ان الصينيين يتجاهلون الخطر البيروقراطي كلياً . لكنهم

---

١) « مناظرة حول ... » ـ التعليق التاسع ـ ص ٥٦٠

٢) ان الانتاج الزراعي السوفياتي ، بالنسبة الى كل نسمة ، بقي طيلة فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ ادنى مما كان في عام ١٩١٦ . كما ان الماشية السوفياتية لم تعد حتى الان الى مستواها في عام ١٩١٣ . والكولخوزيون ينفقون اليوم ، لانتاج قنطار من القمح ، سبعة اضعاف ساعات العمل التي ينفقها المزارعون الاميركان ، ولانتاج قنطار من لحم الخنزير ، ستة عشر ضعف العمل الذي ينفقه المزارعون الاميركيون . (انظر « بحث ماركسي في الاقتصاد » ـ الجزء الثاني ـ ص ٢٦٤) .

مصممون ، على ما يبدو ، على مواجهته بتدابير سياسية حيناً ، وادارية حيناً آخر ، لا بتدابير اقتصادية تقوم على مبدأ تسيير المنتجين المباشر . بل انهم لا يحجمون في احيان كثيرة عن خرق القوانين الاقتصادية وعن التلاعب بالمقولات الاقتصادية ، تهرباً من مواجهة مشكلة البيروقراطية مواجهة جذرية .

إن من الأشياء التي تذكر للصينيين حرصهم على إبقاء مروحة الأجور ضيقة ما امكن ، في حين ان البيروقراطية الستالينية سمحت للتفاوت بين أصغر أجر واكبر أجر ان يبلغ عشرين ضعفاً ، بل خمسين ضعفاً اذا ما اخذنا بعين الاعتبار مسألة العلاوات . لكن المساواة الاقتصادية بالمقابل ، بإلغائها الحافز المادي ، تصبح عقبة امام تطور القوى المنتجة . وهكذا تقع الصين في التناقض العويص الذي يبدو أن من المحتّم ان يواجهه كل مجتمع ينتقل الى الاشتراكية من مواقع التخلف الاقتصادي ، التناقض بين النزوع الى تأمين اعلى مستوى ممكن لحياة الجماهير وبين ضرورة تحقيق أعلى نسبة ممكنة من التراكم الاشتراكي . ومن هذه الزاوية يبدو لنا ان كلاً من التجربتين السوفياتية (ولا سيما في شكلها الستاليني) والصينية لم تحققا النجاح المأمول في تسوية هذا التناقض . لقد حاول البلاشفة ، هم ايضاً ، ان يحققوا نوعاً من المساواة البدائية ، المساواة في الفقر ، في زمن « شيوعية الحرب » . لكنهم سرعان ما تخلوا عن هذه السياسة تحت وطأة التدهور الاقتصادي المريع . واذا كان الهدف الأولي من إقرار مبدأ الحافز المادي وتطبيقه [1] هو تمكين القوى المنتجة من التطور ، فان ستالين ، بحصره تطبيق هذا المبدأ على القطاع البيروقراطي وحده ، قد أوجد من جديد عقبة كأداء امام تطور القوى المنتجة ، فأمسى

---

[1] ينسب الصينيون الى خروتشيف اقرار سياسة الحافز المادي . والحال ان ستالين هو الذي قرر هذه السياسة ، ومنذ بداية عهده ، لكنه قصرها على البيروقراطية وحدها .

التفاوت الاقتصادي ، الذي أخذ أبعاداً هائلة ، معرقلاً للنمو الاقتصادي بدلاً من ان يكون مشجعاً له [1] .

والصين تفعل اليوم العكس تماماً على ما يبدو . فهي تحاول من جهة أولى تطبيق أوسع مساواة ممكنة في الفقر ، معتبرة مبدأ الحافز المادي مبدأ بورجوازياً ، كما تحاول ، من الجهة الثانية ، ان تفرض أعلى معدل ممكن للتراكم الاشتراكي . وهكذا قررت في عام ١٩٥٨ انتهاج سياسة « الوثبة الكبرى الى الأمام » ، وقررت مضاعفة الانتاج الصناعي بمقدار ٦,٥ مرات بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ، اي بوتيرة سنوية « اسطورية » مقدارها ٤٥ ٪ ، ومضاعفة الانتاج الزراعي ٢,٥ مرة ، اي بوتيرة ٢٠ ٪ . وقد جاءت خيبة هذه التوقعات [2] لتثبت ان النزعة الارادية والاخلاقية لا تستطيع ان تبطل مفعول القوانين الاقتصادية ، ولتثبت صحة موضوعة ماركس القائلة « إن الحقوق لا تستطيع ابداً الارتفاع فوق النظام الاقتصادي والتطور الثقافي للمجتمع المشروط بهذا النظام » .

ان المساواة البدائية في الفقر وما ينجم عنها من إنكار للحافز المادي، والتفاوت الاقتصادي الشديد يعرقلان ، على حد سواء في نظرنا ، تطور القوى المنتجة . والنظريات الاقتصادية الحديثة قد توصلت الى الاستنتاج بأن الحد **الأمثل** من التراكم الاشتراكي ، وليس الحد **الاعلى** ، هو الذي

---

١) يدعي عدد من انصار النظام السوفياتي انه مهما تكن اخطاء البيروقراطية وامتيازاتها ، فهي قد جعلت الاتحاد السوفياتي يقف ، في مدى قياسي ، في طليعة الدول الصناعية ونحن نرى ان هذا التقدم السريع والقياسي لم يثبت فضل البيروقراطية ، وانما اثبت التفوق الساحق لنظام التخطيط الاقتصادي على النظام الراسمالي الفوضوي . وبالمقابل نتساءل : اما كان من الممكن ان تكون وتيرة التطور السوفياتي اعلى بكثير لولا شرور البيروقراطية وامتيازاتها ؟

٢) لا ريب في ان الكوارث الطبيعية ووقف المساعدة السوفياتية كان لها اثرها ايضا في هذا الفشل .

يؤمن أفضل وأعلى وتيرة ممكنة للتطور الاقتصادي . والحد الأمثل يعني الجمع بين المصالح الآنية للمنتجين وبين المصالح البعيدة للمجتمع الانتقالي. أما مبدأ الحد الأعلى ، الذي يقيم نوعاً من الانفصال والتناقض بين هذين النوعين من المصالح ، فإنه يؤدي في النهاية الى تباطؤ وتيرة التطور ، بالنظر الى ان القوى البشرية المنتجة تكون قد أنهكت بنتيجة التعبئة الاخلاقية المجهدة التي ليس لها مردود اقتصادي مباشر على مستوى حياة الجماهير .

ومن هذا المنظور يبدو لنا ان الصينيين مخطئون ، بل محرفون للتصور الماركسي الكلاسيكي ، عندما يتهمون خروتشيف بأنه « بدل المبدأ الاشتراكي القائل : من كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله ، بمبدأ الحافز المادي [1] » . ونحن لا نقصد بالطبع الدفاع عن خروتشيف ، لكننا نقول ان مبدأ « لكل حسب عمله » هو على وجه التحديد نفس مبدأ « الحافز المادي » . واذا ما وصفت الصين مبدأ « الحافز المادي » بأنه مبدأ بورجوازي ، فنحن نوافقها على ذلك تماماً ، لكننا نضيف ان مبدأ « لكل حسب عمله » هو ايضاً مبدأ بورجوازي ، ولا يجوز وصفه ، كما تفعل الصين ، بأنه مبدأ اشتراكي . فلقد بيّن ماركس ، بوضوح ما بعده وضوح ، في « نقد برنامج غوتا » ، ان مبدأ « لكل حسب عمله » سيطبق في المرحلة الاولى من الشيوعية ، أي المرحلة الاشتراكية ، في حين ان مبدأ « لكل حسب حاجاته » هو الذي سيطبق في المرحلة العليا من الشيوعية . ففي المجتمع الاشتراكي يكون من حق المنتج ان يتلقى معادلاً دقيقاً لما قدمه للمجتمع من عمل ، وبالتالي يزداد تعويضه كلما ازداد عمله ، وهذا هو بالضبط مبدأ الحافز المادي . لكن الحق هو بالتعريف حق بورجوازي ،

---

١) « مناظرة حول . . . » ـ التعليق التاسع ـ ص ٥٥٩ .

ولن يمكن تجاوز « الافق المحدود للحق البورجوازي » إلا في المرحلة العليا من الشيوعية . والصينيون بنفيهم الحافز المــادي ، وبنزعتهم الارادية والاخلاقية في تطبيق المساواة الاقتصادية من الآن ، انما يريدون من الآن « جعل الحق يرتفع فوق الحالة الاقتصادية » . وأخشى ما نخشاه هو ان يؤدي هذا الاقتسار للقوانين الاقتصادية الى المزيد من المتاعب الاقتصادية في الصين . وبالمقابل ، لا يغيب عن بالنا ان السوفياتيين بإصرارهم على الحافز المادي يريدون حل مسألــة تطوير القوى المنتجة حلاً اقتصادياً خالصاً ، متجاهلين ان مساهمة الجماهير السياسية أمست شرط هذا التطوير .

وخلاصة القول ، يخيل الينا ان السوفياتيين والصينيين على حد سواء يحاولون اقتسار الواقع الموضوعي وتجاوزه . السوفياتيون يفعلون ذلك عندما يتحدثون عن الشروع من الآن في الانتقال الى الشيوعية والصينيون يفعلون ذلك أيضاً عندما يريدون من الآن تطبيق المعايير الاشتراكية في التوزيع . والواقع هو ان كلا المجتمعين على حد سواء ما يزالان يواجهان مهــام مرحلة الانتقال ، مع فارق اساسي بينهما وهو ان المجتمع السوفياتي قد أنجز مهمة التصنيع في حدودها الواسعة ، في حين ان هذه المهمة ما تزال في بداية إنجازها في المجتمع الصيني . وإنجاز التصنيع يتيح للمجتمع الاول المباشرة في تلبية عدد من الحاجات الاجتماعية ، وهذا مــا يجعله يشدد اللهجة على اللحظة الاقتصادية والجمالية ، في حــين ان تحقيق التراكم الاشتراكي باعتباره الشرط الأول للتصنيع يفرض عــلى المجتمع الثاني سياسة التقشف وضغط الحاجات ، وهذا ما يجعله يشدد اللهجة على اللحظة الأخلاقية والسياسية .

ان هذا الخلاف بين البلدين على السياسة الاقتصادية الداخلية ما كان ليشكل ، وما كان يجب ان يشكل جزءاً من مناظرتهما لولا الأهــواء ولولا ان النظرية الستالينية التي تربى عليها الطرفان قد شوهت تفكير الكثيرين ولا سيما زعمها القائل إن قانون التطور اللامتساوي ينطبق عــلى

البلدان الرأسمالية وحدها ولا ينطبق على البلدان الاشتراكية . والحق ان قانون التطور اللامتساوي هو عامل أساسي في فهم طبيعة الخلاف بين الطرفين بصدد السياسة الاقتصادية الداخلية . وانطلاقاً من هذا القانون نستطيع ان نتصور تمام التصور ألا يكون وقفاً على أي من الطرفين دون الآخر بصدد تلك السياسة .

الفصل السابع

تطور النزاع الصيني – السوفياتي

ليس المقصود من هذا الفصل تقديم عرض تاريخي عن بدايات النزاع الصيني – السوفياتي وتطوراته والنتائج التي انتهى اليها ، وليس المقصود ايضاً عرض الموضوعات والاطروحات التي دار حولها النزاع عرضاً تاريخياً كأن نتناول على سبيل المثال موضوعة التعايش السلمي وندرس تطور موقف كلا الطرفين منهما ، انما المقصود هنا تطور لهجة النزاع وصيرورة انحطاطه . اذ لا ريب عندنا في أن هذا النزاع قد انحط من « مناظرة » الى حرب لفظية حقيقية ، ومن « مناقشة » الى مشادة عدائية مخجلة ، ومن « مساجلة » الى مشاحنة ومشاتمة . وسوف نقدم هنا عينات عن هذا التطور الانحطاطي .

ان أول نص رسمي في المناظرة صدر عن الصينيين كان على شكل دراسة نظرية نشرتها مجلة « العلم الأحمر » في ١٦ نيسان ١٩٦٠ بمناسبة الذكرى التسعين لميلاد لينين تحت عنوان « عاشت اللينينية » . وفي هذا النص طرح الصينيون معظم موضوعاتهم المتعلقة بالتعايش السلمي والانتقال السلمي والحرب والسلم ، الخ . ومع ان النص كان موجهاً ضد قادة الحزب الشيوعي السوفياتي ، فانه لم يتعرض لهم البتة ، وانما ركز هجومه على

« طغمة تيتو » . وقد تحدث النص عن الاتحاد السوفياتي وخروتشيف بالعبارات التالية التي تبدو لمن يقرأها اليوم وكأنها قيلت في عصر آخر :

« في طليعة البلدان الاشتراكية قاطبة والمعسكر الاشتراكي بمجموعه يقف الاتحاد السوفياتي الكبير ، البلد الاشتراكي الاول الذي أسسه العمال والفلاحون بقيادة لينين والحزب الشيوعي السوفياتي . ان مثل لينين الاعلى قد تحقق في الاتحاد السوفياتي ، فقد بنيت فيه الاشتراكية منذ زمن بعيد ، وقد بدأت الآن ، تحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية وعلى رأسها الرفيق خروتشيف ، مرحلة كبرى ، مرحلة بناء الشيوعية في خطوطها العامة »[1] .

وقد تولى خروتشيف بنفسه الرد على « عاشت اللينينية » وذلك في خطابه الذي ألقاه في بخارست لدى افتتاح مؤتمر حزب العمال الروماني في ٢٠ حزيران ١٩٦٠ . ولكن خروتشيف أثبت مع الأسف انه لا يملك برودة اعصاب الصينيين ، ولا يقدر حق التقدير الحساسية التي يمكن ان تثيرها « نكاته » ، اذ قال ملمحاً الى الصينيين : « لو كان في مقدور لينين ان يبعث حياً لشدهم من آذانهم ، اولئك الناس ، ليعلمهم كيف يضعون اصابعهم على لب المشكلة »[2] .

وفي نهاية المؤتمر عقد اجتماع خاص لممثلي الاحزاب الشيوعية المدعوة الى المؤتمر ، ودام الاجتماع من ٢٤ الى ٢٦ حزيران . ويقول الصينيون انه في هذا الاجتماع « تزعم خروتشيف تنظيم هجوم من جميع الجوانب على الحزب الشيوعي الصيني . فقد افترى في كلمته بنزق على الحزب الشيوعي الصيني بأنه « مجنون » و « يريد اشعال حرب » وانه « قومي محض » وانه يستعمل « الأساليب التروتسكية » . كما تبعه بعض ممثلي

---

١) نقلا عن كتاب جان بابي « المساجلة الصينية ــ السوفياتية الكبرى » ص ٧٧ .

٢) المصدر نفسه ــ ص ٧٩ .

الاحزاب الشيوعيـــة « فحملوا بلا تورع على الحزب الشيوعي الصيني واصفين اياه بأنه « جامد عقائدي » و « مغامر يساري » و « ثوري كاذب » و « انعزالي » و « أسوأ من يوغوسلافيا » الخ ... » [١]

وقد رد الصينيون على هذه الحملة ببيان وزعه وفد الحزب الشيوعي الصيني الى مؤتمر بخارست برئاسة بينغ تشين ، وقد وصف البيان هجوم خروتشيف هذا بأنه « عمل في اقصى الفظاظة لفرض المرء آراءه على الآخرين ، وليس بين هذا الموقف وأسلوب عمل لينين ادنى صلة كانت .. ان مسلك الرفيق خروتشيف هو مسلك عائلي وتعسفي ومسلك طغاة ، وقد اعتبر العلاقة بين الحزب الشيوعي السوفياتي العظيم وبين حزبنا لا علاقة بين الاشقاء بل علاقة كعلاقة الأب بابنه.. ان تصرف الرفيق خروتشيف في هذا الاجتماع يعوق تماماً وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، ولكن مهما تصرف الرفيق خروتشيف فان وحدة الحزبين الصيني والسوفياتي ووحدة جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية لا بد ان تتقويا وتتطورا باستمرار » [٢] .

ان النقاش قد اخذ منذ عام ١٩٦٠ ، كما نرى ، طابعاً حاداً . لكن السياق العام للنقاش كان ما يزال ايجابياً . وبالفعل ، أضاف بيان وفد الحزب الشيوعي الصيني الى اجتماع بخارست :

« اذا نظرنا الى العلاقات بين حزبينا ككل فان الخلافات المذكورة اعلاه بين الرفيق خروتشيف وبيننا ما هي الا خلافات ذات طبيعة جزئية . ورأينا ان الشيء الأساسي في العلاقات بين حزبينا هو وحدتهما في النضال من اجل القضية المشتركة ، وهذا يعود الى ان كلاً من قطرينا قطر اشتراكي والى ان كلاً من حزبينا حزب يقوم على مبادىء الماركسية ــ اللينينية . ونحن على يقين بأن الرفيق خروتشيف واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ونحن أنفسنا سنتمكن من ايجاد فرص لعقد مناقشات

---

١) « مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » ــ ص ١٠٢ــ١٠٣

٢) المصدر نفسه ــ ص ١٣٨ ــ ١٤١

هادئة ورفاقية لحل خلافاتنا حتى يصبح الحزبان الصيني والسوفياتي متحدين اكثر وتتقوى بينهما العلاقات اكثر. وسوف يكون هذا في أقصى درجات الافادة للمعسكر الاشتراكي ولنضال شعوب العالم ضد العدوان الاستعماري ومن اجل السلم العالمي »[1].

ولا بأس ان نشير هنا الى انه في الشهر التالي تماماً (تموز ١٩٦٠) قرر خروتشيف سحب جميع الخبراء المعارين الى الصين خلال شهر واحد. ولقد اتخذ هذا القرار في وقت كانت الصين تعاني فيه من كوارث طبيعية لم تشهد لها مثيلاً منذ قرن من الزمن. وقد اصابت الكوارث اكثر من نصف الاراضي المزروعة (٦٠ مليون هكتار من أصل ١١٠ مليون هكتار). وقد قدر البعض الأضرار التي لحقت بالصين بنتيجة وقف المعونة السوفياتية بأنها تفوق الأضرار التي لحقت بألمانيا بنتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الثانية[2]. وسوف يقول السوفييت فيما بعد ان الصين هي المسؤولة عن سحب الخبراء لأنها جعلت حياتهم وعملهم مستحيلين. ومهما يكن من أمر، فان الصين انتظرت اكثر من عامين حتى تكشف النقاب رسمياً عن سحب المعونة. واثناء ذلك كانت المناظرة ما تزال تتطور ببرودة اعصاب نسبية، من جانب الصين على الأقل.

كان الحزب الشيوعي السوفياتي قد وجه، في ٢ حزيران ١٩٦٠، رسالة الى الحزب الشيوعي الصيني ضمنها اقتراحاً بعقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع الصيني — السوفياتي. فقبل الصينيون وبعثوا في ١٠ ايلول برسالة جوابية جاء فيها :

« يجب ان تسوى جميع النزاعات بين الاقطار الاشتراكية والاحزاب الشقيقة عن طريق المناقشات الرفاقية غير المستعجلة. ان الاتحاد السوفياتي

---

١) المصدر نفسه ـ ص ١٤١

٢) أسحق دويتشر في دراسته عن «الخروتشيفية» المنشورة في كتابنا المترجم « تجارب اشتراكية » ـ منشورات دار الاداب.

والصين والحزبين السوفياتي والصيني يتحملان مسؤوليات ضخمة تجاه الوضع العالمي وتجاه الحركة الشيوعية العالمية ... وعلى حزبينا ان يعززا صداقتنا ويقدراها حق قدرها وان يتضامنا معاً لمعارضة العدو ، وألا يصدرا بيانات او يقوما بأعمال من شأنها ان تحطم الوحدة بين الحزبين والقطرين مما يعطي الفرصة للعدو لاحداث انقسام بيننا »[١] .

وبالفعل انعقـــد المؤتمر المقترح بين ١١ و٢٥ تشرين الثاني وحضره ٨١ حزباً من أصل ٨٧ حزباً في العالم . ويبدو ان جلسات المؤتمر كانت عاصفة ، ومع ذلك تم التوصل في النهاية الى اصدار بيان مشترك . وطالما ان ممثلي الحزبين وقعا البيان فان من حقنا هنا ان نثبت ما جاء في البيان عن كل من الاتحاد السوفياتي والصين :

– « ان الاتحاد السوفياتي يحقق بنجاح بناء المجتمع الشيوعي في خطوطه العـــامة ... والشعب السوفياتي الذي ينجز بنجاح الخطة السبعية لتنمية الاقتصاد القومي يبني بنجاح القاعدة المادية والفنية للشيوعية » .

– « ان الثورة الشعبية في الصين قد سددت ضربة صاعقة الى مواقع الامبريالية في آسيا ، وساهمت الى حد كبير في تغيير ميزان القوى العالمية لصالح الاشتراكية . وقد مارست ، بزرقها حركة التحرر الوطني باندفاعة جديدة وقوية ، تأثيراً ضخماً على الشعوب ، ولا سيما شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية » .

وهذا بالاضافة الى الحديث العام عن اهمية وحدة المعسكر الاشتراكي بالنسبة الى قضية الاشتراكية والسلم ومكافحة الاستعمار في العالم . والحقيقة انه بعد اجتماع الواحد والثمانين حزباً حدث انفراج ظاهر . وصحيح انه ظهرت على الفور اختلافات في تفسير البيان ، وصحيح ان خروتشيف حاول في الخطاب الذي ألقاه في ٦ كانون الثاني ١٩٦١ امـــام هيئات الحزب العليا ان يفسر بعض اطروحات البيـــان تفسيراً « خروتشيفياً »

---

١) « مناظرة حول الخط العام ... » – ص ١٤٣ – ١٤٤

بعض الشيء ، وصحيح انه شن في هذا الخطاب هجوماً عنيفاً على الدوغمائية (تحت ستار الهجوم على « التحريفيين اليوغوسلافيين ») ، إلا انه تغنى بالاتفاق العميق القائم بين الشيوعيين الصينين والسوفييت :

« أود ان أنوه برغبتنا التي لا تتزعزع في تدعيم روابط الصداقة الأخوية مع الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني الكبير .. ان الحزب الشيوعي السوفياتي والسوفياتيين سيفعلون كل شيء من اجل ان تتعزز وحدة حزبينا وشعوبنا باستمرار ، ومن أجل ألا يخيب أمل أعدائنا فحسب ، بل ايضاً من أجل ان يصعقوا بتلاحمنا ، ومن أجل بلوغ هدفنا الأكبر : انتصار الشيوعية [1] » .

كما قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من جهتها بدراسة بيان ١٩٦٠ . وبالرغم من انها حاولت بدورها ان تفسر بعض موضوعاته تفسيراً « صينياً » ، فانها حيّت في خاتمة قرارها الحزب الشيوعي السوفياتي والاتحاد السوفياتي :

يشكل الحزب الشيوعي السوفياتي العظيم ، في الحركة الشيوعية الدولية ، الطليعة التي تملك أطول تاريخ وأغنى خبرة . ان الاتحاد السوفياتي العظيم هو القطر الاكثر تقدماً والأعظم قوة في المعسكر الاشتراكي . وقد ناضل الحزب الشيوعي الصيني بإصرار من أجل تثبيت وتدعيم الوحدة بين الحزبين الصيني والسوفياتي وبين البلدين ، لتقريره بأنه يخدم على هذا النحو المصالح الأساسية لشعوب الصين والاتحاد السوفياتي ، وكذلك شعوب العالم قاطبة [2] » .

كذلك اكد وفد الحزب الشيوعي السوفياتي الى مؤتمر حزب العمل الألباني الرابع المنعقد في شباط ١٩٦١ على الوحدة بين جميع الاحزاب

---

١) نقلا عن كتاب جان بابي الانف الذكر ـ ص ٩٢
٢) المصدر نفسه ـ ص ٩٣

الشيوعية باعتبارها « العنصر الاكثر قدسية في الحركة الشيوعية الدولية » ، علماً بأن قادة حزب العمل الالباني سيتعرضون بعد بضعة أشهر لا اكثر إلى أعنف هجوم شن عليهم قط ، وذلك في خطاب خروتشيف في المؤتمر الثاني والعشرين .

والحقيقة ان المناظرة بين الصينيين والسوفييت لم تشهد اي تطورات جديدة طيلة عام ١٩٦١ ، وعلى وجه التحديد حتى شهر تشرين الاول الذي انعقد فيه المؤتمر الثاني والعشرون والذي شن فيه خطباء المؤتمر ، وعلى رأسهم خروتشيف ، هجوماً مفاجئاً عنيفاً على قادة ألبانيا . ونظراً لأن الهجوم على الألبانيين كان يمثل دوماً بالنسبة الى السوفييت ما يمثله الهجوم على اليوغوسلافيين بالنسبة الى الصينيين ، فلا بأس ان نثبت هنا بعضاً مما قاله خروتشيف عن الألبانيين وفي خطابه الافتتاحي :

« ان القادة الالبانيين بدأوا بالابتعاد عن الخط العام المنسق لكل الحركة الشيوعية العالمية ... ونحن نتتبع ، وشعور بالقلق يخامرنا على مصير الشعب الألباني البطل ، الأحداث في ألبانيا ... واذا كان القادة الألبانيون يحرصون على مصالح شعبهم وعلى بناء الاشتراكية في ألبانيا ، واذا كانوا فعلاً الى جانب الصداقة مع الحزب الشيوعي السوفياتي ومع جميع الاحزاب الشقيقة ، فإن عليهم ان يتخلوا عن آرائهم المغلوطة ، وان يعودوا الى طريق الوحدة والتعاون الوثيق ... مع كل الحركة الشيوعية الدولية [1] » .

وفي خطابه الاختتامي :

« اننا نفهم لمَ يخفي القادة الألبانيون برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي عن حزبهم وشعبهم . انهم يخشون الحقيقة خشيتهم النار ... انهم يأملون على الارجح بهذه الوسيلة (الافتراء على بلاد السوفييت) ان يمهدوا

---

١) « نحو الشيوعية » ــ وثائق المؤتمر الثاني والعشرين ــ ص ١٤٣ ــ ١٤٥

الطريق لاستجداء صدقات الامبرياليين . وهؤلاء الاخيرون على استعداد دائم لدفع ثلاثين دانقــاً من الفضة لمن يحملون الانقسام الى صفوف الشيوعيين . لكن الدوانق لم تكسب احداً قط غير العار والخزي [١] » .

وقد كان واضحاً للجميع ان خروتشيف لم يقصد الالبانيين وحدهم من وراء هذا الهجوم . واذا مــا علمنا ان عدد سكان ألبانيا كان لا يتجاوز آنذاك مليونــاً ونصف مليون ، فهمنا « النكتة » التي قالها الجنرال ديغول عندما وصلته انباء هجوم خروتشيف على ألبانيا : « ان خروتشيف لا يفتقر الى الشجاعة في شن هجوم على ستمئة مليون ألباني » .

ومع ذلك لم يفقد الصينيون برودة اعصابهم ، وانما وقف شو إن لاي ، رئيس الوفد الصيني الى المؤتمر الثاني والعشرين ، ليقول بكــل هـدوء وثقة :

« اننا لنرى انه اذا ما قامت ، لسوء الحظ ، بين الأحزاب الشقيقة والبلدان الشقيقة مناقشات واختلافات ، فمن المناسب حلها بصبر بروح الأممية البروليتارية ... إن الادانة الصريحة ، الصادرة عن طرف واحد ، والموجهة الى حزب شقيق لا تساعد على التلاحم ولا على حل المشكلة . وانه يستحيل ان نعتبر موقفاً ماركسياً – لينينياً جاداً الموقف الذي يكشف علناً للعدو المناقشات الــتي تدور بين الأحزاب الشقيقة ... ان الحزب الشيوعي الصيني يأمل مخلصاً ان تحقق الأحزاب الشقيقة التي تقوم بينهـا خلافات واختلافات وحدتها على اساس الماركسية – اللينينية والاحترام المتبادل للاستقلال وللمساواة في الحقوق » .

ثم اضاف : « إن صداقة عميقة تقوم منذ زمن بعيد بين شعوب الصين والاتحاد السوفياتي ... هذا التلاحم الكبير وهذه الصداقــة الكبيرة بين شعوب بلدينا سيبقيان مدى القرون ، وما سالت الى الابد امــواج

---

(١) المصدر نفسه – ص ٣٦١

اليانغتسي والغولغا [1] ».

وكلمة شو إن لاي الهادئة هذه هي التي رد عليهـا خروتشيف في خطابه الاختتامي ملمحاً بوضوح الى ان الحزب الشيوعي الصيني هو الاصبع الخفية التي تحرك القادة الألبانيين :

« اننا نشاطر قلق اصدقائنا الصينيين ونقدر اهتمامهم بتدعيم الوحدة . واذا كان الرفاق الصينيون يرغبون في بذل جهودهم بهدف تسوية علاقات حزب العمل الالباني مع الاحزاب الشقيقة ، فإنه لمن المؤكد ان الحزب الشيوعي الصيني يستطيع ، اكثر من اي حزب آخر ، ان يساهـم في تسوية هذه المشكلة [2] » .

أما حزب العمل الالباني فقد دق من جانبه ناقوس المعركة ، وأصدر بعد ثلاثة ايام من بداية المؤتمر الثاني والعشرين تصريحاً مقتضباً جاء فيه:

« اننا سننتصر لأننا لسنا وحدنا ... وإن معنا شيوعيي وشعوب الاتحاد السوفياتي ... وشيوعيي وشعب الصين ، وجميع شيوعيي العالم وشعوب سائر البلدان الاشتراكية [3] » .

وكانت نتيجة هذا الصدام المباشر الأول قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وألبانيا . وجرى تبادل عدة رسائل بين اللجنتين المركزيتين للحزبين الصيني والسوفياتي تبادل فيها الطرفان الاتهامات بنقض بياني موسكو لعام ١٩٥٧ و ١٩٦٠ وبخرق المبادىء المرشدة للعلاقات بين الاحزاب الشقيقة . كما وقعت في شهري نيسان وايار من عـام ١٩٦٢ حوادث دامية واضطرابات في مقاطعة سينكيانغ التي تشكل البطاقة الأساسية في نزاع الحدود بين الصين والاتحاد السوفياتي . وقد اتهمت الصين فيما

---

١) نقلا عن كتاب جان بابي – ص ٩٨ .
٢) « نحو الشيوعية » – ص ٣٦٢ .
٣) نقلا عن كتاب جان بابي – ص ١٠٠

بعد (خطاب شو إن لاي في عام ١٩٦٤ امام الجمعية الشعبية الوطنية).
الحكومة السوفياتية بأنها هي التي نظمت «التمرد المسلح المناهض للثورة» وان الموظفين السوفييت في مقاطعة سينكيانغ «أغروا وأجبروا عشرات الألوف من المواطنين الصينيين على الذهاب الى الاتحاد السوفياتي[1]».
وفي خريف ١٩٦٢ وقعت صدامات ومعارك عسكرية حقيقية بين الصين والهند على حدود مقاطعة سينكيانغ ايضاً. وقد استاءت الصين كثيراً من موقف الاتحاد السوفياتي من نزاعها مع الهند. وبالفعل، أعلن الاتحاد السوفياتي بصراحة فيما بعد إدانته لموقف الصين من نزاع الحدود. وبالمقابل اتهمت الصين قادة الحزب الشيوعي السوفياتي رسمياً بـ «التآمر مع الرجعيين الهنود».

وكانت كل هذه الاحداث بمثابة تمهيد للهجوم المنشق والواسع النطاق الذي شنته الصحافة السوفياتية ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٩٦٢ على مواقف الحزب الشيوعي الصيني الايديولوجية والعملية. كما شن هجوم مماثل في الفترة نفسها من على منابر مؤتمرات الاحزاب الشيوعية في بلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والمانيا الديموقراطية. وكان الهجوم موجهاً بالاسم الى القادة الالبانيين، وبالفعل الى «الذين يدعمونهم» اي الصينيين. وكان الحزب الشيوعي الايطالي هو وحده الصريح في تسمية الأشياء بأسمائها، اذ صرح باجيتا في المؤتمر الخامس للحزب في ٥ كانون الاول ١٩٦٢ رداً على خطاب المندوب الصيني: «ان حزباً كحزبنا لا يحتاج لأن يقول ألبانيا عندما يريد ان يقول الصين». ومذ ذاك أصبح الحزب الشيوعي الصيني يسمى بالاسم.

ويمكن القول بشكل عام ان الموقف الصيني بقي محافظاً آنذاك على رصانته. وكانت الوفود الصينية الى مؤتمرات الاحزاب الشيوعية المذكورة تكتفي بتقديم بيانات تحتج فيها على استخدام منابر هذه المؤتمرات للهجوم

١) «مناظر حول الخط العام ...» ـ ص ١٢٢

على حزب العمل الألباني والحزب الشيوعي الصيني . فرداً على الحملة التي شنت في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، المنعقد بين الرابع والثامن من كانون الاول ١٩٦٢ ، تقدم وفد الحزب الصيني ببيان جاء فيه :

« حضر وفد الحزب الشيوعي الصيني وهو يكن النوايا المخلصة في تعزيز الصداقة بين الاحزاب الشقيقة وتقوية وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، حضر المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ... ولكن يؤسفنا أسفاً شديداً وخلافاً لما نتوقع ان يكون بعض الرفاق من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وبعض رفاق الاحزاب الشيوعية الشقيقة قد استخدموا منبر هذا المؤتمر لمواصلة هجومهم على حزب العمل الالباني ، ومهاجمة الحزب الشيوعي الصيني بصورة لا حدود لها » .

والحقيقة ان الحزب الشيوعي الصيني لم ينتقل الى الهجوم المضاد (إذ كان قد ترك هذه المهمة حتى الآن للحزب الألباني) إلا بعد الخطاب الذي ألقاه خروتشيف في ١٢ كانون الاول ١٩٦٢ عن « السياسة الدولية الراهنة والسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي » امام هيئة السوفييت الاعلى . فلقد غمز خروتشيف مباشرة من قناة الصينيين ، وبعد أن امتدح الهند لأنها صفت آخر المستعمرات البرتغالية في اراضيها مثل غوا قال :

« على ساحل الصين ... يوجد اقليم صغير ، مكاو ... ويوجد ايضاً هونغ كونغ ، المستعمرة الانكليزية .. هذان المكانان تفوح منهما رائحة ليست أفضل من الرائحة التي كانت تأتي من الاستعمار في غوا . ومع ذلك هل نلوم جمهورية الصين الشعبية لبقاء مخلفات الاستعمار هذه على حالها ؟... واذا كانت حكومة جمهورية الصين الشعبية قد اتخذت موقف التسامح ازاء مكاو وهونغ كونغ ، فإن لها بلا ريب اسبابها الموجبة . ولهذا فمن اللامعقول اتهامها بالتنازل امام المستعمرين البريطانيين

والبرتغاليين ، وبأنها تدلل على روح استسلامية » .

أما الألبانيون فقد هاجمهم مباشرة وبأعنف صورة :

« لقد علمهم احدهم لفظ الكلمات الكبيرة ، فتراهم يقفون تحت النوافذ وتعلو حناجرهم بشتائم جديرة بالزعران ضد الحزب الشيوعي السوفياتي . مع أنه مثل والدة لهم ! وهم يتلقون مقابل شتائمهم الكوبيكات الثلاثة التي وعدوا بها ، وعندما يرسلون الشتائم بقوة اكبر وتفنن اكثر ، تضاف لهم خمسة اخرى مع التهاني [1] » .

وجاء جواب الصينيين على شكل افتتاحية طويلة لـ « صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٦٢ . ولأول مرة منذ بداية النزاع الصيني – السوفياتي تحدث الصينيون عن « تيار تحريفي » ، « تيار مضاد للماركسية – اللينينية » ، « محطم لوحدة الحركة الشيوعية العالمية » ، يعلن عن ظهوره « في صفوف الحركة الشيوعية العالمية » . وهذا الانعطاف يشكل في الواقع مرحلة جديدة في « تصاعد » النزاع . فقد كان الصينيون يتحدثون حتى الآن عن « اختلافات » في صفوف الحركة الشيوعية . أما من الآن فصاعداً فستختفي من قاموسهم كلمة «الاختلافات» التي يجب ان تسوى على اساس المناقشة الرفاقية ، لتحل محلها كلمة « التحريفية » . التي ينبغي الكفاح ضدها انطلاقاً من المواقع الماركسية – اللينينية الصحيحة . وصحيح ان افتتاحية « يا عمال العالم اتحدوا ضد عدونا المشترك » تدعو الى صيانة وحدة المعسكر الاشتراكي كما يدل عنوانها ، وصحيح انها تقول « إن لدينا ألف سبب وسبباً يجعلنا نتحد بينما ليس لدينا سبب واحد يجعلنا نخلق الانقسامات » ، لكن المنطق الذي بنيت عليه الافتتاحية هو منطق حتمية الانقسام وضرورته . فالافتتاحية تقول إن في الحركة الشيوعية العالمية اليوم اغلبية وأقلية ، اغلبية بجانب

---

١) نقلا عن جان بابي – ص ١١٥

المحرفين ، وأقلية بجانب الماركسيين – اللينينيين الحقيقيين . لكن « التاريخ قد سجل في كثير من الأوقات احداثاً كانت فيها الحقيقة ، في فترات معينة وتحت ظروف محددة ، لا بجانب الاغلبية بل كانت في جانب الأقلية . وفي فترة الامية الثانية كان لينين والبلشفيك اقلية في الحركة العمالية العالمية ، إلا ان الحقيقة كانت في جانب لينين والبلشفيك » . هذا صحيح . لكن هذا يفترض ، بالسبة الى النزاع الصيني – السوفياتي ، ان تكون الحقيقة ، في جانب ، والخطأ ، كل الخطأ ، في الجانب الآخر . وهذا يفترص ايضاً ان مواقف المتنازعين اليوم مماثلة لمواقف المتنازعين في ايام الأممية الثانية ، اي يفترض ان يكون الثوريون في جانب ، والانتهازيون في جانب آخر . وعندما تصل الأمور الى هذا الحد ، فإن الانقسام يصبح محتماً . وبالفعل انشقت الامية الثانية على نفسها ، وولدت الأممية الثالثة . وبتعبير آخر ، إن « الاختلافات » قابلة دوماً ، ما دامت « اختلافات » ، للتسوية ضمن اطار « أسرة » واحدة ، لأنه لا يمكن اولاً ، كما تقول الافتتاحية نفسها ، « تفادي حدوث خلافات في الآراء بين الاحزاب الشقيقة في اغلب الاحيان ، لأن القضايا التي تهمها جميعاً قضايا معقدة للغاية ولأن ظروف الاحزاب الشقيقة تختلف اختلافاً كبيراً ، وفضلاً عن ذلك فلأن الواقع الموضوعي يتغير بصورة دائمة » ، وثانياً لأن « حدوث مثل هذه الخلافات في الآراء ليس محتماً ان يكون سيئاً » . لكن عندما تشبه هذه «الاختلافات» بالاختلافات التي كانت قائمة في الأممية الثانية ، فإنها تتحول الى اختلافات متناحرة لا يمكن التوفيق بينهما ولا يمكن الا ان تؤدي الى الانقسام التنظيمي . وفي مثل هذه الحال لا يعود من الممكن تطبيق قاعدة الاغلبية والأقلية في تسوية هذه الاختلافات ، ويصبح من المحتم رفض الانصياع لهذه القاعدة ، تماماً كا جاء في الافتتاحية . ولهذا يصبح كل الحديث الذي جاء في الافتتاحية عن « ضرورة الوحدة » كلاماً

اجوف لا معنى له ، لأنه لا وحدة بين المتناحرات [1] .

هكذا تكون قواعد اللعبة قد أرسيت . وبالطبع فإن الحديث عن ضرورة الوحدة سيستمر لفترة اخرى من الوقت ، لكن المناظرة لن تتطور من الآن فصاعداً إلا على رفات كل امكانية للوحدة .

قلنا ان افتتاحية « لنتحد ضد عدونا المشترك » مثلت مرحلة جديدة في « تصاعد » النزاع الصيني – السوفياتي . وقد تلتها ، بالفعل ، في مدى شهرين ستة ردود اخرى وهي :

– « الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » – افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٦٢ .

– « اللينينية والتحريفية المعاصرة » – افتتاحية مجلة « العلم الاحمر » – العدد الاول ١٩٦٣ .

– « لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو » – افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣ .

– « من اين اتت الخلافات ؟ رد على توريز ورفاق آخرين » – افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٦٣ .

– « تعليق على بيان الحزب الشيوعي الاميركي » – افتتاحية «صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ٨ آذار ١٩٦٣ .

– « مرآة للمحرفين » – افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » بتاريخ ٩ آذار ١٩٦٣ .

وأول ما يلاحظ في هذه الردود الستة انها لم توجه مباشرة الى الحزب الشيوعي السوفياتي ، بل اتبعت نفس تكتيك الطرف الآخر الذي كان يوجه رأس رمح هجومه الى الحزب الألباني . فالرد الاول ، كما يدل

---

١) نشرت « دار النشر للغات الاجنبية ببكين » نصوص الافتتاحية المذكورة والردود الستة التالية بالعربية في كراسات منفصلة ، ومنها نستشهد .

عنوانه ، موجه الى الحزب الشيوعي الايطالي . والرد الثالث « لنتحد على أساس تصريح موسكو » موجه اولاً الى حزب الوحدة الاشتراكي الالماني الذي سمح باستخدام منبره للهجوم على الحزبين الألباني والصيني ، ووجه ثانياً ضد « المحرفين اليوغوسلاف » . والرد الرابع موجه ، كما يدل عنوانه ايضاً ، الى الحزب الشيوعي الفرنسي . والخامس الى الحزب الشيوعي الاميركي . والسادس الى الحزب الشيوعي الهندي .

وثاني ما يلاحظ فيها انها لم تسم قط الحزب الشيوعي السوفياتي بالاسم لأنها ارادت ان تترك « لقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي مخرجاً » كما ذكر الصينيون فيما بعد .

وثالث ما يلاحظ فيها انها بالرغم من حديثها بين حين وآخر عن ضرورة رفع « راية وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، وراية وحدة جميع البلدان في المعسكر الاشتراكي ، وراية الصداقة العظيمة والوحدة العظيمة بين الصين والاتحاد السوفياتي » (« اللينينية والتحريفية المعاصرة ») ، فان طرفي التناقض أصبحا بشكل لا يقبل التباساً « الماركسيين – اللينينيين الثوريين » من جهة و « المحرفين المعاصرين » من جهة ثانية . وفي حين ان « الماركسيين – اللينينيين الثوريين » يدافعون « بحزم عن نقاوة الماركسية – اللينينية » ويقفون « بحزم ضد منطق العبيد » وضد الاستعمار ومع الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ، يهاجم « المحرفون المعاصرون اللينينية اي تعاليم لينين حول الاستعمار ونظريته وتاكتيكاته حول الثورة البروليتارية والدكتاتورية البروليتارية » ، ويدافعون عن الاستعمار ويصفونه بأنه « استعمار راق ومسالم وديموقراطي » ،ويروجون « للدكتاتورية البورجوازية » ، ويبذلون « محاولة محتقرة لنيل رضى الاستعمار ورجعيي مختلف البلدان » ، ويعملون على « شل العزيمة الثورية لشعوب مختلف البلدان » . وخلاصة القول ان « التحريفية افيون لتخدير الشعب ، وموسيقى تضليلية لمواساة العبيد ، وفصيلة سياسية للبورجوازية في داخل

حركة الطبقة العاملة ، وسند اجتماعي هام للبورجوازية والاستعمار » . واذا كانت « سحب التحريفية القاتمة تنتشر اليوم فوق حركة الطبقة العاملة العالمية » « فان الحقيقة سوف تطغى على الزيف بالتأكيد ، والماركسية – اللينينية على التحريفية المعاصرة ... والماركسية – اللينينية هي التي سوف تنتصر انتصاراً كاملاً وتنمو في النهاية ، لا التحريفية المعاصرة » . (« اللينينية والتحريفية المعاصرة » .) ترى أي وحدة للمعسكر الاشتراكي يمكن رفع رايتها بعد كل هذا الكلام عن الصراع بين اللينينية والتحريفية ؟

بالطبع هذا لا يعني ان الردود الستة عاملت مجمل الاحزاب الآنفة الذكر معاملة واحدة ، بل على العكس ، فقد كان العنف او اللين في اللهجة يتفاوتان حسب تفاوت العنف او اللين في اللهجة التي استخدمتها الاحزاب المذكورة في نقدها الحزب الصيني او تهجمها عليه ، وكذلك تبعاً لدرجة الاستغلال التي تبرهن عليها هذه الأحزاب إزاء موسكو. وانه لما له دلالته ، من هذه الزاوية ، ان يكون الصينيون قد خصوا الايطاليين بأطول النصوص وبأهدأ لهجة ممكنة . واذا كان الصينيون قد كرسوا نصين للحزب الايطالي ، الاول ، وهو المذكور سابقاً ، يقع في خمسين صفحة ، والثاني ، وهو دراسة نشرتها مجلة « العلم الأحمر » في عدد آذار – نيسان من عام ١٩٦٣ تحت عنوان « مرة اخرى حول الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » ، يقع في مئتي صفحة (وهو عملياً أطول نص صيني في المناظرة كلها) ، فهذا دليل ، بالإضافة الى الموضوعية النسبية في اللهجة ، على ان الصينيين ينظرون الى الحزب الايطالي نظرة تختلف عن نظرتهم الى الأحزاب الاخرى . ولعل المقارنة هنا بين موقف الصينيين من الحزب الايطالي وموقفهم من الحزب الفرنسي تفرض نفسها، ولا سيما ان الحزبين الايطالي والفرنسي هما اكبر الأحزاب الشيوعية واكثرها تأثيراً ونفوذاً في اوروبا الغربية .

ان الفرق في موقف الصينيين من الايطاليين والفرنسيين يتضح من المقطعين الأولين في الردين . ففي حين يبدأ الرد على الحزب الايطالي بتسجيل تقدير الصينيين لنضال الحزب الشيوعي الايطالي ، نجد ان الرد على الحزب الشيوعي الفرنسي يبدأ بالهجوم فوراً ، وبلا مقدمات، على الخط التوريزي . ان الرد على الايطاليين يبدأ على النحو التالي :

« إن للحزب الشيوعي الايطالي تاريخاً مجيداً من النضال في صفوف الحركة الشيوعية العالمية . وأحرز الشيوعيون الايطاليون والبروليتاريا الايطالية منجزات رائعة في نضالاتهم البطولية خلال سنوات حكم موسوليني السوداء، وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية الشاقة ايضاً وبعدها . ودائماً ما قدر الشيوعيون الصينيون والشعب الصيني رفاق الحزب الشيوعي الايطالي والشعب الايطالي تقديراً عظيماً » .

اما الرد على الحزب الشيوعي الفرنسي فقد بدأ فوراً على النحو التالي :

« ان الرفيق توريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ورفاقاً معينين آخرين في هذا الحزب يلعبون دوراً بارزاً في التيار المضاد الراهن المهاجم للحزب الشيوعي الصيني واحزاب شقيقة اخرى ، هذا التيار الذي يحطم وحدة الحركة الشيوعية العالمية » .

ويمكن تفسير هذا الفرق في لهجة الصينيين بكون الحزب الشيوعي الايطالي قد دلل خلال المناظرة على أن له رأيه الخاص والمستقل ، وان كان معارضاً للخط الصيني ، في حين ان الحزب الشيوعي الفرنسي لم يفعل شيئاً خلال المناظرة سوى انه ردد بشكل عام وحرفاً حرفاً ما كان يقوله الحزب الشيوعي السوفياتي . ونحن نشعر بالاحترام النسبي من جانب الصينيين لاستقلالية الحزب الايطالي في قولهم : « بالرغم من ان الخط الحالي للحزب الشيوعي الايطالي في قضية الثورة الاشتراكية هو خط غير صحيح في رأينا ، فإننا لم نحاول قط التدخل ، لأن تقرير هذا هو بالطبع من شأن الرفاق الايطاليين انفسهم » . وكذلك في قولهم : « يبدو ان

الرفيق تولياتي يتحدث بصورة اوضح من خروتشيف . فلقد قال بدون مواربة ان الموقف الذي اتخذه بيان عـام ١٩٦٠ تجاه طغمة تيتو كان موقفاً خاطئاً [١] » . ثم ان التولياتيين لم يتحولوا ، حتى مطلع ١٩٦٣ ، الى « مارقين » على الماركسية ــ اللينينية ، وان كانت الشقـة بينهم وبينها « تتزايد بعداً اكثر فأكثر » ، في حين ان التوريزيين اصبحوا يمثلون « فصيلة بارزة » في التيار التحريفي المضاد للماركسية ــ اللينينية .

وفي الواقع ان لهجة « التولياتيين » في انتقاد الصينيين تختلف كل الاختلاف عن لهجة « التوريزيين « في الهجوم عليهم . فتولياتي يحاول على الأقل ان يجد ظروفاً تخفيضية للصينيين ، فالشروط « التي يعمل فيها الرفاق الصينيون تختلف كبير الاختلاف من شروطنا ، كما انهم بعيدون غاية البعد . ومن الممكن بالتالي ألا يكونوا مطلعين دقيق الاطلاع على وضع بلدنا وعمل حزبنا » . وحتى لفظة الدوغمائية يحرص توليـاتي على عدم استعمالها ، انمـا يكتفي بالقول ان « الرفاق الصينيين » ينقصهم « في الانتقادات التي يوجهونها الينا حس الواقع » . وصحيح ان تولياتي يحتج بشدة على « قرارات الحرمان » التي يصدرهـا الصينيون « ضد جميع الذين لا يفكرون مثلهم » ، وصحيح انه يقول : « ان ما من احد يعترف اليوم بهذه الوظيفة للرفاق الصينيين » ، لكنه يضيف على الفور : « ولا نعترف بها لأي حزب آخر [٢] » . وقد حـافظ تولياتي على هذه اللهجة الايجابيـة نسبياً في النقـاش حتى اللحظة الاخيرة من حياته ، كما تبين ذلك « وصيته » التي سنعود اليها .

---

١) « مناظرة حول الخط العام . . . » ــ ص ١٨١

٢) رد تولياتي على افتتاحية « الخلافات بين الرفيق تولياتي وبيننا » فـي مقاله بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ تحت عنوان « لنعد النقاش الى حدوده الحقيقية » في صحيفة « رينا سيتا » . والجدير بالذكر ان هذه الصحيفـة نشرت النص الكامل ايضا لافتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » .

وبالمقـــابل ، وقف الشيوعيون الفرنسيون موقف التبنّي غير المتحفظ وغير المشروط لكل مواقف الحزب الشيوعي السوفياتي ، وهذا منذ بداية النزاع . ففي مؤتمر الواحد والثمانين حزباً في موسكو عـام ١٩٦٠ ، لم يكتف توريز بتأييد خروتشيف بلا تحفظ ، بل كان ايضــاً المبادر الى اتهام الحزب الشيوعي الصيني بأنه « يخلق الصعوبات للمؤتمر » ، وهاجم نظرية « نمر الورق » وقـال ان هذه النظرية « المشوشة الى هذا الحد لا يمكن ان تنير السبيل امـــام الشعوب حول وضع الامبريالية ووسائل مكافحتها » . كما قـال في خطاب له في ١٤ كانون الاول ١٩٦٢ : « ان علينا أن نبين عملياً كيف يمكن ويجب ان نناضل من اجل السلم والتعايش السلمي وان نتقدم نحو نزع السلاح مع حركة شيوعية موحدة واثقة بالاتحاد السوفياتي . وان علينا ان نواجه بحزم الخطر الذي تتعرض اليه الحركة العـاملة بنتيجة المواقف المتعصبة ، الضيقـــة ، الدوغمائية ، للرفاق الصينيين ، والمواقف المشاغبة والانقسامية للقـادة الالبانيين [1] » .

هذا التبنّي غير المشروط لمواقف الحزب الشيوعي السوفياتي هو الذي اثار اكثر من أي شيء آخر حفيظة الصينيين ، ولهـــذا وصفوا موقف الحزب الشيوعي الفرنسي بتعابير قاسية لم يصفوا بها قط موقف الشيوعيين الايطاليين . ويكفي ان نذكر انهم رشقوهم اكثر من مرة ، من خلال افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » ، بتهمة « الاستجابة للهراوة » ، وعلى وجه التحديد « هراوة موسكو » كما سيوضحون فيما بعد. ولا يكتفي الصينيون بأن يلاحظوا ان الشيوعيين الفرنسيين « استجابوا للهراوة » في المسائل الايديولوجية وحدها ، بل اتهموهم ايضاً بأنهم يفتقرون الى خط مستقل حتى في السياسة الداخلية ، وبأنهم يحددون مواقفهـــم العملية ويبدلونها تبعاً للتعليمات التي تأتيهم من « حزب آخر » . وبهذا الصدد

---

١) نقلا عن جان بابي ــ ص ٣٦٨

يقول الصينيون :

« اننا نلاحظ ان توريز والرفاق الآخرين قد ذكروا بصورة صحيحة قبل عام ١٩٥٩ ان الاستعمار الاميركي قائد القوى العدوانية ... إلا انه عشية محادثات كامب دافيد قال احد الناس (المقصود خروتشيف) ان ايزنهاور يرغب في « إزالة التوتر في العلاقات بين الدول » ، وهكذا تنافس توريز ورفاق آخرون على قيادة التهليل والتصفيق لأيزنهاور وقرروا انه يجب على نواب البرلمان من الحزب الشيوعي الفرنسي ان يرحبوا « برسول السلم » هذا . وقد كان هذا استدارة بمقدار مئة وثمانين درجة عن موقفهم استجابة للهراوة .

« ونلاحظ ايضاً انه في شهر ايلول عام ١٩٥٩ ، بعد ان أصدر ديغول بياناً بشأن « تقرير المصير » للجزائر رفض فيه بصورة كاملة الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، اصدر المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بياناً فضح فيه على نحو صحيح هذا القول بصفته « مكيدة محضة للخداع » ، وقال الرفيق توريز بنفسه آنذاك ان هذا « ما هو الا مناورة سياسية » . إلا انه بعد شهر ونيف من ذلك، حالما قال رفيق اجنبي بأن بيان ديغول كان ذا « اهمية كبرى » ، وجه الرفيق توريز نقداً لاذعاً للمكتب السياسي لأن « تقديره كان خاطئاً » ، معلناً ان بيان المكتب السياسي الأصلي كان « مستعجلاً متسرّعاً » وقد كان هذا استدارة اخرى بمقدار مئة وثمانين درجة عن موقفه استجابة للهراوة .

ولقد رأينا اللهجة المعتدلة نسبياً التي رد بها تولياتي على افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » . أما الحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد رد بأسلوب بالغ العنف وعلى مدى شهور عدة . وهذه بعض العينات : في عدد تشرين الاول ١٩٦٣ من « الشيوعي » المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ظهر مقال يحمل توقيع موريس توريز ووردت فيه

السطور التالية :

« ان النشاط الانشقاقي والمخرب للقـادة الصينين الذين لا يحتقرون خدمات المرتدين المستكلبين وغيرهم من قاذورات المعارضة ، يلحق الضرر بكل الحركة العاملة الدولية ، وبالدرجة الأولى بالشعب الصيني نفسه » .

وفي شهر تشرين الاول ايضاً عقـد اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ألقى فيه توريز خطاباً بالغ العنف جاء فيه :

« إن مواقف القادة الصينيين موسومة بالدوغماتية والمذهبية الجـامدة والتحريفية ، وسأضيف ، بالنزعة القومية ، الشيء الذي هو دوماً انعكاس للايديولوجية البورجوازية ، ويمثل دوماً انحرافاً انتهازياً واضحاً » .

وقد فسر توريز هذا « الانحراف » على النحو التالي :

« هناك رفاق يتساءلون وكيف حدث هذا كله ... ان من الممكن ان نلاحظ التركيب الخاص للحزب الشيوعي الصيني ، وقاعدته الفلاحية بالدرجة الاولى ، وملاكاته ذات الطابع الثقـافي المحض . ولقد عاش الشيوعيون الصينيون فترة طويلـة بعيداً عن المدن والمراكز الصناعية . وتجربتهم ضعيفة نسبياً في النضال البروليتاري بالمعنى الحقيقي للكلمة » .

وختم خطابه بقوله :

« ان المهمة اليوم هي المواجهة الحازمة للهجوم اللامبدئي الذي يشنه قادة الحزب الشيوعي الصيني على الحركة العاملة الدولية [1] » .

وفي هذا الخطاب ايضاً أيد توريز مشروع عقد مؤتمر شيوعي دولي « لإنزال الحرم بالصين » في حين ان الشيوعيين الايطاليين عارضوا ذلك كما سنرى .

امام هذا الاتهام بالطابع الفلاحي ، اي البورجوازي الصغير ، للحزب

---

١) نقلا عن جان بابي – ص ٣٧٥ – ٣٧٧

الشيوعي الصيني ، وأمام هذا التعالي « البروليتاري » على ضيق الأفق « الفلاحي » ، كان من الطبيعي ان يأتي رد الصينيين على أعنف ما يكون ، وان يتحدث على وجة التحديد عن خيانة البروليتاريا الاوروبية الغربية لقضية الثورة . ولقد جاء هذا الجواب على شكل فقرة طويلة من التعليق الرابع لهيئتي تحرير «صحيفة الشعب اليومية» ومجلة « العلم الأحمر » في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٣ على « الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي » . ولا بأس هنا ان نثبت هذا المقطع الطويل:

« تمشياً مع الأممية البروليتارية ، يجب على شيوعيي وبروليتاريا الأمم المضطهدة ان يقدموا تأييداً نشطاً لحق الامم المضطهَدة في الاستقلال الوطني ... ولقد وضع لينين النقاط على الحروف عندما قال : « ان الحركة الثورية في الأقطار المتقدمة ستكون في الواقع محض اكذوبة اذا لم يتحد عمال اوروبا واميركا بشكل وثيق في غمرة نضالهم ضد الرأسمال مع ملايين الملايين من عبيد المستعمرات الذين يضطهدهم الرأسمال » . ومع ذلك فإن بعض من يسمون انفسهم ماركسيين – لينينيين قد تخلوا عن الماركسية – اللينينية حول هذه القضية ذات الأهمية المبدئية الاساسية . وقادة الحزب الشيوعي الفرنسي هم خير مثال في هذا الصدد .

« فمن جهة تخلى قادة الحزب الشيوعي الفرنسي خلال فترة طويلة عن النضال ضد الاستعمار الاميركي ، مسلمين راية النضال الوطني الفرنسي ضد الولايات المتحدة الى اناس كديغول ، ومن الجهة الثانية ظلوا يستخدمون شتى الوسائل والمبررات للدفاع عن المصالح الاستعمارية للمستعمرين الفرنسيين ، ورفضوا تأييد حركات التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية.

« لقد قال لينين : « ان الاوروبيين كثيراً ما ينسون ان شعوب المستعمرات هي أيضاً أمم ، ولكن للسماح بهذا « النسيان » بمثابة السماح بالتعصب القومي » . ومع ذلك فان قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي التي يمثلها الرفيق توريز لم تسكت عن هذا « النسيان » وحسب ، بل اعتبرت

بصراحة شعوب المستعمرات الفرنسية « رعايا فرنسيين من دم اجنبي[1] ».

وفيما يتعلق بمسألة الجزائر يتضح اكثر موقف التعصب القومي لقادة الحزب الشيوعي الفرنسي ... لقد رفض قادة الحزب الشيوعي الفرنسي لفترة طويلة الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال الوطني . فقد تبعوا الرأسماليين الاحتكاريين الفرنسيين صائحين ان « الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[2] » وان فرنسا « يجب ان تكون دولة افريقية عظمى الآن وفي المستقبل[3] » . ان توريز وغيره كانوا مهتمين أشد الاهتمام بحقيقة ان الجزائر يمكن ان تزود فرنسا بـ « مليون رأس من الغنم » وبكميات كبيرة من القمح سنوياً لتحل مشكلتها في « نقص اللحوم » ولـ « سد عجزنا في الحبوب[4] » ... انهم باتخاذهم موقف التعصب القومي هذا خانوا المصالح الاساسية للبروليتاريا العالمية والمصالح الأساسية للبروليتاريا الفرنسية والمصالح الحقيقية للأمة الفرنسية[5] » .

وقد رد الحزب الشيوعي الفرنسي من جانبه على هذه الاتهامات على لسان ليون فيكس ، عضو المكتب السياسي آنذاك ، الذي كتب مقالاً طويلا في « الاومانيته » بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٣ . وقد استشهد فيه بعدة تصريحات لموريس توريز حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما تكلم عما تعرض له الحزب الشيوعي الفرنسي من « اضطهاد » بسبب موقفه المؤيد لحق الشعب الجزائري في الاستقلال ، وذكر ان صحف الحزب قد صودرت بسبب هذا الموقف خمساً وستين مرة خلال ثمانية

---

١) كلمة القاها توريز في الجزائر في شباط ١٩٣٩

٢) وثائق دورة ٢٤ ايلول ١٩٤٦ ــ المجلس الشعبي الوطني الدستوري الفرنسي ــ الملحق ٢ ــ العدد ١٠١٣

٣) كلمة فلوريموند بونت في المجلس الشعبي الوطني الدستوري الفرنسي عام ١٩٤٤ .

٤) تقرير توريز الى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٤٥ .

٥) « مناظرة حول الخط العام ... » ــ ص ٢٦٧ ــ ٢٧١ .

اعوام . وبالمقابل برر « تحفظ » الحزب تجاه القضية الجزائرية وعدم اعلانه الصريح عن تأييده المطلق لحق الشعب الجزائري في الانفصال والاستقلال ، برر ذلك بقوله انه كان من الضروري أن « نتحفظ من كل ثرثرة لفظية كانت ستفصلنا عن الجماهير وستسهل توجيه الضربات الى صحافتنا وحزبنا » . كما انه لم يتوان عن الاستشهاد بالمبدأ اللينيني القائل ان « حق الطلاق لا يستدعي بالضرورة الطلاق[1] » .

هذا فيما يتعلق بالحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي . اما فيما يتعلق بالحزبين الشيوعيين الاميركي والهندي فقد كانت « تصفية حسابهما » سهلة . فافتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » وصفت خط الحزب الشيوعي الاميركي بأنه « خط منطبق مع خط الاستعمار الاميركي » وقالت عن قادته انهم « يحاولون جهدهم ، في خطاباتهم وبياناتهم ، تجميل صورة الاستعمار الاميركي وصورة كندي رأس هذا الاستعمار ، وعبروا بكل ما في وسعهم عن ولائهم واخلاصهم للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة» . اما قادة الحزب الشيوعي الهندي فقد «خانوا البروليتاريا الهندية» و « باعوا انفسهم لكبار البورجوازيين وكبار ملاك الاراضي الهنود ولحكومة نهرو » .

ولا نعتقد ان هناك حاجة الى الإفاضة اكثر من ذلك في تحليل الردود الصينية الستة . ويكفي ان نقول انه ذلك الشتاء ، شتاء ١٩٦٢-١٩٦٣، ساد أوساط الحركة الشيوعية العالمية ، هوس حقيقي من القتال ، بل

---

١) نقلا عن جان بابي – ص ٣٧٩ . هذا وقد لاحظ بابي في معرض رده على ليون فيكس ان « مصادرة صحف الحزب » ان كانت تدل على شيء فانما تدل على ان «الاضطهاد» لم يكن قاسيا ، كما لاحظ ان حق الطلاق ، انما كان المقصود به شعوب الاتحاد السوفياتي الاشتراكي فقط ومن جهتنا نلاحظ : لماذا لم يقل الحزب الصيني قبل عام ١٩٦٣ ما يقوله اليوم عن الحزب الشيوعي الفرنسي وخيانته للماركسية ؟

الاقتتال اللفظي ، بحيث بات من المستحيل ، حتى على المؤرخين ، ان يجمعوا ويحصوا كل ما كتب وكل ما قيل وكل ما تبودل من اتهامات. ولعل الصوت الهادىء الوحيد الذي ارتفع في تلك الحقبة هو صوت حزب الشغيلة الفيتنامي الذي كرر النداءات المتتالية بوجوب « ايقاف الهجوم المتبادل في الاذاعة والصحافة بين الاحزاب » .

ولقد شعرت قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي نفسها بأن المعركة الكلامية اخذت أبعاداً غير معقولة وغير مجدية ، ولذلك وجهت في ٢١ شباط ١٩٦٢ رسالة الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تعرب عن « القلق الجدي من الموقف الذي طرأ على الحركة الشيوعية » ، وتلاحظ ان « المساجلة العلنية التي تشتد يوماً بعد يوم تزعزع وحدة الاحزاب الشقيقة وتضر جدياً بمصالحنا المشتركة ... وتعرقل حسن سير النضال ضد الامبريالية وتضعف جهود البلدان الاشتراكية في الحلبة الدولية ... كما أن اعداء الاشتراكية يسعون الى استغلال الخلافات التي ظهرت في قلب الحركة الشيوعية بهدف تفريق البلدان الاشتراكية وقسم حركة التحرر الوطني » ، وتضيف « ان الاشياء المشتركة والأساسية التي تجمع بين الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الشيوعي الصيني وجميع الاحزاب الماركسية – اللينينية هي أرفع واعظم مدى بما لا يقاس من الخلافات الراهنة » علاوة على ان هذه الخلافات قد « بولغ فيها وزيد من حدتها بشكل مصطنع » وان « حرارة السجال تمنع في غالب الاحيان من تقييم المشكلة المطروحة بهدوء وبرودة اعصاب ، مما يؤدي الى نسيان الاشياء الاساسية التي تشكل أساس وحدتنا » . وبناء على هذا كله تدعو الرسالة اولاً الى « وقف المساجلة بين الاحزاب الشيوعية » ، وتقترح ثانياً ان « تجري محادثات ثنائية بين ممثلي الحزبين الشيوعيين والصيني » ،

وتتمنى ثالثاً ان « تدور هذه المحادثات على مستوى عالٍ نظراً لأهميتها [1] » .

وفي ٩ آذار ١٩٦٣ اجابت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والصيني بما يلي :

« ان رسالتكم قد صادفت عندنا ترحيباً حاراً . ونحن نحيي امنية الوحدة التي عبرت عنها هذه الرسالة ... واننا لنحزن من كل ما يضر الوحدة ونعارضه ، ونسر بكل ما يعزز الوحدة ونمحضه دعمنا » .

وبالرغم من أسلوب المجاملة « الصيني » الواضح في هذه الرسالة ، فانه لم يمنع ايضاً الحزب الشيوعي الصيني من ان يقول الأشياء بصراحة . فالرسالة الصينية تؤكد ، على عكس الرسالة السوفياتية ، ان « الخلافات الموجودة الآن في قلب الحركة الشيوعية الدولية بصدد سلسلة من المسائل المبدئية الهامة هي خلافات خطيرة » . واذا كانت الرسالة السوفياتية قد أشارت الى ان منشأ هذه الخلافات يعود الى « الشروط المختلفة التي تنشط فيها هذه الفصيلة او تلك من فصائل الحركة الشيوعية الدولية » ، فان الرسالة الصينية تلاحظ ، بعد موافقتها على هذا التفسير ، أن هناك ايضاً مصدراً أهم لهذه الخلافات وهو « تفهم الماركسية — اللينينية والموقف منها » .

وقد اشارت الرسالة الصينية هي الأخرى الى ان الحزب الشيوعي الصيني يعارض هو ايضاً « كشف الخلافات بين الاحزاب الشقيقة امام العدو » ، ويعارض ايضاً اكثر « تأجيج المناظرة وتعقيد الأمور » لأن « وحدة المعسكر الاشتراكي هي ... ضمانة النصر لقضيتنا المشتركة » . وبناء على ذلك تعلن الرسالة « اننا قد قررنا ان نوقف مؤقتاً ، من الآن ، الاجابة علناً في صحافتنا على التهجمات الصريحة التي وجهت بالاسم الى الحزب الشيوعي الصيني ... لكن من البديهي اننا نحتفظ لأنفسنا بالحق بالاجابة

---

١) يمكن للقارىء ان يجد النص الكامل لهذه الرسالة ، ونص رسالة الحزب الصيني الجوابية في الكراس الذي نشرته «دار اللغات الاجنبية ببكين» تحت عنوان « مقترحات بصدد الخط العام للحركة الشيوعية الدولية »

علناً على كل الكتابات والخطابات الصادرة عن احزاب شقيقة والمهاجمة علناً وبالاسم للحزب الشيوعي الصيني ... كما تستقبل بترحاب الاقتراح الوارد في رسالتكم بصدد اجراء محادثات بين حزبينا » . وفي الختام : ان تعزيز وحدة الحركة الشيوعية الدولية ووحدة المعسكر الاشتراكي ، وبخاصة وحدة حزبينا وبلدينا هو الأمنية العامة للشعبين الصيني والسوفياتي ولشعوب بلدان المعسكر الاشتراكي ولشيوعيي العالم قاطبة ، وكذلك جميع الشعوب والأمم المضطهدة . واننـــا لواعون المسؤولية الملقاة على عاتق حزبينا ، وينبغي ألا نخيب آمالها . فلنتحد على اساس الماركسية — اللينينية والاممية البروليتارية وبياني موسكو » .

واذا كانت اللهجة الايجابيـــة و « الوحداوية » هذه في الرسالتين المتبادلتين قد بعثتا الأمل في ان تعود المناظرة الى أبعادها الحقيقية ، فان هذا الأمـــل سرعان ما انطفأ ليحل محله شعور ، بل يقين بأن هاتين الرسالتين ما كانتا من الجانبين سوى تكتيك وتمهيد للهجوم المتبادل الذي سيشنانه بعد اسابيع والذي سينتهي الى ما يسمى في تاريخ النزاع الصيني — السوفياتي بقطيعة حزيران — تموز ١٩٦٣ .

فلقد رأينا انه تم التوصل ، من خلال تبادل الرسالتين ، الى الاتفاق على وقف « المناظرة العلنيـــة » وعلى اجراء « محادثات ثنائية » بين الطرفين . لكن المناظرة استمرت مع الأسف ، آخذة هذه المرة شكل رسالتين رسميتين متبادلتين أخريين . فقد قدرت قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي انه بهدف « تحديد الحدود للمسائل التي تحتاج الى تبادل الآراء في المباحثات الثنائية » فمن المجدي ان توجه رسالة الى الحزب الشيوعي الصيني تعرض فيها « المسائل الاساسية التي هي في نظرنا ملتقى انظار الاحزاب الشقيقة ومحور نضالها من اجل قضايانا المشتركة » . وهكذا وجهت في ٣٠ آذار ١٩٦٣ الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الرسالة المشهورة التي ستصبح احدى الوثائـــق الاساسية في النزاع والتي

عرضت فيها بالتفصيل رأيها في اهم قضايا العصر السياسية والايديولوجية . وكان لا بد للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ان ترد وأن تعرض رأيها بدورها في اهم قضايا العصر . وهكذا صدرت رسالة ١٤ حزيران ١٩٦٣ المشهورة هي ايضاً والتي ستعرض في تاريخ النزاع باسم « رسالة الخمس والعشرين نقطة » . ولقد عرضنا في الفصول السابقة الموضوعات والاطروحات الاساسية في هاتين الرسالتين – الوثيقتين ، ولن نتناولهما في هذا الفصل الا من زاوية آثارهما السلبية على تفاقم النزاع .

وأول ما نلاحظه ، من هذه الزاوية ، ان الرسالتين قد قطعتا الطريق على المحادثات المقبلة ، لأنهما تناولتا ، على وجه التحديد ، المسائل التي كان يفترض في تلك المحادثات أن تبت فيها . هذا الحرص من الجانبين على عرض مواقفهما علناً وبالتفصيل قبل المحادثات الثنائية ، يدل بشكل لا يقبل التباساً على انهما ما كانا يتوقعان اي نتائج ايجابية من المحادثات، وعلى انهما مصممان على المضي في المناظرة حتى النهاية . وبالفعل ، قبل هاتين الرسالتين ، كانت المناظرة ما تزال غير مباشرة وغير رسمية الى حد ما ، أما بعدهما فقد تحولت الى مناظرة مباشرة يرد فيها كل من الحزبين على الآخر ، بعد ان كانت هذه المهمة موكلة من قبل الى الاحزاب الاخرى كما رأينا . وفضلاً عن ذلك ، أمسى الحزبان يهاجمان بعضهما بالاسم ، بعد ان كان النزاع حتى الآن مموهاً وغير مباشر الى حد ما .

ونظراً ايضاً الى اهمية الوثيقتين « الايديولوجية » فقد سمح الطرفان لنفسيهما بتوزيعهما على نطاق واسع . وبالفعل قامت سفارتا الجانبين بتوزيع رسالة كل حزب في بلد الحزب الآخر ، حتى قبل نشرهما في الصحافة الشيء الذي أدى في خاتمة المطاف الى طرد عدد من الدبلوماسيين الصينيين من الاتحاد السوفياتي، وأدى ايضاً الى استقبال هؤلاء الدبلوماسيين استقبال الابطال في بكين ، وهذا في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه المحادثات

الثنائية في موسكو .

واذا كنا لا نستطيع المماراة في ان الجانب السوفياتي هو الذي يتحمل مسؤولية هذا التفاقم الجديد في النزاع لأنه كان المبادر الى « بيان الرأي في المسائل الاساسية » ، فان ما لا يمارى فيه ايضاً هو ان لهجة الرسالة الجوابية الصينية كانت اعنف بما لا يقاس من لهجة الرسالة المردود عليها . وصحيح ان الجانب الأول هو الذي أشعل النار ، ولكن الجانب الثاني ألقى حول هذه النار كمية من الزيت جعلتها غير قابلة للاطفاء . وهذا ما يبينه تحليل الرسالتين .

تبدأ الرسالة السوفياتية بالاعراب عن سرورها لأن « الرفاق الاعزاء » رحبوا باقتراحات الحزب الشيوعي السوفياتي حول « اجراءات توطيد وحدة العمل والتضامن في صفوف الحركة الشيوعية » ، ثم عن شكرها للدعوة التي وجهها الصينيون لخروتشيف لزيارة بكين اثناه سفره الى كمبوديا . لكن لما كان بريجنيف هو الذي سيزور كمبوديا وليس خروتشيف ، لذا فان الرسالة تعتذر عن عدم امكانية زيارة خروتشيف للصين في الوقت الحاضر وتحدد بأن « الرفيق خروتشيف الذي زار الصين ثلاث مرات لن يفوت الفرصة ابداً في زيارة الصين في المستقبل » . وبالمقـابل تكرر الرسالة دعوة الحزب السوفياتي الى ماوتسي تونغ لزيارة الاتحاد السوفياتي بهدف الاستجمام و « فهم حياة الشعب السوفياتي » ولا سيما « انه لم يزر الاتحاد السوفياتي الا مرتين » .

وتنتقل الرسالة بعد ذلك الى عرض آراء الحزب الشيوعي السوفياتي في مجمل قضايا العصر . وبغض النظر عن أن هذه الآراء تختلف اختلافاً جذرياً عن آراء الحزب الشيوعي الصيني ، فان الصيغة التي صيغت بها تخلو من اي عبارة يمكن ان تكون جارحة لمشاعر الصينيين . والعبارة العنيفة الوحيدة الواردة في الرسالة هي وصف أعمال القادة الألبانيين بـ « الانقسامية » ، وكذلك وصف « المقالات التي نشرت في الجرائد والمجلات الصينية في

الايام القريبة » بأنها « هجوم غير مبني على أساس » . وفيما عدا ذلك تدعو الرسالة الى « الكفاح المشترك » وتحدد بأن « حزبنا لا يمكن ان يتورط في المواقف الجنونيـــة من النزاع الجدالي لأنه يعي اننا نتحمل مسؤولية مشتركة كبيرة امام الحركة الشيوعية العالمية » وبأنه من الواجب « وضع مصالح النظام الاشتراكي وتضامن صفوف الحركة الشيوعية الدولية في مركز أعلى من كل شيء »[1] .

اما الرسالة الجوابية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني فانها تبدأ هي ايضاً بالحديث عن وحدة المعسكر الاشتراكي : « ايها الرفاق الاعزاء .. انه لواجب مقدس مشترك على الاحزاب الشيوعية والعمالية في كل البلدان ان تصون وتعزز وحدة الصفوف الشيوعية العالمية . وان الحزبين الصيني والسوفياتي يتحملان مسؤولية اعظم ازاء وحدة كل المعسكر الاشتراكي ووحدة كل الحركة الشيوعية العالمية . وعليهما بالطبع ان يبذلا جهوداً اكبر في هذا الصدد » :

ونظراً الى ان الرسالة السوفياتية « طرحت بشكل متسلسل وجهات نظرها حول القضايا التي في حاجة الى المناقشة في المحادثات بين الحزبين الصيني والسوفياتي ، وعرضت بصفة خاصة قضية الخط العام للحركة الشيوعية العالمية » ، لذا فاننا « نود في رسالتنا هذه ان نعبر ايضاً عن وجهات نظرنا حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية وبعض القضايا المبدئية المتعلقة به » .

وبالرغم من ان الرسالة تعرب عن الأمل في التوصل الى « تفاهم متبادل » حول الخلافات التي « ظهرت خلال السنوات الاخيرة في صفوف الحركة الشيوعية العالمية » ، فانها تضيف على الفور ، قاطعة بذلك الطريق

---

١) النص الكامل للرسالة السوفياتية والرسالة الصينية موجودة في «مناظرة حول الخط العام ...» .

على كل امكانية « للتفاهم المتبادل » ، بأن هذه الخلافات تتعلق « في التحليل النهائي » بمسألة « قبول حقيقة الماركسية – اللينينية العامة أم لا ، والاعتراف بالأهمية العامة لطريق ثورة اوكتوبر ام لا ، وقبول حقيقة أن الشعوب التي لا تزال تعيش تحت النظام الاستعماري والرأسمالي والتي تشكل ثلثي سكان العالم لا تزال في حاجة الى القيام بثورة أم لا ، وقبول حقيقة ان الشعوب التي اصبحت تسير في طريق الاشتراكية والتي تشكل ثلث سكان العالم لا تزال في حاجة الى السير بثورتها الى النهاية أم لا ؟ » . وبذلك انتفت صفة « الاختلافات » عن هذه الخلافات التي لم تعطهـا الرسالة محتوى تناحرياً فحسب ، بل جعلت منها بصراحة خلافات بين الماركسيين واللاماركسيين . فأي معنى يبقى بعد هذا للحديث عن ضرورة « التفاهم المتبادل » ؟

وبالرغم من ان الرسالة الصينية لا تذهب الى حد التسمية بالاسم ، فانها تكرر في كل مقطع : « يقول اشخاص معينون كذا » و « يقول اشخاص معينـون كذا » . وواضح كل الوضوح من سياق النص أن هؤلاء « الاشخاص المعينين » هم خروتشيف وقادة الحزب الشيوعي السوفياتي . والحال ان هؤلاء « الاشخاص المعينين » تخلوا « عن المهمة التاريخية للثورة البروليتارية العالمية » وانحرفوا « عن التعاليم الثورية للماركسية – اللينينية » وهم « يذهبون الى حد انكار المغزى العالمي العظيم للنضالات الثورية المعـادية للاستعمار التي تخوضها شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وبحجة تحطيم الحواجز القومية واللونية والجغرافية يحاولون بكل ما في وسعهم محو الخط الفاصل بين الأمم المضطهَدة والمضطهِدة وبين البلدان المضطهَدة والمضطهِدة وكبت النضالات الثورية لشعوب هـذه المناطق . وهذا في واقع الأمر خدمة لحاجات الاستعمار ولخلق نظرية جديدة لتبرير حكم الاستعمار في هذه المناطق وترويج سياسات حكمه الاستعماري القديم والجديد ... ان اشخاصاً معينين في صفوف الشيوعية

العالمية يذهبون الآن الى اتخاذ موقف سلبي او موقف الازدراء او موقف الانكار تجاه نضالات الأمم المضطهَدة من اجل التحرر . وهم في الحقيقة يحمون الطبقة الرأسمالية الاحتكارية ويخونون مصالح البروليتاريا وينحطون فيصبحون اشتراكيين – ديموقراطيين » . او ايضاً : « ان اشخاصاً معينين يتدخلون بصورة فظة تحت ستار « مكافحة عبادة الفرد » في الشؤون الداخلية للأحزاب الشقيقة والبلدان الشقيقة الاخرى ، ويجبرون الاحزاب الشقيقة الاخرى على تغيير قياداتها بغرض فرض خطهم الخاطىء على هذه الاحزاب . فما كل هذا اذا لم يكن عصبية الأمة الكبيرة والانعزالية والانقسامية ؟ وما كل هذا ان لم يكن نشاطات هدامة ؟ » .

واذا كانت الرسالة السوفياتية قد وصفت مقالات الصحافة الصينية بأنها « هجوم لا أساس له » ، فان الرسالة الصينية تجيب :

« ما دمتم تصفون مقالاتنا بأنها « لا أساس لها مطلقاً وأنها سيئة الى هذه الدرجة » ، فلماذا لا تنشرون هذه المقالات ... كما نشرنا نحن مقالاتكم ، وتتركون جميع الرفاق السوفييت والشعب السوفياتي يفكرون ويحكمون بأنفسهم ، مَنْ المصيب ومن المخطىء ؟ وبالرغم من انكم تصفون مقالاتنا بأنها لا أساس لها مطلقاً ، وأحكامنا بأنها خاطئة ، فانكم لا تخبرون الشعب السوفياتي ما هي احكامنا في الحقيقة » .

وفي الختام تعلن الرسالة عن موافقة الحزب الصيني على اقتراح الحزب السوفياتي بتأجيل المحادثات الثنائية الى الخامس من تموز . وبالفعل انعقدت المحادثات في التاريخ المحدد ، واستمرت حتى العشرين من شهر تموز . وكانت نتيجتها ، كما هو متوقع ، الفشل التام وصدور بيان مقتضب يعلن عن تأجيلها الى اجل غير مسمى . وقد ترأس الوفد الصيني الى هذه المحادثات تينغ سياو – بينغ ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، وبينغ تشين ، عضو المكتب السياسي . أما الوفد السوفياتي فقد ترأسه سوسلوف وكان يضم اندروبوف وبونوماريف وتشيرفوننكو . ولا بأس

ان ذكرنا كلمة عن الجو الذي دارت فيه هذه المباحثات .

بعد اربعة ايام من رسالة ١٤ حزيران ، اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في « البرافدا » ان « هـذه الرسالة تفسر تفسيراً تعسفياً بياني موسكو ، وتشوه اهم اطروحات هاتين الوثيقتين التاريخيتين ، وتتضمن تهجمات غير مبررة على الحزب الشيوعي السوفياتي وعلى احزاب شقيقة اخرى » . وبالنتيجة :

« ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تعتبر ان نشر رسالة ١٤ حزيران الصينية في الصحافة السوفياتية في الوقت الراهن يتطلب جواباً علنياً ، الشيء الذي سيؤدي الى تفاقم جديد في المناظرة ولن يكون متفقاً مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه ... وفي غير محله نظراً لاقتراب ٥ تموز موعد لقاء ممثلي الحزبين » .

وفور صدور هذا البيان قامت السفارة الصينية في موسكو بتوزيع رسالة ١٤ حزيران على نطاق واسع ، الشيء الذي ادى كما ذكرنا الى طرد عدد من الدبلوماسيين الصينيين من الاتحاد السوفياتي .

وما كادت المباحثات الثنائية تبدأ حتى اقيم في بكين ، في يوم ٧ تموز ، « اجتماع حاشد حيت فيه شخصيات رسمية ، تحيتها لأبطال ، الموظفين الذين طردوا من الاتحاد السوفياتي » . وكان الرد السوفياتي على ذلك « مهاجمة الحزب الشيوعي الصيني بالاسم عن طريق البيانات والقرارات » . وردت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على ذلك بدورها في تصريح رسمي صادر في ١٠ تموز ، تلته افتتاحية لـ « صحيفة الشعب اليومية » في ١٣ تموز . واخيراً جاء أعنف رد سوفياتي على شكل « رسالة مفتوحة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى المنظمات الحزبية وجميع الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي » بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٣ ، اي بينما كانت « المحادثات الثنائية » مستمرة . والرسالة المفتوحة هذه هي عملياً رد مفصل على «رسالة الخمس والعشرين نقطة» ،

لكن هذه المرة بلهجة بالغة العنف ، وبالتسمية بالاسم . وكانت رسالة ١٤ تموز هذه ، كأختها الصينية المؤرخة في ١٤ حزيران ، بمثابة تكريس نهائي للنزاع ولانقسام المعسكر الاشتراكي ، وهو تكريس لن يني يتعمق ويأخذ ابعاداً مؤسفة اكثر فأكثر بدءاً من منتصف عام ١٩٦٣ وحتى يومنا هذا . والحق انه منذ قطيعة حزيران تموز ١٩٦٣ هذه شرع النزاع « يتسلق » المنحدر الآخر للقمة ، منحدر الانحطاط . ومن المفيد ، قبل الشروع بمعاودة تسلق هذا المنحدر ، ان نقوم بتحليل سريع لرسالة ١٤ تموز .

تبدأ الرسالة ، كما هو متوقع ، بالحديث عن « وحدة النضال المشترك من اجل انتصار الشيوعية » ، وتعرب عن القلق الذي « يتعاظم اكثر فأكثر ... من جراء اقوال وافعال قيادة الحزب الشيوعي الصيني التي تقوض اللحمة بين حزبينا والصداقة بين شعبينا ... ان كل من يقرأ رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يرى وراء الجمل المدوية عن الوحدة واللحمة تهجمات افترائية غير ودية على حزبنا والبلاد السوفياتية وسعياً الى الحط من الأهمية التاريخية التي يتسم بها نضال شعبنا من اجل انتصار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ومن اجل انتصار السلام والاشتراكية في العالم بأسره » . ولا تتوانى الرسالة عن اللجوء الى نوع من تهييج النزعة القومية :

« كيف يدور اللسان في الفم للنطق بمثل (هذه الافتراءات) عن حزب لينين العظيم وعن وطن الاشتراكية ، وعن الشعب الذي كان في العالم أول من حقق الثورة الاشتراكية ... ان التاريخ العالمي لم يعرف أمثلة عن بلد أسدى بمفرده وبمثل هذه المقاييس معونة الى البلدان الاخرى ... ان شغيلة الصين والشيوعيين الصينيين قد شعروا بكامل مدى التضامن الأخوي من جانب الشعب السوفياتي وحزبنا ... وقدمت بلادنا ولا تزال تقدم عوناً مرموقاً لتطوير اقتصاد الصين الشعبية ... ونحن

نتحدث عن هذا كله لا قصد التباهي ، بل فقط لأن قـادة الحزب الشيوعي الصيني يسعون في الآونة الأخيرة الى الحط من اهمية المساعدة السوفياتية ، ونحن لا ننسى ان الاتحاد السوفياتي حصل بدوره من جمهورية الصين الشعبية على بضائع ضرورية » .

ثم تستعرض الرسالة « النشاط الانقسامي » للقادة الصينيين وتقول :

« تعميقاً لخلافاتهم الايديولوجية مع الاحزاب الشقيقة شرع قـادة الحزب الشيوعي الصيني ينقلونها الى العلاقات بين الدول . فقد بدأت الهيئات الصينية تقلص الصلات الاقتصادية بين جمهوريـة الصين الشعبية وبين الاتحـاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية . وبمبـادرة من حكومة جمهورية الصين الشعبية انخفض حجم تجـارة الصين مع الاتحاد السوفياتي في السنوات الثلاث الاخيرة الى قرابة الثلث ! وانخفضت تسليمات التجهيزات المجموعية الى ٢,٥ بالمئة . ولقد جرى هذا الانخفاض بمبادرة من القادة الصينيين » .

ثم تنتقل الرسالة الى عرض اهم الخلافات « الايديولوجية » ، متهمة قادة الحزب الشيوعي الصيني بـأنهم « لا يؤمنون بإمكانية درء الحرب العالميـة الجديدة ويستصغرون قوى السلام والاشتراكية ويستعظمون قوى الاستعمار » وانهم يعارضون سياسة « تخفيف الوضع الدولي ووقف الحرب البـاردة » ويعرضون « السلام وأمن الشعوب للخطر » . أمـا في مسألة عبادة الفرد فإن « قادة الحزب الشيوعي الصيني اخذوا على عاتقهم دور المدافعين عن عبادة الفرد والناشرين لأفكار ستالين الخـاطئة ، ويحاولون فرض تلك الاوضاع وتلك الايديولوجيا والاخلاقية وأشكال وطرق القيادة التي ازدهرت في مرحلة عبادة الفرد ، على الاحزاب اخرى » . أما في مسألة التعايش السلمي وأشكال الانتقال الى الاشتراكية فإن موقف القادة الصينيين قـابل للتلخيص في كلمتين اثنتين « الجملة الثورية » . وهنا « يبرز سؤال : بماذا تفسر المبادىء غير الصحيحة لقيادة الحزب الشيوعي

في قضايا العصر الراهنة الجذرية ؟ إما بانفصال الرفاق الصينيين عن الواقع الفعلي انفصالاً تاماً وموقف الجمود العقائدي الكتبي من قضايا الحرب والسلام والثورة وعدم فهم الظروف الملموسة في العصر الراهن ، وإما بوجود اهداف اخرى لا تمت بصلة الى الثورة وراء الضجة المصمة حول « الثورة العالمية » ، تلك الضجة التي اثارها الرفاق الصينيون » .
وفي الختام :

« إن آراء قادة الحزب الشيوعي الصيني الخاطئة في المسائل السياسية والنظرية الجذرية للعصر الراهن مرتبطة بصورة لا تنفصم بنشاطهم العملي الموجه الى تقويض وحدة المعسكر الاشتراكي العالمي والحركة الشيوعية العالمية ... ان اعمال القيادة الصينية في تناقض صارخ لا مع مبادىء العلاقات بين البلدان الاشتراكية فحسب ، بل في بعض الاحوال مع القواعد والأصول المعترف بها من قبل الجميع ... ان القادة الصينيين لا يقوضون لحمة المعسكر الاشتراكي وحده ، بل والحركة الشيوعية العالمية كلها معتدين على مبادىء الأممية البروليتارية ومخلين بفظاظة بأصول العلاقات المتبادلة بين الاحزاب الشقيقة » .

اما الذين يقفون الى جانب الصين في الحركة الشيوعية العالمية فهم جماعات من « المنبوذين » و « المرتدين » و « التروتسكيين » . وبعد هذا كله تعلن الرسالة :

« ان حزبنا اللينيني المجيد خاض كل تاريخه نضالاً لا هوادة فيه ضد الانتهازية اليمينية واليسارية ، وضد التروتسكية والتحريفية ، وضد الجمود العقائدي والانعزالية ،وضد التعصب القومي والشوفينية ... ولا تخيفه اي حملة يقوم بها الانشقاقيون والانتهازيون المعاصرون مهما كان مصدرها... وان حزبنا ، ادراكاً منه لمسؤوليته امام الحركة الشيوعية العالمية ، امام شعوب العالم بأسره ، يدعو الرفاق الصينيين ان يسلكوا طريق إزالة الخلافات وتعزيز وحدة حزبينا الحقيقية على مبادىء الماركسية — اللينينية

والأممية البروليتارية [1] ».

صدرت هذه الرسالة المفتوحة كما قلنا اثناء المحادثات الثنائية في ١٤ تموز ١٩٦٣ .. وفي اليوم التالي بالضبط عقد في موسكو اجتماع بين ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا ، وفي ٢٥ تموز وقع ممثلو الدول النووية الثلاث على اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية . وعلى الفور اصدرت الحكومة الصينية في ٣١ تموز بياناً قاسياً جاء فيه :

« انها معاهدة معقودة بين دول نووية ثلاث تستهدف من ورائها تدعيم احتكارها النووي وربط ايدي جميع البلدان المحبة للسلام والمعرضة للتهديد النووي . ان هذه المعاهدة المعقودة في موسكو خدعة كبيرة هدفها استغلال شعوب العالم قاطبة » ...

وفي ٣ آب ردت الحكومة السوفياتية بدورها :

« ان معارضة حظر التجارب النووية لا يمكن ان تصدر إلا عن أناس يقفون بعيداً عن نضال الشعوب ضد الحرب النووية ويخفون وراء جمل طنانة ... معارضتهم النضال من اجل نزع السلاح » .

وعادت الحكومة الصينية الى الرد في ١٥ آب : ولا سيما على فكرة ما حققته المعاهدة من انفراج دولي :

« يبدو بالفعل ان العلاقات السوفياتية ـ الامير كية قد انفرجت بعض الشيء نظراً الى ان القادة السوفياتيين عقدوا مع الامبريالية الامير كية ، متخذين العـــدو صديقاً ، صفقة سياسية هي في صالح الولايات المتحدة وحدها ... والخط المتبع مـن قبل القادة السوفييت في السياسة الخارجية هو خط استسلامي صرف . وبديهي ان الامبريالية مستعدة تماماً للتعايش مع من يستسلم لها » .

---

١) النص الكامل للرسالة المفتوحة منشور في «مناظرة حول الخط العام..» ـ ص ٦٦٣ ـ ٧٤١

وفي هذا التصريح أيضاً كشفت الحكومـة الصينية النقاب عن ان الحكومـة السوفياتية ألغت في ٢٠ حزيران ١٩٥٩ الاتفاقية المعقودة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٧ والتي تعهد الاتحاد السوفياتي بموجبها بتقـديم اسرار صناعة القنبلة الذرية الى الصين . وقـال التصريح ان نكث خروتشيف بهذه الاتفاقية هو « هدية مقدمة الى الولايات المتحدة » .

وفي ٢١ آب ردت الحكومة السوفياتية على ذلك :

« انه لمن السذاجة الافتراض انه من الممكن تطبيق سياسة على الغرب واخرى على الشرق ، وانه من الممكن من جهة اولى النضال ضد تزويد المانيا الغربية وضد انتشار الأسلحة النووية في العالم ، ومن الجهة الثانيـة إعطاء هـذه الاسلحة للصين ... وجمهورية الصين الشعبية تستطيع الآن الاعتماد على الوسائل الدفاعية التي خلقها عمل الشعب السوفياتي والمخصصة لحماية بلدان الأسرة الاشتراكية . وخير سياسة تنتهجها جمهورية الصين الشعبية في الظروف الراهنة هي تكريس جهودها لتنمية اقتصادها ... »

ويتهم التصريح في الختام القادة الصينيين بأنهـم يريدون الحرب النووية . وبالطبع ردت الحكومة الصينية من جديد في تصريح طويـل بتاريخ ١ أيلول :

« لو كان مؤكداً ان القادة السوفييت ينتهجون فعلاً الأممية البروليتارية، لأمكن للصين ان تفكر بعدم انتاج السلاح النووي بنفسها . ولكن لو كان مؤكداً ايضاً ان القادة السوفييت ينتهجون فعلاً الأممية البروليتارية ، لما كانوا وجدوا من مبرر يمنع الصين من انتاج الأسلحة النووية بنفسها . أليست الصين فقيرة ومتخلفة ؟ اجل بالفعل . ولكن في اي حال مـن الاحوال ، وحتى لو لم تنجح بعد قرن من الجهود في صنع القنبلة الذرية ، فان الشعب الصيني لن يزحف امام هراوة القادة السوفياتيين ، كما انـه لن ينحني امام الابتزاز النووي للامبريالية الاميركية » . أما تهمة « الرغبة في إشعال حرب نووية عالمية » ، فإن التصريح الصيني يرد عليها عـلى

اساس موقف بكين الذي سبق لنا شرحه من القنبلة الذرية ومن امكانية درء حرب عالمية ثالثة . »

وكان لا بد بالطبع للحكومة السوفياتية ان ترد ، وقد جاء الرد على شكل تصريح بالغ الطول نشر على دفعتين في « البرافدا » في ٢١ و ٢٢ ايلول ، وتضمن تهديداً مباشراً بأنه اذا واصل الصينيون المجادلة « فعليهم ان يفهموا بوضوح ان الردع الحازم في اقصى درجات الحزم سيقابلهم من قبل الحزب الشيوعي السوفياتي وكل الشعب السوفياقي في هذا الطريق».

واثناء ذلك كانت الحملة على القيادة الصينية في الصحافة السوفياتية وفي الصحافة الشيوعية العالمية قد اخذت ابعاداً لا سابق لها . ويقول الصينيون انه « بين ١٥ تموز و ٣١ تشرين الاول ١٩٦٣ ، نشرت ٢٦ صحيفة ومجلة مركزية في الاتحاد السوفياتي ١١١٩ مقالاً ... هوجم فيها الحزب الشيوعي الصيني وقادته » وان الصحافة السوفياتية المحلية نشرت في الفترة نفسها » ما لا يقل عن ٧٢٨ مقالاً مشابهاً » .

أما من الجانب الصيني فقد « كانت تُعدّ الوثائق الضرورية » للرد على هذه الحملة ، ولا سيما على الرسالة المفتوحة للحزب الشيوعي السوفياتي . وهكذا نشرت هيئتا تحرير « صحيفة الشعب اليومية » ومجلة « العلم الأحمر » ، بين ٦ ايلول ١٩٦٣ و ١٤ تموز ١٩٦٤ ، تسعة مقالات طويلة هي التعليقات التسعة المشهورة على الرسالة المفتوحة ، التي تشكل « اغنى صحن » في « مأدبة » النزاع واضخم وثيقة في ملفه إذ تجاوز عدد صفحاتها الخمسمئة .

يعالج التعليق الاول ، كما يدل عنوانه ، « أصل الخلافات وتطورها بين قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي وبيننا » (٦ ايلول ١٩٦٣) . وفيه نقرأ :

« ان موسكو وواشنطن ونيودلهي وبلغراد يسودها الآن جو حب متبادل ... لقد تحالفت قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي مع الاستعمار

الاميركي والرجعيين الهنود وطغمــة تيتو ضد الصين الاشتراكية وجميع الاحزاب الماركسية – اللينينية ، فخانت بذلك الماركسية – اللينينية والاممية البروليتارية خيانة مكشوفة ... ان خط التحريفيــة والانقسام الذي تسير عليه قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي قد اثار فوضى خطيرة في صفوف الحركة الشيوعية العالمية ... ان البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي يحرف بصورة فظة جوهر الماركسية – اللينينية ، ويحل الشعارات البورجوازية محل المثل العليا الشيوعية ، ويعارض الثورة التي تقوم بها الشعوب التي لا تزال تعيش تحت النظام الاستعماري والرأسمالي ... ان قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي ، متجاهلة كل شيء ، تقف مع المستعمرين ورجعيي مختلف الاقطار ... » .

وفي الختام يتوجه التعليق مباشرة الى قادة الحزب الشيوعي السوفياتي : « لقد ارتكبتم اعمالاً قذرة لا حصر لهــا . وليس بمقدور جميع مياه الفولغا ان تغسل العار الكبير الذي جلبتموه على الحزب الشيوعي السوفياتي وعلى الاتحاد السوفياتي ... ان مصالح الشعبين الصيني والسوفياتي ومصالح المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية العالمية ومصالح شعوب العالم تتطلب من جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية ان تتحد وتعارض العدو المشترك . وها نحن نتوجه بالنداء مرة اخرى الى قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي بأن تصلح اخطاءها وتعود الى طريق الماركسية – اللينينية والاممية البروليتارية » .

ويعالج التعليق الثاني ، كما يدل عنوانه ، « مسألة ستالين » (١٣ ايلول ١٩٦٣) . وفيه نستطيع ان نقرأ عن خروتشيف على وجه التحديد :

« انه في عنصره مدبر للمكائد بينما لا يساوي شيئاً كنظري ... إن خروتشيف بقدحه في ستالين يشهر بشكل محموم بالنظام السوفياتي والدولة السوفياتية ... في اي مركز يضع خروتشيف الذي اشترك في قيادة الحزب والدولة خلال عهد ستالين نفسه حين يضرب صدره ويدق الطاولة ويصيح بأعلى صوته شاتماً ستالين ؟ أفي مركز المتآمر مع « قاتل » او « قاطع

طريق » ؟ او في نفس المركز ك « غبي » او « أبله » ؟ ... ان هذا القدح في ستالين من قبل خروتشيف هو اهانة بالغة للشعب السوفياتي العظيم واهانة بالغة للحزب الشيوعي السوفياتي وللجيش السوفياتي » .

أما هدف قادة الحزب الشيوعي السوفياتي من « مقاومة عبادة الفرد » فهو ان « يرفعوا مراكزهم ويهاجموا الثوريين المخلصين للماركسية — اللينينية حتى يعبدوا الطريق لمدبري المكائد المحرفين لاغتصاب قيادة الحزب والدولة ... » الخ .

ويعالج التعليق الثالث ، كما يدل عنوانه ايضاً ، مسألة « هل يوغوسلافيا قطر اشتراكي ؟ » (٢٦ ايلول ١٩٦٣) . ومن الزاوية التي نتناول فيها تطور النزاع في هذا الفصل ، فإن التعليق الثالث لا يفعل شيئاً سوى انه يلصق كل التهم التي وجهت في الماضي الى تيتو بخروتشيف هذه المرة .

« ان خروتشيف (الذي يعتبر تيتو معلماً له) قد هجر الماركسية — اللينينية وتمرغ في الوحل مع طغمة تيتو المرتدة ، ضارباً عرض الحائط تماماً بمصالح الاتحاد السوفياتي والشعب السوفياتي ومصالح شعوب العالم قاطبة . غير ان الشعب السوفياتي العظيم والاغلبية الساحقة من اعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي والملاكات في المستويات المختلفة ، الذين لهم جميعاً تقاليد ثورية مجيدة ، لن يسمحوا بهذا مطلقاً » .

اما التعليق الرابع فهو قرار اتهام بالمعنى الكامل للكلمة للقادة السوفييت بأنهم « مدافعون عن الحكم الاستعماري الجديد » (٢٢ تشرين الاول ١٩٦٣) ، وبأنهم « عملاء للاستعمار خبأوا انفسهم بين صفوف حركة الطبقة العاملة العالمية » ، وبأنهم تواطأوا مع الاستعمار بهدف « معارضة التحرر الوطني » إذ « أسكرتهم فكرة » اقتسام العالم قاطبة معه .

اما التعليق الخامس ، « خطان مختلفان حول مسألة الحرب والسلم » (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٣) ، فيعالج « خيانة القادة السوفييت » للنظرية

الماركسية – اللينينية في مسألة الحرب والسلم و « خطهم الاستسلامي » الذي يتمشى « مع متطلبات السياسة الاستعمارية بمساعدة المستعمرين على خداع الشعوب ، وبصرف انظار الشعب ، وبتحطيم نضال الشعوب ضد هذا الاستعمار وشل هذا النضال ، وبتغطية خطط المستعمرين الرامية الى شن حرب عالمية جديدة » .

ويعالج التعليق السادس ، « سياستين للتعايش السلمي متعــارضتين تعارضاً تاماً » (١٢ كانون الاول ١٩٦٣) ، الموضوع نفسه ، ويوجه تهماً مماثلة الى القــادة السوفييت . فخروتشيف « حول سياسة التعايش السلمي الى سياسة استسلام طبقي » و « الخط العام للتعايش السلمي لقادة الحزب الشيوعي السوفياتي يفي بحاجات الاستعمار الاميركي » ، و « التعاون السوفياتي – الاميركي هو قلب وروح الخط العام للتعايش السلمي لقادة الحزب الشيوعي السوفياتي » .

وتحت عنوان « قادة الحزب الشيوعي السوفياتي اكبر الانقساميين في عهدنا الحاضر » (٤ شباط ١٩٦٤) يتحدث التعليق السابع عن « تحطيم قادة الحزب الشيوعي السوفياتي لوحدة الحركة الشيوعية العالمية » بانتهاجهم « سياسة عصبية الدولة الكبيرة والانانية القومية تجـاه الاقطار الاشتراكية الشقيـة » التي « انتهكوا سيادتهـا وتدخلوا في شؤونهـا الداخلية وقاموا بالنشاطات الهدامــة وسعوا بكل سبيل الى السيطرة عليها ... محاولين تحويلها الى بلدان تابعة لهم اقتصادياً » وهذا في الوقت الذي يتآمرون فيه مع الاستعمار الاميركي « للسيطرة على العالم » :

« ان قادة الحزب الشيوعي السوفياتي ، عندما يخيل اليهم انهم قـد قبضوا على قطعة من التبن من ايزنهاور او كندي او اشباههما من الآخرين واصبحوا يعتقدون ان الأمور تسير بسهولة من اجلهم ، يطيرون فرحـاً ويسددون الضربــات بوحشية الى الأحزاب والاقطار الشقيقة التي تلتزم بالماركسية – اللينينية ويحاولون عبثاً التضحية بالاحزاب والاقطار الشقيقة

على مذبح صفقاتهم السياسية مع الاستعمار الاميركي » .

وفي الختام يعود التعليق الى الحديث عن « السبيل الى صيانة الوحدة وتدعيمها » بشرط نكوص القادة السوفيت عن « مجمل خياناتهم » وعن « تحريفيتهم وعصبية الدولة الكبيرة » . واذا كان القادة غير مستعدين لهذا النكوص فإن للحزب الشيوعي الصيني « ثقة كاملة بالجماهير الواسعة من اعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي والشعب السوفياتي » .

اما التعليق الثامن ، « الثورة البروليتارية وتحريفية خروتشيف » (٣١ آذار ١٩٦٤) ، فإنه يناقش مسألة « الانتقال السلمي الى الاشتراكية » التي وقف فيها خروتشيف موقف «التلميذ الامين» لبرنشتاين وكاوتسكي ، ويحـــدد بأن « المصدر الاجتماعي لتحريفية خروتشيف يكمن في القوى الرأسمالية التي تنتشر بلا انقطاع في الاتحاد السوفياتي » ، ويوجـــه في الختام هذا التحذير :

« بودنا ان نقدم في هذا الصدد نصيحة صغيرة الى الرفاق القياديين للحزب الشيوعي السوفياتي : إن عدداً كبيراً من الانتهازيين والمحرفين قـــد ألقي بهم الى سلة مهملات التاريخ ، فلماذا تقتفون أثرهم بإصرار وعناد اذن ؟ » .

ويعالج التعليق التاسع والاخير ، « حول شيوعية خروتشيف المزيفة والدروس التاريخية التي تقدمها للعالم » (١٤ تموز ١٩٦٤) ، موضوعة استمرار الصراع الطبقي في المجتمعات الاشتراكيـــة ، وبالتالي ضرورة استمرار دكتاتورية البروليتاريا « التي ألغتها عصبة خروتشيف التحريفية تحت ستار خدعة « دولة الشعب كله »... لتعبد الطريق لعودة الرأسمالية» ، ولتفرض دكتاتوريتها الخاصة التي هي دكتاتورية « البورجوازية السوفياتية ولا سيما الفئة المفضلة من هذه البورجوازية » . وبذلك تكون قد خُطيت الخطوة الحاسمة على طريق نفي الطابع الاشتراكي عن الاتحاد السوفياتي ، وبذلك تكون ايضاً المناظرة قد توقفت ، لأن المناظرة لا تكون إلا بين

طرفين اشتراكيين ، وتتحول بالمقابل الى « صراع حتى الموت » عندما يكون احد الطرفين اشتراكياً ، والآخر بورجوازياً متواطئاً مع الاستعمار!

ولقد شعر محررو التعليق التاسع ، بلا ريب ، بخطورة الحكم الذي أصدروه ، ولقد قدروا ايضاً ، بلا ريب ، ما سيكون لهذا الحكم من وقع ، ولهذا اضافوا :

« ان المآثر التاريخية التي قدمها الشعب السوفياتي العظيم سوف تظل مجيدة الى الأبد ، ولا يمكن ان تلوثها خيانة عصبة خروتشيف التحريفية .. وطالما ظهرت عصبة خروتشيف التحريفية فعلاً ، فما من شيء مرعب في ذلك ، ولا داعي للانزعاج والقلق (!) . فسوف تستمر الارض في دورانها ، وسوف يستمر التاريخ في سيره الى أمام ، وسوف تقوم شعوب العالم ، كما كانت دائماً بالثورات ، وحتماً يلاقي المستعمرون وعملاؤهم حتفهم » [1] .

حقا ان الارض ستستمر في دورانها ، لكن من الصعب جداً بالمقابل ان نصدق أن التاريخ سيستمر في التقدم الى أمام اذا كانت ثورة اوكتوبر التي لم يهزمها في مستهلها التدخل المسلح لأربع عشرة دولة قد هزمها اليوم ، بعد نصف قرن من التوطد والعرق والدم ، التاريخ نفسه بمقلب من مقالبه المفجعة - المضحكة . اجل ، ان التعليق التاسع يعزينا بأن الارض ستستمر في دورانها ، لكنه يتناسى ان الارض ليس لها تاريخ على وجه التحديد لأنها تدور على نفسها منذ الأزل . وليستخلص التعليق التاسع ما شاء من « الدروس التاريخية » من تحلل ثورة اوكتوبر ، لكننا نحن لن نستخلص سوى درس واحد : اذا كان ما قيل من تحلل ثورة اوكتوبر صحيحاً ، اذن فالانسان ليس له تاريخ ، ولا يهم بعد ذلك ان تقدم الى أمام او تراجع الى وراء لأنه محكوم عليه اصلاً بأن

---

١) النصوص الكاملة للتعليقات التسعة منشورة في « مناظرة حول الخط العام .... » - ص ٦٩ - ٦١٠

يدور على ... نفسه .

اثنــاء ذلك كان الجانب الآخر بالطبع يشن هجومه المضاد ، وقد تركز هذا الهجوم في مقالين طويلين نشرتهما مجلة « الشيوعي » ، المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في عددي ايلول وتشرين الاول ١٩٦٣ . ولما كان هذان المقالان بمثابة تمهيد لتقرير سوسلوف المشهور ، فلا حاجة بنا الى التوقف عندهما . انما يكفي ان نذكر ان خروتشيف قد عاد يقترح من جديد في مؤتمره الصحفي في تشرين الاول ١٩٦٣ ، امام الأبعــاد التي اخذتها « المناظرة » ، وقف الجدال العلني . لكن الصحافة السوفياتية من جهة اولى لم توقف الهجوم ، كما ان الجانب الصيني ، من الجهة الثانية ، رفض وقف المساجلة ، وفسر اقتراح خروتشيف بأنه محاولة لـ « لفلفة » الأمور نظراً الى أن « الارض تميد تحت اقدام قادة الحزب الشيوعي السوفياتي » و « المناظرة تتطور الآن في غير صالحهم » . ثم ان السوفييت نشروا حوالي ألفي مقال في حين « اننا لم ننشر حتى الآن سوى اقل من عشر مقالات » ، فهل من « الديموقراطية » في شيء وقف المناظرة و « نحن لم ننه حتى الآن ردنا على رسالتكم المفتوحة ؟ » .

ومهما يكن من أمر ، فقــد عادت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في رسالة لهــا الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، تقترح ايقاف المناظرة وتوثيق الروابط من جديد بين الصين والاتحاد السوفياتي واستئناف ارسال التجهيزات الصناعية والاختصاصيين الى الصين وتسوية مشاكل الحدود بين البلدين عن طريق المفاوضات [1] . وتنتهي الرسالة بتوكيد « العواطف الودية نحو الشعب الصيني والحزب الشيوعي الصيني » .

وبالطبع رفضت القيادة الصينية مرة اخرى وقف المناظرة ، وأرسلت

---

١) كانت هذه المرة الاولى التي يكشف فيها النقاب رسميا عن وجود مشكلة حدود بين الصين والاتحاد السوفياتي .

في ٢٩ شباط ١٩٦٤ ، اي بعد ثلاثة أشهر بالضبط ، رسالتها الجوابية . وقد اكدت في رسالتها ان الحكومة الصينية كانت تؤيد دوماً تسوية مشاكل الحدود عن طريق المفاوضات وانه من الواجب ، بانتظار الوصول الى حل ، المحافظة على الوضع القائم على الحدود ، في حين أن « الجانب السوفياتي كثيراً ما خرق ، في الأعوام الاخيرة ، الوضع القائم على الحدود ، واحتل اراضي صينية ، وسبب وقوع حوادث » . ثم تنتقل الرسالة الصينية الجوابية الى الحديث عن المعونة السوفياتية للصين ، وتلاحظ أن هذه المعونة لم تكن « مجانية » وان الصين دفعت مقابل ما تلقته من الاتحاد السوفياتي « بضائع وذهباً وقطعاً نادراً ، بالاضافة الى الفوائد » . اما « الاعتمادات الممنوحة من الاتحاد السوفياتي ، فيجب ان نشير الى ان الصين قد استخدمتها بشكل رئيسي لتشتري من الاتحاد السوفياتي العتاد الحربي الذي استخدم واستهلك معظمه اثناء حرب مقاومة العدوان الاميركي ومن اجل مساعدة كوريا » . وهذه المساعدة لم تكن هي الاخرى « مجانية » وقد « سددنا الاعتمادات مع الفوائد » .

ثم تتحدث الرسالة عن سحب الفنيين السوفييت في عام ١٩٦٠ ، وتلاحظ ان « الاختصاصيين السوفييت العاملين في الصين قد استقبلوا دوماً بترحاب من قبل الحكومة والشعب الصينيين » وان الحكومة السوفياتية هي التي قررت ، من جانب واحد وبدون أي مبرر ، سحبهم ، وهذا في الوقت الذي كانت الصين تواجه فيه « آفات طبيعية شديدة » . وبعد ان تذكر الرسالة ان الصين ليست بحاجة اليوم الى اي مساعدة ، تقول بسخرية باردة :

« نود ان نقول ، انطلاقاً من المبدأ الامي للمساعدة المتبادلة بين بلدان المعسكر الاشتراكي ، ان الوضع الاقتصادي الراهن في الاتحاد السوفياتي يشغل بالنا . واذا كانت مساعدة الاختصاصيين الصينيين تبدو لكم ضرورية في بعض الميادين ، فانه لمن دواعي سرورنا ان نرسل اليكم

عدداً منهم »[1] .

ولعله من المفيد ، حتى تكون فكرتنا كاملة عن المستوى الذي انحطت اليه المناظرة ، ان نثبت نصوص ثلاث رسائل متبادلة في تلك الفترة بين اللجنتين المركزيتين لكل من الحزبين . ذلك انه في شهر شباط من عام ١٩٦٤ أرسل الحزب الشيوعي السوفياتي الى جميع الاحزاب الشيوعية ، باستثناء الحزب الصيني ، رسالة ضمنها « انتقاداته » لمواقف الحزب الصيني . وفي ٢٠ شباط وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني رسالة قصيرة الى الحزب السوفياتي تبدأ على هذا النحو :

« ايها الاصدقاء الاعزاء :

« سمعنا من عدة مصادر ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قد بعثت مؤخراً الى الاحزاب الشقيقة رسالة موجهة ضد الحزب الشيوعي الصيني . ان هذه الرسالة تشوه الوقائع المتعلقة بالمناظرة العلنية التي تجري في الوقت الراهن في صفوف الحركة الشيوعية الدولية ، وتختلق أكاذيب افترائيـــة على الحزب الشيوعي الصيني وتحث على نضال مزعوم « ضد وجهات نظر القادة الصينيين التروتسكية والموسومة بعصبة الدولة الكبيرة وضد نشاطاتهم التكتلية والتخريبية » . بيد ان هذه الرسالة لم ترسل الى الحزب الشيوعي الصيني الذي تُـكتم عنه .

« ... واننا لحريصون على ان نجدد رسمياً طلبنا الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي حتى ترفع الينا نسخة من الرسائل الموجهة ضد حزبنا التي بعثت بها مؤخراً الى الاحزاب الشقيقة . وسوف نجيب عليها بعد دراستها .

« مع تحياتنا الاخوية » .

وهذا جواب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي :

---

١) نص الرسالة منشور في « المساجلة الصينية ــ السوفياتية الكبــرى » ــ ص ١٨٤ ــ ١٩٠

« ان عاداتكم الموسومة بعصبية الدولة الكبيرة تتجلى ايضاً في رسالتكم الاخيرة القصيرة ، عندما تطلبون من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ان تبعث لكم برسالتها المؤرخة في ١٢ شباط . انتم لا ترجون ، بل تطلبون . ومن الممكن القول : بأي حق ؟ هل تعتقدون أن هناك من سيحمل لهجتكم على محمل الجد وسيأخذه الذعر وسيهرع بالسرعة التي تسمح له بها قدماه ليلبي كل طلب من مطالبكم ؟ ان ذلك ليس بالشيء الفظ فحسب ، بل هو ايضاً مضحك » .

وكان جواب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني :

« اذا كنتم لا تخشون الحقيقة ولا الجماهير واذا كنتم تؤمنون بالوعي السياسي لأعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي والشعب السوفياتي وبقدرتهم على التمييز ، بدلاً من معاملتهم كقطيع سالب ، فاننا نقترح ان يعقد حزبانا اتفاقاً ينشر الجانبان بموجبه ، في صحفهما ومجلاتهما على اساس المعاملة بالمثل ، الوثائق والمقالات وغيرها من المواد التي نشرها كل منهما او سينشرها لينقد الجانب الآخر .

« انتم تتهموننا بأننا ارتكبنا خطأ اذ « طلبنا » بدل ان « نرجو » ان ترسلوا الينا نسخة عن رسالة ١٢ شباط . ان اللغة الدارجة الصينية لا تقيم بين هاتين الكلمتين الفارق الكبير الذي تدعون وجوده . لكن لما كنتم تعلقون على ذلك اهمية كبيرة وتجدون فيه سبباً لرفض تبليغنا رسالة ١٢ شباط ، الموجهة ضد الحزب الشيوعي الصيني ، اذن فنحن ننحني لرغبتكم ونرجوكم ان ترسلوا الينا نسخة من الرسالة التي أرسلتموها في ١٢ شباط الى سائر الاحزاب الشقيقة وتأمل بصدق ان تتصرفوا على هذا النحو .

« مع تحياتنا الاخوية » [1] .

---

(١) المصدر نفسه ـ ص ١٨١ ـ ١٨٢

لم تكن هذه الرسائل المتبادلة بعد البدء بنشر سلسلة التعليقات التسعة سوى مناوشات بانتظار الرد السوفياتي على تلك التعليقات. وبالفعل عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في ١٥ شباط ١٩٦٤ اجتماعاً لبحث النزاع وتطوره ، واستمعت فيه الى « التقرير العقائدي » الذي قدمه سوسلوف . وبناء على هذا التقرير اتخذت اللجنة المركزية قراراً « يعرب عن القلق الجدي الذي يسببه النشاط الانقسامي لقيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي يلحق ضرراً بالغاً بالأسرة الاشتراكية وبكل الحركة الشيوعية والعمالية العالمية » . ويضيف قرار اللجنة المركزية : « بالابتعاد ، في كل القضايا الاساسية للستراتيجية والتكتيك ، عن الخط اللينيني للحركة الشيوعية العالمية ، ينادي القادة الصينيون بخطهم الخاص الذي هو مزيج من شوفينية الدولة الكبرى والنزعة المغامرة البورجوازية الصغيرة ، وهم في قضايا عديدة يتخذون عملياً مواقف تروتسكية ، ويتبنون اساليب الكفاح التروتسكية ضد الاحزاب الماركسية – اللينينية ، وينظمون في مختلف البلدان كتلاً انقسامية صغيرة من انصارهم ... وقد وضع القادة الصينيون نصب اعينهم تأزيم العلاقات السوفياتية – الصينية .. وهم يتدخلون بفظاظة في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي » . وبناء عليه « يرى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ان المصالح الأساسية للنظام الاشتراكي العالمي والحركة الشيوعية وحماية نقاوة الماركسية – اللينينية تتطلب فضح الموقف المعادي للينينية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني **ورداً حازماً** على نشاطاتها الانقسامية »[1] :

هذا عن القرار ، أما التقرير الذي تجاوز عدد صفحاته المئة والخمسين ، فيتألف من ثمانية فصول ، بالاضافة الى مقدمة . وقد كرست المقدمة

---

١) « نضال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في سبيل تلاحم الحركة الشيوعية العالمية » – الطبعة العربية – ص ٣ – ٦

للمسؤولية التي تتحملها « القيادة الصينية التي أعماها غرورها القومي » في تأزيم العلاقات السوفياتية – الصينية وفي محاولة شق الحركة الشيوعية العالمية . اما الفصول الثمانية فتتناول بالتسلسل : موقفان في مسألة دور النظام الاشتراكي العالمي – مسألة الحرب والسلم والثورة – خط قادة الحزب الشيوعي الصيني الهادف الى عزل حركة التحرر الوطني عن الطبقة العاملة العالمية – بصدد العلاقات السوفياتية الصينية – هجمات قادة الحزب الشيوعي الصيني ضد برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي – نشاط القادة الصينيين الانقسامي في داخل الحركة الشيوعية العالمية – حول حركة الانحراف البورجوازية الصغير القومي المتعصب والتروتسكي الجديد – من اجل وحدة الحركة الشيوعية العالمية على اساس مبادىء الماركسية – اللينينية .

واذا كنا في الفصول السابقة قد تناولنا بالعرض والتحليل مجمل موضوعات التقرير ، فلن نتناول هنا سوى لهجة التقرير وبعض الوقائع التاريخية الواردة فيه .

– اللقاء مع الاستعمار : « ان الدعاية الصينية باتجاهها العام وبشدة تهجماتها ضد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والاحزاب الماركسية – اللينينية الاخرى ، تلتقي اكثر فأكثر مع الهيئات المعادية للسوفييت والمعادية للشيوعية والاوساط الاستعمارية القديمة »[1] .

العنصرية الصفراء : « ان النظريين الصينيين يريدون لشعوب الشرق أن تتحد .. على اساس قومي وحتى عنصري . ان شعارهم حول القوة « السحرية » لريح الشرق ، يستهدف بجلاء تسعير المشاعر القومية وحتى العنصرية بين الشعوب التي تناضل ضد نظام الحكم الاستعماري ... وهذا الشعار ليس سوى التعبير الايديولوجي والسياسي عن مطامع القيادة الصينية الى الهيمنة »[2] .

---

١) المصدر نفسه – ص ١٦ – ١٧
٢) المصدر نفسه – ص ٧٦ – ٧٧

— الانقسامية: « ان القادة الصينيين قد قرروا ان يبذلوا حتى النهاية نشاطهم التخريبي ضد الوحدة اللينينية للحركة الشيوعية العالمية ، وقد اعلنوا جهاراً في الأيام الاخيرة بأن الانشقاق اصبح حتمياً ... ان سياسة ونشاط القادة الصينيين هما اليوم الخطر الرئيسي على وحدة الحركة الشيوعية العالمية »[1] .

— التعاون مع « حثالة » الحركة الشيوعية و « خونتها » : « ان الزعماء الصينيين يسعون في الوقت الحاضر لوضع مختلف انواع المرتدين والمغامرين والمخربين على رأس الحركة العمالية لبعض البلدان ، ويحاول قادة الحزب الشيوعي الصيني ان يجعلوا من جماعات الخونة الانقسامية هذه الأداة الرئيسية لكفاحهم ضد الاحزاب الماركسية — اللينينية .. وقد وضعت تحت تصرف رؤساء هـــذه الجماعات مبالغ كبيرة من المال ظهرت بين ايديهم فجأة ، وهم يؤسسون الجرائد والمجلات ويأخذون في نشر مختلف الكتابات الافترائيـــة ، وكثيراً ما يفتحون مكتبات لبيع النتاج الدعائي الصيني ... ان الوجه السياسي للمشتركين في هذه التكتلات يوضح مجدداً الفقدان المطلق للمبادىء لدى القيادة الصينية ، فهم بصورة عامة العناصر الانتهازية ، غير الثابتة ، المطرودة من الاحزاب الشيوعية ، لقيامهم بدعاية لآراء معادية للماركسية ولأجل النشاط الانقسامي والسلوك اللاأخلاقي . وهم ايضاً وصوليون طموحون و « دوارات » سياسية واشخاص من نفس الطراز ... ان رجالاً ذوي ماضٍ مشبوه ومغـــامرين يشكلون جماعات الانقساميين »[2] . وهذا في الوقت الذي تصف فيه القيادة الصينية قادة الاحزاب الثورية « المجربين بأوصاف مثل « جبناء كالفئران » و « ببغاوات » و « رجال ذوو وجهين » الخ »[3] .

---

(١) المصدر نفسه — ص ١١٦ — ١١٧
(٢) المصدر نفسه — ص ١٢٧ — ١٢٨
(٣) المصدر نفسه— ص ١٢٥

– النزعة الى الهيمنة : « ان القادة الصينيين يسعون الى دور « الحكم الاعلى » في الحركة الشيوعية ، الذي يجب ان يقرر للاحزاب الشيوعية مسائل حياتها الداخلية .. وفي الوقت الحاضر تمضي قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الى ابعد من ذلك : انها تعتزم كما هو ظاهر ان تقيم ، في مقابل الحركة الشيوعية العالمية ، كتلة من انصار افكارها مع قاعدتهم الخاصة وانضباطها كجماعة ومركزها في بكين » [1] .

– التروتسكية : « اجل ايها الرفاق ، يجب ان نقول ذلك بصراحة : ان مجمل الآراء النظرية والسياسية لقادة الحزب الشيوعي الصيني هو تكرار التروتسكية التي نبذتها منذ وقت طويل الحركة الثورية العالمية » [2] .

– النزعة البورجوازية الصغيرة : « كان على الشيوعيين في بلد كالصين ، كما كان الحال في روسيا القيصرية ، حيث الاغلبية الهائلة من السكان هي غير بروليتارية ، ان يكونوا يقظين بصورة خاصة ازاء تغلغل الآراء والتقاليد البورجوازية الصغيرة داخل الطبقة العاملة ... ومؤكد ان قادة الحزب الشيوعي الصيني تنقصهم الصلابة الماركسية – اللينينية لكي يقاوموا بحزم ضغط الروح البورجوازية الصغيرة وللدفاع عن نهج الاشتراكية للبروليتاري ، ولا يمكن ان يفسر بصورة اخرى واقع أن الايديولوجيا البورجوازية الصغيرة قد وسمت بطابعها سياستهم الداخلية والخارجية » [3] .

– الشوفينية : « تدل الوقائع على ان النزعة القومية المتعصبة تسيطر اكثر فأكثر على مجمل سياسة القيادة الصينية وتصبح المحرك الاساسي لأعمالها » [4] . الخ ، الخ .

وعلاوة على هذا كله ، يتهم التقرير القادة الصينيين بأنهم هم الذين

---

(١) المصدر نفسه – ص ١٢٩ – ١٣٠
(٢) المصدر نفسه – ص ١٤٠
(٣) المصدر نفسه – ص ١٤٥
(٤) المصدر نفسه – ص ١٤٧

بادروا الى نقل « الخلافات الايديولوجية الى صعيد العلاقات بين الحكومات » . وبأنهم هم الذين جعلوا سحب الاختصاصيين السوفييت في صيف ١٩٦٠ « تدبيراً محتماً » لأن السلطات الصينية راحت « تفتري بكل وسيلة على الخبرة والتكتيك السوفياتيين » وتضايق الاختصاصيين السوفييت و « تخضعهم للمراقبة » و « تحرضهم وتثيرهم » على حكومتهم وحزبهم و « تتجاهل توصياتهم » . بل ان التقرير يتهم القيادة الصينية بأنها عندما رفضت في عام ١٩٥٨ الاقتراح الداعي الى سحب الخبراء بعد ان تكونت لديها « ملاكات وطنية فنية » ، فليس ذلك لأنها كانت « بحاجة كبيرة الى الاختصاصيين »وانما لأنها كانت بحاجة الى « مسألة الاختصاصيين » بهدف « استخدامها كذريعة جديدة في الكفاح ضد الحزب الشيوعي السوفياتي » [1] .

ويشير التقرير ايضاً الى مسألة الحدود ، والى ان الحكومة السوفياتية اتخذت « مبادرة اجراء استشارات من اجل تحديد خط الحدود » وانها انطلقت في عملها هذا من «واقع انه لا توجد بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية قضايا اقليمية ، وان الحدود السوفياتية ـ الصينية قد حددت تاريخياً ، وانه لا يمكن ان يتعلق الأمر الا بمختلف عمليات تثبيت الحدود حيث يكون ذلك ضرورياً » . ويشير التقرير كذلك الى « اعمال خرق الحدود السوفياتية ـ الصينية من قبل الجانب الصيني » والى ان « اعمال خرق الحدود في سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ اصبحت ظاهرة دائمة ، متخذة احياناً كثيرة شكل استفزازات فظة » [2] .

وتجدر الاشارة هنا الى ان عدداً من المعلقين يعتبرون نزاع الحدود جوهر النزاع الصيني ـ السوفياتي . ولقد رأينا على كل حال ان رسالة الحزب الشيوعي الصيني المؤرخة في ٢٩ شباط (اي قبل نشر تقرير سوسلوف الذي لم يطلع عليه الرأى العام السوفياتي والعالمي الا في ٣ نيسان)

---

(١) المصدر نفسه ـ ص ٩٤ ـ ٩٦

(٢) المصدر نفسه ـ ص ٩٩ ـ ١٠٠

تتحدث، بعكس التقرير ، عن « مشكلة حدود موروثة من التاريخ » وعن ان « الحكومة الصينية مستعدة لاحترام المعاهدات القديمة المتعلقة بالحدود الصينية – السوفياتية ، بالرغم من ان هذه المعاهدات غير عادلة ، ومستعدة لأن تعتبرها أساساً في البحث عن حل عادل لمسألة الحدود الصينية – السوفياتية » . ومن هنا يتضح ان مسألة الحدود بين البلدين لا تقتصر على تبادل الاتهامات بخرق الوضع القائم ، إذ ان الصين تؤكد وجود مشكلة حدود في حين ينفي ذلك الاتحاد السوفياتي . وليس لنا بالطبع نحن ان نبدي رأياً في هذه المشكلة ، لكن من حقنا ان نقول ان تحول النزاع الايديولوجي الى نزاع حدود هو حقاً من أخطر مظاهر هذا النزاع .

ولا بد ان نشير ايضاً الى الهجوم الذي شنه التقرير على الصين لموقفها من الهند . والحق ان التقرير لا يكتفي باتهام الحكومة الصينية بأنها « وسعت النزاع على الحدود الصينية – الهندية » اثناء ازمة كوبا بالذات ، بل يتهمها ايضاً بأن قصدها من وراء ذلك كان زيادة « استفحال الوضع العالمي الذي كان في الأساس معقداً وخطراً » . وبالإضافة الى ذلك يأخذ التقرير على الحكومة الصينية موقفها العدائي من الهند « التي ليست عضواً في تكتلات عسكرية » في حين انها قامت « في الوقت نفسه ، وعلى مشهد من العالم بأسره ، بتوجيه الثناء المتملق لنظام باكستان الرجعي » ، باكستان « عضو الاحلاف العسكرية كحلف جنوبي شرقي آسيا وحلف السنتو [1] » .

وفي الختام يقول التقرير :

« إن القادة الصينيين ، في كفاحهم ضد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ونهجه اللينيني يستهدفون قبل كل شيء نيكيتا سيرغيفيتش

---

١) المصدر نفسه – ص ٥٣ – ٥٥

خروتشيف بالذات ، روح حركات التطور المرموقة التي ظهرت في حزبنا وفي بلادنا بعد المؤتمر العشرين والتي تضمن النجاح لسير السوفياتيين نحو الشيوعية . وهذا ما يجعلهم ، متابعة منهم لأغراضهم التخريبية ، يريدون أن يفصلوا بين الرفيق خروتشيف واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . لكن خطة المغامرين القذرة هذه تمضي عبثاً ومآلها الفشل التام المخزي . إن على الزعماء الصينيين وغيرهم ان يعتبروا من المفروغ منه ان لجنتنا المركزية ، وعلى رأسها اللينيني الأمين نيكيتا سيرغيفيتش خروتشيف ، هي موحدة اكثر منها في أي وقت مضى [1] » .

ونحن نقول بدورنا : صحيح ان الصينيين ركزوا هجومهم على خروتشيف شخصياً ، وليس من المستبعد ان قصدهم كان كما يقول سوسلوف ، ولا سيا انهم توقفوا لمدة عن متابعة الهجوم بعد إقالة خروتشيف ، لكن هذا لا يبدل شيئاً من واقع ان خروتشيف قد أقيل فعلاً بعد بضعة اشهر من الحديث عن القيادة « الموحدة اكثر منها في أي وقت مضى » . ومن هذه الزاوية ليس لنا من تعليق إلا ما قاله تولياتي في « وصيته » :

« ليس من الصحيح الكلام عن البلدان الاشتراكية (وحتى عن الاتحاد السوفياتي) كما لو ان كل شيء يسير على خير ما يرام في هذه البلدان . هنا يكمن ، على سبيل المثال ، خطأ الفقرة المتعلقة بهذه البلدان في قرار ١٩٦٠ . ففي جميع البلدان الاشتراكية تبرز باستمرار مصاعب وتناقضات ومشكلات جديدة ، ينبغي تصويرها على حقيقتها . وأسوأ ما في الأمر هو الإيحاء بأن كل شيء يسير على ما يرام دوماً ، ثم نجد انفسنا مضطرين ، فجأة ، الى الكلام عن اوضاع صعبة والى تفسيرها [2] » .

---

١) المصدر نفسه ـ ص ١٥٥ ـ ١٥٦

٢) النص الكامل للوصية منشور في صحيفة « لوموند » ، ٥ أيلول ١٩٦٤ .

ولا حاجة بنا الى القول ان قيادة الحزب الشيوعي الصيني ردت على تقرير سوسلوف ، وباللهجـة الواجبة ، لكن ينبغي ان نشير الى ان « صحيفة الشعب اليومية » نشرت النص الكامل للتقرير قبـل ان ترد عليه ، وتحدت القادة السوفييت ان يفعلوا الشيء نفسه بالنسبة الى الوثائق الصينية . واحتدم وطيس المعركة الكلامية ، واتهم غافوروف ، ممثل الحكومة السوفياتية الى الدورة السادسة للمجلس الافريقي – الآسيوي في الجزائر السياسة الصينية بأنها كسياسة النازيين ، كما ألقى خروتشيف بين ٣ و ١٨ نيسان اثني عشر خطاباً عنيفاً ، وانطرحت مـن جديد فكرة عقد مؤتمر دولي جديد للأحزاب الشيوعية بهدف ادانة الحزب الشيوعي الصيني . لكن هذه الفكرة لاقت المعارضة من قبل الاحزاب الشيوعية في كوبا واليابان واندونيسيا وفيتنام ، كما قوبلت بالتحفظ من قبل الاحزاب الشيوعية في ايطاليا ورومانيا وبولونيا ويوغوسلافيا . ومما له دلالته في هذا الصدد انه عندما قدم غومولكا الى موسكو في ١٣ نيسان ١٩٦٤، استقبله خروتشيف مصرحاً : « لا شك عندنا في ان خط الانقساميين الصينيين سيرفض من قبل جميع الاحزاب الماركسية – اللينينية » . واجابه غومولكا بشكل غير مباشر بعد يومين بأن المؤتمر المزمع عقده لن يكون له من معنى إلا اذا كان هدفه « تخفيف حدة الخلافات التي تفصلنا اليوم عن الحزب الشيوعي الصيني [1] » .

وغداة ذلك اليوم، كان خروتشيف قد بلغ السبعين من العمر . فأرسل له الحزب الشيوعي الصيني ، على دهشة من الجميع ، برقية تهنئة بمناسبة عيد ميلاده ، جاء فيها :

« ان الخلافات القائمة بيننا ان هي الا مؤقتة ... وفي حـال وقوع ازمـة عالمية فادحة فـإن حزبينا وبلدينا وشعبينا ستهب جنباً الى جنب ،

---

١) « المساجلة الصينية ـ السوفياتية الكبرى » ـ ص ١٩٣ .

بدون ادنى ريب ، ضد عدونا المشترك . ألا فليرتعد الامبرياليون والرجعيون امام وحدتنا » .

لقد كانت هذه البرقية مفاجئة حقاً . وقد احتار يومئذ المراقبون في تفسيرها : هل باعثها الرياء ام السخرية أم التراجع ام الانقسام في صفوف القادة الصينيين ؟ لا احد يدري ، ولعل التاريخ اللاحق سيكشف النقاب عن سر هذه البرقية . ومهما يكن من امر ، فقد كان لها تأثير ملطف على حدة « المناظرة » . وقد صرح خروتشيف على إثرها : « ينبغي ألا نقطع الجسور مع اولئك الذين ليسوا على اتفاق تام معنا » .

لكن مشروع عقد مؤتمر دولي ظل قائماً . وقد أبدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، في رسالة لها في ٨ ايار الى الحزب السوفياتي موافقتها على الاشتراك في مثل هذا المؤتمر بشرط ان تعد له العدة الكافية ، الشيء الذي يتطلب « في الظروف الحالية اربعة او خمسة اعوام » . بيد ان الحزب الشيوعي السوفياتي كان يرى على العكس ان المؤتمر يجب ان يعقد في أسرع وقت ممكن ، وقد بعث برسالة بهذا الخصوص الى القيادة الصينية ، فكان أن اجابت هذه ، في رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز ، بأنها ترفض المشاركة في « مؤتمر انشقاقي » . وكان هذا الرفض بمثابة إشارة الى استئناف الحملة كما كانت ، بل أشد . واتخذ قادة الحزب الشيوعي السوفياتي الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع تمهيدي في موسكو في ١٥ كانون الاول يحضره ممثلو الاحزاب الستة والعشرين التي سبق لها أن اعدت مؤتمر ١٩٦٠ ، بهدف إعداد المؤتمر العام الذي يمكن ان يعقد في منتصف ١٩٦٥ . وفي ٣١ آب رد الحزب الشيوعي الصيني على مشروع الاجتماع التمهيدي بعبارات بالغة القسوة :

« إن جميع الاحزاب الشقيقة هي ، في نظركم ، دمى لا تصلح إلا لتنفيذ اوامركم . ان يوم كانون الاول ١٩٦٤ الذي ستجمعون فيه هيئة تحريركم تلك سيكون في التاريخ يوم الانشقاق الكبير في الحركة الشيوعية

الدولية ... لقد سبق ان حذرناكم ان اليوم الذي ستعقدون فيه اجتماعاً انشقاقياً سيكون اليوم الذي تنزلون فيه الى قبركم » .

في هذا الجو المحموم ، واثناء وجود تولياتي في الاتحاد السوفياتي ، وافته المنية في ٢١ آب . وكان قد كتب ، قبيل وفاته ، مذكرة الى الحزب الشيوعي السوفياتي عرفت فيما بعد باسم « وصيـــة » تولياتي . ويجدر بنا ان نثبت مقاطع طويلة من هذه الوصية ، لأن محررها قد أثبت فعلاً انه من الاشخاص ، بل القـــادة القلائل الذين حافظوا على هدوء الاعصاب وعلى بعد النظر في جو معركة لفظيـــة محمومة ضاعت فيها الحقيقة او كادت . وهذا أهم ما جاء في الوصية بصدد النزاع الصيني – السوفياتي :

« ما تزال لدينا شكوك وتحفظات بصدد المؤتمر الـدولي وملاءمته ، ولا سيما انه بات من الواضح ان مجموعة هامة من الاحزاب ، فضلاً على الحزب الصيني ، لن تشارك في هذا المؤتمر .

« ان الخطة التي اقترحناها من اجل نضال فعال ضد المواقف السياسية المغلوطة للشيوعيين الصينيين وضد نشاطهم الانقسامي كانت مختلفة عـــن الخطة التي طبقت في الواقع . لقد كان محور خطتنا النقاط التالية :

– عدم ايقاف المناظرة ابداً ضد مواقف الصينيين المبدئية والسياسية.

– قيادة هذه المناظرة،بخلاف الصينيين ، بدون مبالغات لفظية وبدون ادانات بالأسماء ، وانما على اساس حجج عينية ، وبصورة موضوعية ، ومع احترام معين للخصم دوماً .

– العمل ، بالتوازي مع ذلك ، على عقد سلسلة من اللقاءات بين مجموعات مـــن الاحزاب بهدف تحديد افضل لأهداف حركتنا في شتى القاعات .

– بعد هذا التحضير ، الذي كان يتطلب عاماً بل اكثر ، كـــان يمكن التفكير بمشكلة مؤتمر عام .

« ان خطاً مغايراً قد اتبع ، واعتقد ان النتائج لم تكن ايجابية تماماً. ولقد كانت بعض الأحزاب (وربما ايضاً الكثير من الاحزاب) تنتظر المؤتمر في أجل قصير للغاية ، بهدف اصدار ادانة علنية مدوية ، ملزمة للحركة بكاملها .

« واثناء ذلك كان هجوم الصينيين قد اوغل بعيداً ، وكذلك عملهم الهادف الى تشكيل مجموعات انشقاقية صغيرة وكسب بعض الاحزاب الى جانبهم . وقد رُد بوجه عام على هجومهم بجدال ايديولوجي وبأطروحات دعائية ، وليس بإغناء لسياستنا على صعيد النضال ضد المواقع الصينية .

« إن وحدة جميع القوى الاشتراكية في عمل مشترك ، ومن خلال تجاوز الخلافات الايديولوجية ، ضد المجموعات الاكثر رجعية من الامبريالية ، هي ضرورة مطلقة . ولا يمكن التفكير بأن الصين والشيوعيين الصينيين يمكن استبعادهم من هذه الوحـدة ... يجب ألا نوقف المناظرة ، لكن يجب ان تكون نقطة انطلاقنا البرهان على اساس الاحداث الراهنة على ان وحدة العالم الاشتراكي قاطبة والحركة العمالية والشيوعية قاطبة ضرورية وممكنة .

« ولهذا السبب ايضاً ، ومع اننا حكمنا دومـاً على المواقف الصينية بأنها خاطئة وخطرة ، كانت لنا دوماً وما زالت لنا تحفظات جدية حول الفائدة من مؤتمر دولي هدفة الوحيد أو الأساسي فضح هـذه المواقف وادانتها ... وسوف يصبح الخطر فادحاً حقاً اذا ما تطورت الأمور الى قطيعة علنية داخل الحركة مع تشكيل مركز دولي صيني له « شعبه » في جميع البلدان . ولسوف تضطر جميع الاحزاب ، ولا سيما الضعيفة ، الى تكريس جزء كبير من نشاطها للمناظرة وللنضال ضد هذه « الشعب » المزعومة لـ « أممية » جديدة . وسوف يثبط ذلك عزيمة الجماهير ويضع عراقيل جدية امام تطور حركتنا .

« إن على كـل حزب ان يعرف كيف يتقدم بصورة مستقلة : ان

استقلال الاحزاب الذاتي ، الذي نؤكده بحزم ، ليس ضرورة داخلية لحركتنا فحسب ، بل هو أيضاً شرط اساسي لتطورنا في الشروط الراهنة. وعلى هذا فنحن سنعارض كل فكرة لإنشاء منظمة اممية مركزية جديدة. ونحن نؤكد بحزم وحدة حركتنا والحركة العمالية الدولية ، لكن هذه الوحدة يجب ان تتحقق من خلال الفروق في المواقف السياسية العينية المتناسبة مع وضع كل بلد ودرجة تطوره .

« أعتقد انه يمكن القول بدون تخوف من الوقوع في الخطأ ان الحملة الصينية والألبانية العنيفة والمخجلة ضد الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي وقادتها وبخاصة الرفيق خروتشيف لم تكن لها نتائج ملموسة حقاً بين الجماهير ، بالرغم من أن الدعايات البورجوازية والحكومية تستغل هذه الحملة ما وسعها . ان هيبة ونفوذ الاتحاد السوفياتي بين الجماهير ما يزالان كبيرين . والافتراءات الصينية الاكثر فظاظة (تبرجز الاتحاد السوفياتي) لم تخلف أثراً . لكن هناك بالمقابل بعض تساؤلات بصدد سحب الفنيين السوفييت من الصين .

« إن ما يشغل بال الجماهير وكذلك الكثير من الشيوعيين هو على وجه التحديد ظهور مثل هذا التباين البالغ الحدة بين بلدين اصبحا اشتراكيين من خلال انتصار ثورتين كبيرتين . ان هذه الواقعة تطرح على بساط النقاش من جديد مبادىء الاشتراكية بالذات ، وعلينا ان نبذل مجهوداً كبيراً لتفسير الاسباب التاريخية والسياسية والحزبية والشخصية التي ساهمت في خلق التباين والنزاع الراهنين .

« ثمة واقعة تشغل بالنا ولم ننجح في فهمها فهماً تاماً ، وهي ظهور ميل مبتعد عن المركز في البلدان الاشتراكية . ان هذا الميل ينطوي على خطر اكيد وخطير نعتقد ان على الرفاق السوفياتيين ان يولوه اهتمامهم . ولا ريب في ان هناك نزعة قومية منبعثة من جديد . لكننا نعرف ان الشعور القومي يبقى معطى ثابتاً في الحركة العمالية والاشتراكية طوال مرحلة

طويلة حتى بعد استسلام السلطة . والتقدمات الاقتصادية لا تقوض هذا الشعور بل تغذيه . وحتى في المعسكر الاشتراكي ، ربما كان ينبغي الحذر من وحدة النسق الخارجية والقسرية ، وينبغي الايمان بأن الوحدة يجب ان تقوم وتتوطد من خلال تنوع مختلف البلدان واستقلالها الذاتي » .

ان تحذيرات تولياتي الهادئة هذه ، لكن الصارمة ايضاً ، لم تلق مع الأسف اذناً صاغية ، على الاقل لدى الطرفين الرئيسيين . فقد استمرت « المناظرة » بصخبها السابق ، واستمرت ترتيبات عقد الاجتماع التمهيدي المقرر في ١٥ كانون الأول . لكن قبل شهرين بالضبط من هذا الموعد، اهتز العالم لنبأ « استقالة » خروتشيف « لأسباب صحية » ، ثم ، في اليوم التالي ، اي ١٦ تشرين الاول ، لنبأ تفجير الصين قنبلتها الذرية الأولى . وفي اليوم نفسه بعث قادة الصين ، ماوتسي تونغ وليوشاو-شي وشورته وشو إن — لاي ، برسالة تهنئة الى قادة الاتحاد السوفياتي الجدد، بريجينيف وكوسيغين وميكويان ، معبرين عن الامل في ترسيخ الصداقة « التي لا يمكن زعزعتها » بين الشعبين الصيني والسوفياتي . ولم يكتف قادة الصين بهذا ، بل اوقفوا ايضاً « المناظرة » وأرسلوا وفداً برئاسة شو إن — لاي للمشاركة في احتفالات الذكرى السابعة والاربعين لثورة اوكتوبر . كما نشرت « صحيفة الشعب اليومية » في ٧ تشرين الثاني افتتاحية على شرف هذه الذكرى ، رحبت فيها بالإطاحة بخروتشيف ، وقالت :

« لأسباب تخرج عن نطاق ارادتنا وتخرج ايضاً عن نطاق ارادة الشعب السوفياتي ، عرفت العلاقات بين الحزبين والدولتين ، لفترة من الزمن ، مصاعب وعانت من عثرات ... وقناعتنا ان هذه المصاعب التي ظهرت بصورة مؤقتة ... لن تكون في نهاية المطاف سوى فصل صغير طارىء في التاريخ وانه من الممكن حلها تدريجياً ... ان وحدة الكفاح الأخوية التي تجمع بين شعوب الصين والاتحاد السوفياتي لهي صداقة

خالدة ... وليس هناك اي شخص او قوة بقادرين على تقويض مثل هذه الصداقة [1] » .

في ٢١ تشرين الثاني نشرت مجلة الحزب الشيوعي الصيني « العلم الأحمر » افتتاحية بالغة القسوة تحت عنوان « لماذا سقط خروتشيف ؟ » بدأتها على النحو التالي :

« سقط خروتشيف . أخرج من مسرح التاريخ في آخر الأمر هذا المتآمر الكبير الذي اغتصب قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي والدولة السوفياتية والذي كان الممثل الأول للتحريفية المعاصرة ... إن سقوط خروتشيف لم يكن ابداً بسبب التقدم في السن او تدهور الصحة ولا بمجرد اخطاء في طريقة عمله واسلوب قيادته ، وانما كان نتيجة لاتباعه الخط العام التحريفي [2] » .

ولم تكتف الافتتاحية بذلك، بل وجهت ايضاً تحذيراً مباشراً الى القادة السوفييت الجدد بقولها ان « الخروتشيفية بلا خروتشيف ... طريق مسدود » .

وقد صدرت هذه الافتتاحية في الوقت الذي كان يعلن فيه القادة السوفييت انه لن يتغير شيء في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي . كما ان عدداً من الاحزاب الشيوعية كان قد أرسل مندوبين الى الاتحاد السوفياتي للاستفسار عن سقوط خروتشيف غير المتوقع . وربما كان من المفيد ان نقارن هنا ايضاً بين موقف الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي الفرنسي. فقد صرح لويجي لونغو ، الامين العام للحزب الشيوعي الايطالي ، بعد « الاستفسار » :

« ان الخلافات السياسية والايديولوجية لا يمكن التغلب عليها بتسوية هجينة ، وانما فقط عن طريق مناقشة موضوعية ومقنعة ، والمقارنة بين التجارب ، واستخلاص الدروس من الوقائع واحترامها المتبادل ...

---

١) « المساجلة الصينية ــ السوفياتية الكبرى » ــ ص ٢٠١

٢) « مناظرة حول الخط العام ... » ص ٦١١ ــ ٦٢٤

ونحن نرى انه من الخطر عقد المؤتمر الدولي المتوقع ... لكننا نقدر انه من الممكن الدخول في مناقشات مع الرفاق الصينيين » .

أما جورج مارشيه ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد قدم للجنة المركزية تقريراً عن « استفساراته » جاء فيه :

« ان رفاقنا (في الحزب الشيوعي السوفياتي) قد قالوا لنا ان جميع الوثائق التي نشرت ، وجميع الرسائل المرسلة في مناسبات شتى الى الاحزاب الشقيقة ، تحتفظ بقيمتها كاملة وبدون اي تبديل ... واقتراحات عقد مؤتمر دولي ، بما في ذلك اجتماع اللجنة التحضيرية من الاحزاب الستة والعشرين في ١٥ كانون الاول ، ما تزال قائمة ... والقادة السوفييت يستنكرون التلميحات التي تزعم ان الحزب الشيوعي السوفياتي يبحث عن تسوية ايديولوجية مع قادة الحزب الشيوعي الصيني ... والمصالحة مع خط القادة الصينيين اليساري والقومي النزعة تمثل خطراً على الحركة الشيوعية الدولية وعلى الشعب الصيني نفسه وعلى حزبنا ... [1] » .

بيد ان الاجتماع التمهيدي ، المقرر في ١٥ كانون الاول ، قد أجل على كل الاحوال ، إذ كتب الحزب الشيوعي السوفياتي الى الاحزاب الخمسة والعشرين المعنية يقترح عقد « لقاء استشاري » في ١ آذار ١٩٦٥ بهدف الإعداد للاجتماع التمهيدي الذي سيكون هو نفسه تمهيداً للمؤتمر الدولي العام . لكن الحزب الصيني ، وكذلك ستة احزاب اخرى ، رفض رفضاً قاطعاً الذهاب الى موسكو . وبذلك عاد التوتر كما كان في صفوف الحركة الشيوعية .

وتجدر الإشارة هنا الى ان الحزب الشيوعي الصيني امتنع ، لمرحلة من الزمن ، عن مهاجمة القادة السوفييت الجدد بالاسم ، مفضلاً تركيز الهجوم على خروتشيف . ولهذا شرع في جمع مؤلفات هذا الأخير ونشرها

---

١) « المساجلة الصينية ـ السوفياتية الكبرى » ـ ص ٢٠٣

بالصينية باعتبار ان كتاباته تشكل « ادباً سلبياً ممتازاً » . وفي شباط ١٩٦٥ صدر في بكين الجزء الخامس من « مؤلفات خروتشيف الكاملة » مع مقدمة صغيرة جاء فيها :

« اننا لنود ان نتظلم بالنيابة عن خروتشيف . ذلك ان الذين تملقوه بإخلاص متفانٍ ومنحوه أوسمة كبيرة منذ فترة ليست بالطويلة ، انقلبوا فجأة على اعقابهم بعد سقوطه وأصدروا الأوامر بمصادرة وحرق مؤلفاته وصوره . ان هذه ليست بطريقة مستحسنة في العمل . ألم يزعم هؤلاء الناس قبل ايام قليلة ان خروتشيف قد طور الماركسية – اللينينية وأن خروتشيف زعيم ونظري لامع ونابغة وان خروتشيف هو الانسان الذي يهتم اكثر من اي انسان آخر بوحدة الحركة الشيوعية ؟ لمَ اذن اتخذوا، بعد ذلك بفترة وجيزة ، تدبيراً ادارياً بالغ الخطورة بحرق مؤلفات يبلغ حجمها عشرة ملايين كلمة ؟ ما الفائدة من مصادرة هذه الكتب وحرقها؟ هل يثبت هذا ان تحريفية خروتشيف قد لفظت ؟ »

وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه المقدمة ، ظهر في موسكو كتاب كتب تحت إشراف بونوماريف ، أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، عنوانه « الحركة الثورية الدولية للطبقة العاملة » ، ويحمل بعنف على الخط السياسي للقادة الصينيين. وفيه ترددت من جديد الاتهامات بـ « التروتسكية الجديدة » و « النزعة القومية البورجوازية الصغيرة » و « الانتهازية اليسارية المغامرة » و « نزعة الهيمنة » و « الدوغمائية » و « الانشقاقية » الخ .

في هذا الجو من الانقسام العميق في صفوف المعسكر الاشتراكي شرع الاميركان، في شباط ١٩٦٥ ، بقصف اراضي جمهورية فيتنام الديموقراطية . ولم يكن العدوان الاميركي هذا سوى ذريعة ، كما رأينا ، لإعطاء النزاع ابعاداً جديدة . وفي هذا الجو ايضاً انعقد « اللقاء الاستشاري » في موسكو في ١ آذار ، ولم يحضره سوى تسعة عشر حزباً من أصل ستة

وعشرين . وبخلاف ما كان متوقعاً ، صدر البيـــان النهائي عن أعمال « اللقاء » على شكل ادانة للنزاع الصيني – السوفياتي اكثر منـــه على شكل ادانة للطرف الصيني وحده . فقد جاء فيه :

« ان المشاركين في اللقاء قد عبروا عن قناعاتهم بأن ما يجمع الاحزاب الشيوعية اقوى بما لا يقاس مما يفرقها في الوقت الحاضر ... وقد ايدت الاحزاب المشتركة في اللقاء وقف المناظرة العلنية التي اخذت طابعاً غير ودي ومهيناً للأحزاب الشقيقة ... وهي تقدر أن من المفيد الاستمرار ، بشكل اخوي وبدون تهجم من هذا الجانب او ذاك ، في تبادل الآراء حول المسائل الهامة الراهنة التي تمثل مصلحة مشتركة » .

واذا كانت القيادة الصينية قد اعتبرت ان عدم ادانتها هو نصر لها ، إلا انها بالمقابل اعتبرت ان الاحزاب التسعة عشر قد سارت في ركب السوفييت بمطالبتها بوقف المناظرة العلنية . ولهذا ردت على البيان بلهجة بالغة القسوة على لسان « صحيفة الشعب اليومية » و « العلم الأحمر » :

« اذا لم تسحب (قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي والقيادات التي سارت في ركبها) علنـــاً هذه القرارت والتصريحات والمقالات المعادية للصين ، واذا لم تعترف علناً بأخطائها ، فسوف يستحيل عليها ان تجعلنا نلزم الصمت . وهل يمكن اعتبار كل هذه القضية منتهية ، بمجرد ان يمضي السادة وهم يهزون اكتافهم ، وكأن لم يكن شيء ، بعد ان انهالوا على الآخرين بالشتائم ؟ هل تعتقدون ان في وسعكم ان تشتمونا متى يحلو لكم ثم تمتنعوا عن ذلك متى وجدتموه في صالحكم ، مع منعنا في الوقت نفسه من الرد عليكم ؟ هل يوجد مثل هذا المبدأ ، الظالم واللامعقول ، في العلاقات بين الاحزاب الشقيقة ؟

« لقد حدد الحزب الشيوعي الصيني في مناسبات عدة موقفـــه من المناظرة العلنية ، واننا لنعلن الآن للعالم بأسره ، مرة اخرى ، وبعبارات صريحة : ما دام هناك خلاف مبدئي بين الماركسية – اللينينية والتحريفية

المعاصرة ، وما دام المحرفون المعاصرون قد افتروا علينا كثيراً ، وما داموا يرفضون الاعتراف بأخطائهم ، فمن البدهي ان من حقنا ان ندحضهم علناً . وفي مثل هذه الظروف ، لا فائدة البتة من الدعوة الى وضع حد للمناظرة العلنية ، سواء لمدة يوم واحد أم شهر واحد أم عام واحد أم مئة عام ، أم ألف عام ، أم عشرة آلاف عام . واذا لم تكفنا تسعة آلاف عام لننهي الدحض ، فسوف نكرس له عشرة آلاف عام .

« إن المسألة هي ببساطة ان نعرف ما اذا كنتم تستطيعون او لا تستطيعون ان تفعلوا ما يلي :

« ان تعلنوا على الملأ ان أوامركم بدعوة الاجتماعات الانشقاقية كانت خاطئة وغير شرعية .

« أن تعترفوا علناً وعلى الملأ ، امام شيوعيي وشعوب العالم قاطبة ، ان التحريفية وشوفينية الدولة الكبيرة والانشقاقية التي مارسها خروتشيف كانت اخطاء .

« ان تعترفوا علناً بالخطأ الذي يمثله الخط والبرنامج التحريفيان اللذان أقرهما المؤتمر العشرون والثاني والعشرون تحت قيادة خروتشيف .

« ان تعترفوا علناً بخطأ جميع اقوال وافعال قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي الموجهة ضد الصين والبانيا والحزب الشيوعي الياباني وسائر الاحزاب الماركسية – اللينينية .

« وأن تلتزموا علناً بألا تعاودوا الوقوع في خطأ التحريفية الخروتشفية ، وبأن تعودوا الى طريق الماركسية – اللينينية .

« واذا كانت هناك رغبة حقيقية في تسوية الخلافات وتحقيق الوحدة تجاه العدو ، فلا بد من حل جميع هذه المسائل المبدئية . إن جميع الأقوال عن إزالة الخلافات وتعزيز الوحدة ووقف المناظرة العلنية والمؤتمر

الدولي للاحزاب الشقيقة ستبقى جوفاء ما لم تحل هذه المسائل المبدئية[1] » .

وبذلك يكون النزاع الصيني – السوفياتي قد ادرك نقطة اللاعودة . وحتى العدوان الاميركي على فيتنام لم يستطع ان يعيد النزاع الى ابعاد معقولة ، بل على العكس ، فقد اتخذ ذريعة لتبادل الاتهامات الجديدة . وبالفعل ، تميز العام الممتد من منتصف ١٩٦٥ الى منتصف ١٩٦٦ بمناظرة بالغة العنف حول المسألة الفيتنامية . ولا نعتقد ان هناك فائدة من الدخول ، من جديد ، في تفاصيل هذه المناظرة . ويكفي ان نقـول ان الصينيين اعلنوا منذ ١٤ حزيران ١٩٦٥ ، في المقال الذي نشرته « صحيفة الشعب اليومية » ومجلة « العلم الأحمر » معاً بمناسبة مرور عامين على نشر « رسالة الخمس والعشرين نقطة » ، أعلنوا رفضهم « وحدة العمل » مع السوفييت في المسألة الفيتنامية ، اولاً لأن السوفييت « حلفاء للأميركان » في العدوان على الشعب الفيتنامي ، وثانياً باعتبار ان « مستقبل الحركة الشيوعية العالمية وتطور نضال الشعوب الثوري ومستقبل البشريـة منوط بالنضال ضد التحريفية الخروتشيفية » . وقد عادت الصحيفتان الى تأكيد الموقف نفسه في مقالة طويلة نشرت في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ تحت عنوان « حول وحدة عمل القيادة الجديدة للحزب الشيوعي السوفياتي » ، وخلاصتها ان « وحدة العمل غير ممكنة مع مـن اصبحوا خصوماً » . وفي الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة في ١ آب ١٩٦٦ ، اتخذ قرار رسمي وعلني برفض « وحدة العمل » مع السوفييت لأن « النضال ضد الامبريالية يستلزم النضال ضد التحريفية الحديثـة » ولأن « الزمرة القيادية الجديدة للحزب الشيوعي السوفياتي تدافع عن السيطرة الامبريالية والاستعمارية في العالم الرأسمالي وتعمل على اعادة الرأسمالية في العالم الاشتراكي » ولأنها « في طريقها الى الاتحـاد مع الامبريالية التي

---

١) المصدر نفسه ـ ص ٢١٠ ـ ٢١١

تقودها الولايات المتحدة ومع الرجعية في كل مكان من اجـل تشكيل « تحالف مقدس » جديد معادٍ للشيوعية ومعادٍ للشعب ومعـاد للثورة ومعاد للصين » ، ولأنها « تنتهج سياسة تعاون سوفياتي – اميركي بهدف السيطرة العالمية » و « تنتهج سياسة مضادة للثورة ذات وجه مزدوج ، سياسة تأييد وهمي وخيانـة فعلية ، في مسألة نضال فيتنام ضد العدوان الاميركي » . وبناء على هذا « لا بد من كشف القناع بحزم عن وجهها الحقيقي بوصفها خائنة الطبقة العاملة . ولا يمكن تحقيق اي «وحدة عمل» معها مهما تكن » .

واذا علمنا ان الدورة الحادية عشرة هذه هي التي اتخذت ايضاً قرار « النقاط الست عشرة » المشهور المتعلق بـ « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ، ادركنا طبيعـة الصدى الذي خلفته هذه الدورة في اوساط الحركة الشيوعية العالمية . فمنذ أن نشر هذا القرار والاحزاب الشيوعية في العالم أجمع تتخذ قرارات ادانة بحق القيادة الصينية التي رفضت « وحدة العمل » . فكأنه لم يعد هناك ، بعد قرار الدورة الحادية عشرة ، مبرر للتردد ، وكأن حملاً ثقيلاً قد رفع عن كاهل الاحزاب الشيوعية المترددة إذ أن « القيادة الصينية هي التي جعلت النضال ضدها على المستوى العالمي ضرورياً وواجباً برفضها وحدة العمل » . ومما شجع المترددين على إنهاء ترددهم وعلى المساهمة في الحملة « الصليبية » ضد القيـادة الصينية أن الاحزاب التي كانت تؤيد في السابق القيـادة الصينية كالحزب الشيوعي الياباني والحزب الشيوعي الكوري قد وجدت نفسها مضطرة امام موقف الصينيين المتشنج الى تعديل موقفها والى اتخاذ موقف الحياد والى المطالبة بـ « وحدة العمل » من دون ان تتبنى بالطبع المواقف السوفياتية . وعلى كل ، ومهما تكن المبررات التي دفعت بالشيوعين الصينيين الى رفض وحدة العمل ، فإننا لا نستطيع نحن إلا ان نلاحظ ان الغالبية الساحقة من الاحزاب الشيوعية في العالم قد وجدت ، هي ، المبررات لإدانة موقف

القيادة الصينية على نحو صارخ وعلني .

ولا بد ان نسجل ايضاً هنا ان الصوت الوحيد الهادىء الذي ارتفع فوق صخب حملة اواخر عام ١٩٦٦ على القيادة الصينية كان صوت ... الحزب الشيوعي الايطالي . بالطبع ، لقد أدان الشيوعيون الايطاليون ، هم ايضاً ، رفض القيادة الصينية وحدة العمل ، لكنهم فتشوا لها عن « ظروف مخففة » إذا جاز القول . ففي المقال الذي كتبه ماريو أليكاتا ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الايطالي ، في صحيفة « الاونيتا » في ٢٥ ايلول ١٩٦٦ جاء قوله : « إننا لمقتنعون اليوم اكثر من أي وقت مضى بأن الصين ، باتخاذها هذه القرارات ، قد اقترفت اخطاء فادحة ، على الصعيد المبدئي والسياسي معاً » . لكنه أضاف انه عندما نحلل مواقف الصين ، فلا بد ان نأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل مثل « الظروف الموضوعية » و « الخصائص القومية » وكذلك — وتلك هي النقطة الهامة — عامل ان سياسة الولايات المتحدة العدوانية « لم تستطع في النهاية إلا ان تثير الريبة وتبعث الشكوك حول « تعايش سلمي » كانت الصين أول من وطد مبادئه » . ويضيف ماريو أليكاتا : « علاوة على ذلك فإننا نعرف ان الطريقة التي خاض بها الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان اوروبا الاشتراكية نضاله العادل في سبيل التعايش السلمي لم تخل ، ان لم نقل من اخطاء حقيقية فعلى الأقل من اخطاء في الفهم النظري ومن غلطات عملية ، الشيء الذي لم يسهم في تبديد تلك الريبة وتلك الشكوك » .

ان النزاع الصيني — السوفياتي لم يأخذ شكلاً فاجعاً قط كالشكل الذي اخذه في عام ١٩٦٦ في سياق العدوان الاميركي على فيتنام . ولكن يبدو مع ذلك انه كان علينا ان ننتظر عام ١٩٦٧ حتى نشهد شكله ، بل مضمونه الدموي ، وحتى نشعر ان الحرب نفسها لم تعد غير معقولة بين بلدين اشتراكيين . ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٧ ،

قام ٦٩ طالباً صينياً، اثناء مرورهم بموسكو في طريق عودتهم من اوروبا الى بكين، قاموا بزيارة ضريح لينين وقبر موسكو « ليضعوا عليهما باقات من الزهور وليقرأوا مقاطع من « اقوال الرئيس ماو »، الشمس اللامتناهية الاحمرار في قلب شعوب العالم الثورية [1] » . وهذا ما أدى الى وقوع صدام دموي في قلب الساحة الحمراء في موسكو ، ولا يهمنا هنا ان نعرف على من تقع مسؤولية ذلك : أعلى الطلاب الصينيين الذين اعتدوا ، على حد قول موسكو ، على المواطنين السوفييت ، ام على السلطات السوفياتية التي اصدرت الاوامر ، على حد قول بكين ، الى ثلاثمئة من رجال الشرطة ، المتنكرين في ملابس مدنية ، بالاعتداء على الطلاب الصينيين . انما المهم ان صداماً دموياً قد وقع ، وان هذا الصدام كان محتماً بالنظر الى طابع التحدي الصريح الكامن في عمل الطلاب الصينيين . والمهم ايضاً ان وزارة الخارجية الصينية اصدرت في اليوم التالي بياناً اتهمت فيه القادة السوفييت بالفاشية وقالت :

« ألا فليسمع قادة التحريفية السوفياتية، بريجنيف و كوسيغين واضرابهما : ان جميع الذين يقمعون حركات الطلاب ، وجميع الذين يفرضون على الشعب سيطرة فاشية ، وجميع الذين يخونون الثورة ، لن تكون نهايتهم سعيدة . لقد كانت نهاية الفاشيين الألمان والايطاليين واليابانيين سيئة . ولقد كانت نهاية تشان كاي شيك سيئة . ولقد كانت نهاية القيصر سيئة . ولقد كانت نهاية خروتشيف سيئة . ولا ريب في انكم لن تعرفوا، انتم ايضاً ، من نهاية اخرى . انها ليست المرة الاولى التي يرى فيها طلاب صينيون دمهم يراق في شوارع موسكو . وفي الوقت الذي لم تسدد فيه الديون القديمة ، ها هو دين جديد يضاف اليها . ان ديون الدم هذه

---

١) بيان وزارة الخارجية الصينية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٧

لا بد ان تسدد كلها بتمامها [١] » .

وفي ٢٧ كانون الثاني تحدثت افتتاحية « صحيفة الشعب اليومية » عن الموضوع نفسه بالعبارات التالية :

« انه تحدٍ عنيف جديد تطلقه الطغمة القيادية التحريفية المناهضة للثورة في الاتحاد السوفياتي ضد الشعب الصيني . انـه دين دموي جديد تسجله على نفسها . والشعب الصيني يحتج اشد الاحتجاج على اعمال العنف الفاشية التي اقترفها المحرفون السوفييت . ألا فلتفتح حفنة الصعاليك التحريفيين السوفييت اذنيها جيداً : ان الشعب الصيني ، المسلح بفكر ماوتسي تونغ ، لن يترك احداً يسيء معاملته . عليكم ان تسددوا ديونكم الدمويـة . ولسوف نرد على تحدياتكم بحزم .

« ان الشبه لأكثر من ساطع بين القمع الدموي الشنيع الذي انزلتموه بالطلاب الصينيين وبين أفعال قيصر وهتلر وعصابة كوكلوكس كلان . وهذا خير دليل على ان ما تمارسونه في الاتحاد السوفياتي هو الدكتاتورية الفاشية بصورتها الاكثر رجعية ووحشية .

« إن الشعب السوفياتي لا بـد ان يثور ... والشعب الصيني يقف بحزم الى جانب الشعب السوفياتي الثوري . وكلنا يقين بـأنه لا بد ان يأتي يوم يخفق فيه عالياً العلم الأحمر الساطع ، علم الماركسية – اللينينية وفكر ماوتسي تونغ ، في الساحة الحمراء ! [٢] » .

وقد وصفت مجلة « انباء بكين » المظاهرات التي اجتاحت الصين من اقصاها الى اقصاها احتجاجاً على « اعمال الفاشيين السوفييت » ، وقالت ان الهتافات التي كان يرددها مئـات الألوف من المتظاهرين كانت : « لتسقط الامبريالية الاميركية ! » ، « لتسقط التحريفية السوفياتية ! » ،

---

١) بيان وزارة الخارجية – مجلة « انباء بكين » – ٦ شباط ١٩٦٧ – ص ٢٣

٢) « انباء بكين » – ٦ شباط ١٩٦٧ – ص ٢٤ – ٢٥ .

« ليسقط بريجنيف ! » ، « ليسقط كوسغين ! » ، « فلنصرع التحريفيين السوفييت ! » ، « فلنسحق رأس الكلب تيتو ! » ، « إن ديون الدم يجب ان تدفع بالدم ! [1] » .

وبعد بضعة ايام اصدرت الحكومة الصينية بياناً رسمياً اتهمت فيه السلطات السوفياتية بأنها اصدرت اوامرها في ٣ شباط الى « حفنة من الزعران » بمهاجمة السفارة الصينية في موسكو وبضرب الممثل الدبلوماسي والموظفين الصينيين « بوحشية » وبتحطيم واجهات الاعلان التابعة للسفارة . وفي الختام قال البيان :

« ان المانيا الهتلرية الفاشية والامبريالية الاميركية هما وحدهما القادرتان على ارتكاب الفظائع التي اقترفتها الطغمة القيادية التحريفية السوفياتية ... واننا لحريصون على تحذير الحكومة السوفياتية من ان سيادة الصين لا تتحمل اي انتهاك وان لصبر الشعب الصيني حدوداً . فالشعب الصيني ، المسلح بفكر ماوتسي تونغ ، لن تخيفه فأس الفاشيين . ان الرجعيين الذين يجعلون من انفسهم اعداء للشعب الصيني لن يعرفوا نهاية سعيدة [2] » .

هذا من الجانب الصيني ، اما من الجانب السوفياتي فقد صدرت بيانات واحتجاجات مماثلة على اعمال مماثلة . ويكفي بهذا الصدد ان نثبت بعض المقاطع من المقال الذي نشرته « البرافدا » في ١٦ شباط تحت عنوان « حول السياسة المعادية للسوفييت التي ينتهجها ماوتسي تونغ وزمرته » :

« لقد انقضى الزمن الذي كانت فيه سياسة الكتلة الماوتسية تظهر وكأنها تعبر عن الخلافات الايديولوجية والنقاش في نطاق الحركة الشيوعية... فالصحافة والاذاعة في الصين تبذل كل جهدها لتوجيه الشتائم القذرة

---

١) « انباء بكين » ــ ١٣ شباط ١٩٦٧ ــ ص ١٢

٢) المصدر نفسه ــ ص ٧

ضد شعبنا وحزبه . بل أكثر من ذلك ، فإن الدعاية الصينية تدعو الشعب السوفييتي ، منذ أشهر طويلة ، الى قلب النظام القائم ورفع « علم ماوتسي تونغ في الساحة الحمراء » ... غير ان القيادة الصينية لم تكتف بالقيام بدعاية افترائية ... بل سارت في طريق الأعمال المعادية للسوفييت والاستفزازات المكشوفة . واصبحت السفارة السوفياتية في بكين هدفاً دائماً لها . وقد نظمت مؤخراً ، حول السفارة ، مظاهرات سافلة دامت اكثر من خمسة عشر يوماً ... وبلغت السلطات الصينية ، في مجال خرق القانون الدولي ، درجة ندر ان بلغتها الحكومات الامبريالية الاكثر رجعية.

« وكل يوم تضاف فظائع اخرى الى تلك التي سبق ذكرها . ويكفي ان نذكر بوقائع مثل تلك التجاوزات التي لا سابق لها والتي ارتكبها « الحراس الحمر » في مطار بكين لدى سفر عائلات المواطنين السوفياتيين وما تعرض له موظفو سكة الحديد السوفياتيون الذين يعملون على خط القطارات السريع موسكو – بكين . ويتعرض الاخصائيون السوفياتيون الذين يتوجهون الى فيتنام عن طريق الصين الى الاستفزازات القذرة والشتائم من جانب الصينيين .

« ثمة سؤال يطرح نفسه : ما هي الاهداف التي تريد كتلة ماوتسي تونغ التوصل اليها ؟ الجواب يكمن في مجمل سياسة شوفينية الدولة العظمى التي تمارسها القيادة الصينية التي تسعى ... الى خوض النضال لإخضاع المعسكر الاشتراكي والحركة الثورية العالمية لمصالحها ... ان الاحترام الدولي لحزبنا ونضالة الدائب من اجل إقامة علاقات لينينية قائمة على اساس المساواة والأخوة في الحركة الشيوعية العالمية قد حملا القادة الصينيين على النظر الى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بصفته العقبة الاساسية

في وجه مطامح الدولة الكبرى لديهم .

« وثمة عامل هام آخر في سياسة بكين المعادية للسوفييت . فاليوم لم يعد ثمة شك فيما يتعلق بمغزى السياسة الداخلية التي يطبقها ماوتسي تونغ وكتلته بعناد ، فإنها في الواقع هجوم مباشر على المكتسبات الاشتراكية للشعب الصيني . وفي هذا الهجوم تشوه مُثُل الاشتراكية وتداس بالاقدام دون رادع ... »

« ان تاريخ الحركة العمالية شهد ان المرتدين على الماركسية كانوا دوماً يكنون حقداً أعمى ازاء الراية التي خانوا . وكتلة ماوتسي تونغ لا تستثنى من ذلك . وأحد الأهداف الرئيسية للهستيريا المعادية للسوفييت التي يسعرونها اليوم تتلخص في إبعاد الشعب الصيني عن الماركسية — اللينينية الحقيقية وتجربة الاشتراكية العالمية . وهذه التجربة ليست غريبة اليوم عن القادة الصينيين فحسب ، بل هي تشكل خطراً عليهم ، ذلك ان الاطلاع عليها لا يمكنه إلا ان يظهر للحزب الشيوعي وللشعب في الصين الى اي درجة ابتعد حكامهم عن مصالح الثورة الاشتراكية .

« ان المرء لا يمكن إلا ان يصل الى استنتاج ان بكين تبحث حالياً عن حلفاء آخرين (غير البلدان الاشتراكية) . ويرى الرأي العام العالمي في ذلك ، وبحق ، احد الأسباب الرئيسية للحملة المعادية للسوفييت التي اطلقتها كتلة ماوتسي تونغ . ذلك ان الحقد على الاتحاد السوفياتي كان دائماً الارض التي يلتقي عليها اعداء الاشتراكية . وهل ثمة ما يثير العجب اذا كانت الرجعية الامبريالية تعبر اليوم عن أشد الاهتمام ازاء الصين ، مناقشة بحماسة متزايدة آفاق وامكانيات إجراء تجارب معها ؟ ثمة وقائع كثيرة تشهد ان هذه النوايا تجد صدى لها في قلب كتلة ماوتسي تونغ .

ومنذ سنوات تقوم الصين بإعادة النظر بعلاقاتها الاقتصادية مع العالم الاشتراكي وتوجيهها نحو العالم الرأسمالي . والصلات السياسية بين بكين والدول الامبريالية تتكاثر وتنتظم باستمرار ... وتؤيد الاوساط الامبريالية تأييداً تاماً هذه السياسة التي تمارسها الاوساط الصينية . وقد قالت جريدة « واشنطن بوست » ان « المسؤولين في واشنطن يعتبرون أن ماو يقدم خدمة للاميركيين . وهم لهذا السبب يفكرون برعاية الماوتسية كوسيلة للضغط على موسكو » .

* * *

هذا ما آل اليه اليوم النزاع الصيني – السوفياتي ، ولا أحد يدري ما يمكن ان يؤول اليه في الغد . والشيء الاكيد الوحيد الذي ندريه هو أن احداً ما كان يتوقع ان يتطور النزاع بمثل هذه السرعة وان ينحط في مدى ستة اعوام الى ما انحط اليه . والشيء الاكيد الذي ندريه ايضاً هو ان التقدميين في العالم اجمع اذا كانوا يتمنون بالأمس ان يوضع حد للنزاع وان تعود الأمور بين الثورتين الاشتراكيتين العظيمتين الى سابق مجراها ، الى مجرى رفاقي وديموقراطي وأممي ، فإن جل أمانيهم اليوم ، اذا ارادوا ألا يقعوا في المثالية والأوهام ، ان يعود النزاع في أحسن الاحوال الى ما كان عليه في مستهله ، وفي أسوأ الأحوال ان يتوقف عند حده الراهن الذي وان كان مؤلماً فقد يكون أقل إيلاماً منه في الغد.

يبقى سؤال أخير : أي من الطرفين تقع عليه مسؤولية انحطاط النزاع الذي يبدو لنا ان وصفه بـ « الأيديولوجي » قد أمسى من اختصاص علماء التاريخ ؟ من يتحمل المسؤولية في تجريد هذا النزاع من صفته الايديولوجية وفي دفن هذه الصفة في مجاهل التاريخ ؟ اننا نعتقد ان التاريخ هو نفسه الذي سيعطي الكلمة الحاسمة في هذا الموضوع . ولعل

اقصى ما نستطيع قوله ، من خلال استعراضنا لتاريخ النزاع ، ان القسط الاكبر من المسؤولية في انحطاط النزاع يقع ، في المرحلة الاولى منه ، على الجانب « التحريفي » ، في حين ان قسطها الاكبر يقع ، في المرحلة الثانية والراهنة ، على الجانب « الدوغمائي » .

ومهما تكن ميول قارئنا ، « أتحريفية » أم « دوغمائية » ، أم لا تحريفية ولا دوغمائية ، فنحن لا نشك في انه سيسلم لنا بحقيقة واحدة على الأقل ، حقيقة انه لم يكن من الضروري ولا من الواجب ولا من المبرر ان ينحط النزاع « الايديولوجي » الى ما انحط اليه . وهذا على وجه التحديد سبب آخر من الأسباب التي تجعلنا نرفض إحراج هذا النزاع : مع هذا الجانب او ذاك ؟ ليس ذلك لأننا لا نبالي ، وليس ذلك لأننا نتعالى ، فنحن نعلم ان مصير الانسانية مرتبط الى حد كبير بمصير هذا النزاع . لكننا نرفض الإحراج لأنه لا يبدو لنا انه احراج حقاً ، فحتى يكون كذلك فلا بد ان يكون منطقياً أي موجهاً الى العقل والى الحرية المسؤولة في كل واحد منا . فهل هناك من يستطيع ان يزعم ان النزاع ما زال محافظاً على عقلانيته ؟ نحن لا نشك في انه كان في يوم من الأيام معقولاً ، وحتى عقلانياً . ولكن : في يوم من الأيام فقط . ان فلاسفة التاريخ يتحدثون عن لحظات يبدو فيها التاريخ وكأنه خرج عن طوره وفقد كل عقلانية له . ومن الممكن تماماً أن يكون التاريخ مأخوذاً اليوم في دوامة لحظة من تلك اللحظات . وقد لا يكون الأمر كذلك ، وقد تكون معارفنا الراهنة ودوائر عقلانياتنا عاجزة في الوقت الراهن عن الإمساك بهذا التاريخ من ناصيته ولهذا يبدو لها أهوج . ولكن في هذه الحال ايضاً لا نستطيع ان نقبل بالإحراج ، لأنه يكون موجهاً والحالة هذه الى طاقة عقلية نحن لا نملكها .

يبقى حل واحد : الايمان . ان نكون مع هذا الطرف او ذاك مسبقاً، سلفاً ، متخلين عن كل عقل وحرية فينا . ولكن ما الحاجة في مثل هذه الحال الى وضعنا امام الإحراج ؟ فالاحراج يتطلب حرية الاختيار ومسؤوليته . وعندما نؤمن ، ألا نكون قد اخترنا سلفاً الجواب ، واخترنا معه التخلي عن الحرية ومسؤولية هذا التخلي ايضاً ؟ ألا نكون قد أسكتنا العقل فينا وأخمدنا بالتالي الملكة الوحيدة التي كان يمكن ان تفهم الإحراج وان تجيب عليه ؟ واخشى ما نخشاه ان يكون النزاع قد أريد له الانحطاط حتى لا يبقى هناك من موقف ممكن غير الإيمان . .

فهرست